الجمهورية الاسلامية الموريتانية

وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية

خطة العمل الثانية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك
للفترة 2021 – 2025

المجلد رقم 1: الوضع الراهن والتشخيص الاستراتيجي

المحتويات

المحتويات.....2
I.المقدمة 4
المرتكز الاستراتيجي رقم 1: تحقيق نمو قوي ومستدام يعود بالنفع على الجميع.....5
الورشة رقم 1: النهوض بنمو متنوع 5
التدخل رقم 1.1: النهوض بزراعة منتجة وقادرة على التنافس ومستدامة 5
التدخل رقم 1.2: زيادة ثمار قطاع التنمية الحيوانية..... 9
التدخل رقم 1.3: إدماج الصيد في الاقتصاد وتثمين منتجات البحر والمحافظة على الثروة البحرية 14
التدخل رقم 1.4: تشجيع وتثمين الصناعات الاستخراجية..... 18
التدخل رقم 1.5: الدفع بالقطاع الصناعي إلى الأمام 23
التدخل رقم 1.6: النهوض بصناعة تقليدية بمحتوى ثقافي أكبر وتساهم في خلق فرص الدخل والعمل 26
التدخل رقم 1.7: ترقية التجارة 29
التدخل رقم 1.8: إعادة تنشيط وتطوير السياحة 32
الورشة رقم 2: البيئة والحد من الكوارث 35
الورشة رقم 3: تعزيز البنى الأساسية التي تدعم النمو الاقتصادي 44
التدخل رقم 3.1: البنى الأساسية في مجال الطاقة 46
التدخل رقم 3.2: البنى الأساسية للتجهيز والنقل..... 50
التدخل رقم 3.3: البنى الأساسية المائية والصرف الصحي..... 55
التدخل رقم 3.4: البنى الأساسية المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة 60
التدخل رقم 3.5: البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والإسكان الحضري 63
المرتكز الاستراتيجي رقم 2: النهوض برأس المال البشري والنفاذ إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية.....70
أ. الورشة رقم 4: الرفع من مستوى جودة التعليم والتكوين المهني والنفاذ إليهما 70
ب. الورشة رقم 5: تحسين ظروف النفاذ إلى الخدمات الصحية.....82
قيادة وحكامة المنظومة الصحية.....92
الورشة رقم 6: النهوض بالتشغيل وترقية الشباب والثقافة والقدرة على مواجهة الطوارئ.....93
التدخل رقم 6.1: تشجيع التشغيل الإنتاجي والعمل اللائق..... 93
التدخل رقم 6.2: ترقية وحماية الشباب 101
التدخل رقم 6.3: تعزيز الحماية الاجتماعية 106
التدخل رقم 6.4: تعزيز الأمن الغذائي وفي مجال التغذية..... 113
1.المرتكز الاستراتيجي رقم 3: تعزيز الحكامة بكافة أشكالها.....120
أ. الورشة رقم 7: الحكامة السياسية، الأمن واللامركزية 120
التدخل رقم 7.1: تحسين الحكامة السياسية..... 120
التدخل رقم 7.2: تعزيز وسائل قوات الدفاع والأمن 120
التدخل رقم 7.3: استتباب السلام والوئام الاجتماعي 121
التدخل رقم 7.4: حماية الشباب ضد الغلو والتطرف العنيف 121
التدخل رقم 7.5: التسيير الفعال للمهاجرين واللاجئين 122
التدخل رقم 7.6: اعتماد سياسة نشطة للاستصلاح الترابي 123

التدخل رقم 7.7: تفعيل اللامركزية والتنمية المحلية 123
التدخل رقم 7.8: النفاذ إلى حالة مدنية ذات كفاءة عالية..... 124
الورشة رقم 8: الحقوق البشرية، العدالة ومراقبة المواطن للعمل الحكومي 140
التدخل رقم 8.1: تكريس الحقوق البشرية..... 140
التدخل رقم 8.2: توطيد العدالة 146
التدخل رقم 8.3: مراقبة المواطن للعمل الحكومي وتطوير وسائل الإعلام 152
ب. الورشة رقم 9: الحكامة الإدارية والاقتصادية والمالية والاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي..... 157
التدخل رقم 9.1: تحسين أداء منظومة التخطيط للتنمية 157
التدخل رقم 9.2: تنمية الإحصاء للمساعدة في اتخاذ القرار 163
التدخل رقم 9.3: الاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي 169
التدخل رقم 9.4: مكافحة الرشوة 172
التدخل رقم 9.5: تحسين مناخ الأعمال والنهوض بالقطاع الخاص وبالاستثمار..... 175
التدخل رقم 9.6: التسيير الفعال للمال العام 180
التدخل رقم 9.7: النهوض بقطاع مالي مستقر واحتوائي بما في ذلك التأمينات..... 183
التدخل رقم 9.8: تحول الإدارة وتحسين أداء المصادر البشرية 192
الملحقات 199
ملحق 1: مؤشرات متابعة خطة عمل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك (2021 - 2025) 199
الملحق 2: عرض مختلف برامج "تآزر"..... 223
الملحق 3: إنجازات برامج "تآزر" فيما يتعلق بالمرتكزات الاستراتيجية:..... 225
الملحق 4: (لجنة التنمية القطاعية رقم 6) مؤشرات التشغيل في موريتانيا..... 231
الملحق 5: الورشة رقم 7 في استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك:..... 233
الهدف الفرعي 1.1: تحسين الحكامة السياسية..... 233
الهدف الفرعي 1.2: تعزيز وسائل قوات الدفاع والأمن 234
الهدف الفرعي 1.3: استتباب السلام والوئام الاجتماعي 235
الهدف الفرعي 1.4: حماية الشباب ضد الغلو والتطرف العنيف 236
الهدف الفرعي 1.5: ضمان التسيير الفعال للمهاجرين واللاجئين 236
الهدف الفرعي 1.6: ضمان فعالية الاستصلاح الترابي 237
الهدف الفرعي 1.7: التسريع بتنفيذ اللامركزية والتنمية المحلية 238
الهدف الفرعي 1.8: ضمان حالة مدنية يمكن النفاذ إليها وذات كفاءة عالية 238
الملحق 6: التحديات والفرص المتاحة لتوطيد السلم عبر الحدود في منطقة الساحل: 240

I. المقدمة

منذ عام 2016، يتم العمل التنموي العمومي في موريتانيا في أفق 2030، في إطار استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك. ويشمل هذا الإطار المرجعي للتخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في البلاد كلا من أجندة 2030 التي اعتمدتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. كما أن الاستراتيجية كانت موضع قانون توجيهي ينص على اعتبارها إطارا مرجعيا للتدخلات التنموية التي تقودها الحكومة بمؤازرة شركاها الفنيين والماليين.

وترمي الرؤية المستقبلية التي تعرف باسم "موريتانيا التي نطمح إليها في أفق 2030" إلى تحقيق نمو اقتصادي مطرد واحتوائي ومستدام لأجل الاستجابة للاحتياجات الأساسية لجميع المواطنين بما يضمن لهم الرفاه الاجتماعي.

وبعد خطة العمل الأولى للفترة 2016 – 2020، التي تم كانت موضع تقييم، جرى إعداد خطة العمل الثانية للاستراتيجية التي تغطي الفترة 2021 – 2025. ومن المتفق عليه بحسب ما كنا نطمح إليه في الخطة الخمسية الثانية من هذه الاستراتيجية أن يكون الاقتصاد أكثر تنوعا وقدرة على التنافس بنسبة نمو معتبرة وقادرة على امتصاص العجز الاجتماعي وبالتالي وضع البلاد على مسار التنمية المستدامة. ولتحقيق هذا المسعى، تم رسم 3 مرتكزات تصب في نفس الاتجاه وتشكل الأهداف الاستراتيجية المعتمدة لتحقيق مثل هذا النمو ولضمان الرفاه لصالح الجميع:

- **المرتكز الاستراتيجي رقم 1:** يهدف إلى تحقيق نمو قوي ومستدام يعود بالنفع على الجميع عبر توفير الظروف اللازمة لحصول تحولات بنيوية في الاقتصاد والمجتمع من شأنها أن تساعد على: (1) بروز وتعزيز قطاعات تخلق الثروة وفرص العمل وبإمكانها ضمان الاندماج الاجتماعي وتلبية الطلب الداخلي عبر المبادرات الخصوصية والتجديد؛ (2) التنمية المستدامة وحماية البيئة؛ و(3) توفير البنى الأساسية الضرورية للنمو.
- **المرتكز الاستراتيجي رقم 2:** النهوض برأس المال البشري والنفاذ إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية عبر: (1) الرفع من مستوى التعليم والصحة والنفاذ إليهما؛ (2) تحسين التغذية ومكافحة الأمراض والإصابات ذات العلاقة بها وخاصة لصالح الفئات السكانية الأكثر هشاشة وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ و(3) تعزيز الحماية الاجتماعية.
- **المرتكز الاستراتيجي رقم 3:** تعزيز الحكامة بكافة أبعادها وذلك من خلال: (1) توطيد دولة القانون والديمقراطية؛ (2) اللحمة الاجتماعية والإنصاف والأمن واحترام حقوق الإنسان؛ و(3) فاعلية التسيير الاقتصادي والمالي مع الاستفادة من العائد الديمغرافي.

ومن الجدير ذكره أن خطة العمل هذه تتزامن مع سياق زمني يطبعه ظهور جائحة الكوفيد 19 وقد كان إعدادها متوافقا مع مخطط الحكامة الذي تبنته استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك حيث شاركت فيها لجان التنمية القطاعية بالإضافة إلى جميع الأطراف المعنية الأخرى. كما كانت تراعي التزامات موريتانيا الدولية (أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 وأجندة الاتحاد الإفريقي في أفق 2063 والتزامات نيروبي خلال المؤتمر الدولي حول السكان والتنمية والتزامات N4G لعام 2021 والتزامات صندوق المساعدات الخاصة FSS لسنة 2021 والاتفاقيات المتخصصة) والإشكاليات المتعددة الجوانب (بعد النوع، بعد البيئة والتنمية المستدامة، لا تتركوا أحدا على الهامش) والاستراتيجيات القطاعية والإقليمية في طور

التنفيذ وبرنامج أولوياتي الموسع لفخامة رئيس الجمهورية الذي انطلق في شهر يناير 2020 وركز على تحسين القدرة الشرائية وخلق فرص العمل والنفاذ إلى الخدمات القاعدية.

وفي إطار إعداد خطة العمل حسب منهجية تشاركية، تم الحصول على بيانات رسمية ومعطيات حديثة لدى لجان التنمية القطاعية ومختلف الأطراف المعنية. وسيتم في المجلد الأول عرض العناصر المتعلقة بالسياق العام وبالتشخيص وهما أساسيان لتحديد أهم التوجهات الاستراتيجية لخطة العمل الثانية للاستراتيجية ولإعدادها. وسيكون العنصران كذلك موضع مجلد ثان يتناول عددا من المشاريع الهيكلية الرامية إلى تحقيق الأهداف والطموحات المرسومة.

المرتكز الاستراتيجي رقم 1: تحقيق نمو قوي ومستدام يعود بالنفع على الجميع

يهدف هذا المرتكز إلى توفير الظروف اللازمة لحصول تحولات بنيوية في الاقتصاد والمجتمع ينتظم حول 3 قطاعات أو مجالات عمل: (1) النهوض بنمو أكثر تنوعا في القطاعات الواعدة؛ (2) التسيير البيئي المعقلن للموارد الطبيعية والحد من مخاطر الكوارث؛ و(3) تعزيز البنى التحتية التي تدعم النمو.

الورشة رقم 1: النهوض بنمو متنوع

يتمثل الهدف المنشود من وراء هذه الورشة في توزيع الأنشطة الإنتاجية عن طريق الاستغلال المستدام للمقدرات القطاعية المتاحة عبر المزيد من إدماج شبكات القيمة الاقتصادية وتطوير هذه السلاسل وتعزيز خواصها (الأفقية) مع الحرص على أن تكون هناك تأثيرات على خلق فرص العمل والنهوض بالإنتاجية وتعزيز القيمة المضافة التي تتحقق محليا وتشجيع الصادرات أو إحلال الواردات. وهكذا فإن الاقتصاد الموريتاني يتميز بتركيز قطاعي للقيمة المضافة وبضعف التنوع في النشاطات الإنتاجية رغم مقدرات عالية تعتمد على الموارد، وضعف تثمين الإنتاج المحلي متجسدا في الصادرات انطلاقا من مواد خام أو غير مصنعة وواردات ضخمة من المنتجات المصنعة.

وتمثل القطاعات الثمانية الإنتاجية التالية مقدرات كبيرة يمكن أن تساهم في التنوع الاقتصادي في موريتانيا: الزراعة، التنمية الحيوانية، الصيد، الصناعات الاستخراجية، الصناعات المعملية، الصناعة التقليدية، التجارة والسياحة. ويتحور تدخل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك في الفترة 2021 – 2025 على هذه القطاعات الثمانية وصولا إلى تحقيق نمو متنوع ومستدام للقطاعات الإنتاجية.

وقد أبرزت الدراسة أيضا، فيما يخص النوع، أن النساء توجدن على الهامش بالنسبة لاستغلال هذه المقدرات. فعلى سبيل المثال، هناك 4 نساء من أصل 10 يعملن في القطاع الريفي حيث يصعب عليهن امتلاك الأرض. وتتوجد النساء إلى حد معين في بعض المجالات كتجارة الملابس والحلي وبيع الذهب وتصنيع المواد الطبيعية والصيد (إنتاج مشروبات طبيعية، تصنيع تقليدي للسمك). على المستوى الاقتصادي المصنف، فإن النساء تعملن عادة في المواقع التي ينظر إليها بأنها في "أدنى المراتب". وقد أورد تحليل النوع الذي أجراه الاتحاد الأوروبي عام 2018 أن نسبة تمثيل النساء في التجارة كان بحدود 48% مقابل 24% للنشاطات التحويلية و16,7% للنشاطات الخدمية و44,9% لمجال التشغيل الذاتي.

- **التدخل رقم 1.1: النهوض بزراعة منتجة وقادرة على التنافس ومستدامة**

السياق العام والتحديات

تعتبر الزراعة أحد القطاعات ذات الأولوية التي تخلق النمو في موريتانيا وتساهم في تشغيل عدد كبير من الساكنة كما شاركت بنسبة 4% في خلق الثروة الوطنية عام 2020. واستفادت إلى جانب التنمية الحيوانية من مزايا الإطار الاستراتيجي لتنمية القطاع الريفي في أفق 2025 (استراتيجية تنمية القطاع الريفي عام 2025) وبشكل أخص من الخطة الوطنية للتنمية الزراعية (2016 – 2025) إضافة إلى كونها مشمولة بالمرتكز الاستراتيجي رقم 1 لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك.

والرغم من أن مناخ البلاد صحراوي وقاحل وأن المصادر المائية محدودة لدرجة تعيق الزراعة فإنها تتوفر على مقدرات هامة من حيث الأراضي الزراعية تبلغ 513.000 هكتار موزعة إلى 4 مناطق زراعية وبيئية: (1) منطقة جدباء (16.000 هكتار) مكرسة لنظام الإنتاج الواحاتي وتنتج التمور (النخيل) والخضار والفواكه والبرسيم؛ (2) المنطقة الساحلية (310.000 هكتار) وهي مخصصة للزراعات المطرية على نطاق واسع في مناطق رملية (ويطلق عليها محليا اسم "ديبري"). وأهم ما تنتج الدخن والذرة والخضروات؛ (3) منطقة حوض النهر (175.000 هكتار) منها 40.000 للزراعة الفيضية الطبيعية أو المتحكم فيها ومن أهم منتجاتها الذرة والدخن والخضروات بالإضافة إلى 135.000 هكتار لنظام الزراعة المروية عن طريق التحكم التام في المياه حيث يطغى إنتاج الأرز والذرة والدخن والخضار والفواكه؛ (4) المنطقة البحرية (12000 هكتار) حيث يوجد نظام الزراعة المروية مع التحكم التام في المياه لإنتاج الخضار والفواكه.

وتتخلل هذه المناطق الزراعية الرعوية مناطق رطبة تصلح من بين أمور أخرى لعبور الطيور المهاجرة. ويتعلق الأمر أساسا بـ: (1) نهر السنغال؛ (2) بحيرة اركيز؛ (3) بحيرة ألاك؛ (4) بحيرة مال؛ (5) تامورت انعاج؛ (6) الحظيرة الوطنية لحوض آركين؛ (7) الحظيرة الوطنية لجاولينغ؛ (8) مستنقع كنكوصة؛ (9) منطقة فنجة؛ (10) منطقة محمودة.

ويمكن الاستثمار في هذه المقدرات الزراعية الهامة وغير المستغلة لحد الآن وذلك لأغراض الأمن الغذائي بشكل أساسي. ومن المعروف أن إسهام الزراعة في الناتج الداخلي الخام لا يزال ضعيفا ودون الإمكانات المتاحة: ففي عام 2019 لم يتجاوز 5,3% ولم يكن يستجيب للاحتياجات الغذائية.

ويعود سوء استغلال هذه المقدرات المتاحة بشكل أساسي إلى: (1) ضعف مردود الزراعة وخاصة الحبوب؛ (2) عدم كفاءة أنظمة الإنتاج والتخزين والتحويل والتوزيع؛ (3) الارتهان القوي للتقلبات المناخية.

وفي مجال النوع وفي الوسط الريفي وعلى وجه الخصوص في شبه القطاع الزراعي، هناك 4 نساء عاملات من أصل 10 مقابل 6 رجال من 10. ويتمثل النشاط أساسا في التحضير الأولي للتربة. ومن الصعب جدا أن يحصلن على الملكية العقارية.

ومن أبرز التحديات المتعلقة بالقطاع الزراعي الموريتاني، بفعل الوضعية الخاصة للبلد، يمكن أن نسوق: (1) استثمار المقدرات البالغة 513.000 هكتار من الأراضي الزراعية رغم قساوة المناخ التي تعتبر من بين عوامل التصحر وكذلك التأثيرات المتعددة للتقلبات المناخية وحساسية أنظمة الاستغلال المعمول بها؛ (2) وضع المقدرات الزراعية والمائية في خدمة تنويع وتكثيف المزروعات سواء من خلال الاستثمارات العمومية أو الخصوصية؛ (3) الاستفادة من المقدرات الزراعية والمائية وحشد رأس المال البشري لضمان

الأمن الغذائي عبر دعم الإنتاج الزراعي من خلال الساكنة ومنظماتها (التعاونيات وغيرها)؛ (4) تعزيز القدرات في مجال التسيير المستدام من أجل تطوير الزراعة.

التشخيص الاستراتيجي

يحتل أبرز الفاعلين الذين يتدخلون في قطاع الزراعة حيزا واسعا جدا حيث يتراوحون بين فاعلين مؤسسيين ومنتجين ومستغِلين. ويتعلق الأمر بوزارة الزراعة والهياكل المتخصصة التابعة للدولة (المجلس الزراعي في الشركة الوطنية للتنمية الريفية، المندوبيات الجهوية) والمنتجين ومنظاتهم (التعاونيات) وموردي السلع والخدمات (المدخلات، النقل) بالإضافة إلى مختلف الشركاء الفنيين والماليين عبر التعاون الدولي ومختلف المشاريع التي يهتمون بها.

وفي الفترة الفاصلة بين 2016 – 2020، تم القيام بعدة أنشطة في إطار خطة العمل الأولى للاستراتيجية. وتبين أن من بين المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي والتي حددتها خطة عمل التنمية الزراعية (2016 – 2025) هناك ستة مشاكل من أصل إحدى عشر مشكلة تم إدراجها في المحاور المرشحة للتدخل الرامي إلى النهوض بزراعة تتوفر فيها شروط الإنتاج والقدرة على التنافس والاستدامة.

أما المشاكل التي لم تحظ بتدخل فقد تعلقت بالنجاعة والري والتكاليف المرتفعة لإعادة تأهيل الأراضي واستصلاحها وقلة المعروض من المدخلات الزراعية ذات الجودة على مستوى السوق الوطني وغياب مختبرات لمراقبة جودة الأسمدة وانعدام المعدات الزراعية للحرث والحصاد من النواحي النوعية والكمية وكذلك هجرة الريف التي لوحظت بقوة خلال السنوات القليلة الماضية مما تجسد في تقليص المساحات المزروعة على مستوى الزراعة المطرية.

أما المشاكل التي تم اتخاذ حلول بشأنها فقد تعلقت باتخاذ مبادرات تلامس القطاع الزراعي بشكل عام وكذلك شبه قطاع الزراعة المروية وشبه قطاع الزراعة المطرية وتنمية الواحات وتنويع المزروعات. وقد شملت هذه الأنشطة ما يلي:

التدخلات	الورش التي شملتها المبادرات
القطاع الزراعي	- الاستثمار في مساحات لزراعة الأرز والحبوب التقليدية بلغت 250.256 هكتار كمتوسط سنوي واستغلال 5.000 هكتار لأغراض زراعة الخضروات؛ - إنجاز برنامج الدعم المؤسسي لتعزيز القدرة على مواجهة الطوارئ في المجالين الزراعي والرعوي في أربع ولايات (لعصابه، كيدي ماغا، الحوضين)؛ - انطلاق برنامج الأمن الغذائي والتكوين والدمج وتعزيز القدرة على مواجهة الظروف الطارئة والتشغيل؛ - انطلاق برنامج تعزيز البنى الأساسية الريفية والطاقوية في 4 ولايات (لعصابه، كيدي ماغا، الحوضين)؛ - تسلُّم مركز للتكوين حول التقنيات الزراعية في امبان؛ - إنجاز برنامج للتعاون الفني وتعزيز القدرة على مواجهة الظروف الطارئة في المجال الزراعي والرعوي لدى الفئات الهشة في ولايتي كوركول وكيدي ماغا؛ - تنفيذ برامج سنوية لدعم زراعة الخضروات عبر استصلاح مساحات زراعية خاصة بالخضروات واستصلاح حقول أخرى وتوزيع البذور ومعدات البستنة؛

	- إدخال زراعة القمح واعتماد تقنية الري مع دعم المدخلات ودعم الزراعة المطرية عن طريق توزيع البذور مجانا؛ - إدخال زراعة الأعلاف عبر تجريب ما تحقق من نجاحات في امبيكت لحواش في الحوض الشرقي وتنفيذ برنامج للإرشاد حول زراعة الأعلاف وتوفير بذورها بأسعار مدعومة وصولا إلى إدخال ممارسة هذا النوع من الزراعة في المناطق المروية في حوض النهر؛ - مكافحة الآفات الزراعية عبر تنفيذ برنامج لمكافحة الطيور والجراد والقضاء على سوسة النخيل في تجكجة وتعزيز البنى الأساسية البحثية.
شبه قطاع الزراعة المروية	- برنامج استصلاح مزارع مروية تغطي 12.800 هكتار (أي 50% من أهداف الخطة الخمسية البالغة 25.000 هكتار)؛ - استصلاح قنوات مائية من خلال بناء قناة بطول 55 كلم لري زراعة الأرز في آفطوط الساحلي؛ - فك العزلة عن مناطق الإنتاج وشق طرق ترابية بطول 142 كلم و87 كلم من الحواجز الترابية الصالحة للسير ومنافذ لهذه الطرق.
شبه قطاع الزراعة المطرية	- توزيع بذور تقليدية؛ - توفير آلات حرث وجرارات صغيرة ودراجات وتجهيزات حصاد؛ - إعادة تأهيل وبناء السدود؛ - حماية المناطق المزروعة.
مجال تنمية الواحات	- إنجاز 130 بئر و12 سد و110 وحدات للري الجماعي وتجهيز 1.364 بئر بمضخات شمسية و20 شبكة لتوزيع مياه الشرب و45 كلم من الطرق الريفية ووحدة لتعليب وتخزين التمور والخضار؛ - تركيب شركة تمور موريتانيا في أطار؛ - تركيب مختبر للبحوث والتنمية في مجال النخيل بأطار وبطاقة إنتاجية قدرها 100.000 فسيلة سنويا.

انطلاقا من تحليل العناصر المتعلقة بالوضع العام للقطاع، يتبين أن البلاد تتوفر على مقدرات كبيرة وغير مستغلة إلى حد بعيد وخاصة الأراضي الزراعية بالإضافة إلى تجربة غنية ومتنوعة وإمكانات كبيرة للتوفيق بين الزراعة والتنمية الحيوانية. غير أن الانتقال من هذه المقدرات إلى التنمية الزراعية يعيقه العديد من العراقيل من بينها الارتهان القوي للتساقطات المطرية وفقر التربة وعوامل التعرية وتدني مستوى تنظيم الفاعلين وقلة البذور المناسبة وضعف قدرات المؤسسات المكلفة بالقطاع وقلة التمويلات. غير أن هناك عددا من الفرص التي يجب اغتنامها كالإرادة السياسية القوية لدى السلطات ووجود أسواق واعدة وإمكانات كبيرة لتنويع الإنتاج بالرغم من بعض التهديدات كعدم انتظام التساقطات المطرية وهجرة سكان الريف.

ومن تحليل القطاع، تتبين مكامن القوة والضعف والتهديدات والفرص المتاحة أمام الزراعة وكالآتي:

نقاط الضعف	نقاط القوة
- وجود تربة فقيرة ومعرضة لعوامل التعرية، بفعل السيول وهبوب الرياح؛ - عدم الاستفادة من نتائج البحوث؛	- مقدرات زراعية كبيرة: أراضي زراعية بمساحة تقدر بحوالي 500.000 هكتار؛

- بعض مكامن المتعلقة بتجانس المقاربات في مجال البحث / التكوين / التطوير؛ - ضعف الرقابة على جودة المدخلات؛ - ضعف قدرات التنفيذ لدى وزارة التنمية الريفية وتدني مستوى تنظيم الفاعلين؛ - الحاجة إلى التمويل لصالح القطاع.	- تجربة غنية ومتنوعة في مجال الممارسات الزراعية والتكيف مع الظروف المناخية الطارئة وتسيير المعوقات البيئية؛ - قطاع خاص سبق له أن جرب الزراعة المروية (حوالي 20.000 هكتار مستصلحة)؛ - قاعدة متينة للتوفيق بين الزراعة وتنمية المواشي؛ - تواجد النساء بكثرة بصيغة تعاونيات وتجمعات نسوية.
المخاطر	**الفرص المتاحة**
- عدم انتظام التساقطات المطرية من حيث الكميات والتوزيع زمانيا ومكانيا؛ - تزايد نسب الفقر؛ - مخاطر كبيرة بهجرة الريف؛ - مخاطر حصول عجز غذائي أكثر حدة مما يتطلب زيادة الواردات التي تثقل كاهل الميزانية؛ - منافسة المواد المستوردة؛ - كوارث بيئية بفعل الإنسان (جفاف، سيول، الجراد والطيور وحرائق الريف)؛ - مخاطر بتدهور التنوع البيئي؛ - اتساع جائحة الكوفيد 19.	- وجود إرادة سياسية قوية باتجاه التنمية الزراعية؛ - وجود أسواق واعدة على المستويين الوطني والدولي؛ - مقدرات كبيرة من شأنها أن تخلق عددا كبيرا من الأنشطة الزراعية ذات الطابع التجاري والمدرة للدخل ومفضية إلى خلق فرص العمل؛ - الحاجة إلى تحقيق المزيد من الإنتاجية وتوفير الموارد المالية.

- **التدخل رقم 1.2: زيادة ثمار قطاع التنمية الحيوانية**

السياق العام والتحديات:

تعد موريتانيا أحد بلدان الساحل الأكثر تعرضا للتغيرات المناخية (وعلى وجه الخصوص التصحر) التي لها تأثير بالغ (تدني التساقطات المطرية، نقص المراعي، تعرض التربة لعوامل التعرية، الخ) على الوسط الريفي حيث أن الاقتصاد الإعاشي يعتمد على الزراعة المطرية وتنمية المواشي وغيرهما من الأنشطة كالصيد الشاطئي والقاري. وتتجلى مظاهر الفقر والفقر المدقع في هذه المناطق أكثر من غيرها.

ويعتبر شبه قطاع التنمية الحيوانية من أبرز مرتكزات اقتصاد البلاد حيث كان إسهامه في الاقتصاد الوطني بمعدل 10,9% من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2016 – 2020. وكانت نسبة النمو الحقيقي السنوي بمعدل 4,2% طيلة هذه الفترة. ويفوق هذا الرقم معدل النمو الاقتصادي الذي يقدر بـ1,9% خلال الفترة المذكورة.

أما التنمية الحيوانية التي تستأثر بأكثر من ثلاثة أرباع القيمة المضافة للقطاع الزراعي والرعوي فإنها توفر الدخل لما يقارب 60% من الساكنة وتشكل بذلك مرتكزا هاما من مرتكزات مكافحة الفقر والأمن الغذائي.

وتتألف من 3 أنظمة: (1) التنمية الانتجاعية؛ (2) التنمية القارة؛ و(3) التنمية في التجمعات المحيطة بالمدن. وتغطي الأنظمة الرعوية للتنمية الانتجاعية وهي السائدة جميع المناطق الريفية وتقوم على الحركية الاستراتيجية. وخلال السنوات القليلة الماضية لوحظ عدد من التغيرات منها استقرار الأسر في تجمعات قروية جديدة في المناطق الرعوية ووجود يد عاملة تتألف من الرعاة واستخدام الهاتف النقال بالإضافة إلى المزيد من الاستفادة من مزايا أسواق المواشي التقليدية التي تقام أسبوعيا ومن الأسواق في المدن.

وقُدِّر عدد رؤوس الماشية في موريتانيا وهي في تزايد في أغلب الأحوال، لعام 2021 (باستثناء فترات الجفاف الكبرى كما هو الحال عام 1973) وانطلاقا من إسقاطات البيانات المتعلقة بحملات التلقيح (لم يتم القيام بأي إحصاء في قطاع تنمية المواشي منذ عهد الاستعمار) بما يقارب 2,4 مليون رأس من البقر، 15,5 مليون من الغنم؛ 10 مليون من الماعز؛ و1,56 مليون من الجمال. ويبين الجدول التالي تطور أعداد الماشية منذ عام 2014.

الجدول رقم 1: تطور أعداد الماشية

الفصيلة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الأبقار	1 806 197	1 876 639	1 955 457	2 037 587	2 123 165	2 212 338	2 305 256	2 402 077
الإبل	1 398 796	1 418 379	1 441 074	1 464 131	1 487 557	1 511 358	1 535 539	1 560 108
الضأن	10 316 847	10 915 224	11 581 053	12 287 497	13 037 034	13 832 294	14 676 063	15 571 303
الماعز	6 630 189	7 014 740	7 442 639	7 896 640	8 378 335	8 889 413	9 431 667	10 006 999
المجموع	**20 152 029**	**21 224 982**	**22 420 223**	**23 685 854**	**25 026 091**	**26 445 403**	**27 950 547**	**29 542 509**

المصدر: استراتيجية تنمية القطاع الريفي

يتم تعاطي التنمية الحيوانية في حوض النهر وفي الجزء الجنوبي الشرقي من البلاد والحوضين ولعصابه. ويوجد في الجزء الجنوبي الشرقي حوالي 64% من الأبقار و49% من المجترات الصغيرة و19% من الإبل. ويتم تعاطي هذا النشاط على نطاق واسع حيث يعتمد على الانتجاع داخل البلاد وعبر الحدود باتجاه جمهورية مالي بشكل أساسي. وفي حوض النهر (اترارزه، لبراكنه، كوركول وكيدي ماغا) حيث تتواجد 25% من الأبقار و38% من المجترات الصغيرة و19% من الإبل أصبح نشاط الرعي في موريتانيا يتخذ شكلا قريبا من التقري نوعا ما. وفي الولايات الشمالية (تكانت، آدرار، اينشيري وتيرس زمور) توجد قطعان الإبل بنسبة تقارب 41% من المجموع.

أما الفروع الواعدة في شبه قطاع التنمية الحيوانية فهي عبارة عن اللحوم الحمراء والألبان التي تضاف إليها بعض الأنشطة الفرعية التي من شأنها أن تشهد تطورا كبيرا مثل الجلود بنوعيها المدبوغ والخام وكذلك تربية الطيور الداجنة.

وفيما يتعلق بالأنشطة ذات الارتباط المباشر بالتنمية الحيوانية، عبر الشعب الواعدة ومقدراتها، فيجدر التنبيه إلى ما يلي:

- مقدرات كبيرة في مجال اللحوم الحمراء، بإنتاج سنوي يقدر بـ160.000 طن وفائض إنتاج بنسبة 35% يمكن تصديره بشرط تحسين الجودة والتقيد بقواعد النظافة والصحة والقدرة التنافسية على الصعيد الاقتصادي.
- مقدرات كبيرة في مجال شعبة الألبان ومشتقاتها وبطاقة إنتاجية موسمية تقارب 520.000 طن وهي قابلة للتطور إلى حد كبير.
- مقدرات واعدة في مجال الجلود بما يقارب 185.000 من جلود المجترات الكبيرة و4.000.000 من جلود المجترات الصغيرة.
- مقدرات كبيرة لتطوير شعبة تربية الطيور الداجنة.
- مقدرات واعدة في مجال تنمية زراعة الأعلاف.

وبالنسبة للأسواق التقليدية الموريتانية فإنها تتركز في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء. ويجري تصدير ثلثي الأبقار باتجاه السنغال أما الثلث الأخير فهو من نصيب جمهورية مالي. ويتم تصدير باقي الأبقار والأغنام أساسا إلى كوت ديفوار. أما الإبل فإنها تصدَّر بشكل أساسي إلى كل من الجزائر والمغرب. وليس هناك حركة تصديرية ما بين موريتانيا والأسواق الأوروبية وذلك يعود أساسا إلى شروط النظافة الصحية المطلوبة في هذا الفضاء.

ومنذ عام 2013، أصبحت استراتيجية تنمية القطاع الريفي في أفق 2025، الإطار المرجعي لتدخلات الدولة وشركاء التنمية والفاعلين الذين ينشطون في القطاع الريفي وبوجه خاص المستثمرون الخواص الوطنيون والأجانب. أما الخطة الوطنية لتنمية الثروة الحيوانية فإنها تعتمد على استراتيجية تنمية القطاع الريفي. وتجدر ملاحظة ما يلي:

- مساهمة التنمية الحيوانية بنسبة 10,9% في تكوين الناتج الداخلي الخام وهي نسبة متواضعة نسبيا بالقياس إلى مقدرات شبه القطاع وكنتيجة للمعوقات التالية:
  - غياب تحسين السلالات؛
  - غياب إرشادات رعوية؛
  - غياب إحصاءات للمواشي والبنى الأساسية الرعوية لفترة طويلة تزيد على عقود من الزمن؛
- صعوبة تطبيق النصوص القانونية وتحديد المسؤوليات الفعلية المنوطة بالمنظمات المهنية؛
- المستوى الهامشي وغير الملائم لسد الاحتياجات بالنسبة لتدخلات الهيئات اللامركزية في مجال تسيير الموارد الطبيعية في حال حدوث كوارث؛
- انعدام منظومة دائمة ومكرسة لمواجهة الكوارث التي تؤثر على قطاع التنمية الحيوانية؛
- غياب حكامة مسؤولة تخص المناطق الرعوية وتحترم البيئة.

وفيما يتعلق باستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، فقد جعلت قطاع التنمية الحيوانية يتصدر عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد ووضعته في مصاف القطاعات الرئيسية الواعدة لتحقيق نمو متنوع. كما أنها كرست وعززت التوجيهات المعتمدة بموجب استراتيجية تنمية القطاع الريفي في أفق 2025.

بالنسبة للنوع في الوسط الريفي وفي شبه قطاع التنمية الحيوانية كما هو الحال في شبه قطاع الزراعة فإن أقل من 4 نساء من أصل 10 يعملن مقابل 6 رجال من أصل 10، فتسند إليهن أعمال مثل حَلْبْ الحيوانات وبيع الحليب وتحويله إلى رائب أو زبدة.

وتتعلق أهمية التحديات التي تواجهها التنمية الحيوانية بما يلي:

- خلق نمو متسارع ومتنوع في خدمة مكافحة الفقر بالاعتماد على المقدرات الكبرى لواحد من أهم القطاعات الواعدة تشتغل فيه غالبية السكان؛
- النهوض بشبه قطاع التنمية الحيوانية الكثيفة وذات القدرة العالية على التنافس عبر تطوير شعب حيوانية واعدة وتثمين تنمية المواشي الانتجاعية عن طريق التسيير المستدام للموارد الطبيعية وتعزيز قدرات الرعاة والمنمين؛
- العمل على الاستفادة من قرب أسواق إفريقيا الغربية والمغرب العربي وأوروبا ومن ثم تطوير الصادرات اعتمادا على ما يفيض عن الاستهلاك الوطني حيث يقارب 35%؛
- ملاءمة الإطار القانوني والمؤسسي وتحسين الحكامة ومساءلة الفاعلين.

التشخيص الاستراتيجي:

يتألف أهم الفاعلين في قطاع التنمية الحيوانية من:

- وزارة التنمية الحيوانية؛
- الهيئات المتخصصة التابعة للدولة (المصالح البيطرية المندوبيات الجهوية)؛
- المنتجين ومنظماتهم (اتحادية المنمين)؛
- مورد السلع والخدمات (المدخلات، النقل)؛
- الشركاء الفنيين والماليين عبر هيئات التعاون ومختلف المشاريع التي يساهمون فيها (المشروع الإقليمي لدعم الاقتصاد الرعوي في منطقة الساحل).

ومن حيث الإنجازات، هناك 15 مشكلة، أي 55% من أصل 24 تم تحديديها عام 2015 كعوائق أمام تنمية القطاع، وهي مشمولة بمحاور وبنود أو خطة العمل الأولى لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك. وكانت التوجهات المعتمدة مقتبسة من أهداف التنمية المستدامة رقم 1 و2 و12.

أما الورش التي بوشر بها في قطاع التنمية الحيوانية فإنها تمحورت حول المجالين التاليين:

- الصحة الحيوانية:
  - تطعيم المجترات الصغيرة ضد الطاعون وتطعيم الأبقار ضد الالتهابات التنفسية وتطعيم مختلف فصائل الحيوانات الأخرى ضد ستة (6) من أمراض الالتهاب؛
  - تفعيل مكاتب الرقابة البيطرية وخاصة في ميناء نواذيبو وعند الكلم 55 من هذه المدينة؛
  - توفير أدوية وعلاجات استعجالية للحيوانات؛
  - تخصيب الأبقار من السلالات المحلية؛
  - توفير الأعلاف بما فيها القمح بأسعار مدعومة.
- تحسين الإنتاج الحيواني والبنى التحتية الأساسية:

- تنفيذ برنامج لبناء حظائر التطعيم؛
- بناء آبار تقليدية وارتوازية؛
- إنجاز أسواق للماشية ومسالخ؛
- توسيع حملة التخصيب الصناعي عبر تقريبه من المنمين واستهداف المعنيين؛
- بناء مصانع ألبان صغيرة؛
- إعداد برنامج وطني لتنمية زراعة الأعلاف.

يتبين من السياق العام أعلاه ومن تشخيص شبه قطاع التنمية الحيوانية، أن هناك مقدرات كبيرة جدا وآفاقا لتطويره بشرط التكفل بمكامن الضعف التي تم التعرف عليها وانتهاز الفرص المتاحة ومواجهة التهديدات والمخاطر العديدة التي يمكن أن تشكل عائقا أمام هذا القطاع الفرعي.

نقاط القوة	نقاط الضعف
- أعداد كثيرة من المواشي تقدر بـ8.159.263 وحدة حيوانات عشبية (UBT)؛ - تجربة رائدة ومتنوعة في مجال تعاطي التنمية الحيوانية والتكيف مع التغيرات المناخية وتسيير العوائق ذات العلاقة بالبيئة؛ - أسس قوية لتنسيق جهود جمعيات الزراعة والتنمية الحيوانية؛ - بدء القطاع الخاص في المشاركة (4 مصانع للألبان)؛ - أحد القطاعات الذي يساهم بشكل قوي في تكوين الناتج الداخلي الخام؛ - مساهمة معتبرة في خلق فرص العمل (10% من مجموع الفرص وأكثر من 30% في خلق فرص العمل في الوسط الريفي)؛ - تأثيرات اجتماعية هامة: مساهمة قوية في إعادة توزيع الثروة لصالح الفئات الأكثر فقرا (الزكاة، لمنيحة)؛ - الحضور القوي للنساء على شكل تعاونيات وتجمعات نسوية.	- انتشار شبه كامل لنمط التنمية الحيوانية الانتجاعية؛ - الارتهان القوي لبقاء المواشي بالتساقطات المطرية؛ - ضعف الإنتاج المحلي من الأعلاف؛ - عدم اعتماد نتائج البحوث والعمل بها؛ - وجود مكامن نقص وتناسق بين المقاربات في مجال البحث / التكوين / التنمية؛ - ضعف قدرة التنفيذ لدى وزارة التنمية الريفية وتدني مستوى تنظيم الفاعلين؛ - عدم وجود تمويلات ملائمة؛ - قلة الموارد المائية المتاحة وصعوبة النفاذ إليها؛ - قلة المراعي والأعلاف الحيوانية؛ - سوء تنظيم الفاعلين في القطاع؛ - التقلبات المناخية؛ - مشاكل تتعلق بالصحة الحيوانية.
الفرص المتاحة	**المخاطر**
- وجود إرادة سياسية قوية لتطوير التنمية الحيوانية؛ - وجود أسواق واعدة سواء تعلق الأمر بالمواشي الحية أو باللحوم الحمراء على المستويين الوطني والدولي (غرب إفريقيا، المغرب العربي، الشرق الأوسط، أوروبا)؛ - مقدرات كبيرة يمكنها أن تشجع العديد من النشاطات التنموية ذات الطابع التجاري التي من شأنها أن تخلق فرص الدخل والعمل؛	- عدم انتظام تساقطات المطر من حيث الكمية والتوزيع الزماني والمكاني؛ - تزايد الفقر؛ - مخاطر كبيرة بهجرة الريف؛ - منافسة المواد المستوردة؛ - كوارث بيئية بفعل الإنسان (جفاف، سيول، الجراد والطيور وحرائق الريف)؛ - أمراض حيوانية؛ - مخاطر بتدهور التنوع البيئي؛

- نقص في مجال الإنتاجية والوفورات المتعلقة بالموارد؛ - قطعان كبيرة جدا (أكثر من 26 مليون رأس) مع تزايد مستمر وخاصة بالنسبة للأبقار والغنم؛ - مقدرات قوية في مجال المواشي الحية مع فائض يمكن تصديره باتجاه بلدان المغرب العربي (15.000 رأس من الإبل والمجترات الصغيرة سنويا) وباتجاه شبه إقليم غرب إفريقيا (750.000 رأس من المجترات الصغيرة سنويا)؛ - مقدرات كبيرة في مجال اللحوم الحمراء من خلال إنتاج سنوي يقدر بـ160.000 طن وفائض إنتاجي بما يقارب 35% وهو ما يشجع على التصدير بشرط تحسين الحالة الصحية للمواشي والرقابة الصحية وكذلك زيادة القدرة على التنافس الاقتصادي؛ - وجود مقدرات كبيرة في مجال شعبة الألبان ومشتقاتها وإنتاج وطني قدره 520.000 طن حسب المواسم وهو مجال قابل للتطور؛ - مقدرات كبيرة في مجال الجلود بنوعيها وبحدود 185.000 من جلود المجترات الكبيرة و4.000.000 من جلود المجترات الصغيرة؛ - إمكانات كبيرة لتطوير شعبة الطيور الداجنة.	- عودة جائحة الكوفيد 19. - تفاقم أمراض الأبقار والمجترات الصغيرة عبر الحدود (الأمراض التنفسية، حمى الوادي المتصدع)؛ - تدهور الوسط البيئي (موجات جفاف، وغزو الجراد)؛ - التقلب الكبير زمانيا ومكانيا في تساقطات الأمطار مما يؤثر على توفر مصادر الأعلاف العشبية والأشجار؛ - استراتيجيات المنمين يغلب عليها الطابع الفردي وتعتمد على تعظيم وأعداد المواشي؛ - استمرار عدم اعتماد أساليب تحسين السلالات؛ - عدم توفر منظومة دائمة ومتخصصة لمواجهة الكوارث التي تلحق الأضرار بقطاع التنمية الحيوانية.

- **التدخل رقم 1.3: إدماج الصيد في الاقتصاد وتثمين منتجات البحر والمحافظة على الثروة البحرية**

السياق العام والتحديات

صادقت الدولة منذ بداية سبعينيات القرن الماضي على سياسات موجهة نحو الاستغلال المستدام للثروة السمكية وكانت التركيز على الآتي: (1) المحافظة على الموارد السمكية؛ (2) تعبئة الموارد المالية الكافية؛ و(3) إدماج قطاع الصيد في الاقتصاد الوطني عبر خلق القيمة المضافة وزيادة القيمة المحلية على هذه القيمة المضافة. وفي عام 2020، كان الصيد يمثل 6,5% من الناتج الداخلي الإجمالي كما أن هذه السياسات ساعدت على تحقيق تقدم كبير في القطاع بما في ذلك:

- تشكيل أساطيل وطنية هامة وصناعية وشاطئية وتقليدية. وتتوفر موريتانيا في الوقت الحاضر على أكثر من 9.200 مركبة من مراكب الصيد التقليدي و287 سفينة تعمل بمقتضى النظام الوطني و61 سفينة تعمل بمقتضى النظام الأجنبي.
- وجود صناعة عصرية للمعالجة والتسويق وهي تصدر المنتجات باتجاه أسواق الاتحاد الأوروبي واليابان وإفريقيا الغربية؛
- مساهمة قوية لقطاع الصيد في موارد ميزانية الدولة بحيث تصل في بعض الأحيان إلى ربع الميزانية الوطنية؛
- خلق فرص العمل تزيد على 66.000 فرصة عمل مباشر و160.000 فرصة عمل غير مباشر؛

- استحداث وتطوير المؤسسات الضرورية لتأطير ومواكبة وتنمية القطاع التي تساهم في المحافظة على مقدرات الثروة السمكية. ويتعلق الأمر بوزارة الصيد والاقتصاد البحري بمختلف مديرياتها وكذلك عدة هيئات تتبع لها ومنها على وجه الخصوص المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد وخفر السواحل الموريتانية والمكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك والشركة الموريتانية لتسويق الأسماك وشركة الورش البحرية الموريتانية وسوق السمك في نواكشوط وميناء تانيت وميناء انجاكو؛
- العمل بنظام ضبط انطلاقا من مفهوم "كمية المقبوضات المقبولة[1]"؛
- استحداث مرصد اقتصادي واجتماعي للصيد يسمح بجمع ونشر البيانات حول القطاع على نحو أفضل.

بالرغم من كل ما أحرز من تقدم كبير فلم تكن النتائج دائما ترقى إلى مستوى الطموحات. وهكذا فإن عددا كبيرا من مخزونات الثروة السمكية لا يزال غير مستغل كما أن خلق القيمة المضافة المحلية يظل ضعيفا. وهكذا فإن القطاع، رغم ما أحرزه من تقدم، يتميز بالآتي:

- ضعف القيمة المضافة المحلية المتأتية من الثروات الناتجة عن هذه الموارد السمكية إضافة إلى خسائر كبيرة يتكبدها اقتصاد البلاد وتقدر بحوالي 300 مليون دولار سنويا؛
- عدد فرص العمل لا يزال ضعيفا وكذلك الأجور رغم الإمكانات الكبيرة التي يتيحها القطاع في هذا المجال؛
- ضعيف كبير على مستوى اندماج القطاع في الاقتصاد؛
- عدم كفاية البنى الأساسية لتفريغ ومناولة منتجات الصيد بما يتفق مع قواعد السلامة والشروط الصحية المتعارف عليها وخاصة في نواكشوط وبعض المواقع على الشاطئ؛
- طبيعة المنطقة الشاطئية الواقعة في الجنوب حيث تعيق تطوير البنى التحتية الأساسية؛
- عدم كفاية الخدمات الأساسية من النواحي الكمية والنوعية (الماء، الكهرباء، الطرق، الخ) وخاصة في المنطقة الجنوبية؛
- أساطيل صيد صناعية موريتانية تتألف من سفن قديمة وأحيانا كثيرة متقادمة وغير مواكِبة للمواصفات الصحية المتعارف عليها؛
- ضعف وتثمين المنتجات معبرا عنه بصادرات يطغى عليها تسويق المنتجات الخام.

ومن حيث النوع، وفي مجال تشغيل النساء فإن تمثيلهن في قطاع الصيد يعتبر ضعيفا. وهناك عدد قليل من النساء العاملات ضمن العمال اليدويين ذوي الدرجات السفلى في مِلاكات صناعات الصيد على اليابسة.

ويوجد مركز نسوي لتصنيع الأسماك في نواكشوط حيث تعمل النساء في عمليات التحويل والبيع في إطار تعاونيات تملك هذا المركز.

وبالمقابل توجد النساء بكثرة في عمليات توزيع الأسماك. وبحسب تقديرات أصدرتها مديرية تطوير وتثمين منتجات الصيد بوزارة الصيد والاقتصاد البحري في شهر أكتوبر 2018، فقد تبين من الأرقام التالية أن هناك حضورا للنساء لا يستهان به في التوزيع وخاصة على مستوى البيع بالتقسيط.

---

[1]- TAC (Total Admissible de Captures)

الجدول رقم 2: تشغيل النساء في شبه قطاع توزيع الأسماك

فروع التوزيع	عدد الوظائف	عدد النساء
سماكون مصدرون	81	3
سماكون يقومون بجمع الإنتاج	447	2
سماكون يوزعون الإنتاج بواسطة الشاحنات	5	0
سماكون يبيعون بالتقسيط	1633	1633
المجموع	2166	1638

المصدر: مديرية تطوير وتثمين منتجات الصيد بوزارة الصيد والاقتصاد البحري

وتمثل النساء بكثرة إلى حد ما في التوزيع (بائعات) وفي التصنيع التقليدي للأسماك على مستوى الصيد التقليدي القاري. وهكذا توجد ضمن كل عائلة صيادين يتعاطون الصيد القاري امرأة أو أكثر تقوم بمعالجة المنتجات و/أو بيعها.

وتتمثل أبرز التحديات التي يواجه القطاع في ضمان الاستغلال المستدام للموارد السمكية من أجل التنمية الاقتصادية في خدمة الساكنة ويمكن تلخيصها في الآتي:

- محاولة إدخال الحكامة الجيدة في القطاع؛
- كسب الرهان المتعلق بالمحافظة على الموارد السمكية من خلال المراقبة الفعلية والاستغلال الأمثل القائم على مفهوم "كمية المقبوضات المقبولة" أو TAC؛
- إدماج الصيد في الاقتصاد الوطني من خلال زيادة القيمة المضافة المحلية (التي يأخذها الاقتصاد الوطني في حساباته بعين الاعتبار).

التشخيص الاستراتيجي:

يتكون الفاعلون الرئيسيون الذين يساهمون في قطاع الصيد في موريتانيا من:

- الدولة من خلال وزارة الصيد والاقتصاد البحري ومختلف الهياكل والمؤسسات الملحقة (خفر السواحل الموريتانية والمعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد والمكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك والشركة الموريتانية لتسويق الأسماك وشركة الورش البحرية الموريتانية وسوق السمك في نواكشوط وميناء تانيت وميناء انجاكو والشركة الموريتانية لتوزيع الأسماك)؛
- المستثمرون في مختلف فروع الصيد ومنظماتهم الاجتماعية والمهنية المختلفة؛
- الصيادون؛
- الصناعيون؛
- السماكون؛
- الشركاء الفنيون والماليون.

وتتماشى الورش المدرجة في استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك على مستوى الصيد مع الاستراتيجية التي كانت سارية في هذا القطاع خلال الفترة التي تغطيها خطة العمل الأولى ويطلق عليها

"الاستراتيجية الوطنية للتسيير المسؤول والتنمية المستدامة لقطاع الصيد والاقتصاد البحري 2015 – 2019". كما أن هذه الورش تراعي الإشكاليات التالية:

- ضعف البنى الأساسية لتثمين منتجات الصيد وهو ما نتج عنه، ضمن أمور أخرى، ضعف مستوى التصنيع المحلي للمنتجات التي يتم تفريغها؛
- عدم صلاحية نظام المعلومات للاستجابة لطلب البيانات المتعلقة بالقطاع ولتوزيع بيانات يمكن الاعتماد عليها من حيث تناسقها وانتظامها؛
- خصوصية الصيد الذي يتعاطاه الموريتانيون وهو موجه أساسا نحو صيد الأخطبوط؛
- خصوصية منظومات الوقاية وإدارة المخاطر والبيئة (مخاطر فرط استغلال الموارد وتأثير ذلك على استدامة هذه الأخيرة)؛
- ضعف مساهمة القطاع في النمو وبشكل خاص في التشغيل بالقياس إلى مقدراته الكبيرة.

وتتماشى هذه الورش كذلك مع أهداف التنمية المستدامة ذات العلاقة بالقطاع: الهدف رقم 14 المتعلق بالمحافظة واستغلال المحيطات والبحار والثروات البحرية بصفة مستدامة وبما يخدم التنمية المستدامة والهدف رقم 8 المتعلق بالنهوض بنمو اقتصادي مطرد يعود بالنفع على الجميع ومستدام وكذلك بالاستخدام الكامل والمنتج والعمل اللائق للجميع.

وقد بوشر بعدد من الورش، بعضها في إطار البرنامج الإقليمي للصيد في إفريقيا الغربية الخاص بموريتانيا (يموله كل من البنك الدولي وصندوق البيئة العالمي حيث انتهى في شهر فبراير 2022):

- إقامة بنى أساسية لتوطين المقبوضات وتصنيع المنتجات السمكية محليا وتحسين جودتها (تسييج سوق السمك في نواكشوط)، مركز التطهير والتنظيف وهو في طور الإنجاز على مستوى سوق السمك؛
- تهيئة وبدء تشغيل ميناء تانيت؛
- تهيئة وتفعيل ميناء انجاكو وأرصفته الثلاثة التي يخصص واحد منها للصيد؛
- العمل بنظام معلوماتي في كل من المكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك والمعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد وخفر السواحل ووزارة الصيد والاقتصاد البحري؛
- إنشاء مرصد اقتصادي واجتماعي لقطاع الصيد؛
- تعزيز الرقابة والتفتيش (تجهيزات لخفر السواحل، تكوين وتحسيس) والبحث (دعم المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد لتنظيم حملة في البحر من أجل تحديد كمية المقبوضات المسموح بها وتطوير برمجيات لتعزيز ودمج النظام المعلوماتي).

وهناك ثلاثة إشكاليات يواجهها القطاع لم تؤخذ بعين الاعتبار فيما يخص الورش المشمولة في استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك ضمن خطة عمله الأولى وهي:

- تقادم أساطيل الصيد وخاصة الأسطول الخاص بأعالي البحار حيث تترتب على استخدامها تكاليف مرتفعة مقابل إنتاجية واطئة؛
- عدم وجود نظام تمويلي ملائم؛
- تكاليف الطاقة في نظام التشغيل وخاصة تأثير الرسوم الثابتة.

يتبين من التحليل الاستراتيجي لقطاع الصيد أن الثروة السمكية لا تزال بعيدة من بلوغ مستوى النمو الذي يمكن أن تحققه لصالح الاقتصاد الوطني. وفيما يلي استعراض للسياسات المقام بها لبلوغ هذا الهدف بالاعتماد على التشخيص التالي:

نقاط القوة	نقاط الضعف
- توفر القطاع على مقدرات كبيرة للنمو؛ - وجود عوامل تسيير ملائمة ضمن القطاع من شأنها أن تضمن استدامته (البحوث العلمية في المجال، مراقبة الصيد؛ آلية تخصيص إمكانات الصيد اعتمادا على الحصص)؛ - وجود استراتيجية قطاعية للفترة 2020 – 2024؛ - الكفاءات والقدرات الفنية للهيئات المكلفة بالقطاع (البحث العلمي، الرقابة والتفتيش البحري، التسويق)؛ - سكان نشطون من الفئات الشبابية.	- قلة البنى الأساسية لتثمين الثروات السمكية؛ - تقادم الأسطول وخاصة أسطول أعالي البحار؛ - ضعف مستوى تصنيع المنتجات التي يتم تفريغها؛ - غياب التمويلات الملائمة.
الفرص المتاحة	**المخاطر**
- موارد متنوعة وبكميات كبيرة؛ - مقدرات كبيرة في مجال الكميات المصطادة لأغراض تفريغها وتحويلها وهكذا فإن المقبوضات التي يتم تفريغها في الوقت الحالي لا تمثل سوى 60% تقريبا من مجموع المقبوضات مع أن الغالبية العظمى للمنتجات تصدر دون معالجة؛ - وجود استراتيجية للتسيير المستدام للثروة السمكية؛ - فروع الصيد الشاطئي والتقليدي تتوفر على مقدرات كبيرة وخاصة أنواع السطح التي يمكن استغلالها؛ - تصحيح وضعية بعض المخزونات التي كانت تعاني من فرط استغلالها في السابق؛ - اهتمام متزايد بالقطاع من طرف المانحين وذلك لدعم البحث العلمي والرقابة والتفتيش وإنجاز البنى الأساسية؛ - قرب الأسواق الأوروبية.	- تهديدات وضغوط من طرف البشر على البيئة البحرية (استكشاف واستغلال المواد الهيدروكربونية في عرض البحر، حركة الملاحة البحرية بناء التجمعات الحضرية بمحاذاة الشواطئ)؛ - مخاطر مرتبطة بالتغيرات المناخية معبرا عنها من خلال ديناميكية الشاطئ وخاصة في المنطقة الجنوبية؛ - ضعف منظومات الوقاية وإدارة المخاطر الايكولوجية والبيئية؛ - مخاطر مرتبطة بفرط الاستغلال.

- **التدخل رقم 1.4: تشجيع وتثمين الصناعات الاستخراجية**

السياق العام والتحديات

تحتل الصناعات الاستخراجية مركزا مهما في الاقتصاد الموريتاني. ففي عام 1997 جعل إعلان الحكومة عن السياسة المنجمية من تطوير القطاع المنجمي أحد أولوياته.

وعلى العموم، تسجل حصة القيمة المضافة لقطاع الصناعات الاستخراجية من الناتج الداخلي الإجمالي اتجاها تصاعديا منذ عام 2016، وهي السنة التي تميز فيها الوزن النسبي للقطاع بأنه كان الأدنى (6,2%)، ليبلغ 15,1% بحسب تقديرات عام 2020 (راجع الجدول أدناه).

الجدول رقم 3: نصيب الصناعات الاستخراجية من ن.د.خ

2015	2016	2017	2018	2019	2020 تقديري
11,9%	6,2%	10,2%	9,4%	11,7%	15,1%

المصدر: السلطات الموريتانية / المصالح التابعة لصندوق النقد الدولي / أغسطس 2020

وفيما يخص المواد الهيدروكربونية، بدأ الاستغلال بالإنتاج في عرض البحر لحقل شنقيط النفطي. وقد تم إنهاء العملية بعد فسخ التعاقد مع السفينة العائمة المتخصصة في الإنتاج والتخزين والتفريغ (FPSO) في شهر مايو 2018.

واستمرت العمليات الاستكشافية للنفط وسجلت ارتفاعا خلال السنوات القليلة الماضية بفعل عدد من الإصلاحات من بينها إعادة النظر للإطار القانوني وللسياسة الترويجية المنفذة من قبل القطاع المكلف بالمحروقات. وقد جذبت الاكتشافات الحديثة للغاز عددا من أكبر الشركات النفطية.

ويحرز مشروع تطوير حقل السلحفاة آحميم (اختصار GTA) تقدما ملموسا كما أن هذا المستثمر وضع اللمسات الأخيرة على مخطط تطوير الحقل من أجل إنتاج الشحنات الأولى من الغاز في عام 2023، التي ستزود السوق المحلي.

وعرفت بداية استغلال هذا الحقل بعض التأخير بما في ذلك آخر تأجيل مرتبط بتأثيرات جائحة الكوفيد 19.

أما الآفاق المستقبلية فقد تعززت بالتأكد على مستوى "بير الله" من احتياطي غازي أكبر بكثير وهو يقع بالكامل في المياه الإقليمية الموريتانية. وبلغت مقدرات الموارد الغازية في الوقت الحالي مستوى يمكن معه التفكير في تبؤ موريتانيا مركزا عالميا متقدما بين الدول التي تنتج الغاز الطبيعي المسال.

وفيما يخص تزويد البلد بالمواد الهيدروكربونية فقد تحسنت الظروف من خلال الأنشطة التي ما تزال جارية كبناء منشآت جديدة لاستقبال (شحن وتفريغ) وتوسيع قدرات التخزين على مستوى المنطقة الجنوبية وإعادة تأهيل قدرات التخزين في المنطقة الشمالية. ويلاحظ أن وجود جهات تعمل بصفة غير شرعية وتمدها قطاعات تستفيد من إعفاء المنتجات النفطية وكذلك عمليات تعبئة الغاز بصفة غير مشروعة. ومن جهة أخرى لم تسجل الأسعار عند محطة الضخ أي انخفاض على امتداد الفترة 2016 – 2020 وهو ما يؤثر بشكل بالغ على تعريفة النقل وبالتالي على أسعار البضائع.

وبالنسبة للمعادن، سيطر الحديد على مدى سنوات عديدة على الصدارة قبل أن يلتحق به الذهب والنحاس والجبس. وهكذا فإن القطاع المنجمي أصبح منذ منتصف العشرية الأولى من القرن 21 المحرك الرئيسي للاقتصاد الموريتاني بالرغم من أنه مرتهن إلى حد كبير بتقلبات الأسعار العالمية لهذه المعادن.

وفي المجال القانوني، يتم الرجوع إل النص الأساسي الناظم للقطاع المنجمي وهو القانون رقم 2008 – 011 الصادر بتاريخ 27 ابريل 2008 المتضمن المدونة المنجمية المعدلة عام 2009 ثم 2011 وبعد ذلك في 2014.

وبالإضافة إلى هذا النص تخضع العلاقات بين الدولة والمستثمرين في القطاع لاتفاقية منجمية نموذجية ينص عليها القانون رقم 2012 – 012.

ويتميز الاحتياطي المنجمي في موريتانيا بأنه غني ومتنوع ويتألف من 900 مؤشر منجمي و2 مليار طن من معدن الحديد و35 مليون أونصة من الذهب وعشرين مليون طن من منجم النحاس و50 مليون أونصة من اليورانيوم و10 مليار طن من الجبس و160 مليون طن من الفوسفات.

وسجل الإنتاج المنجمي مستويات كبيرة في البلد حيث بلغ إنتاج الحديد 12,7 مليون طن وكان إنتاج الذهب لعام 2020 بحدود 13 طن مقابل 28.000 طن من النحاس.

وبالرغم من هذه المقدرات ومستويات الإنتاج فإن القيمة المضافة للقطاع لا تزال غير كافية بسبب تدني مستوى التثمين (تصدير المنتجات الخام) بسبب انعدام صناعات وطنية للتعدين.

وخلال السنوات الماضية، سجل القطاع المنجمي بعض التقدم يعود الفضل فيه إلى: (1) الانفتاح على الاستثمار الخاص؛ (2) تطوير المكتسبات الجيولوجية؛ (3) تنويع الموارد المنجمية؛ (4) تطوير استغلال المناجم على نطاق ضيق استنادا إلى المرسوم 134 – 2017 المتضمن النظام الأساسي للحقول الصغيرة؛ و(5) تنظيم الاستغلال التقليدي للذهب بموجب المرسوم 02 – 2018.

وقد تم تشجيع الإنتاج التقليدي بشكل خاص وتعزيزه عبر استحداث معابر مخصصة للذهب في آحميم وفي اكليب اندور وإنشاء مركزين لخدمات معالجة الصخور على مستوى كل من الشامي وازويرات وإقامة نقاط عرض عن قرب يديرها البنك المركزي الموريتاني لتسويق الذهب وإنشاء شركة معادن موريتانيا عام 2020 لضمان تأطير وعصرنة قطاع التنقيب التقليدي وفتح مواقع جديدة.

وفي إطار النهوض بالقطاع، جرى تحسين المساحة المنجمية بفضل العمل بنظام معلوماتي ورقمنة تم تصميمه خصيصا للبيانات المتعلقة بالمستندات المنجمية وفتح بوابة علمية على الشبكة وعصرنة قاعة المساحة المنجمية.

وبالنسبة لزيادة المداخيل المنجمية للدولة وتنويعها، تم منح رخص استغلال جديدة تشمل مشاركة الدولة بما يتراوح بين 10% و20% وذلك بالنسبة لمعادن كالذهب والفوسفات والكوارتز والرمل الأسود واليورانيوم.

وتضمنت البيانات الصادرة عن الوكالة الوطنية للإحصاء والبيانات الديمغرافية والاقتصادية التي تم الرجوع إليها وتحليلها ضمن تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2015 أن متوسط

مساهمة الأنشطة المعدنية في ن.د.خ كان بحدود 3,21% منها 2,29% للحديث و0,92% للذهب والنحاس.

وفي عام 2015، مثلت الإيرادات المنجمية المباشرة للدولة 6,9% من إجمالي الإيرادات العمومية. وكانت هذه الإيرادات تمثل دون منازع أكبر حصة في صادرات البلاد بما يعادل 66,7% كمتوسط على مدى الفترة 2012 – 2017. وبلغت قيمة الصادرات المنجمية (الحديد، الذهب والنحاس) 1,45 مليار دولار عام 2020. أما رقم أعمال التنقيب عن الذهب فقد بلغ 8,8 مليار أوقية عام 2020 بفعل إنشاء شركة معادن موريتانيا.

وعلى الصعيد الاجتماعي، شكل إشراك الأهالي المحليين عنصرا أساسيا ضمن مسار منح الرخص من خلال العمل تلقائيا بالأخذ برأي الجمهور. كما أن التكوين المستمر للعمال ومساهمة الشركات المنجمية مثلا جزءا من بنود الاتفاقية المنجمية النموذجية.

وبالنسبة للتشغيل، يعتبر القطاع المنجمي أحد الجهات التي تخلق أكبر عدد من فرص العمل المصنف في البلاد من خلال 15.000 فرصة عمل مباشرة أو غير مباشرة. وتم خلق أغلبية فرص العمل هذه من طرف القطاع الخاص وهي فرص دائمة في الغالب كما أنها من أحسن ما يوجد في البلاد. وهناك أنشطة أخرى يقوم بها القطاع المنجمي كتلك التي توجد على مستوى المقالع الصناعية والمناجم الصغرى والخردة والبحث وتصنيع الأحجار النادرة من قبل النساء حيث توفر عددا هاما من فرص العمل لم تحدد كميا بعد. أما التنقيب التقليدي عن الذهب الذي ظهر بشكل فجائي عام 2016 فقد خلق عددا كبيرا من الفرص مقدرة بـ25.000 وظيفة. وبإنشاء شركة معادن يكون عدد الوظائف المباشرة وغير المباشرة التي تم خلقها بحدود 200.000 فرصة عمل عام 2020.

وفيما يخص النوع في هذا القطاع الواعد، فإن النساء غير حاضرات بما فيه الكفاية وإن كان يوجد منهن البعض فإنهن تشغلن وظائف متدنية على المستوى المصنف.

وتتعلق التحديات التي يواجهها قطاع المعادن والمحروقات كنتيجة للسياق الخاص بالقطاع بما يلي:

- الوصول إلى أن يكون قطاع الصناعات الاستخراجية (المحروقات والمعادن) رافعة مهمة تدعم نموا متنوعا وقويا ويعود بالفائدة على الجميع وتتوفر فيه شروط الاستدامة؛
- الوصول إلى تشجيع وتعزيز جاذبية الأحواض الرسوبية (وهي مناطق غير مستكشفة بمحاذاة الشواطئ وفي تاودني)؛
- تحسين الإطار التنظيمي لضمان وجود شركات نفطية كبرى في موريتانيا؛
- ضمان تعظيم القيمة التي يتم جنيها من تطوير واستغلال مشروع غاز السلحفاة - آحميم؛
- العمل على إدماج القطاع النفطي والغازي وكذلك المعادن في النسيج الاقتصادي الوطني بفضل توفير الظروف الملائمة لتطوير الصناعات التحويلية للمواد الهيدروكربونية والمعدنية؛
- تحقيق سلامة وتحسين نظام تزويد البلاد بمنتجات نفطية وغازية؛
- المحافظة على البيئة البحرية والشاطئية وصولا إلى استغلال معقلن للثروات النفطية والغازية بحيث لا تتعرض الثروة السمكية للخطر.

التشخيص الاستراتيجي

يتألف الفاعلون الأساسيون في قطاع المناجم والمحروقات من:

- الدولة الموريتانية عبر وزارة النفط والطاقة المعادن؛
- التكتلات الكبرى العاملة في قطاع المواد الهيدروكربونية؛
- المستثمرون الخواص، مثل:
  - الشركات العاملة على مستوى المناجم الجاري استغلالها؛
  - شركات استغلال المقالع الصناعية (الجبس، الجير، لكرانيت، الحصى الرملية، الرمل، الأصداف)؛
  - الشركات التي تعمل في الحقول المنجمية الصغرى؛
  - عمال المناجم.
- أما مقدمو الخدمات والموردون في القطاع المنجمي بما في ذلك التوريدات والخدمات التالية:
  - توريدات وتعبئة المتفجرات؛
  - اللوجستيك، النقل، العبور، قوافل الشاحنات الكبيرة؛
  - بيع الآليات والتجهيزات المنجمية؛
  - المختبرات المعدنية وهندسة التعدين؛
  - حفر المناجم؛
  - المجتمع المدني.

وفيما يخص المواد الهيدروكربونية، تعلق التدخل بما بعد الإنتاج (توفير المواد الهيدروكربونية) وبتعزيز ترقية وتثمين المقدرات المنجمية والنفطية. ومن أصل 15 مشكلة مطروحة هناك 6 لم يتم التكفل بها ضمن خطة العمل الأولى لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك. ويتعلق الأمر بـ: (1) تأثير النشاطات الاستخراجية على صحة السكان المعنيين؛ (2) غياب مختبرات معتمدة لتحليل المواد المعدنية؛ (3) صعوبات متابعة العمليات المنجمية كنتيجة للمشاكل اللوجستية؛ (4) سلامة الأفراد والأملاك وأنشطة التزويد بمواد الطاقة وتزويد السفن في أعالي البحر؛ (5) النقص في الموارد البشرية المؤهلة وغياب محيط مؤسسي وتنظيمي؛ وأخيرا (6) تدهور منشآت التخزين.

وتمثلت الأنشطة الرئيسية المقام بها لصالح شبه القطاع المنجمي (خطة عمل 2021 – 2024) في الآتي:

- التصديق على الاستراتيجية المنجمية عن طريق تنظيم ورشة لاستعراض وإكمال الاستراتيجية وإجراء دراسة حول المحتوى المحلي لتعظيم المكاسب التي يحققها الاستغلال المنجمي؛
- مراجعة الإطار القانوني بما يتلاءم مع السياق العام الجديد وتحسين الآثار الاقتصادية للقطاع عبر إكمال واعتماد مشروع حول المراجعة الشاملة للمدونة المنجمية؛
- تعزيز البنى الأساسية الجيولوجية الداعمة للقطاع المنجمي عن طريق تحسين قاعدة البيانات الجيولوجية والمعدنية وإعداد خرائط جيولوجية مفصلة؛
- تنوع القطاع المنجمي من خلال تشجيع الاستغلال وتطوير الحقول المنجمية الأخرى والحقول غير المعدنية في موريتانيا؛
- تطوير نشاط الاستغلال التقليدي وشبه الصناعي للذهب عبر: (1) التقييم البيئي والاجتماعي والاقتصادي لمركز المعالجة في ازويرات؛ (2) الرقابة؛ (3) تأطير النشاط التقليدي وشبه

الصناعي؛ (4) تأطير شراء وتسويق النشاط التقليدي للذهب؛ و(5) مشروع نموذجي دون استخدام الزئبق؛

- توسيع حقل نشاط المكتب الموريتاني للبحوث الجيولوجية ليشمل تسيير الأملاك المعدنية للدولة وإعداد خرائط جيولوجية؛
- إنشاء شركة معادن موريتانيا وتكليفها بالحقول المنجمية التقليدية وشبه الصناعية والوكالة الوطنية للبحوث الجيولوجية والأملاك المعدنية لأغراض البحث والتطوير المنجمي وتسيير مشاركة الدولة في الشركات المنجمية وإنشاء مركزين لخدمات معالجة الصخور في الشامي وازويرات وفتح 24 موقعا للاستغلال التقليدي للذهب مناطق جديدة للتنقيب عنه (وسمحت هذه الأنشطة عام 2020 بإنتاج 5.600 كلغ من الذهب وخلق أكثر من 45.000 فرصة عمل مباشرة و97.000 فرصة عمل غير مباشرة)؛
- أنشطة أخرى كأشغال بناء عمارة من دور 1 لإدارة الرقابة ومتابعة المستثمرين وتأسيس مشروع للتكوين حول النموذجة المالية للمشاريع المعدنية.

ويتبين من التحليل الاستراتيجي لشبه قطاع المعادن والمواد الهيدروكربونية وجود مقدرات كبيرة في مجالات المعادن والمواد الهيدروكربونية يمكن الاستفادة منها لدفع النمو إلى الأمام إذا كانت السياسات المصممة والمنفذة تقوم على دراسة مكامن القوة والضعف والفرص المتاحة والمخاطر الخاصة بالتشخيص.

نقاط القوة	نقاط الضعف
- مقدرات منجمية هامة ومتنوعة؛ - مقدرات كبيرة في مجال المواد الهيدروكربونية وخاصة الغاز؛ - تجربة البلاد في مجال الاستغلال المنجمي؛ - تطور البنى التحتية الأساسية؛ - زيادة العرض من الطاقة؛ - التحسن النوعي والكمي للمصادر البشرية.	- عدم تناسق النصوص المنجمية والبيئية؛ - ضعف المعارف في مجال المواد الهيدروكربونية والمنجمية وتسييرها بشكل آمن؛ - صعوبات متابعة عمليات الصناعات الاستخراجية نتيجة ضعف الوسائل اللوجستية والمصادر البشرية؛ - ضعف المشاركة المحلية في سلسلة القيمة للصناعة الاستخراجية؛ - التنوع المحدود للاقتصاد وعدم قدرته على مواجهة التوسع الحاصل في تأثيرات الموارد والمواد الهيدروكربونية.
الفرص المتاحة	**المخاطر**
- استغلال المعادن والمناجم الصغرى والمقالع؛ - إنشاء الوكالة الوطنية للبحوث الجيولوجية والأملاك المعدنية؛ - تصنيع مواد التعدين غير كاف: الصناعات الميكانيكية والسماد ومواد البناء؛ - تأسيس صناعات ملحقة بالصناعات الاستخراجية لتحل محل الواردات.	- هبوط الأسعار بشكل لافت؛ - عزلة مناطق الإنتاج؛ - عجز في مجال الطاقة في مناطق الإنتاج؛ - مشاكل بيئية.

- **التدخل رقم 1.5: الدفع بالقطاع الصناعي إلى الأمام**

السياق العام والتحديات

ظلت السلطات العمومية تعمل باستمرار على أن تكون الصناعة أحد أهم عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، حيث اعتمدت في ذلك على أن القطاع موجود ويمكن تطويره على مستوى جميع القطاعات الإنتاجية الأخرى نظرا لقدرته على خلق الكثير من فرص العمل المستدامة وتوفير سلع وخدمات للاستهلاك وبأسعار تقل عن أسعار الواردات.

ومنذ الاستقلال، قيم بالعديد من الإصلاحات وفقا للسياسات التنموية الصناعية المتعاقبة. وبدأت البلاد باعتماد سياسة التدخل المباشر عبر إنشاء شركات عمومية أو شركات ذات اقتصاد مختلط لمواجهة ضعف وعدم ديناميكية القطاع الخاص الناشئ آنذاك.

وانطلاقا من عام 1979، تم العمل بمنظومة لتحفيز الاستثمار الخصوصي مع استصدار الأمر القانوني 79 – 046 المتضمن مدونة الاستثمارات. واعتبارا من عام 1989، تم اعتماد إصلاحات تهدف إلى تحرير الاقتصاد (حرية المبادرة، إنهاء العمل بالرخص والاحتكار، إنهاء العمل بمراقبة الأسعار، فك ارتباط الدولة بالقطاعات الإنتاجية).

وفي السنوات 2000، قيم بالعديد من الإصلاحات المتعلقة بالمنظومة المؤسسية والتشريعية والتنظيمية تشجيعا للاستثمار، بما في ذلك:

- إنشاء مديرية عامة لترقية القطاع الخاص تضم مديرية للشباك الموحد ضمن وزارة الشؤون الاقتصادية؛
- إنشاء صندوق للإيداع والتنمية؛
- إنشاء منطقة حرة في نواذيبو؛
- إنشاء مجلس أعلى لتحسين مناخ الأعمال؛
- إنشاء وكالة لترقية الاستثمارات.

وبالرغم من تلك السياسات والإصلاحات، لم تتحقق الأهداف المرسومة وبالمستويات المطلوبة. وكان إسهام القطاع الصناعي يمثل 6,5% من ن.د.خ عام 2020 حيث تراجع بالمقارنة مع عام 2017 حيث بعد أن كان بحدود 7,5%. وتقل هذه النسب عن الـ10% المستهدفة بالنسبة للقطاع. ومن حيث فرص العمل، كان عدد السكان النشطين في القطاع لعام 2017 نحو 83.731 فردا بينهم 46.744 من النساء. أما على المستوى التكنولوجي فإن مستواه كان ضعيفا لعدة أسباب منها:

- عدم مراعاة إشكالية التقدم التكنولوجي والابتكار بما فيه الكفاية على مستوى السياسات والإصلاحات؛
- هيكلة الاقتصاد التي كانت تخدم دائرة التوزيع (التجارة والمبادلات) أكثر منها خدمة للإنتاج.

وبالنسبة للنوع، كان حضور النساء في هذا القطاع الواعد كبيرا وخاصة في مجال الصناعات الصغيرة والمعملية وغير المصنفة وعلى مستوى تصنيع المنتجات الطبيعية (إنتاج اللبن الرائب، الزبدة، والمشروبات المحلية bissap) والسمك.

ومراعاة لهذا السياق العام، فإن أهم التحديات التي يواجهها القطاع تتمثل في:

- بناء اقتصاد تتخلص فيه البلاد من الارتهان لعدد من المنتجات التقليدية التي تتأثر بتقلبات الأسعار عالميا كنتيجة لحركة التصنيع؛
- تزويد البلاد بصناعات متنوعة على مستوى جميع القطاعات الإنتاجية لدعم النمو والإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر (الصناعة كمحرك للنمو)؛
- إنشاء قاعدة صناعية وتكنولوجية مندمجة في الاقتصاد العالمي؛
- تحسين محيط الأعمال.

التشخيص الاستراتيجي:

يتألف قطاع الصناعة من عدد من الفاعلين الرئيسيين وكالآتي:

- الدولة عبر وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة؛
- الاتحادية الوطنية للمعادن؛
- الصناعات الوطنية؛
- الشركاء الفنيون والماليون وفي مقدمتهم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

أما التدخل على مستوى استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك فيتعلق بالدفع بالقطاع الصناعي إلى الأمام من خلال دعم تحسين وضعيته وإدماجه في الاقتصاد الوطني وتسهيل النفاذ إلى الأسواق. وهناك 3 من أصل 6 مشاكل تتعلق بهذا التدخل تم التكفل بها ضمن خطة عمل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك. أما المجالات التي لم يشملها التكفل فهي: (1) النفاذ المحدود إلى التمويلات؛ (2) ضعف الطلب؛ و(3) ارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج.

ويجري البحث عن إنجاز هذا الهدف الشامل من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- اعتماد استراتيجية صناعية جديدة تشجع الاستثمار واستحداث منظومة للإشراف مبنية على الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- تحسين مناخ الأعمال؛
- استكمال الإصلاحات ذات الطابع الإداري والمالي؛
- تعزيز القدرات في مجال مواكبة المواصفات المتعارف عليها ومتابعة الصناعة؛
- استصلاح مناطق ومجالات صناعية؛
- إنشاء هياكل تقنية لدعم تنمية القطاع؛
- تعزيز وظيفة البحث التكنولوجي للقطاع الصناعي.

ولذلك تم تحقيق عدة أنشطة أو المباشرة بها ومن بينها:

- دعم الرفع من مستوى الشركات من أجل تحسين القدرة التنافسية؛
- اعتماد إطار وبرنامج خاص بالقُطَر لتنميته صناعيا؛
- صياغة مشاريع من الفئة الثانية من أجل الموافقة عليها بخصوص الخطة الوطنية متوسطة المدى حول التجارة CIR؛

- إعداد استراتيجية لتنمية القطاع الصناعي للفترة 2015 – 2019 حيث لا يزال معظم عناصرها حديث الساعة.

اقتصر تحليل الاستراتيجية على الصناعات المعملية نظرا إلى أن التحاليل الاستراتيجية للقطاعات الأخرى الواعدة التي تدخل في إطار الصناعة تمت على مستوى كل من هذه القطاعات بصفة انفرادية. ويتبين من تلخيص هذا التحليل الاستراتيجي للصناعات المعملية ما يلي:

نقاط القوة	نقاط الضعف
- كثرة الموارد الطبيعية (الزراعية والرعوية، السمكية والمعدنية) التي يمكن تثمينها؛ - الموقع الجيوستراتيجي للبلد: واجهة على البحر الأبيض المتوسط عبر المغرب العربي، الارتباط بغرب إفريقيا بالإضافة إلى الموقع المركزي على الأطلسي؛ - الإرادة السياسية المتعلقة بتطوير القدرات الإنتاجية الوطنية من أجل الاستقلال الاستراتيجي وتحسين الظروف المعيشية للسكان؛ - توسع اقتصا البلاد، خلق موارد مالية يمكن استثمارها وفرص للمقاولة من الباطن؛ - وجود قطاع معملي هام نسبيا بما في ذلك بعض الوحدات الكبيرة نسبيا حيث تتجه نحو تنويع أنشطتها؛ - تطوير البنى الأساسية العابرة للحدود الإقليمية (الطرق، الموانئ، المطارات)؛ - اتفاقيات دولية وإقليمية في طور الإبرام أو في الأفق: منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية، الوحدة الاقتصادية العربية، الارتباط مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (سيداو)؛ - تطوير الملكية الصناعية.	- عدم كفاية التحكم في مسار الإنتاج، عدم المواءمة بين التكوين والتشغيل عدم نقل التكنولوجيا؛ - انعدام العمال ذوي الكفاءة؛ - ضعف القدرة على التسيير: التنظيم، التحكم في التكاليف؛ - ضعف النفاذ إلى البيانات المتعلقة بالسوق وبالتكنولوجيا؛ - ضعف النفاذ إلى الأسواق الخارجية؛ - الحاجة إلى التمويلات الملائمة؛ - عبء النظام الضريبي؛ - غياب بنية أساسية تحتية وضعف جودة ما هو موجود منها؛ - ضعف منظومة الدعم: التوجيه البيانات التجارية، توفير الخدمات؛ - عدم إتاحة المدخلات وقطع الغيار؛ - عدم وجود البنى الأساسية ذات الجودة العالية.
الفرص المتاحة	**المخاطر**
- تعديلات في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة بخصوص المنتجات الاستراتيجية والمنتجات الحساسة؛ - وجود هوامش عريضة للتطور الصناعي لكون البلد ينتمي إلى البلدان الأقل تصنيعا في العالم.	- عدم كفاية الحوار بين الدولة والقطاع الخاص؛ - غياب تنفيذ استراتيجيات صناعية ملائمة؛ - استمرار ضعف النفاذ إلى الأسواق الخارجية؛ - استمرار إغراق السوق بالمنتجات الصناعية المستوردة مثل المنتجات الحيوانية المستوردة التي لا تخضع لرسوم؛ - الحرية التجارية بدون قيود؛ - استمرار التهريب والاختلاف؛ - عدم الامتثال للمواصفات المتعارف عليها.

- **التدخل رقم 1.6: النهوض بصناعة تقليدية بمحتوى ثقافي أكبر وتساهم في خلق فرص الدخل والعمل**

السياق العام والتحديات

تشكل الصناعة التقليدية، بحكم مكانتها التاريخية وأصالتها وتنوع إنتاجها وعدد فرص العمل التي تخلق، جزءا من القطاعات الواعدة بنمو يعود بالنفع على الجميع.

وبالنظر لطابعها التقليدي والمتنوع فإنها تحتوي على نقاط قوة وعلى نقاط ضعف أيضا بسبب صعوبة استيعابها للتقنيات الجديدة المتعلقة بالابتكار.

وخلال السنوات القليلة الماضية، استفاد قطاع الصناعة التقليدية من مجموعة من الإجراءات القانونية والمؤسسية الهامة يمكن أن نذكر من ضمنها:

- اعتماد مدونة الصناعة التقليدية وعدد من نصوص تطبيقها؛
- استحداث مؤسسة عمومية وطنية ذات طابع مهني (الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف)؛
- استحداث اتحاديات وطنية وجهوية للصناعة التقليدية والحرف.

ولا يزال قطاع الصناعة التقليدية غير مصنف بالنسبة للعدد الكبير من الحرف التي يتألف منها. كما أنه لا يزال يشكو من عدم مراعاة الحرف التقليدية بسبب ضعف منظومة التكوين المهني على المستوى الوطني وكذلك منافسة المنتجات الصناعية التي تهدد وجود الحرف التقليدية. وكذا ضعف مردودية إنتاج الصناعة التقليدية والنظرة الاجتماعية التي لا تعبأ بتعاطي الحرف اليدوية التي تشكل عائقا أمام جاذبية القطاع.

وتتمثل أبرز التحديات التي يواجهها قطاع الصناعة التقليدية في تطوير صناعة تقليدية تقوم على الموروث الطبيعي والثقافي وعلى التجارب التقليدية مع السير تدريجيا وبخطى حثيثة نحو استخدام التكنولوجيا الجديدة في عمليات الإنتاج التقليدي والعمل على تنظيم القطاع.

وتتمحور التوجهات الاستراتيجية اللازمة لمواجهة هذه التحديات حول:

- النهوض بقطاع تقليدي خلاق مع المحافظة على الذاكرة الجمعية واستيعاب التكنولوجيا العصرية وخلق فرص عمل ودخل كريمة.
- تعزيز قدرات الصناع التقليديين ومنظماتهم عبر التكوين وإيجاد البنية التحتية المتخصصة.
- العمل على تصنيف شبه قطاع الصناعة التقليدية.

ولا يزال قطاع الصناعة التقليدية الذي يخضع قانونيا ومؤسسيا للقانون رقم 2003 – 005 الصادر بتاريخ 05 يناير 2003 والمتضمن مدونة الصناعة التقليدية ينظر إليه من طرف غالبية أصحاب الحرف المنتمين إليه على أنه غير مصنف.

وبالنسبة للجانب المتعلق بالنوع فإن شبه قطاع الصناعة التقليدية يعد من بين المجالات التي تشغلها النساء حيث تسيطرن على صياغة الذهب والحلي.

وعلى الصعيد المؤسسي، يتم تأطير القطاع، إضافة إلى مديرية الصناعة التقليدية والحرف، من قبل العديد من الهياكل المهنية والخصوصية ومنها الاتحاديات التي تشرف عليها الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف التي يعهد إليها بضمان متابعة المنظمات المهنية للصناعة التقليدية وتأطير الحرفيين.

أما أهم التحديات التي يواجهها شبه قطاع الصناعة التقليدية فهي نابعة من السياق العام المتعلق به، أي:

- محاولة خلق الظروف اللازمة لبروز صناع تقليديين ومشاريع صناعية تقليدية ضمن إطار مؤسسي ملائم لخواص هؤلاء ومحيطهم بما يتيح الاستفادة من مقدراتهم في الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- محاولة تطوير كفاءات الصناع التقليديين في الحرف والجمع بين الموروث الصناعي التقليدي وبين التقنيات العصرية؛
- خلق فرص العمل مع الحفاظ في الوقت ذاته على الموروث الثقافي الأصلي والغني في سياق عام تطبعه عولمة الاقتصاد المفتوح على التنافس بدون قيود؛
- جعل الصناعة التقليدية الموريتانية قادرة على التنافس على الصعيدين شبه الإقليمي والدولي.

التشخيص الاستراتيجي:

يتألف الفاعلون الرئيسيون في شبه قطاع الصناعة التقليدية من:

- وزارة التجارة والصناعة التقليدية والسياحة عبر مديرية الصناعة التقليدية والحرف؛
- المنظمات المهنية التي تشرف عليها الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف؛
- العديد من الاتحاديات الوطنية للصناعة التقليدية، تعنى كل منها بأحد الحرف (الاتحادية الوطنية للصناعة التقليدية، الاتحادية الوطنية للصناعات الحرفية التقليدية؛ الاتحادية الوطنية للصناعات التقليدية النسوية)؛
- الاتحادات الجهوية للصناعة التقليدية والحرف؛
- الورش العائلية؛
- الورش الفردية؛
- تعاونيات الصناع التقليديين؛
- تجمع الصناع التقليديين؛
- تجار منتجات الصناعة التقليدية.

يتم التكفل بتشجيع الصناعة التقليدية الإبداعية التي تحافظ على الذاكرة الجمعية وتخلق فرص الدخل والعمل، على مستوى استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك وبنحو 75% من أنشطتها بموجب ترتيبات خطة العمل.

ويتناول التكفل بها من قبل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك الجوانب التالية: (1) إنشاء وتطوير التصنيع في مجال الصناعة التقليدية؛ (2) تحول المجال إلى قطاع صناعي تقليدي مصنف؛ (3) تسويق منتجات الصناعة التقليدية لزيادة مردوديتها الاقتصادية وتحسين ظروف معيشة الصناع التقليديين.

ولهذا الغرض تعلقت الأنشطة المقام بها بتحسين الإطار المؤسسي وتعزيز البنى الأساسية القاعدية وقدرات الصناع التقليديين وكذلك منظماتهم المهنية. وفي هذا الاتجاه تمت المبادرة بالأنشطة التالية:

- انطلاق مشروع إنشاء مدينة الصناعة التقليدية في شنقيط؛
- بناء موقعين مجهزين بوسائل الإنتاج في كل من كيفه وأطار؛

- المشاركة في المعارض الدولية؛
- اعتماد مشروع المرسوم المتضمن تنظيم الأيام الوطنية للصناعة التقليدية الموريتانية التي تهدف إلى التعريف بالصناعة التقليدية الوطنية وتثمينها؛
- بناء قرية للصناعة التقليدية في نواكشوط وبمساحة 5 هكتارات بحيث تشمل وحدات للإنتاج الصناعي التقليدي وورشا ومعارض ومركزا لتكوين الصناع التقليديين.

ومراعاة لهذا الهدف، وللنتائج المتوقعة والإنجازات فإن التقييم الكمي لجدوائية التنفيذ يعطي نسبة تقل عن 50% وهو الحد الأدنى في هذا المجال.

ويبرز من التحليل الاقتصادي لشبه قطاع الصناعة التقليدية أن الإشكالية الرئيسية المطروحة تتمثل في إيجاد صناعة تقليدية تنطلق من الموروث الطبيعي والثقافي ومن المكتسبات المعرفية التقليدية مع السير إلى الأمام باتجاه استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في عملية الإنتاج. وعليه فإن الرهان الأكبر يتمثل في "عصرنة الموروث التقليدي" والتطور قدر المستطاع باتجاه تصنيف القطاع. أما مكامن القوة والضعف والفرص المتاحة والتهديدات فهي كالتالي:

نقاط القوة	نقاط الضعف
- التواجد في كل أنحاء البلاد بما في ذلك الأماكن المعزولة؛ - إنتاجية قوية للصناع التقليديين؛ - ضعف تكلفة التكوين والتدريب إلى جانب الصناع التقليديين المشرفين؛ - حضور قوي للنساء على شكل تعاونيات وتجمعات نسوية.	- ضعف المردودية؛ - قلة التمويلات الملائمة؛ - ضعف الدعم المقدم للقطاع؛ - ضعف النفاذ إلى الأسواق شبه الإقليمية والدولية لأغراض التسويق؛ - قلة عدد المعارض والقرى الصناعية التقليدية؛ - التصنيف الاجتماعي للعناصر التي يتكون منها القطاع.
الفرص المتاحة	**المخاطر**
- فرص لتشغيل الشباب الذين يمكنهم الاندماج مقابل تكوين غير مكلف؛ - توفر الصناع التقليديين الذين يمكنهم تأطير التكوين؛ - معرفة جيدة بالحرفة وبأداة الإنتاج من طرف الصناع التقليديين الذين يحتاجون فقط لتأطير من التنظيم والتسويق.	- مخاطر باختفاء عدد من الحرف والمنتجات الصناعية التقليدية رغم ثراء الموروث الثقافي؛ - عدم وجود بنية متفرغة للتكوين؛ - تغيير الأسلوب الحياتي للمجتمع بالإضافة إلى إغراق السوق بمنتجات صناعية مستوردة.

- **التدخل رقم 1.7: ترقية التجارة**

السياق العام والتحديات

كان قطاع التجارة يشغِّل في موريتانيا 21,4% من السكان النشطين في عام 2017. وعلى وجه العموم يعتبر قطاعا ديناميكيا ويتكفل بدوره في إمداد السوق الموريتاني.

تحتل موريتانيا موقعا جيواستراتيجيا مناسبا جدا يؤهلها لتطوير التبادل بين الشمال والجنوب والعكس وتتوفر البلاد كذلك على فئة من التجار المتمرسين.

ويشكل بناء جسر روصو على نهر السنغال وإمكانية تحويل طريق نواذيبو - روصو إلى طريق سيار وانطلاق أشغال الطريق الرابط بين تيندوف - ازويرات واكتمال توسيع الطاقة الاستيعابية لميناء نواكشوط فرصا جديدة للمزيد من مساهمة شبه التجارة في خلق ثروات جديدة في البلاد.

وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية، وبالرغم من موقعها الجغرافي المتميز وقربها من أوروبا وكونها معبرا لا يمكن تجنبه في حركة التجارة بين المغرب (كمُصَدِّر للبضائع باتجاه غرب إفريقيا) وبلدان غرب إفريقيا فإن الميزان التجاري الموريتاني يعاني من عجز كبير. وهكذا فإن الموقع الجغرافي المتميز والمقدرات الكبيرة في مجال البضائع القابلة للتصدير (منتجات الصيد، المعادن، المواشي الحية واللحوم الحمراء) بين أمور أخرى لم تحل دون عجز هذا الميزان التجاري (حوالي 370 مليون دولار أمريكي عام 2020).

ويغلب على العرض الخارجي لموريتانيا تصدير المنتجات الخام غير المصنعة التي تمثل بشكل عام أكثر من 90% من الصادرات. وفي الربع الأخير من عام 2018 تعلق الأمر بالأسماك (44,1%) والحديد (26,7%) والذهب (18,9%) والنحاس (8,9%) والبضائع الأخرى (1,3%).

وتتجه هذه الصادرات حو آسيا تليها أوروبا وإفريقيا في المرتبة الثالثة ولكنها تتذيل القائمة بالنسبة لصادرات منتجات الصيد.

وبالنسبة للواردات فتغلب عليها المنتجات النفطية والتجهيزات والمواد الغذائية والمعدات وأدوات البناء. أما الموردون الرئيسيون فهم أوروبا وآسيا (الصين واليابان) والإمارات العربية المتحدة. وتمثل الواردات القادمة من إفريقيا 10% من المجموع.

وفيما يتعلق بمناخ الأعمال، سجل بعض التقدم حيث يتعلق الأمر، بين أمور أخرى، بالشباك الموحد لتسريع إجراءات تأسيس الشركات. وقد تقلصت المدة اللازمة لذلك من 9 أيام عام 2014 إلى يومين فقط عام 2018. وتم استحداث شباك موحد كذلك من قبل الشركة الموريتانية للكهرباء "صوملك" لأغراض الشركات الراغبة في التوصيل بالشبكة الكهربائية متوسطة الجهد.

وكان من بين تأثيرت جائحة الكوفيد 19 على موريتانيا كما حصل مع بقية بلدان العالم اضطراب سلاسل التموين بما فيها المنتجات الأساسية مما أوجب التحكم في أنظمة البيانات المتعلقة بالتجارة الدولية وذلك لمواجهة الأوضاع خاصة ما يتعلق منها بالتوقعات التي يعتد بها بالنسبة للمخزونات الغذائية والمواد ذات الأولوية.

وأمام تأثيرات الجائحة تم اتخاذ الإجراءات التالية لتخفيف حدتها على التجارة: (1) إلغاء جميع الرسوم الجمركية على المواد الغذائية (القمح، الفواكه والخضار، الزيوت، مسحوق الحليب)؛ (2) إنشاء لجنة لمتابعة الإمدادات بإشراك وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة وبمشاركة مبادرة "أصدقاء النظام *Friends of the System*" من أجل استمرار حركة البضائع ذات الأولوية والخدمات الأخرى عبر الحدود أثناء الجائحة.

وفي مجال النوع، يبقى قطاع التجارة مجالا تعمل فيه النساء بكثرة ولهن حضور كبير في محلات الملابس كما يسيطرن على استيراد المستلزمات النسوية والرجالية وبيع المواد الغذائية كالكسكس والخضروات وتجارة الجلود.

ومن بين أبرز الرهانات التي يواجهها قطاع التجارة يمكن أن نذكر:

- تحسن القدرة التنافسية للاقتصاد الموريتانية، بحيث يكون بمستوى البلدان المجاورة وذات نسب النمو المشابهة في حال تعذر التفوق عليها؛
- زيادة القدرة على جذب المستثمرين وتطوير قطاع معملي ذي أداء جيد؛
- التعامل مع العجز في المصادر البشرية الكفوءة والمحفزة من أجل تنفيذ ومتابعة الاتفاقيات والمشاريع؛
- تطبيق اتفاق الشراكة مع المجموعة الاقتصادية لبلدان غرب إفريقيا ومع منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية؛
- تعبئة الموارد المالية الضرورية لانطلاق المشاريع المعتمدة.

التشخيص الاستراتيجي:

شهد قطاع التجارة المباشرة وإنجاز العديد من الورش التابعة له وهي كالآتي:

- المصادقة على الاتفاقية الخاصة بمنطقة التبادل الحر القارية الإفريقية؛
- التقدم الحاصل في إبرام اتفاق الشراكة مع المجموعة الاقتصادية لبلدان غرب إفريقيا ووضع جهاز فني متخصص؛
- اعتماد تشريع خاص بالمنافسة والقدرة على التنافس من أجل توفر الشروط الملائمة لتطوير التجارة وتشجيع انخفاض الأسعار وتحفيز الاستثمار والصادرات والإسهام في تصنيف المقاولات الصغيرة والمتوسطة؛
- القانون الذي ينص على حماية المستهلكين؛
- الخطة الوطنية متوسطة المدى حول التجارة CIR؛
- استحداث بوابة لنشر أسعار المواد الاستهلاكية ذات الأولوية (القمح، السكر، مسحوق الحليب، والزيت) بما يسمح بالتعرف على تطور هذه الأسعار وإن كانت تجاوزت العتبة المرسومة من قبل وزارة التجارة؛
- التوقيع على اتفاقية الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي؛
- تقديم طلب إلى المنظمة العالمية للتجارة للحصول على TSD قبل تنفيذ اتفاقية تسهيل المبادلات؛
- التصديق على اتفاقية تسهيل المبادلات مع منظمة التجارة العالمية.

أما المشاريع التي تم استحداثها في إطار استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك في مجال التجارة فهي تتعلق بالآتي:

- تطوير الزراعة والأعمال Agrobusiness ؛
- تسويق منتجات الصيد؛
- تطوير سلسلة قيمة اللحوم الحمراء؛
- تطوير سلسلة قيمة الأرز.

ويتوفر قطاع التجارة على كافة المقدرات التي تتمتع بها القطاعات الإنتاجية الأخرى وذلك من أجل النهوض بعمليات التسويق وتطويرها. ويتعلق الأمر بترويج وتصريف إنتاج متنوع وذي قيمة عالية سواء

تعلق الأمر بالسوق الداخلي بالأسواق الإقليمية والدولية. وفي هذا الإطار، يجب أن تنطلق أي سياسة، بهذا الاتجاه، من السياق العام ومن تشخيص القطاع كما يتبين من الملخص التالي:

نقاط القوة	نقاط الضعف
- الموقع الجغرافي (المعبر الإجباري انطلاقا من المغرب لتوريداته من بعض السلع باتجاه إفريقيا الغربية)؛ - وجود قطاعات إنتاجية يمكنها أن تؤسس لإنتاج متنوع لأغراض الصادرات؛ - وجود كثيف للنساء على شكل تعاونيات وتجمعات نسوية.	- قلة العمال ذوي الكفاءة وبالأعداد والجودة المطلوبة على مستوى القطاع المكلف بالتجارة.
الفرص المتاحة	**المخاطر**
- مقدرات كبيرة في مجال المنتجات المعدنية؛ - مقدرات كبيرة بالنسبة لصادرات قطاع التنمية الحيوانية (اللحوم الحمراء، الجلود بأنواعها، الحليب)؛ - مقدرات كبيرة في مجال الأراضي الزراعية (500.000 هكتار)؛ - ثروات سمكية معتبرة.	- سياسات غير مناسبة بحيث لا تستثمر مقدرات القطاعات الإنتاجية؛ - استيراد المنتجات المنافسة للإنتاج المحلي.

- **التدخل رقم 1.8: إعادة تنشيط وتطوير السياحة**

السياق العام والتحديات

يعتبر العرض السياحي في موريتانيا بأنه محدود رغم ما يتوفر عليه من مقدرات. وقد ظهرت السياحة الصحراوية في شمال البلاد في نهاية الثمانينات مع أن هذه المنطقة كانت معزولة بسبب غياب طرق جيدة تربطها بالعاصمة نواكشوط. واعتبارا من عام 1996 تم تنظيم أول رحلة بين مدينة أطار العاصمة الجهوية لولاية آدرار وبين فرنسا حيث شارك في الرحلة 135 مسافرا. ووصل عدد السياح إلى 15.000 باتجاه ولاية آدرار عامي 2003 و2004.

واعتبارا من عام 2007 وبعد تزايد الأعمال الإرهابية في الشمال والجنوب الشرقي للبلاد، قامت فرنسا ثم كندا وبريطانيا بتصنيف جزء من التراب الموريتاني كمنطقة لا ينصح بها على الإطلاق أو منطقة لا ينصح بها إلا لأسباب استثنائية يواجهها رعايا هذه البلدان.

أما الآن فقد ظهرت في الأفق ملامح استئناف الحركة السياحية. وانتقل عدد الأسرة من 9.100 عام 2016 إلى 11.500 عام 2018 أي بزيادة تفوق 26%. وفيما يتعلق بعدد السياح، استقبلت موريتانيا 4.000 سائح أجنبي عامي 2018 و2019 مقابل 1.500 عامي 2017 – 2018 أي بزيادة 166%. وتعتبر البلاد في الوقت الحالي وجهة أكثر أمانا. وهكذا أصبحت السياحة قطاعا واعدا من وجهة نظر خلق فرص العمل ومكافحة الفقر.

وبحسب آخر التقديرات المتعلقة بحركة السياح لوحظ بعض التحسن اعتبارا من عام 2018 . غير أن هذا التحسن تأثر عام 2020 بسبب القيود على السفر بالارتباط مع الأزمة الصحية الناتجة عن الكوفيد 19. وبذلك كانت السياحة أحد القطاعات الأكثر تأثرا بالجائحة.

في مجال زيادة القدرات، أقرت الحكومة في شهر نوفمبر 2020 مرسوما بإنشاء وتنظيم مؤسسة للتكوين الفني والمهني يطلق عليها اسم "المدرسة الوطنية للتكوين في حرف الفندقة والسياحة". ويتمثل الهدف المرسوم لهذه المدرسة في تكوين شباب من ذوي الكفاءات العالية في قطاع الفندقة والسياحة.

وبالنسبة للنوع في هذا القطاع، يعتبر حضور النساء قليلا نسبيا كما يشغلن في الغالب مناصب في أسفل السلم.

وتتعلق أكبر ست تحديات يوجهها تنامي السياحة بما يلي:

- تصور سياحة تخدم السمعة والهوية والتنمية المستدامة وتزيد جاذبية البلد وتنميته على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.
- تجديد وتنويع العرض والطلب على السياحة.
- تشجيع توافد أفواج جديدة من الزوار ومشاريع مبتكرة وخاصة جماعات منتقاة تتألف من الشباب والأسر والحركات الجمعوية والعلمية والباحثون.
- حماية وتثمين الموروث الثقافي والطبيعي للبلاد بشكل مبتكر.
- تعزيز وتنمية سياحة الأعمال الناشئة.
- تحضير وضبط الطلب على السياحة الداخلية الموجهة إلى جيل معين من السكان.

التشخيص الاستراتيجي:

يتألف قطاع السياحة من الفاعلين والمتدخلين الآتي ذكرهم:

- وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة: الوزارة المكلفة بالسياحة حيث تضم مديرية متخصصة في هذا المجال.
- وكالات السفر: 104 وكالات سفر تتقاسم السوق وإن كان معظمها لا يتعاطى نشاط إصدار التذاكر. هناك فقط عدد محدود من الوكالات يقترح سلسلة من الخدمات ذات الطابع الدولي.
- المرشدون السياحيون: تخضع مهنة المرشد أو الدليل السياحي للمرسوم رقم 97 – 030 / و.أ / و.ت.ص.ص.ت.س المتضمن تنظيم مهنة المرشد السياحي في موريتانيا وهناك ثلاثة أنواع من المرشدين بموجب هذا النص:
  - مرشدون وطنيون يختصون في العمل على امتداد التراب الوطني؛
  - مرشدون محليون ينحصر عملهم في بلدة محددة؛
  - مرشدون مساعدون.
- المستثمرون في مجال السياحة: بعد عام 2008 وفي أعقاب حجز الرهائن واغتيال السياح على يد الإرهابيين، لم يبق أي وكيل ومن وكلاء السياحة الدولية في موريتانيا.

تتعلق الورشة التي تقررت في إطار استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك على مستوى السياحة بـ: "تطوير النشاط السياحي". ويتمثل الهدف المنشود في خلق إطار مناسب لتنشيط السياحة المستدامة وعلى نطاق واسع بما يخلق فرص العمل ويؤدي إلى تثمين الثقافة والمنتجات المحلية وذلك في أفق 2030. ويتبين من تشخيص شبه قطاع السياحة وجود مقدرات سياحية كبيرة يمكن استثمارها بشرط زوال النظرة إلى البلاد كمنطقة غير آمنة وبأن يتم اتخاذ إجراءات دعم صارمة لصالح شبه القطاع الذي عانى كثيرا من تأثير جائحة الكوفيد 19. ويجب أن يتأسس تطويره بالاعتماد على سياسات تنطلق من التشخيص الذي يلخصه جدول SWOT الخاص بنقاط القوة والضعف والفرص المتاحة والمخاطر:

نقاط القوة	نقاط الضعف
- تجربة معتبرة في تشغيل وتسيير الخدمات السياحية في الصحراء وثرواتها المتمثلة في المناظر وتنوع المواقع. - تعرف السائح على البدو وعلى الجوانب الثقافية وإمكانيات التلاقي. - وجود موروث ثقافي وطبيعي غني تاريخيا ودينيا: مدن قديمة، مواقع أثرية، مخطوطات، كلب الريشات، الحظيرة الوطنية في آركين وحظيرة جاولينغ. - عدد كبير من المتنزهات عبر البلاد وطبيعة متنوعة تتلاءم والنهوض بسياحة تخصصية في مجال الاستكشافات أو من حيث المواضيع. - الوضع الجغرافي الملائم للسياحة الدولية وشبه الإقليمية. - شبكة اتصال ذات مستوى عالي بواسطة الهاتف النقال وتغطية جيدة بواسطة الانترنت. - مناخ ملائم للسياحة الدولية ما بين أكتوبر وابريل وللسياحة الداخلية على مدار السنة. - تنوع كبير في المقدرات السياحية: استكشافات ورحلات عبر الصحراء، استكشافات بيئية وسياحية، سياحة نهرية، سياحة فيها جانب مغامرات وتمتع بالراحة التي توفرها الصحراء. - أحداث ثقافية على نطاق واسع: مهرجان المدن القديمة. - إمكانية الإقامة انطلاقا من أوروبا ولمدة أسبوع كامل. - التنوع الإثني والوئام الاجتماعي الكبير. - تخفيض رسوم تأشيرة الدخول بما يقارب 80% منذ بعض الوقت. - منتجات تقليدية وحرفية ذات تنوع كبير.	- غياب إطار توجيهي لتنمية قطاع السياحة. - عدم كفاية المصادر البشرية والمادية والمالية لدى الوكالة الوطنية للسياحة. - غياب رؤية واضحة وإدارة ارتجالية كنتيجة لقلة البيانات الإحصائية والسياحية التي يمكن الاعتماد عليها. - كلفة النفاذ عن طريق الجو: أول العوامل التي تحد من تطور النشاط السياحي. - أسعار مرتفعة: النخبة – التخوف من ظهور سياحة ذات درجة عالية قد لا تواكب الانطباع عن البلد والعرض السياحي. - غياب تموقع استراتيجي لوجهة موريتانيا. - هياكل سياحية محدودة في الداخل كما أن معظمها متقادم. - الصعوبة في جذب السواح الأجانب والعابرين. - وسائل التواصل تكاد تكون غير موجودة. - صعوبة النفاذ إلى الإقراض من أجل تطوير السياحة. - بعض المدن ليس على استعداد لاستقبال التظاهرات بحجم كبير: العرض غير كاف. - تراجع توافد السياح منذ 8 سنوات وضعف التأثيرات الاقتصادية. - النقص في العرض وخاصة هياكل الاستقبال وهو ما يحد في الوقت الحاضر من القدرة على التنويع. - الطابع الموسمي والمسافات الفاصلة بين المواقع في داخل البلاد. - ضعف تطور السياحة الداخلية وضعف القدرة الشرائية لدى المواطنين. - السياحة الصحراوية لا تستجيب لسياح ينتمون إلى النخبة وإنما لسياحة جماعية مع كل ما يعنيه ذلك من تأثيرات سلبية: تدهور البيئة، سرقة ونهب الموروث، الزحمة في بعض المواسم (ما بين أكتوبر في آخر السنة وابريل من السنة الموالية) والزحمة في بعض المناطق (آدرار). - غياب هياكل تأطير وتكوين في مجال السياحة والفندقة وانعدام العمالة ذات الكفاءة العالية والتكوين الجيد. - حصول عجز في مجال الإنعاش وتنظيم التظاهرات. - ضعف الثقافة السياحية: مخاطر بيئية وسلوكية. - سوء حالة الطرق الثانوية المؤدية إلى المواقع السياحية. - عدم وجود المواقع على الشبكة وانعدام البيانات الحديثة المتعلقة بالوجهات السياحية.

	- عدم التنسيق ما بين الفاعلين في القطاع.
الفرص المتاحة	**المخاطر**
- وجود إرادة لدى السلطات بخصوص تطوير وتشجيع السياحة. - تقاليد عريقة وكرم ضيافة لدى الساكنة. - عدد كبير من الزبناء الذين يتواجدون بقرب المواقع السياحية ويمكن جذبهم من جزر الكناري. - نسبة نمو اقتصادي كبيرة لدى البلاد وحتى عام 2015. - منظومة دعم لتمويل المشاريع السياحية. - قدرة كبيرة على تنويع العرض عبر الاستفادة من جميع المزايا الإقليمية (الاستكشاف، الأعمال، الموقع البيئي والسياحي، الثقافة، الدين، الخ). - تتوفر الجمهورية الإسلامية الموريتانية على المزيد من المقدرات التي يمكن استغلالها (صحراء تكانت والحوضين، شواطئ بكر، منطقة النهر غير المستغلة). - الطلب المتزايد لتجمعات السياح النخبوية الصغيرة في إطار تجارب مبتكرة يمكن أن تشمل استكشاف الصحراء وحب الطبيعة. - استحداث منطقة حرة في نواذيبو مما يجعل العاصمة الاقتصادية قطبا جاذبا وملائما للاستثمار الدولي مع تكيفه وتسامحه إزاء أساليب الحياة الغربية. - قصر المؤتمرات في نواكشوط تم تجديده عام 2016 مما يؤهل المدينة لاستقبال مؤتمرات ولقاءات دولية. - المطار الدولي الجديد في نواكشوط يتسع لحوالي 2 مليون مسافر سنويا. - الاستعداد الذي تمليه التقاليد للتفاهم مع البشر ومع المسافرين بفضل الثقافة البدوية السائدة. - التجارب السابقة والناجحة في مجال الاستجابة لطلب متزايد وخاصة السياح الصينيين.	- استمرار وضع أمني محفوف بالمخاطر على مستوى شبه المنطقة. - عدم الاستقرار وفجائية حركات التمرد وتأثيرها على النشاط السياحي بصفة عامة. - انعدام الابتكار فيما يخص العرض السياحي. - المنافسة القوية من قبل البلدان المجاورة. - شعور المستثمرين المحليين بالملل أمام ضعف تطور الخدمة السياحية. - الهشاشة الكبيرة في الأنظمة الثقافية والطبيعية والبشرية. - انعدام التخطيط وغياب مخططات رئيسية محلية في مجال استصلاح السياحة.

الورشة رقم 2: البيئة والحد من الكوارث

السياق العام والتحديات

يشكل تسيير البيئة موضوعا مركزيا لأي سياسة اقتصادية واجتماعية. ويرتبط ارتباطا عضويا بتخفيف مخاطر الكوارث. وتقوم موريتانيا في الوقت الحالي بتطوير ومراجعة خططها واستراتيجياتها الرامية إلى تخفيف مخاطر الكوارث بما في ذلك اعتماد خطة وطنية لتسيير مخاطر الكوارث تشرف عليه مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني وخطة أخرى للحد من المخاطر المتعددة للكوارث الطبيعية تجري مراجعتها من طرف المندوبية العامة للأمن المدني وتسيير الأزمات بمساعدة

المنظمة الدولية للهجرات. وفي المستقبل فإن التوجهات الحديثة للتنمية في موريتانيا كما هو مبين على مستوى الإطار البيئي، تترتب عليها تأثيرات سلبية وقوية بالنسبة للبيئة بحيث يجب مراعاتها لإيجاد الحلول المناسبة.

- **التدخل: البيئة والتنمية المستدامة:**

إن المجتمع الموريتاني في الوقت الحالي وبقوة باتجاه بصدد الانتقال من مجتمع زراعي ورعوي وبدوي إلى مجتمع حضري يغلب فيه القطاع الثالث واستغلال المعادن والنفط والصيد البحري مع المزيد من التحول الصناعي. وينصب هذا التطور على الشاطئ كما يخلق تحديات جديدة بما يترتب عليها من مخاطر بيئية جديدة (فرط استغلال الثروات السمكية، النزوح القوي نحو المدن، زيادة إنتاج النفايات الصلبة والسائلة، مخاطر بغمر مدينة نواكشوط بالمياه والتلوث عن طريق رمي المواد الهيدروكربونية، التلوث المنجمي، الصناعات وحركة المرور).

كما أن التراب الموريتاني بأكمله يقع في منطقة قاحلة وهي معنية بالتالي بإشكالية زحف التصحر.

أما المنطقة الشاطئية والبحرية فهي تتعرض من جانبها لضغوط العمل الإنساني بالارتباط مع فرط الصيد البحري وإقامة بنى أساسية واجتماعية على الشاطئ (موانئ، فنادق، ومصانع).

وتتعدد كذلك الضغوط المتعلقة بالتنوع البيئي: جميع الموارد البيولوجية لم يجر تقييمها نظرا لانعدام البيانات غير أن أبرز التهديدات المتعلقة بالتنوع البيئي قد تم عرضها. وتحتضن المنطقة في طور الدراسة لحد الآن نباتات وحيوانات ثديية تميز الوسط الصحراوي وقد نجت من الاقتلاع ومن مسار التصحر الزاحف. وقد تم تصنيفها إلى عدة عينات صغيرة يعتبر بعضها من أكثر الأصناف رمزية على مستوى البلاد. ويشير التواجد المحلي لبعض العينات إلى أن هناك أربعة فصائل حيوانية (عجل البحر، غزال الداما، وغزال الآداكس، أروية) يهددها النشاط الإنساني بشكل خطير. أما الغطاء النباتي فهو فقير في مجمله ومرتهن بتساقطات الأمطار. ويتألف من عدة عينات نادرة ومهددة بالانقراض تتطلب إجراءات حماية خاصة. وعلى مستوى الصيد فإن ظاهرة الاصطياد المفرط بسبب تواجد العديد من المراكب والسفن والزوارق، يمكن ملاحظتها بوضوح. وأخيرا فإن استغلال الموارد السمكية في تزايد كبير بشكل عام ويؤثر سلبا على التنوع البحري.

وينتج عن سوء تسيير الأحواض المائية الانحدارية فوضى في إنجاز الأشغال المائية (السدود وحفر الآبار) دون الأخذ برأي الوزارة المكلفة بالمياه أو دراسة تأثيرها البيئي والاجتماعي. تأسيسا على ما سبق فإن التسيير المندمج للمياه في الأحواض الانحدارية في بلد يسود فيه التصحر بنسبة 75% حيث يعتبر الماء عنصرا نادرا يجب أن ينطلق من دواعي التنمية المستدامة ومن الضرورة.

وفيما يتعلق باستغلال المقالع في موريتانيا فإنها تؤدي إلى أضرار كبيرة على البيئة بسبب عدم التقيد بالبنود التي توصي على ردم هذه المواقع بعد الانتهاء مباشرة من استغلالها تنص على ذلك شروط الالتزامات.

وبالنسبة للتنقيب التقليدي عن الذهب فإن الأضرار اللاحقة بالبيئة بفعل استخراج الذهب تتلخص في نقطتين أساسيتين: الأضرار التي تلحق بالأنظمة البيئية والملوثات. وهكذا فإن استخراج الذهب من الصخور

يعرض المنقبين لأضرار صحية خطيرة كما أن إجراءات التسيير المناسبة لهذا النشاط يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار لتثمين هذه الشعبة.

وفيما يتعلق بالملوثات المرتبطة بالنشاطات الصناعية، فإنها تخص بالتحديد استغلال المناجم الذي يؤدي إلى انتشار كميات كبيرة من الغبار المشحون بالأمينة وبالجزيئات الصغيرة التي تؤدي إلى مرض السيليكوز وإلى انتشار الملوثات في الطبيعة بشكل مباشر. ومن شأن هذه الملوثات أن تهدد صحة الساكنة. وتدعي الشركات الصناعية أو المنجمية أن أنظمة التسيير البيئي المعتمدة قد جرى تصميمها وفقا للنصوص القانونية الموريتانية وأنها تستجيب للمواصفات المعمول بها دوليا ولكنها تُتِّهم في الغالب من قبل المجتمع المدني واليد العاملة بأنها هي التي تتسبب في التلوث (دون برهان علمي مقنع). ويشار إلى أن التعرض للمخاطر البيئية سواء في المسكن أو في مكان العمل يمكن أن تؤثر بشكل غير متناسب على صحة النساء حيث أن استجابتهن لسموم مختلف المنتجات الكيميائية تختلف عن الرجال. وتتعرض صحة النساء بوجه خاص للخطر في المناطق الحضرية كما في المناطق الفقيرة حيث يتركز العديد من المؤسسات الصناعية الملوثة.

وهناك أيضا ما يدعو للقلق تجاه التغيرات المناخية وتأثيراتها المتوقعة في موريتانيا. وبحسب السيناريوهات المتعلقة بالتغيرات المناخية (GIEC 2007) فإن المناخ سيشهد تغيرات كبيرة خلال العشرين سنة القادمة باتجاه التصحر وتزايد المشاكل المناخية المؤثرة وانخفاض التساقطات المطرية. وقد يكون لهذا التطور المزيد من التأثيرات السلبية على المدى القصير ومنها:

- على مستوى الكرة الأرضية: عوامل تعرية التربة بصفة تدريجية وتراجع مناطق الرعي الانتجاعي وانخفاض المساحات المزروعة.
- على المستويين الشاطئي والبحري: اختفاء تدريجي وخطير في الحاجز الفاصل بين البحر والشاطئ وتزايد زحف الرمال باتجاه البحر واختفاء السهول الشاطئية وتقلبات المخزون السمكي كنتيجة لتغير درجات الحرارة.

وهكذا فإن مراعاة الأبعاد البيئية والاجتماعية في مشاريع التنمية لا يتم العمل بها بشكل تلقائي ومما يتطلب تعبئة وسائل بشرية ومالية هامة عكس ما هو مقام به في الوقت الحالي. ومن ناحية أخرى، هناك الحاجة إلى المزيد من القدرات البشرية والفنية والمالية لتسيير مختلف هذه الإشكاليات.

- **التدخل الكوارث والحالات الاستعجالية:**

فيما يتعلق بتسيير الكوارث، تم تسجيل العديد من التدخلات الهادفة إلى الإسعافات (2.500 عملية / سنة، حرائق في المدن، حالات غرق) على مستوى البلاد.

وتم تقدير الخسائر والأضرار التي لحقت بالممتلكات نتيجة هذه الحوادث والكوارث إلى ما يقارب 1 مليار من الأوقية وتعد الخسائر البشرية بالعشرات (أطفال، صيادون) وتعرض الكثيرين للجروح ووقوع مئات الضحايا.

وقد لوحظ كذلك عجز في الجوانب المادية (سترات نجاة، محركات إضافية للمراكب، أنظمة اتصال، الخ).

وفي هذا الإطار تم الوقوف على العديد من التحديات التي تعلقت بالآتي:

- تحضير وتنسيق الوقاية والرد على الكوارث الطبيعية.
- تشابه المشاكل البيئية والاجتماعية والاقتصادية.
- المزيد من المعرفة بالموارد المتاحة وبمتابعتها.
- الحد من زحف التصحر المتزايد.
- التحكم في الضغوط الناتجة عن العمل البشري على الشاطئ.
- حماية التنوع البيئي.
- رد الاعتبار للتنوع البيئي.
- الحد من الآثار المترتبة على استغلال المقالع.
- التحكم في الملوثات المرتبطة بالنشاطات الصناعية.
- التحكم في تأثيرات الكوارث وفي تسييرها.

إن مجموع هذه العوامل والتحديات يساعد في رسم مخطط للتدخلات فيما يتعلق بـ:

- الحكامة البيئية.
- رد الاعتبار للأنظمة البيئية المتدهورة وللتنوع البيئي.
- تسيير الملوثات.
- الاقتصاد الأزرق والتغيرات المناخية.
- التحسيس والتثقيف البيئي.
- معرفة، متابعة وحماية الموارد المائية.
- النفاذ إلى الصرف الصحي.
- الإنقاذ، إطفاء الحرائق، والإسعافات على الطرق.
- تسيير الأزمات.
- التطهير ومكافحة السموم.
- مراقبة الإجراءات وقواعد السلامة.

التشخيص الاستراتيجي:

تترتب على توجهات مختلف القطاعات الاقتصادية مستقبلا تفاقم المخاطر والتأثيرات القوية على البيئة حيث يجب أن تراعى عند صياغة الإجراءات الوقائية من أجل التهيئة لمواجهة هذه المخاطر والتخفيف منها والعمل على تسييرها بشكل مستدام ويتعلق الأمر بما يلي:

- زيادة وتيرة الكوارث الطبيعية وما ينجم عنها من دمار لوسائل العيش (السيول، الجفاف، الحرائق الريفية، الأوبئة، الخ).
- حالات التلوث الصناعي للماء والهواء بالارتباط مع النقل وعمليات التصنيع.
- تجزئة وتدمير المساكن بفعل إقامة بنى أساسية جديدة ومناجم.
- مخاطر تزايد الحوادث الصناعية والجيوكيميائية.
- تغيير نظام المجاري المائية بالارتباط مع الاستصلاحات والري وإبدال الأنظمة الطبيعية بمساحات وبنى أساسية وأنشطة بشرية وكذلك بتغير وتيرة سقوط الأمطار وتسجيل حوادث بالغة التأثير (التكرار والكثافة).

- التلوث المتزايد كنتيجة لصناعات ومعالجة الأسماك (أكثر من 10.500 طن من النفايات التي يتم رميها بحرا قرب نواذيبو).
- التأثيرات السلبية على الوسط الطبيعي والمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها السكان بسبب استخراج المعادن (بما فيها الذهب) واستخدام السيانيد والزرنيخ والزئبق.
- استغلال حقول غازية جديدة سيكون من بين تأثيراتها البيئية زيادة حركة الملاحة البحرية وأخطار التلوث العرضي والأضرار (المنصات، الأنابيب، السفن، الخ).

أما خارطة الفاعلين المتواجدين في المنظومة البيئية للقطاع فإنها ستكون كالتالي:

- الشركاء الفنيون والماليون: البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الاتحاد الأوروبي، منظمة الفاو، اتحادية الطاقة والمعادن، المنظمة الدولية للهجرة، البنك الإفريقي للتنمية، اليابان.
- القطاعات الوزارية: وزارة الصيد، وزارة الطاقة، وزارة المياه والصرف الصحي، وزارة التنمية الحيوانية، وزارة الزراعة، وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي، وزارة الداخلية، وزارة البيئة والتنمية المستدامة، ووزارة الشؤون الاقتصادية.
- الفاعلون في المجتمع المدني: المنظمات غير الحكومية، التجمعات الإقليمية المحلية (الولايات، البلديات) التجمعات القاعدية.

وفي إطار خطة العمل الأولى 2016 – 2020 لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، فقد كانت الإنجازات في المجال البيئي تدخل في إطار التزامات رئيس الجمهورية وإعلان السياسة العامة للحكومة. وقد استجابت كذلك لأهداف الاستراتيجية الوطنية للبيئة التنمية المستدامة وخطة عملها (2017 - 2021) بهدف الحد من ضغوط العمل الإنساني على الأنظمة البيئية والموارد الطبيعية والأضرار التي تلحق بالبيئة والملوثات المتنوعة ومكافحة التغيرات المناخية. وساهمت كذلك في تحقيق أهداف استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك (الورشة 15) وأهداف التنمية المستدامة (رقم 1، 2، 6، 8، 9، 11، 12، 13، 14، و15). وتتوزع الأهداف الفرعية لهذه الإنجازات إلى 7 محاور:

- **المحور 1: تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي والقواعد**

- اعتماد وتوقيع المرسوم رقم 2019 – 200 المحدد لشروط الحصول وتسليم رخصة الصيد تطبيقا للقانون رقم 041 – 2018 المتعلق بقنص وتسيير الحيوانات البرية.
- المراجعة الجارية للمرسوم حول دراسات التأثير البيئي.
- مشروع مرسوم تطبيقي للقانون المتعلق بتلويث الهواء (رقم 2018 - 002) المحال إلى القطاعات المعنية لإبداء الرأي.
- مشروع القانون المتعلق بالسلامة البيئية: المحال إلى القطاعات الفنية لإبداء الرأي.
- المصادقة على المرسوم المتعلق بالنظام الخاص لأسلاك الشرطة البيئية.
- اعتماد مدونة الغابات.
- مشروع قانون يتعلق بتسيير النفايات الصلبة.
- مشروع قانون يتعلق بالسلامة البيئية.

- **المحور 2: المحافظة على التنوع البيئي والأنظمة البيئية المتضررة أو الحساسة وإعادة تأهيلهما**

- حملات سنوية لحماية المراعي ضد الحرائق الريفية (7 ولايات رعوية وغابية وزراعية): إنجاز 27.000 كلم من الطرق الواقية من الحرائق.
- حملات سنوية لإحصاء الطيور على مستوى الأراضي المحمية.
- تنفيذ خطة عمل السور الأخضر الكبير:
  - 670 هكتار لحماية السور، 1215 هكتار من الكثبان المثبتة و850 هكتار لنثر البذور مباشرة.
  - إعادة تأهيل الأراضي المتضررة: 3.030 هكتار.
  - فرص عمل خضراء مؤقتا: 9.711.
  - فرص عمل خضراء دائمة: 54.
  - 17 مزرعة جماعية متكاملة وتعمل بمشاركة 2.650 امرأة.
  - حصر الطيور (تامورت انعاج، بوكاري ومحمودة).
- إعادة تأهيل موارد الغابات وتسييرها بشكل مستدام (2021 – 2030)
  - نشاطات الاستنبات أنجزت وتعلقت بما يلي: 1.200 هكتار (اترارزه، لبراكنه وكوركول) و100 هكتار (غابات مصنفة في كاني - اركيز).
  - دراسة في طور الإعداد لتوفير مركز وطني لبذور الغابات.
  - بناء في طور الإنجاز لأربع أبنية فنية وإدارية لمركز بذور الغابات.
  - تكوين 100 وكيل حارس غابات تم إنجازه عام 2020 من طرف المدرسة الوطنية للإرشاد الزراعي وبمساعدة التعاون الألماني GIZ.
  - تكوين 30 إطارا حول القواعد البيئية بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- حماية الشاطئ:
  - تعزيز الحاجز الرملي بطرق التثبيت (الميكانيكي والبيولوجي) للكثبان الشاطئية (نواكشوط) على مسافة 2,6 كلم.
  - إنجاز الدراسات الفنية (مسودات تلخيصية وتفصيلية، وملف مناقصة) لإعادة تأهيل طرق النفاذ إلى الحاجز الرملي (نواكشوط).
  - الانتهاء من دراسة في طور الإنجاز حول التأثير البيئي والاجتماعي وإعادة تأهيل حاجز الحظيرة الوطنية في جاولينغ.
  - انطلاق بناء مقر مرصد الشاطئ.
  - انطلاق بناء 3 فتحات في شاطئ نواكشوط.
  - إنجاز تقييم بيئي واستراتيجي حول استخراج الرمل الأسود من الشاطئ.
  - تحليل نقدي للأمر القانوني 2007 – 037 المتعلق بالشاطئ.
- الأراضي المحمية (حظائر آركين، آوليكات وجاولينغ):
  - الانتهاء من عملية استحداث AMP في خليج النجم.
  - توفير بنى أساسية وتجهيزات الحظيرة الوطنية في آوليكات.
  - توطيد البنى الأساسية المائية في حظيرة جاولينغ للمحافظة على الوظائف الطبيعية للحظيرة من خلال تتبع المياه والهيدروجيولوجيا وحصر الطيور المائية وإدارة بؤرة انفلونزا الطيور.
  - مكافحة النباتات المؤذية وخاصة أنواع *typha* و*salvinia*.

- **المحور 3: الحد من مخاطر التلوث**

إعداد خطة عمل لتخفيف التأثيرات البيئية للتنقيب عن الذهب بالطرق التقليدية ومراقبة استخدام المواد الكيميائية:

- انطلاق دراستين حول خواص وتسيير النفايات الصلبة في نواذيبو ونواكشوط. دراسة حول النفايات الحضرية الصلبة في طور الإنجاز بنواكشوط على أن تستخدم لتعميمها.
- إخضاع 318 وحدة صناعية (مناجم ومقالع، وحدات زراعية ورعوية، صناعات وبنى أساسية) للمراقبة منها 82% تتعارض مع القواعد المتعارف عليها.
- 37 مشروعا لدراسة التأثيرات تم تحليلها والمصادقة على 9 من بينها.
- دراسة تعريفية لمشروع استخراج الذهب بأقل قدر من التلويث.

- **المحور 4: مكافحة التغيرات المناخية**

- تنفيذ اتفاقية باريس حول المناخ (الهدف رقم 13).
- تحضير الخطة الوطنية للتكيف مع التغيرات المناخية: 9 دراسات تحضيرية تم إنجازها.
- انطلاق مسار تحديث المساهمة الوطنية المحددة والتي تهدف إلى رسم أهداف وطنية في أفق 2030 في مجالات الحد من انبعاث غازات الدفيئة والتكيف.
- تحديث الجرد الوطني لغازات الدفيئة (1990 – 2018) وقد أبرز زيادة الانبعاثات بنسبة 12% على مدى الفترة 2015 – 2018 (انبعاثات صافية: 2,5 طن من ثاني أكسيد الكربون / للفرد عام 2018) 33% طاقة، 65% (غاز الميثان – قطاع التنمية الحيوانية).
- تنفيذ مشروع يهدف إلى تحسين قدرة الأنظمة البيئية على التكيف والسكان المحليين (الحوضين، كيدي ماغا، لعصابه).
- تنفيذ مشروع AMCC.
- إحالة البرنامج القُطْري (2020 – 2025) إلى صندوق المناخ برفقة 15 مشروع (مذكرات مفاهيمية).
- مراجعة CDN وانطلاق مسار إعداد خطط العمل القطاعية وتنفيذها.
- مشاركة موريتانيا في مؤتمر الشركاء رقم 26 ومؤتمر الشركاء رقم 27 ورقم 15 (CBD) ورقم 15 على مستوى مؤتمر منظمة الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة.
- إعداد استراتيجية وطنية RRC.

- **المحور 5: مواكبة التحول والإبداع في المجال الأيكولوجي**

- تنظيم ورشة وطنية حول التشغيل الأخضر بمشاركة 250 مندوبا بينهم 80 شابا (30 امرأة)، 30 جناح عرض و6 فرق متخصصة في مجالات الإعلام والاتصال والزراعة والإيكولوجيا وتثمين النفايات والبناء المستدام.
- اقتناء 3.000 موقد غازي و2.500 موقد تقليدي محسن يتم توزيع الكل مجانا على الأسر في وضعية هشة (السجل الاجتماعي لتآزر) ممن يستخدمون مصادر تدفئة تعتمد على الأشجار لأغراض الطهي.
- دعم مبادرات تدوير مختلف أنواع الأغراض التي تم الاستغناء عنها.

- **المحور 6: تحسين الحكامة البيئية**

- الحوار المنتظم مع مجموعة البرلمانيين الداعمين للبيئة ورابطة عمد موريتانيا والمنتخبين المحليين وبعض المنظمات غير الحكومية من أجل تعزيز الشراكة في أنشطة التحسيس وتنفيذ المشاريع.
- وضع نظام إعلامي حول البيئة من أجل دعم اتخاذ القرار وإنتاج التقارير: هناك نسخة أولية من النظام الإعلامي البيئي متوفرة لكنها تتطلب تحسينات (المقاييس المختلفة، إعادة صياغة المؤشرات، الربط مع قواعد بيانات أخرى، إنتاج تقارير).
- انطلاق تقييم بيئي لميناء انجاكو.
- تنظيم دورات تكوينية لصالح موظفي 9 مديريات جهوية للبيئة والتنمية المستدامة / وزارة البيئة والتنمية المستدامة حول مقاربة "صحة لا تتجزأ".
- توقيع بروتوكول اتفاق مع شركة بريتش بيتروليوم من أجل تنفيذ مشروع "متابعة البيئة البحرية والشاطئية SECOMA": تكوين الأطراف المعنية (35 شخصا) في مجال أساليب وأدوات المتابعة البيئية لتأثير استغلال الغاز على الوسط البحري والشاطئي. وقد تم هذا التكوين فعلا.
- تحديث برنامج لتعزيز قدرات الفاعلين في قطاع الاستغلال الغازي مع شركة BP.
- تنظيم أربع دورات تكوينية بمساعدة البنك الدولي حول الجانب القضائي من قوانين البيئة لصالح القضاة والمندوبين الجهويين ومفتشي البيئة القادمين من 15 ولاية عبر البلاد. وقد تم تنظيم هذه الدورات بالتعاون مع وزارة العدل والمدرسة الوطنية للإدارة والصحافة والقضاء.

- **المحور 7: تحسين التحسيس والثقافة البيئية**

- إعداد وتنفيذ برنامج التحسيس البيئي (المواطنون والفاعلون الرئيسيون):
  - تنظيم وتخليد أيام دولية ووطنية تتناول مواضيع بيئية متخصصة: اليوم العالمي للمناطق الرطبة (2 فبراير)، اليوم الدولي حول التنوع البيئي (22 مايو)، اليوم العالمي حول البيئة (5 يونيو) اليوم الدولي حول التصحر (17 يونيو)، الأسبوع الوطني للشجرة (1 – 7 أغسطس).
  - تنظيم ملتقى تحسيسي لصالح فريق البرلمانيين من أجل البيئة.
- إدماج الثقافة البيئية في التعليم الثانوي والأساسي: برنامج المدارس الخضراء.

فيما يتعلق بتسيير الكوارث، تعلق الأمر أساسا بتعزيز قدرات السلك في مجال اكتتاب واقتناء التجهيزات عبر:

- وضع خطة (2019) لتخفيف مخاطر الكوارث.
- افتتاح العديد من المندوبيات الجهوية.
- مراجعة النصوص الناظمة للأمن المدني (استحداث مندوبية عامة للأمن المدني وتسيير الأزمات 2020 وتكليفها بمأمورية تسيير الأزمات والكوارث).
- اكتتاب عدة دفعات.
- إعادة تأهيل مراكز الإنقاذ.
- اقتناء شاحنات وآليات.
- تنفيذ مشروع "تعزيز، تحضير ومواجهة الكوارث الطبيعية الناتجة عن التغيرات المناخية وزيادة القدرة على التكيف مع الظروف الطارئة في موريتانيا" في كل من كيدي ماغا والحوض الغربي.

وقد سمح هذا التشخيص التمهيدي للورشة بإجراء تحليل استراتيجي يتعلق بمكامن القوة والضعف والفرص المتاحة والمخاطر (اختصارا SWOT) وذلك بهدف إبراز التوجهات الاستراتيجية الملائمة لهذا السياق في موريتانيا. واتخذ التحليل الاستراتيجي الشكل التالي:

- **التدخل: البيئة والتنمية المستدامة**

نقاط القوة	نقاط الضعف
- التزود بالوعي الكافي حول الطابع الأفقي للإشكالية البيئية وتضمينها في وثائق قطاعية واستراتيجية جديدة. - رؤية استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك التي تنصب حول التنمية المستدامة. - الوجود الفعلي لمجلس وطني للبيئة والتنمية المستدامة CNEDD ولجنة فنية للبيئة والتنمية المستدامة CT ولجنة جهوية للبيئة والتنمية المستدامة CR. - تطور متسارع للمشاريع / البرامج المندمجة ومتعددة القطاعات في الوسط الريفي وعلى الشاطئ / المحيط. - وجود نواة لنظام معلوماتي بيئي SIE في طور التشكل. - وجود آليات للتمويل المستدام للنشاط البيئي (مثل BACOMAB في حوض آركين وفي جاولينغ والصندوق الدولي للبيئة). - استثمارات محورية: محطات توليد الطاقة الهوائية، الشمسية، الهجينة، محطات تطهير... الخ. - وجوب إنجاز دراسات للتأثير البيئي وخطط للتسيير البيئي والاجتماعي PGES بالنسبة لكبار المستثمرين في القطاعات الاستخراجية والصناعات الخصوصية. - المزيد من مراعاة التحديات الجديدة (انتشار التحضر، التصنيع، التلوث الاستغلال المنجمي) من قبل الوزارات والقطاع الخاص والجهات والبلديات. - إجراءات للقضاء على النفايات الخطيرة ولتحسين معالجة هذه النفايات (محطات للطمر، جمع النفايات، خطة تسيير النفايات التي تنتجها المستشفيات). - انتماء معظم مستغلي المناجم / النفط إلى المبادرة الدولية لشفافية الصناعات الاستخراجية التي تتضمن الالتزام بقواعد بيئية دقيقة.	- ضعف مستوى الوعي مما يؤدي إلى عدم الاكتراث والمبالاة بالإشكالية البيئية التي لا تتضمنها فعلا نظرية التغيير في استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك. - عدم تفعيل هياكل المجلس وطني للبيئة والتنمية المستدامة CNEDD ولجنة فنية للبيئة والتنمية المستدامة CT ولجنة جهوية للبيئة والتنمية المستدامة CR. - ضعف تنفيذ أدوات تحظى بالإجماع كخطط الاستصلاح والاستراتيجيات والمخططات على المستوى المحلي. وعموما. - تشتت البرامج المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة وإسنادها إلى عدة قطاعات وزارية دون تنسيق فعلي. - عدم تناسق عمل الفاعلين (الدولة، الشركاء الفنيون والماليون). - ضعف التنسيق ما بين القطاعات الوزارية وبين هذه الأخيرة والتجمعات الإقليمية. - ضعف إشراك المجتمع المدني في إعداد وتسيير البرامج والمشاريع البيئية. - عدم التواصل بين الفاعلين على جميع المستويات. - عدم كفاية الثقافة البيئية (في المدارس) والتحسيس (التلفزيون، الإذاعة). - ضعف القدرات العملياتية لوزارة البيئة والتنمية المستدامة (في المجالات البشرية والفنية والمالية) فيما يتعلق بالتحديات البيئية "الرمادية" والمتابعة التقييم والإنعاش والتنسيق. - غياب بيانات ونظام متابعة عملي للوضع البيئي. - ضعف تعبئة الموارد المالية، الارتهان تجاه الشركاء الفنيين والماليين بالنسبة لتنفيذ الأنشطة. - عدم انسجام الترسانة القانونية وعدم تطبيق النصوص المتعلقة بدراسات التأثيرات البيئية التي لم تنجز في كافة المشاريع الكبرى. - ضعف متابعة وتنفيذ برنامج التسيير البيئي والاجتماعي PGES. - غياب قواعد (البيئة الرمادية – التلوث). - غياب نصوص ناظمة لتسيير المنتجات الكيميائية. - وجود نقص في تطبيق القوانين والصكوك والنظم والرقابة. - عدم إشراك النساء في صياغة السياسات أو في مجال اتخاذ القرار فيما يتعلق بالتسيير وحفظ وحماية وإعادة إنتاج الوارد الطبيعية والبيئية.

الفرص المتاحة	المخاطر
- إمكانية تعبئة الموارد المالية المحلية عبر إيجاد اقتصاد أخضر (مثل: رسوم بيئية، مبدأ تكليف من يتسبب في التلوث بالدفع، فرص عمل أخضر / إعادة تدوير، دفع مقابل الخدمات الإيكولوجية PSE). - تزويد أرصدة الصندوق الدولي للبيئة واستخدامها في إطار النشاط البيئي. - العمل بمحاسبة بيئية. - ديناميكية جديدة وفرص دولية للتمويل (صندوق أخضر للمناخ، صندوق التكيف مع التغيرات المناخية) وإبداء الشركاء الفنيين والماليين لعزمهم على دعم المبادرات المتعلقة بالتغيرات المناخية. - تسريع اللامركزية ونقل التجارب والخبرات وتخصيص موازنات للحكامة المحلية الخاصة بالموارد الطبيعية. - تحميل المجتمع المدني لمسؤولياته (الجهات، البلديات، منظمات التجمعات القاعدية، منظمات غير حكومية). - تطوير وتنفيذ أدوات لتخطيط المجال عن طريق التشاور وإشراك جميع الفاعلين (خطط الاستصلاح، خطط الإعمار، شغل المجال والأرض). - الحث على تحمل المستخدمين لمسؤولياتهم وإخضاعهم للمراقبة الفعالة (مثل: الصناعات). - تشجيع المعرفة وتفعيل نظام المعلومات البيئية. - استحداث خلية للنوع بوزارة البيئة.	- عدم الاهتمام بالاتفاقيات المتعلقة بالمشاكل البيئية والاستدامة. - مقاربات تجاوب متأخر وظرفي تجاه المشاكل البيئية. - ضعف التخطيط البيئي والاستشرافي بما يراعي التطورات المستقبلية. - الكلفة العالية لإنتاج البيانات الأولية التي يمكن الاعتماد عليها بالنسبة لحالة الموارد الطبيعية (جرد الغابات والمراعي والكلأ، متابعة الخزانات المائية الجوفية) وهو ما يحد من فاعلية نظام البيانات البيئية. - تعقد الأنظمة البيئية التي تزيد من صعوبة مراعاة جميع العوامل البيئية بكافة جوانبها. - غياب بيانات تتعلق بعدم مساواة الجنسين.

- **التدخل: تسيير الكوارث**

نقاط القوة	نقاط الضعف
- المعرفة بمجال الأمن المدني. - المعرفة بخارطة المخاطر. - وجود خطط جاهزة ومفعلة لاحتمال حدوث الكوارث.	- قلة عدد الملاكات. - قلة الوسائل المادية. - عدم استخدام التكنولوجيا الحديثة. - عدم مراعاة المخاطر المختلفة بما فيه الكفاية (في الوقت الحالي يتم الاهتمام فقط بموضوع السيول). - استكشاف محدود للاحتياجات في مجال المخزونات ذات الطابع الاستعجالي.

الفرص المتاحة	المخاطر
- أهمية الحد من مخاطر الكوارث بالنسبة لجميع الشركاء نظرا لطبيعتها العابرة للحدود والشمولية. - مستوى الاستثمارات في القطاعات الإنسانية.	- ضرورة اتخاذ إجراءات لحصر الكوارث. - ضرورة تحسين فاعلية آليات التنسيق. - ضرورة تحديث التقديرات المتعلقة بالاحتياجات في مجال المساعدات الإنسانية. - غياب المتابعة. - اختيار المعدات والتجهيزات غير الملائمة. - اللجوء إلى رأس المال البشري غير الكفوء.

الورشة رقم 3: تعزيز البنى الأساسية التي تدعم النمو الاقتصادي

يحظى تطوير البنى الأساسية في موريتانيا، باعتباره ممهدا أساسيا لخلق الثروة الوطنية، بعناية خاصة من لدن جميع الأطراف المعنية. وتغطي هذه الورشة 5 قطاعات فرعية ضمن خطة العمل الثانية للاستراتيجية وتهدف بشكل أساسي إلى ضمان: توفر الخدمات في مجال الطاقة وخاصة الطاقة المتجددة بأسعار في المتناول؛ زيادة الاستثمارات في البنى الأساسية في قطاعات التجهيز والنقل والإسكان؛ تطوير الإمداد بمياه الشرب وبالصرف الصحي وأخيرا تشجيع الابتكار والتحول الرقمي وتطوير الخدمات الالكترونية.

وأثناء إعداد استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك في مراحلها الأولى، تم ربط تحديد العمل الحكومي المترتب على النفاذ إلى الخدمات القاعدية بتوفر الخدمات الأساسية لتنمية رأس المال البشري ومكافحة الفقر ومزايا العائد الديمغرافي. وتتعلق الخدمات القاعدية التي روعيت في هذا الإطار بالنفاذ إلى مياه الشرب والنقل العمومي وتوفر الكهرباء وتقنيات الإعلام والاتصال (التلفون، الإذاعة / التلفزيون، الانترنت) والبنى الأساسية / المباني العمومية (المخصصة لهياكل الصحة والتعليم) والصرف الصحي.

ولتطور جميع هذه القطاعات الأساسية تأثير ليس فقط على النمو الاقتصادي بصفة عامة وتحسين مناخ الأعمال بوجه اص وإنما أيضا يمثل الأساس للنفاذ إلى الخدمات القاعدية وتطوير رأس المال البشري ومكافحة الهشاشة وتشجيع التنمية المستدامة. وهكذا فإن النفاذ إلى مياه الشرب والصرف الصحي حق معترف به من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة وإجراء يدخل في صميم الصحة العمومية كما أن مكافحة هشاشة المسكن وكذا توفر المباني العمومية كمراكز الصحة أو الهياكل المدرسية والنفاذ الشامل إلى الكهرباء تعد خطوات أساسية لتحسين ظروف معيشة السكان.

وسيكون من بين أهم التأثيرات المتوقعة من تعزيز البنى الأساسية التي تدعم النمو الاقتصادي تحسين قدرة الاقتصاد على التنافس وتعزيز النفاذ إلى الخدمات القاعدية. وهكذا فإن تحليل النمو الاقتصادي في موريتانيا خلال العقود الأخيرة تميز بالإسهام الإيجابي للطلب الوطني وبالتالي أهمية إنجاز البنى الأساسية التي تدعم النمو من أجل الرفع من مقدرات هذا النمو وتحسين الظروف المعيشية للسكان.

وسيكون من شأن التطور المتوقع لتقنيات الإعلام والاتصال في موريتانيا أن يحسن الإنتاج والإنتاجية والمستوى المعيشي للسكان بفضل توسع في استخدام الإعلام وتعميم النفاذ إليه من خلال القنوات المختلفة وكذلك زيادة أداء الشركات. كما أن زيادة نسبة انتشار تقنيات الإعلام والاتصال من شأنه أن يساهم في خلق قيمة مضافة أعلى وخلق المزيد من فرص العمل. وقد يساعد النهوض بالبحوث والتطوير من خلال تضافر جهود هيئات التعليم العالي والقطاع الخاص من جانبه في تعزيز الكفاءات المحلية.

أما تطوير البنى الأساسية التحتية كالكهرباء والطرق أو سرعة الاتصال فهو يدعم تزايد الأنشطة الاقتصادية للسكان والشركات والإدارة لأنها تساهم من جانبها في ظهور أنشطة جديدة وتنويع الاقتصاد وتحوله وتعزز التنسيق والشراكة بين القطاعين العام والخاص وتتيح للبلد مزايا كبيرة في المجال التنافسي.

وبالنسبة لمجال التدخل المتعلق بتعزيز البنى الأساسية التي تدعم النمو فإنه يؤثر كذلك على تحسين الظروف المعيشية للسكان. غير أن الوضع الاجتماعي والديمغرافي لموريتانيا (إقليم صحراوي مترامي الأطراف، وجود ساكنة من البدو، ضعف الكثافة السكانية) يزيد من تعقيد هذا التطور الذي يعتبر ضروريا في نفس الوقت. ويؤثر هذا الجانب كذلك على تحسين النفاذ إلى المعرفة والإعلام عبر تطوير تكنولوجيا الانترنت والتواصل والنفاذ إلى الكهرباء ووسائل النقل. ويطال هذا التدخل أيضا الأبعاد المتعلقة بالنوع ويسمح للمرأة، وهي تتطور، بأن تستخدم وقتها وطاقتها لما فيه صالحها.

ولهذه البنى الأساسية الداعمة للنمو كذلك تأثيراتها الأكيدة على البيئة. ويعتبر قطاع المياه بأنه يعنى أكثر من غيره بهذا الجانب ويتأثر به نظرا لضرورة حماية الموارد المائية الطبيعية والتكيف مع الظروف المناخية وبالتالي القدرة على مواجهة الكوارث ذات العلاقة (السيول، الجفاف) وزيادة قدرة الساكنة على مواجهة هذه التقلبات المناخية والوبائية. ومن بين الإجراءات التي تسمح بتخفيف وقع التقلبات المناخية فإن الاعتماد على الطاقة يزيد من الحاجة إلى اللجوء لمصادر الطاقة المتجددة كما أن قطاع المياه يدفع إلى استخدام أكثر عقلانية للموارد المائية وبالتالي المحافظة على الأنظمة البيئية ذات العلاقة.

- **التدخل رقم 3.1: البنى الأساسية في مجال الطاقة**

السياق العام والتحديات

يصنف قطاع الطاقة بأنه يمثل الأولوية بالنسبة للتنمية في البلاد حيث عرف في العقد الأخير نموا متزايدا لمجموع فروعه بدءا بإنتاج الطاقة ومرورا بنقلها وتوزيعها واستفاد من سلسلة إصلاحات واستثمارات هامة تهدف إلى تحريك القطاع باتجاه النفاذ إلى خدمات طاقوية مستدامة ويعتمد عليها وبتكاليف في المتناول. وقد نتج عن هذه التوجهات الاستراتيجية تأثير نسبي وميزانوي معتبر لقطاع الطاقة على المال العام كما مكن أيضا من زيادة قدرة إنتاج الكهرباء عل المستوى الوطني حيث بلغ 549 ميغاواط ليسجل فائضا بما يسمح بتصديره باتجاه السنغال ومالي (60 ميغا عام 2017). وقد تم إنجاز معظم مشاريع إنتاج ونقل الكهرباء بواسطة أموال عمومية ودون مساهمة من القطاع الخاص وذلك رغم أن مثل هذه الاستثمارات قد يكون جاذبا لمشاركة القطاع الخاص.

وفي إطار التشخيص الذي تم بمناسبة إعداد استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، تم تصنيف قطاع الطاقة بأنه أحد القطاعات الذي يساهم في الديناميكية الاجتماعية باعتباره مورّدا للخدمات الأساسية لصالح الساكنة كما هو الحال بالنسبة للماء أو الإسكان. وعلى مستوى تنفيذ استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك اشتمل قطاع الطاقة على مراعاة الجانب الاقتصادي الذي من بين أهدافه تزويد الفاعلين الاقتصاديين والنفاذ إلى خدمات الطاقة الضرورية لتطوير أنشطتهم. وبذلك أصبح أحد القطاعات التي يتألف منها المرتكز الاستراتيجي رقم 1 "النمو القوي الذي يعود بالنفع على الجميع" على مستوى الورشة الاستراتيجية المتعلقة بتعزيز البنى الأساسية الداعمة للنمو.

ومن هنا فإن أهداف استراتيجية قطاع الكهرباء تتمثل في ضمان توفير الطاقة لجميع المستهلكين وبأسعار في المتناول وللفاعلين الاقتصاديين وذلك من أجل تحسين قدرتهم التنافسية. ومع ذلك وبالرغم من أن موريتانيا تتوفر على كميات معتبرة من الموارد التي تدخل في إنتاج الطاقة فإنها لا تزال مع ذلك مرتهنة للسوق الدولي بالنسبة لتزويدها بالطاقة وخاصة إنتاج هذه الطاقة. ومما يدل على ذلك لجوؤها إلى تخفيف تكاليف الطاقة عبر زيادة موارد الطاقة الوطنية واللجوء إلى موارد أخرى أقل تلويثا مثل الطاقة الحرارية (الغاز الطبيعي) والطاقات المتجددة (الشمس، الرياح).

فيما يتعلق بالبنى الأساسية المتعلقة بإنتاج الطاقة، تتمتع موريتانيا بأراض واسعة للإنتاج وشبكات النقل والتوزيع بما يسمح لها في الوقت الحاضر بنفاذ ما يقارب 48% من مجموع السكان إلى الكهرباء مع وجود بعض التباينات بين الوسطين الريفي والحضري.

وهكذا فإن 78% من الأسر المقيمة في المدن تستفيد من الولوج إلى الكهرباء مقابل 6% فقط من الأسر الريفية. كما تتوفر البلاد على مقدرات كبيرة من الطاقة الشمسية (مقدرات من الطاقة الشمسية تتراوح ما بين 1.680 و1.900 كيلواط / ساعة / kWc^2) والهوائية (سرعة الرياح لغاية 10 م/ث في الشواطئ الشمالية) والهيدروكهربائية (السدود على نهر السنغال يمكن أن تصل قدرتها حوالي 2.000 ميغاواط موزعة بين 4 بلدان) مدعومة بمقدرات هجينة ومتجددة حيث انتقل الاستهلاك النهائي لهذه الأخيرة من 32% عام 2015 إلى 42% عام 2020.

ومن ناحية أخرى، يخول الموقع الجغرافي الملائم للبلاد مجالا واسعا لتصدير الطاقة إلى الخارج. كما أن موريتانيا بصفتها عضوا في منظمة استثمار نهر السنغال تنتمي عبر شبكة الربط إلى منظومة تبادل الطاقة الكهربائية في الغرب الإفريقي وهو ما يخولها أن تكون جزءا لا يتجزأ من المجموعة الإقليمية المندمجة في مجال الطاقة.

أضف إلى ذلك أن شبه القطاع يحظى الآن باتخاذ إصلاحات هامة للإطار التشريعي والتنظيمي والمؤسسي ويتميز بوجه خاص بما يلي: (1) صدور إعلان سياسة جديدة في مجال الطاقة يوجد قيد الإعداد وسيتم استكماله برسالة سياسة تنموية لقطاع الطاقة وبخطة عمل؛ (2) مراجعة مدونة الكهرباء التي ستعرض قريبا أمام مجلس الوزراء؛ (3) إعداد استراتيجية للطاقة لإدماج جميع أشكال الطاقة؛ (4) إعادة هيكلة عميقة لشركة صوملك للكهرباء من أجل الاستجابة للتحديات والمطالب التي توجبها استراتيجية تحول القطاع التي تعمل على أن يتصدر البلد التوجه الإقليمي نحو مجال الطاقات المتجددة.

وتوجد أمام موريتانيا آفاق جديدة الغاية منها تعزيز تحولها الطاقوي عبر إنتاج الهيدروجين الخالي تقريبا من الكربون. ولدى البلاد مقدرات معتبرة لأن هذا المجال سمح بجذب مستثمرين دوليين يهتمون بالتوقيع على بروتوكولات اتفاق مع الوزارة المكلفة بالطاقة.

وتتمثل أبرز التحديات المترتبة على هذا السياق الجديد في الآتي: (1) تخفيف ما تتحمله ميزانية الدولة من أعباء في قطاع الطاقة بفضل زيادة مشاركة القطاع الخاص؛ (2) توسيع النفاذ إلى خدمات جيدة وعصرية في مجال الطاقة؛ (3) الرفع من حصة الطاقات المتجددة بالمقارنة مع أنواع الوقود الأخرى المستخدمة في إنتاج الطاقة؛ (4) إعادة توجيه القطاع من منطلق التحول الطاقوي لصالح استغناء الأنشطة الصناعية عن الكربون؛ و(5) التموضع لتحويل الطاقات المتجددة إلى محرك للنمو الاقتصادي وخلق فرص التشغيل.

التشخيص الاستراتيجي:

تعتبر وزارة النفط والمعادن والطاقة في مقدمة الفاعلين المؤسسيين في مجال الطاقة حيث يتولى مهمة الوصاية. كما أن مديرية الكهرباء والتحكم في الطاقة DEME هي الجهة المسؤولة مركزيا عن سياسة ومتابعة القطاع.

وهناك هياكل عمومية أخرى تخضع لوصاية وزارة النفط أو هي طرف موقع على البرنامج التعاقدي معها. ويتعلق الأمر بما يلي:

---

[2]- القدرة الكهربائية القصوى التي تنتجها لوحة في الظروف المثلى.

- الشركة الموريتانية للكهرباء وهي مكلفة بإنتاج ونقل وتوزيع وتسويق الكهرباء في موريتانيا. وفي هذا الإطار سيتم تقسيمها إلى شركتين كجزء من إعادة هيكلتها.
- وكالة تنمية الكهرباء الريفية وهي جمعية تعمل تحت إشراف وزارة النفط والمعادن والطاقة للقيام بأنشطة الكهرباء الريفية.

وهناك هياكل أخرى تعنى من بين أمور أخرى بقطاع الطاقة دون أن تتبع للوزارة وهي مع ذلك تشكل عناصر فاعلة في القطاع:

- سلطة التنظيم متعددة القطاع التي تم استحداثها عام 2001 وتكليفها بضبط الأنشطة التي يقام بها على امتداد التراب الموريتاني في قطاعات الماء والكهرباء والمواصلات والبريد أو أي قطاع آخر يسند إليها. وفيما يتعلق بالكهرباء، فإنها معنية فقط بتفويض الخدمات لكون الشركة الموريتانية للكهرباء غير مشمولة في حقل عملها.
- منظمة استثمار نهر السنغال وهي منظمة تنموية حكومية تم استحداثها عام 1972 من طرف كل من مالي، موريتانيا والسنغال (والتحقت غينا كوناكري بالمجموعة فيما بعد) وذلك لتسيير حوض نهر السنغال. ومنذ عام 2001، تاريخ انطلاق أول مولدات المحطة الكهربائية في مانانتالي، تقوم منظمة استثمار نهر السنغال بتزويد شركات الكهرباء في البلدان الأعضاء بطاقة نظيفة وبأسعار في المتناول.

ويتمثل الهدف الأساسي لقطاع الطاقة، كما نصت على ذلك خطة عمل 2016 – 2020، في ضمان توفير خدمات الطاقة وبأسعار في متناول الكيانات الاقتصادية. وينقسم هذا الهدف الاستراتيجي إلى محاور التدخل التالية: (1) ضمان نفاذ جميع الشركات ووحدات الإنتاج إلى الكهرباء؛ (2) تحسين أداء الخدمات عن طريق توسيع وجودة الشبكة وتنويع مصادر إنتاج الكهرباء؛ (3) توجيه الاهتمام إلى مصادر الطاقة النظيفة والبحث عن الفاعلية في مجال الطاقة.

وتتعلق النتائج المنتظرة بعد تنفيذ خطة العمل الأولى لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، بالنسبة لقطاع الطاقة، بما يلي: (1) انتقال حصة الطاقة المتجددة ضمن عرض الطاقة الوطني إلى 50%؛ (2) نسبة الكهرباء الحضرية ستنتقل إلى 95% بعد أن كانت نحو 72%؛ (3) انتقال الكهرباء الريفية إلى 40%؛ (4) زيادة الإسهام الاقتصادي للمحروقات وتحسين منظومة تزويد البلاد في هذا المجال؛ (5) زيادة قدرات الإنتاج وتعدد مصادر الطاقة على المستوى الوطني؛ (6) النفاذ الشامل إلى الكهرباء وتحسين أداء الخدمات المقدمة إلى الزبناء؛ (7) استحداث نظام عصري لنقل الطاقة.

وتهدف هذه التدخلات إلى تحسين جودة الغطاء الطاقوي عبر زيادة الإنتاج في الشبكة التي يتم ربطها وتوزيع وتعزيز شبكات النقل والتوزيع وخاصة عبر ضمان نفاذ الجميع إلى خدمات طاقوية حديثة يمكن الاعتماد عليها وبأسعار في المتناول (هدف التنمية المستدامة رقم 7.1). أما زيادة إنتاج الكهرباء فسيتم الحصول عليه من خلال تعدد الموارد التي يعتمد عليها لإنتاج الطاقة وهو ما يتيح تزايد حصة الطاقة المتجددة من الطاقة المتاحة ككل (هدف التنمية المستدامة رقم 7.2).

وتعلقت أهم الإنجازات التي تحققت ما بين 2016 و2020 في مجال الإنتاج بما يلي: (1) على الشبكة المربوطة: تم بناء محطة للطاقة الهجينة في نواكشوط الشمالية بقدرة 180 ميغاواط (2016) ومحطة الطاقة الشمسية في نواكشوط بقدرة 50 ميغاواط (2017)؛ و(2) خارج الشبكة تم تزويد بعض البلدات بواسطة محطات توليد حراري، أصبحت هجينة فيما بعد بواسطة وحدات توليد الطاقة الشمسية بهدف

زيادة العرض وتخفيض التكاليف وبواسطة محطات هجينة تجمع بين الحراري والشمسي جرى بناؤها لاحقا.

وفي مجال النقل والتوزيع، جرى إنجاز برامج لتوسيع وتقوية الشبكات في كل من نواكشوط ونواذيبو وفي المدن الرئيسية الأخرى عبر البلاد وبالإضافة إلى ذلك تم تنفيذ مشاريع لتطوير شبكات التوزيع داخل البلاد وفي نواكشوط بفضل تكثيف الشبكة وتعزيز منظومة النقل بفضل 5 مراكز جديدة و12 وحدة ربط بقدرة 33 كيلوفولت ما بين هذه الوحدات وعلى طول ما يقارب 120 كلم.

وأخيرا، فإن المركز الوطني للتوزيع التابع لشركة صوملك والذي بدأ استغلاله عام 2019 يسمح من الآن فصاعدا بتسيير عصري وفعال للنظام الكهربائي وبتحسين جودة هذه الخدمة العمومية بشكل معتبر.

ويبرز التشخيص الاستراتيجي مختلف عناصر القوة والضعف والتهديدات والفرص المتاحة في شبه القطاع:

نقاط القوة	نقاط الضعف
- مخزون غازي بحجم معتبر عالميا. - مقدرات بالطاقة الشمسية والهوائية في طور الاستثمار. - مصادر هيدروكهربائية هامة يجري تطويرها في إطار منظمة استثمار نهر السنغال. - موريتانيا كعضو في منظمة استثمار نهر السنغال، منتمية إلى نظام تبادل الطاقة الكهربائية في غرب إفريقيا عبر شبكة منظمة استثمار النهر المشتركة (اختصار RIO) كما يمكن أن تكون طرفا في منظمة الطاقة الإقليمية المندمجة. - موقع جغرافي ملائم، يقع على مقربة من الأسواق الأوروبية والأمريكية. - مقدرات كبيرة في مجال تصدير الطاقة والمحروقات (الغاز السائل) والهيدروجين. - تحسين الإطار القانوني والتنظيمي مع اعتماد قانون الشراكة بين القطاعين الخاص والعام. - المراجعة في طور الإعداد للإطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي للمواكبة الفعلية لتطورات قطاع الطاقة. - المراجعة في طور الإعداد لمدونة الكهرباء (القانون رقم 2001 – 19) من أجل مواكبة السياق العام الحالي (مراجعة الكيانين المنبثقين عن إعادة هيكلة شركة صوملك، الطاقات المتجددة، تصدير الكهرباء، تشجيع الاستثمارات الخصوصية). - الفاعل الوطني المتمثل في شركة صوملك تجري إعادة هيكلته وتقسيمه إلى كيانين أحدهما مكلف بالإنتاج والنقل والكهرباء والثاني مكلف بالتوزيع والتسويق.	- ضعف نفاذ الساكنة الريفية إلى خدمات الطاقة العصرية، الكهرباء، الغاز المنزلي وخاصة في الوسط الريفي. - تأثير تمويل البنى الأساسية الكهربائية على الموارد العمومية (راجع حصيلة النفقات العمومية). - ضعف جاذبية الرساميل الخصوصية. - معوقات تتمثل في عدم اتساع سوق الطاقة الوطني مقارنة بالمقدرات الكبيرة المتوفرة في البلاد. - على مستوى المحروقات، يلاحظ عدم كفاية البنى الأساسية الضرورية لتطوير القطاع (التخزين، النقل، التوزيع، قدرات الموانئ) من أجل تأمين تزويد البلاد بمنتجات سائلة وغازية. - التحول الجاري باتجاه اقتصاد يعتمد على الطاقة ويتميز بضعف انبعاثات الكربون وتأثير ذلك على رأس المال الضروري لتطوير القطاع ولتنامي الطلب على الغاز الطبيعي / النفط على المدى الطويل. - الإطار المؤسسي بحاجة إلى مراجعته باتجاه المزيد من توضيح أدوار ومسؤوليات الفاعلين المؤسسيين: الوزارة، سلطة التنظيم، شركة صوملك، ومراعاة العديد من المشاكل مثل ضبط أنشطة شركة صوملك ليس فقط من قبل سلطة التنظيم وإنما من قبل الوزارة عبر برنامج تعاقدي؛ غياب بنية مخصصة لتطوير النفاذ إلى الكهرباء في الوسط الريفي بعد حل وكالة النفاذ الشامل إلى الخدمات APAUS.

الفرص المتاحة	المخاطر
- المكونة المحلية لمشروع غاز السلحفاة آحميم يمكن أن يحد من الارتهان تجاه مواد الطاقة الأحفورية المستوردة. - فائض في إنتاج الكهرباء وتصديره باتجاه بلدان منظمة استثمار نهر السنغال ووجود تجربة في هذا المجال. - قرب إنتاج الهيدروجين وتوقيع بروتوكولات اتفاق مع مستثمرين أجانب. - إمكانات كبيرة لتطوير مشاريع هجينة تعتمد على الغاز كمصدر للطاقة والهيدروجين ذي النسب الضعيفة من ثاني أكسيد الكربون.	- ارتفاع الرسوم الثابتة على الكهرباء حيث تؤثر على المستثمرين في القطاع الخاص. - في مواجهة فائض الإنتاج تعتبر شبكة نقل وتوزيع الكهرباء غير ذات كفاءة عالية بما فيه الكفاية. - إعادة هيكلة شركة صوملك إلى كيانين مسألة معقدة لأن الكيان المخصص للإنتاج والنقل والكهرباء في وضعية فائض، بينما الكيان الثاني في وضعية عجز وهو يتولى التوزيع والتسويق.

- **التدخل رقم 3.2: البنى الأساسية للتجهيز والنقل**

السياق العام والتحديات

تميزت السنوات القليلة الماضية بإعطاء اهتمام متزايد للبنى الأساسية للنقل نظرا لدورها الكبير في النمو الاقتصادي بشكل عام وديناميكية التبادل بين الولايات في بلد مترامي الأطراف كموريتانيا بوجه خاص ولكن أيضا لتسريع حركة التبادل مع بقية العالم.

وتشتمل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، في إطار إعداد تشخيصها الاقتصادي، على البنى الأساسية للنقل في القطاع الثالث مع زيادة مطردة في إسهامها في الناتج الداخلي الخام الوطني. أما شبه قطاع النقل العمومي فيعتبر كأحد أهم مكونات النفاذ إلى الخدمات القاعدية.

وقد تميزت السنوات القليلة الماضية باهتمام متزايد بالبنى الأساسية للنقل، حيث تمثل هذه الأخيرة مرتكزا لفك عزلة أجزاء التراب وتلعب دورا مركزيا في تنمية المبادلات التجارية وعلى العموم في النمو الاقتصادي.

وتتألف البنى الأساسية للتجهيز والنقل في موريتانيا من شبكة طرق معبدة بطول 5.586 كلم وبسكة حديدية لنقل منجم الحديد و7 موانئ و5 مطارات.

وفيما يتعلق بالبنى الأساسية الطرقية استطاعت البلاد أن تضمن النفاذ إلى شبكة الطرق من مسافة تقل عن 2 كلم لصالح 70% من الساكنة عام 2020 مقابل 40% فقط عام 2016. وفي الفترة ما بين 2019 و2021، سمح تنفيذ حوالي 20 مشروعا طرقيا بإكمال 433 كلم من الطرق المعبدة كما أن الجهود الرامية إلى تحسين أمن الطرق سمحت بخفض عدد حوادث الطرق بأكثر 1.300 حادث وبذلك تم الانتقال من نسبة وفيات مرتبطة بحوادث الطرق من 44,85 حادث عام 2016 إلى 28,8 حادث من أصل كل مليون شخص عام 2020.

أما البنى التحتية المينائية فقد شهدت هي الأخرى تحسنات معتبرة مع بدء الخدمة في ميناءين جديدين ما بين 2016 – 2020 والبدء في تنفيذ أشغال ورصيف للحاويات في ميناء نواكشوط المستقل.

وفيما يتعلق بالمطارات، يجري إنجاز الدراسات لغرض إعادة تأهيل ورفع مستوى المطارات في كل من نواكشوط، نواذيبو، ازويرات، النعمة، أطار وسيلبابي.

ويعاني هذا الشق من التدخل عدة عوائق تتعلق بمتابعة تنفيذ المشاريع التي تم البدء فيها حيث لا تزال المتابعة دون مستوى الطموح كما أن هناك نقص كبير فيما يخص استدامة البنى الأساسية التي تم بناؤها حديثا.

وتتميز التحديات الرئيسية التي تتعلق بهذا السياق بمواصلة الورش التي تم البدء في بنائها وبإعادة تأهيل وصيانة شبكة الطرق لتتوفر البلاد على شبكة طرق آمنة وفعالة. وهناك أيضا تحديات كبرى تتعلق بتطوير المنشآت المينائية والمطارات الموريتانية لتزويد البلاد بالبنى الأساسية المناسبة للنقل ولتحقيق الطموحات الاقتصادية ذات العلاقة.

التشخيص الاستراتيجي:

فيما يتعلق بقطاع التجهيز والنقل الطرقي والسكك الحديدية والمطارات والنقل النهري فإن وزارة التجهيز والنقل هي الفاعل المؤسسي الأهم وتدعمه في ذلك المديريات المركزية المكلفة بالبنى الأساسية الطرقية والبنى التحتية للموانئ والمطارات والسكك الحديدية وصيانة الطرق.

وتخضع جميع هذه الهياكل العمومية والشركات المشار إليها أدناه للوصاية الفنية لوزارة التجهيز والنقل أو تتعاقد معها في إطار برامج تعاقدية. ويتعلق الأمر بـ:

- وكالة أمن الملاحة الجوية في إفريقيا ومدغشقر (آسكنا): وكبلد عضو في هذه الوكالة تقوم موريتانيا عبر وزارة التجهيز والنقل بضمان متابعة ومراقبة الوكالة المذكورة.
- مؤسسة أشغال صيانة الطرق (ETER).
- شركة مطارات موريتانيا.
- ميناء نواكشوط المستقل المعروف باسم ميناء الصداقة.
- الوكالة الوطنية للطيران المدني (ANAC).
- شركة النقل العمومي.
- المكتب الوطني للرصد الجوي (ONM).
- شركة معديات موريتانيا (SBM).
- المختبر الوطني للأشغال العمومية.
- سلطة تنظيم النقل الطرقي (AORTR).
- الموريتانية للطيران.
- مكتب التحقيقات في حوادث الطيران.

ومن جهة أخرى، وفي إطار التعاون مع قوات الأمن لغرض سلامة الطرق، تتدخل وزارة الداخلية واللامركزية في إطار شبه القطاع.

ويتمثل الهدف الرئيسي لمجال الطرق والنقل كما هو محدد في خطة عمل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك للفترة 2016 – 2020، في تزويد البلاد تدريجيا بالبنى الأساسية وأنظمة التسيير والصيانة

ذات الأداء الجيد. ويتوزع هذا الهدف الاستراتيجي إلى محاور للتدخل هي: (1) ضمان ربط عواصم المقاطعات بما لا يقل عن طريق معبد واحد وفك عزلة مناطق الإنتاج؛ (2) الانتهاء من وضع نظام لصيانة الطرق يشمل جوانب التمويل والبرمجة والتنفيذ؛ (3) تشجيع التمويل الخاص للبنى الأساسية من خلال مختلف أساليب الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ (4) تحسين جودة عرض النقل والقدرة التنافسية وخاصة عبر تعزيز قدرات الفاعلين؛ (5) تحسين سلامة النقل وأمن البنى الأساسية التحتية؛ و(6) تحسين المقاربات البيئية والاجتماعية والنوع على جميع المستويات (الدراسات، ملفات المناقصة، التنفيذ والتسيير).

وتتعلق النتائج التي يتعين تحقيقها بعد تنفيذ خطة العمل الأولى للاستراتيجية بالنسبة لشبه القطاع بالآتي: (1) فك عزلة عواصم المقاطعات ومناطق الفقر المدقع بحلول 2020؛ (2) الحد من حوادث الطرق ومن الضحايا إلى النصف (50%) في أفق 2020؛ (3) تطبيق قواعد سلامة مطارات نواكشوط، نواذيبو، ازويرات، النعمة، أطار وسيلبابي؛ (4) انطلاق العمل في الطريق السيار نواكشوط – بوتلميت – بوتلميت - ألاك ونواكشوط – نواذيبو بصيغة الشراكة بين القطاعين العام والخاص قبل عام 2020؛ (5) تحقيق نظام الصيانة الطرقية.

وكانت أهم الإنجازات المقام بها ما بين 2016 – 2020 تتلخص في الآتي:

- الإصلاح القانوني والمؤسسي للإطار العام للحركية:
  - تفعيل المجلس الوطني لسلامة الطرق.
  - العمل الفعلي بمكتب استقبال يستجيب للقواعد التي يتطلبها مستخدمو المرفق العام "خدماتي".
  - انطلاق إصلاح لنظام تسيير ومنح رخص قيادة السيارات.
- أمن الطرق:
  - إنشاء مؤسسة عمومية لإعادة تأهيل وصيانة شبكة الطرق.
  - مراجعة الاستراتيجية الوطنية لأمن الطرق بالتشاور مع القطاعات المعنية.
  - تنظيم حملة للتحسيس حول أمن الطرق على امتداد طريق الأمل بمساعدة منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال إطار تنفيذ خطة العمل متعددة القطاعات لأمن الطرق.
- مرفق النقل العمومي:
  - حصول شركة النقل العمومي على 23 باص وفتح 5 خطوط حضرية جديدة في مدينة نواكشوط.
  - الشركة الآن بصدد اقتناء 65 باصا.
- الدراسات: الدراسات الفنية للمشاريع التالية تم إنجازها:
  - دراسة 10 جسور في نواكشوط.
  - دراسة طريق التفافي حول مدينة نواكشوط.
  - دراسة طريق كرمسين – انجاكو.
  - دراسة الطرق الحضرية داخل البلاد.
  - تحديث دراسة الجدوى الفنية لطريق الطينطان – عين فربه – اطويل.
  - دراسة جدوى الطريق السيار بين نواكشوط - بوتلميت بصيغة شراكة بين القطاعين العام والخاص وهي في طور الإعداد.

- دراسة طريق النباغية – الطريق الوطني رقم 3 في طور الإعداد.

- البنى الأساسية الطرقية:
  - أطار – تجكجة: إنجاز 4% من الأشغال.
  - اركيز – المذرذرة: إنجاز 3% من الأشغال.
  - اعوينات ازبل – جيكني: إنجاز 8% من الأشغال.
  - كيفه – بومديد: إنجاز 48% من الأشغال.
  - بانكو – باسكنو: إنجاز 3% من الأشغال.
  - باسكنو – فصالة: إنجاز 70% من الأشغال.
  - نواكشوط – بوتلميت: (الجزء الثاني) إنجاز 10% من الأشغال.
  - العيون – كوكي: إنجاز 63% من الأشغال.
  - نواكشوط – روصو: إنجاز 75% من الأشغال.
  - ازرافية – تامشكط: إنجاز 90% من الأشغال.
  - كيهيدي – كوندل: إنجاز 3% من الأشغال.
  - الطرق الحضرية في نواكشوط بطول 50 كلم: إنجاز 70% من الأشغال.
  - الطريق الوطني رقم 1 – بنشاب: إنجاز 42% من الأشغال.
  - النعمة – آشميم: إنجاز 95% من الأشغال.
  - الطرق الحضرية في أكجوجت 2019: إنجاز 89% من الأشغال.
  - إنجاز أشغال تبليط محورين كبيرين في نواكشوط: 100%.
  - إنجاز برنامج الطرق الحضرية 2020 في نواكشوط: 100%.
  - بنشاب – الطريق الوطني رقم 4: تقدم بنسبة 47%.
  - إعادة بناء وتوسيع طريق ألاك - بوتلميت الجزء رقم 1: تقدم بنسبة 26%.
  - إعادة بناء وتوسيع طريق ألاك - بوتلميت الجزء رقم 2: تقدم بنسبة 19%.
  - إعادة بناء وتوسيع طريق نواكشوط - بوتلميت الجزء رقم 3: تقدم بنسبة 24%.
  - بناء الطرق الحضرية في سيلبابي: تقدم بنسبة 39%.
  - إعادة بناء وتوسيع الطرق الحضرية بطول 8 كلم في روصو: تقدم بنسبة 2%.
  - أشغال بناء جسر الحي الساكن: التقدم بنسبة 7%.
  - أشغال بناء جسر باماكو: التقدم بنسبة 14%.
  - برنامج الطرق الحضرية في نواكشوط لعام 2021 (47 كلم): التقدم بنسبة 21%.
  - تبليط وتنظيف بعض المحاور في نواكشوط وفي بعض المدن الداخلية للبلاد.
  - توقيع صفقتين لأشغال بناء طريق كرمسين – ميناء انجاكو.
  - توقيع صفقة أشغال بناء جسر روصو.
  - مشاريع طرق في طور إبرام الصفقات: آمرج - عدل بكرو، تجكجة – كيفه – سيلبابي، النعمة – انبيكت لحواش، أطار – شنقيط.

- بنى تحتية للموانئ والمطارات:
  - مراجعة اتفاقية التنازل عن رصيف الحاويات لأغراض تنفيذه على أكمل وجه.
  - الانتهاء من أشغال بناء رصيف الحاويات في ميناء نواكشوط المستقل المعروف باسم ميناء الصداقة.

- إكمال أشغال مهبط بير ام اكرين.
- إكمال الدراسة الفنية لفحص مهبط مطار نواذيبو تمهيدا لإعادة تأهيله.

- فك العزلة: تم الانتهاء من أشغال إعادة تأهيل المنشآت التالية بنسبة 100%:
  - فيمبو (كوركول)؛
  - أهل سالم (كيدي ماغا)؛
  - كمبا انضاو (كيدي ماغا)؛
  - عر (كيدي ماغا)؛
  - اغليك أهل حناني (الحوض الغربي)؛
  - أشرم (تكانت)؛
  - كايف (لعصابه)؛
  - المدروم (الحوض الشرقي)؛
  - أمات لعكاريش (الحوض الشرقي)؛
  - لكراع لخظر (الحوض الشرقي).

حققت الأنشطة والمشاريع المذكورة أعلاه أهم النتائج التالية: (1) ربط أكثر من ثلثي التجمعات الحضرية التي يزيد سكانها على 5.000 نسمة؛ (2) مسافة تقل عن 2 كيلومتر للنفاذ إلى شبكة الطرق في حدود 70% من القرى؛ (3) مواكبة بعض المطارات للمواصفات المتعارف عليها وتحقق ذلك في كل من نواكشوط ونواذيبو؛ (4) إنشاء شركة جديدة لصيانة الطرق ETER عام 2020؛ (5) العمل المقام به في مجال الطرق وبين المدن والطرق الحضرية إضافة إلى التحسيس حول سلامة الطرق سمح بالحد من عدد حوادث المرور وعدد الضحايا (قتلى وجرحى)؛ (6) إنجاز مشاريع للبنى التحتية في المطارات والموانئ مثل الانتهاء من مهبط بير ام اكرين أو بناء رصيف حاويات على مستوى ميناء نواكشوط المستقل.

في إطار البحث عن خيارات لتحسين النقل العمومي في العاصمة، تم البدء في التفكير بمشروع قطار المدن وقد أفض التقييم الأولي إلى وجود مزايا وتأثيرات موجبة لهذا المشروع.

وقد أبرز تحليل التحديات الرئيسية التي يواجهها شبه قطاع التجهيز والنقل عددا من القيود ومن العوامل والأسباب ذات العلاقة مثل:

نقاط القوة	نقاط الضعف
- تقع موريتانيا في مفترق طرق نقل الأفراد والبضائع بين جميع بلدان شبه المنطقة كما تمثل واجهة بحرية لتلك التي لا سواحل لها. - يجب إيلاء عناية خاصة من طرف الحكومة لتطوير شبكة الطرق الوطنية. - يتمتع ميناء نواكشوط المستقل (ميناء الصداقة) بموقع جيواستراتيجي يمكن استغلاله من قبل المستثمرين في النفط والمعادن بفضل عمليات التوسعة ومواكبة المواصفات العالمية خلال السنوات القليلة الماضية. - مراجعة اتفاقية التنازل عن رصيف الحاويات في ميناء الصداقة لتتطابق مع قانون 2017 المتعلق بعقود	- التأخير في تنفيذ الأشغال بسبب ضعف المتابعة. وتقترح وزارة التجهيز والنقل تعزيز المتابعة على أعلى مستويات الوزارة. - عدم استدامة البنى التحتية الأساسية يعود إلى ضعف المقاييس المتعلقة بمسارات الطرق وبمستوى التجارب المختبرية. - ضعف نظام صيانة الطرق كنتيجة لغياب بنية عمومية لتنفيذ أشغال الصيانة. - قدرة ميناء نواكشوط المستقل (الصداقة): تعزيز موقعه كسلطة مينائية عبر مراجعة المرسوم المنشئ لميناء الصداقة.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومن ثم حماية المصالح الوطنية.	- تأثير الكوفيد 19 على الهياكل العمومية كنتيجة للاختلالات المالية التي عانت منها المؤسسات العمومية بعد الكوفيد 19. وتقترح وزارة التجهيز والنقل تقديم الدعم المالي لبعض المؤسسات العمومية (شركة المطارات، شركة النقل العمومي، مختبر الأشغال العامة، المكتب الوطني للرصد الجوي).

الفرص المتاحة	المخاطر
- تأثير تطور شبكة الطرق الوطنية (نقل الأفراد والبضائع) على المبادلات الاقتصادية سواء على الصعيد الوطني أو شبه الإقليمي. - تطوير شبكة المطارات يبرره ترامي أطراف البلد. - مشروع سكة حديدية مندمجة تربط بين ميناء الصداقة وبين الحدود مع مالي بحيث يمكن أن تخدم العديد من الأهداف: نقل البضائع بين ميناء الصداقة وبين جمهورية مالي، نقل المنتجات الزراعية الموريتانية باتجاه نواكشوط في أحسن الظروف وأخيرا نقل الفوسفات (في حال بدء العمل بمنجم بوفال). - دعم الفئات الأكثر احتياجا عبر توجيه الاستثمارات نحو البنى الأساسية واستهداف المناطق الفقيرة حيث يتواجد السكان الأكثر هشاشة. - مشروع "قطار نواكشوط" أصبح أكثر إلحاحا لمواجهة النمو الديمغرافي المدينة وتوجه الحكومة نحو تعزيز النقل الحضري.	- جودة البنى الأساسية وضعف أداء المتدخلين الوطنيين في هذا القطاع. - النزاعات الاجتماعية في بعض الهياكل العمومية الخاضعة لوصاية وزارة التجهيز والنقل. - التأخير في إكمال هذه البنى الأساسية الطرقية وعدم استدامتها من بين العوائق التي تقف أمام الجاذبية الاقتصادية للبلد لجلب الاستثمارات الخصوصية الوطنية الأجنبية. - القدرة التنافسية للموانئ الأخرى في شبه المنطقة (مثل ميناء دكار أو موانئ جنوب المغرب) مما يدفع ميناء الصداقة إلى التحسين من أن قدرته على جذب الاستثمارات.

- **التدخل رقم 3.3: البنى الأساسية المائية والصرف الصحي**

السياق العام والتحديات

قامت موريتانيا في إطار السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومراعاة ضعف نسب النفاذ إلى خدمات المياه الصالحة للشرب وإلى الصرف الصحي إضافة إلى الجوانب المتعلقة بعدم المساواة في النفاذ ما بين المناطق الريفية والحضرية، بإدراج إشكالية مياه الشرب والصرف الصحي في مقدمة الأولويات التنموية الوطنية.

وتقدر كميات المياه المستهلكة سنويا في مختلف الاستعمالات بنحو 600 مليون م^3 موزعة بين الزراعة بواقع ثلاثة أرباع واستهلاك مياه الشرب بأقل من 12%.

وبالنسبة للبنى التحتية المائية والصرف الصحي، استطاعت موريتانيا إدخال المزيد من التحسينات إلى شبكاتها خلال السنوات الخمس الماضية. وهكذا فإن نسبة النفاذ إلى مياه الشرب (سكان البلدات التي تتزود بنقطة ماء عصرية واحدة على الأقل باستثناء الآبار التقليدية بالمقارنة مع مجموع السكان) بلغت 84% عام 2021 على الصعيد الوطني و68% بالنسبة للوسط الريفي. وقد سمحت المشاريع التي نفذها قطاع المياه والصرف الصحي، في إطار خطة العمل الأولى للاستراتيجية، بتحسن بنسبة 10% في الربط بشبكة

توزيع مياه المطر وإعادة استخدام المياه المستعملة في كل من نواكشوط ونواذيبو. وكما هو الحال بالنسبة لقطاع الطاقة، فإن استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك تقترح تشخيصا اجتماعيا لقطاع الماء والصرف الصحي ولكنها تصنفه ضمن المرتكز الاستراتيجي رقم 1 المتعلق بالنمو القوي الذي يعود بالنفع على الجميع.

وجاءت هذه الخطوات ثمرة لإطار مؤسسي وتنظيمي يتماشى مع الإشكاليات والأهداف ذات العلاقة بالماء والصرف الصحي وكذلك نتيجة الاستثمارات الهامة التي قامت بها الدولة وشركاؤها الفنيون والماليون الداعمون للقطاع منذ عدة سنوات. غير أنه توجد عدة عقبات يجب رفعها مثل عدم المعرفة الكافية بالمصادر المائية الباطنية مما يؤدي إلى سوء أو فرط الاستغلال بالإضافة إلى غياب إجراءات حمائية وعدم وجود استراتيجية لتسيير مياه السطح وضعف البنى اللامركزية لتسيير الماء في الوسط الريفي وضعف التنسيق القطاعي وعدم صيانة المنشآت التي تم بناؤها. وأدى مختلف هذه التطورات في القطاع وكذلك معوقاته إلى إعداد استراتيجية جديدة من أجل النفاذ المستدام للماء والصرف الصحي في أفق 2030 وهي الآن في طور الاعتماد.

ويترتب على هذا السياق بالنسبة لموريتانيا مواجهة تحديات هامة تطال شبه القطاع. ويتعلق الأمر أساسا بإتاحة النفاذ إلى الماء وخدمات الصرف الصحي أمام جميع سكان البلد وكذلك أمام مختلف مناطق الإنتاج لإفساح المجال للاستفادة اقتصاديا من هذا القطاع. كما أن من المهم كذلك اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الموارد المائية لضمان استدامتها وإسهامها في مسيرة التنمية الوطنية.

التشخيص الاستراتيجي:

يجري الآن تحديث مدونة المياه التي يعود تاريخها إلى عام 2005، وقد دخلت في مرحلة التصديق من قبل جميع الأطراف ذات الشأن وتهدف إلى تحديد: (1) النظام القانوني للمياه المطرية والسطحية والقارية الجوفية باستثناء مياه البحر؛ (2) طرق تنظيم وسير المرفق العام للمياه؛ و(3) القواعد المتعلقة بالتخطيط واستخدام المياه والمحافظة عليها. وتحدد مدونة المياه الإطار المؤسسي لهذا القطاع وتوضح الخطوط العريضة لصلاحيات الوزارة المكلفة بالمياه.

وفيما يتعلق بشبه قطاع الصرف الصحي، قامت الوزارة بإعداد استراتيجية وطنية لصرف السوائل للفترة 2012 – 2020 بهدف إعادة هيكلة قطاع صرف المياه المستعملة والمياه المطرية وكذلك الوعي الصحي. ومع ذلك، تقوم الوزارة بتعزيز الإطار التشريعي عبر إعداد مدونة للصرف الصحي.

وتعتبر وزارة المياه والصرف الصحي الفاعل المؤسسي الرئيسي للقطاع حيث تتولى الوصاية عليه. وتدعمها المديريات الوطنية الفنية مثل مديرية المياه ومديرية الصرف الصحي ومديرية الدراسات الهيدرولوجية والسدود ومديرية التخطيط والتعاون ومديرية الرقابة والمتابعة والمديرية الإدارية والمالية ومديرية مراقبة جودة الماء وهي مدعومة في هذه المهام بالمديريات الجهوية التي تتولى متابعة المشاريع المحلية.

وهناك بنى عمومية تخضع لوصاية الوزارة أو تتعاقد معها في إطار برامج تعاقدية ويتعلق الأمر بـ:

- الشركة الوطنية للماء.

- المكتب الوطني للصرف الصحي.
- المركز الوطني للموارد المائية CNRE.
- الشركة الوطنية للآبار الارتوازية والعادية SNFP.
- المكتب الوطني للخدمة المائية في الوسط الريفي ONSER.

وهناك وزارات وهياكل أخرى معنية تشارك في تطوير القطاع وهي عبارة عن فاعلين مهمين يجب أخذهم بعين الاعتبار مثل:

- وزارة البيئة والتنمية المستدامة وتشارك في التسيير المستدام للموارد المائية وكذلك في القيام بعمليات جرد ومراقبة جودة الماء وشرطة الماء.
- وزارة التنمية الحيوانية وتهتم باحتياجات المواشي من الماء وكذلك بالتسيير العقاري للأشغال المائية والرعوية.
- وزارة الزراعة وهي تشارك في الاستصلاحات المائية في المناطق الزراعية وكذلك في السدود.
- وزارة الصحة وتُعنى بجودة الماء وأنظمة الصرف الصحي وتأثيرها على صحة السكان.
- سلطة التنظيم متعددة القطاعات ARE وتم استحداثها عام 2001 وتكليفها بضبط الأنشطة المقام بها على التراب الموريتاني في مجالات المياه والكهرباء والمواصلات والبريد وأي قطاع آخر ستسند إليها مسؤوليته لاحقا.
- تآزر أي المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء.
- الوكالة الوطنية لتنفيذ ومتابعة المشاريعANESP .

وهناك فاعلون غير حكوميين بما في ذلك وكالات التنمية والمنظمات غير الحكومية ومكاتب الدراسات والشركات التي تتدخل في إنجاز الأشغال المائية وهي في الغالب لا تخضع لإشراف وزارة المياه والصرف الصحي حيث إن إدراج الوزارة في هذا المسار يضمن التقيد بالمواصفات والبرمجة.

وكان الهدف الأساسي الذي يسعى إليه قطاع المياه وكما هو مبين في خطة عمل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك للفترة 2016 – 2020، يتمثل في زيادة نفاذ التجمعات التي تزيد ساكنتها عن 150 نسمة في الوسط الريفي وشبه الحضري إلى المياه بنسبة 100% ونسبة ربط البلدات التي يزيد سكانها عن 600 نسمة بنسبة 100%. وفي الوسط الحضري، يتعلق الأمر برفع نسبة الربط إلى 100% وخفض الفاقد الفني إلى أقل من 20%. ويتصل هذا الهدف مباشرة بهدف التنمية المستدامة رقم 6.1 المتعلق بالنفاذ الشامل والمنصف إلى مياه الشرب وبأسعار في المتناول.

أما النتائج التي يتعين تحقيقها بعد تنفيذ خطة العمل الأولى للاستراتيجية في مجال النفاذ إلى المياه فهي: (1) رفع نسبة نفاذ سكان البلدات التي تزيد على 150 نسمة إلى 80% بعد أن كانت بحدود 77%؛ (2) زيادة نسبة الإمداد إلى 80% بدل 73% رفع نسبة الربط إلى 60% بدل 39%. وتعني هذه النتائج تحقيق هدف التنمية المستدامة رقم 6.1.1 المتعلق بنسبة السكان المستفيدين من خدمات الإمداد بالماء الشروب بكل أمان. وفي مجال الصرف الصحي كانت النتائج المتوقعة هي: (1) في المناطق الحضرية القابلة لربطها بشبكات الصرف الصحي الجماعي، رفع نسبة الربط بشبكة جمع المياه المستعملة إلى 50%؛ (2) في المناطق الحضرية القابلة لربطها بصرف المياه المطرية، رفع نسبة الربط بشبكة جمع مياه المطر إلى 50%؛ (3) إمكانية استخدام 50% من المياه المستخدمة بعد معالجتها في كل من نواكشوط ونواذيبو.

ولهذه النتائج الأخيرة تأثير كبير على نسبة الساكنة المستفيدة من خدمات الصرف الصحي بكل أمان (هدف التنمية المستدامة رقم 6.2.1) وعلى خفض عدد الأشخاص المتضررين من كوارث تعود في الأصل إلى الماء (هدف التنمية المستدامة رقم 11.5).

وتمثلت أبرز الإنجازات التي تحققت ما بين 2016 – 2020 في مجال الإنتاج على طول شبكة الربط فيما يلي:

- مشروع توزيع المياه على خط كوراي – سيلبابي والقرى الواقعة على هذا المحور انطلاقا من نهر السنغال وتعزيز شبكة التوزيع في امبود والقرى المجاورة انطلاقا من سد فم لكليته، مشروع توزيع المياه في صنكرافه.
- مشروع آفطوط الشرقي: إنجاز موقع لحجز الماء ومحطة ضخ ومحطة معالجة وخزانات إمداد وأنابيب للتفريغ بطول 20 كلم وإنجاز 137 كلم من أنابيب التوزيع وتوصيلات للخواص وحنفيات عمومية. وتتمثل النتيجة المنتظرة لهذه الأشغال في إمداد 200 بلدة بمياه الشرب في مقاطعات امبود، باركيول ومونكل.
- مشروع شبكة التوزيع في نواكشوط: بدء الخدمة في جميع مكونات المرحلة الأولى من المشروع (الأجزاء 1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8 و9). وهكذا يبدأ العمل في 1500 كلم من شبكات التوزيع الجديدة بما يسمح بربط أكثر من 70.000 أسرة مع توصيلات للخواص مطابقة للمواصفات وهو ما سيؤدي إلى تحسن كبير في الظروف المعيشية للسكان وتحسين أداء الشركة الوطنية للماء عن طريق مد ها بشبكة جديدة وعصرية ومقسمة إلى قطاعات سهلة التسيير. وللاستجابة للطلب المحتمل من الماء في مدينة نواكشوط وضمان تغطية شبكات الماء بالكامل في المدينة، فقد تم الانتهاء من مراجعة دراسة المخطط الرئيسي كما أن المرحلة الثانية من المشروع في طور الإنجاز.
- تركيب أنابيب إديني – الكلم 13.
- مشروع اظهر في النعمة: إنجاز شبكات التوزيع في 10 بلدات وتركيب 99% من الأنابيب على امتداد محور تمبدغه – اعوينات ازبل وتركيب 69% منها في مسار اعوينات ازبل – العيون وتركيب 95% على محور تمبدغه – جيكني.
- البرنامج الوطني المتكامل لقطاع المياه في الوسط الريفي: إعادة تأهيل / توسيع 10 شبكات لتوزيع الماء وإنجاز 18 شبكة لتوزيع الماء و20 مزرعة للخضروات.
- مشروع 5 ولايات: إنجاز 67 شبكة لتوزيع مياه الشرب.
- مشروع مياه الشرب وتنمية الواحات PEPDO: إنجاز 59 شبكة لتوزيع مياه الشرب وإنجاز 60 حفرا ارتوازيا لاستغلالها.
- برنامج وزارة المياه – اليونيسيف: إنجاز 38 مركز مياه تعمل بالطاقة الشمسية.
- برنامج منظمة استثمار نهر السنغال: تعزيز شبكة توزيع مياه الشرب في توفندي سيفي وحي باكاو - لوبيل.

وبفضل هذه الأنشطة والمشاريع تحققت النتائج التالية: (1) المساهمة في رفع نسبة النفاذ إلى مياه الشرب في الوسط الريفي من 62,1% عام 2015 إلى 76% عام 2020؛ (2) تحسين نسبة الإمداد بما يعادل 76% عام 2020 في حين أن نسبة الربط بالشبكات لم تتغير كثيرا وبقيت عند 42%؛ (3) في مجال المعرفة والتعبئة والمتابعة والمحافظة على الموارد المائية، تم إنجاز دراسات للاستفادة من المياه السطحية

(100 موقع) ودراسات جدوى لشبكات التوزيع (باكاو -لوبيل وتوفندي سيفي) ودراسات هيدروجيولوجية وفيزيائية (73 موقع) وإنجاز 89 بئرا ارتوازيا للاستغلال من أجل الاستفادة من الموارد المائية الإضافية؛ (4) في الوسط الريفي ساهمت شبكة تفريغ المياه المطرية في قياس مستوى ضغط المياه الجوفية في نواكشوط رغم أنه يقع عند 20% في المدن القابلة لربطها بشبكة توزيع جماعي؛ (5) إعادة استخدام المياه المستعملة في نواكشوط ونواذيبو لم تتطور كثيرا وبقيت بحدود 30%.

بالرغم من التقدم الذي تحقق مثل وجود مخططات رئيسية للصرف الصحي في نواكشوط وأهم العواصم الجهوية، إلا أن الصرف الصحي الجماعي لا يتأتى إلا لأقل من 5% من ساكنة العاصمة كما أن شبكة تجميع ومعالجة المياه المستعملة في نواكشوط ونواذيبو وازويرات لا تزال بنفس الوضعية ولا يكاد يوجد نظام لتجميع ومعالجة المياه المطرية.

وتتعرض موريتانيا كذلك لتأثيرات التغيرات المناخية، حيث يفيد تقرير فريق الخبراء الحكوميين حول التطور المناخي GIEC بأن البلد يعتبر من بين المناطق الست الأكثر تعرضا لتأثيرات الاحتباس الحراري ولتقليص التساقطات المطرية. ويساهم الجمع بين هذه الظواهر المناخية في الحد من الموارد المائية وفي هشاشة الأنظمة البيئية بصورة عامة.

ويمكن حصر أبرز المزايا والمعوقات التي يواجهها شبه القطاع وفقا لتحليل الأوضاع الراهنة تمهيدا لإعداد الاستراتيجية الوطنية للنفاذ المستدام للماء والصرف الصحي SNADEA في الآتي:

نقاط القوة	نقاط الضعف
- توفر موريتانيا على موارد مائية جوفية هامة. - قطاع الماء والصرف الصحي يتصدر الأولوية في السياسة التنموية للبلاد وعلى الأقل لغاية عام 2030 بالارتباط مع الأهداف الإنمائية المستدامة واستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك والمساهمة الوطنية المحددة CDN والمحينة حيث تغطي جميعا نفس الفترة. - الإطار المؤسسي والتنظيمي العام يتناسب عموما مع التحديات القطاعية وذلك بعد تحديث مدونة الماء وإعداد مدونة الصرف الصحي وكما هو متوقع تعزيز الترسانة القانونية. - الإطار الاستراتيجي القطاعي "المواكب" (التنمية الريفية، التنمية الحيوانية، النظافة والصرف الصحي) تم تحديثه لغاية 2025. - التقدمات المعتبرة التي تحققت في مجالات النفاذ إلى الماء والصرف الصحي والمدعومة بزيادة نسب ربط الساكنة بشبكات التوزيع وبعمليات الصرف الصحي الكامل تحت إشراف التجمعات ATPC من أجل وضع حد نهائي للتبرز في العراء.	- عدم توفر موريتانيا على خريطة هيدروجيولوجية تقوم بحصر تفصيلي لمياه السطح وللخزانات المائية الجوفية. - عدم توفر وزارة المياه والصرف الصحي على مخطط رئيسي للاستصلاح والتسيير المستدام للمياه كما تنص على ذلك مدونة الماء منذ عام 2005. ومن شأن هذا المخطط أن يسمح بتحديد الأولويات الوطنية في مجالات استغلال الماء لمختلف الاستخدامات. - عدم قيام الوزارة بدورها في الإشراف بالنسبة لجميع التدخلات القطاعية. - بالمقابل، لا تقوم التجمعات المحلية بدورها القيادي في مجال الإشراف كما ينص على ذلك قانون اللامركزية. - أدوات البرمجة ومتابعة الميزانية (الخبرات الخارجية، إطار الإنفاق على المدى المتوسط) التي تسند إلى مديرية التخطيط والإحصاء والتعاون DPSC لا توجد على أرض الواقع. - بالرغم من التحسنات الملحوظة منذ عام 2021، تقع عمليات إبرام الصفقات بشكل عام خارج الآجال القانونية المطلوبة لتنفيذ المسطرة المنصوص عليها في مدونة الصفقات العمومية. - تفويض تسيير خدمات المياه في الوسط الريفي لم يحرز التقدم المطلوب على المستوى الوطني وذلك في الوقت الذي يواجه المكتب الوطني لخدمات المياه

- إنجاز استثمارات هامة من أجل النفاذ إلى الماء والصرف الصحي في العاصمة والتي يتوقع أن تزداد وتيرتها في السنوات اللاحقة.
- التكفل بالصرف الصحي وبمياه السطح كجزء من نشاط القطاع.
- إعداد تعليمات حول التدخلات القطاعية، في طور الإعداد.
- تفويض تسيير الشبكات في الوسط الريفي وشبه الحضري الذي لا يستفيد من إعانات، في طور التطوير ويتم الترويج له بموجب القانون الجديد المتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- مراعاة التحديات المتعلقة التنمية المستدامة والاحتباس الحراري بدعم من الدولة وخاصة عبر تطوير الضخ بواسطة الطاقة الشمسية.
- وجود إطار للتشاور القطاعي البيني على المستويين المركزي والجهوي.
- دعم الشركاء الفنيين والماليين للقطاع منذ عدة سنوات وعلى المدى الطويل.

- في الوسط الريفي مصاعب كبيرة فيما يتعلق بتسيير المشاريع التي تتزايد بشكل ملفت.
- أسعار خدمات المياه تختلف باختلاف الوسط الريفي ولا تسمح، كما هو الحال في الوسط الحضري، بالنفاذ المنصف للجمهور إلى الخدمة.
- توفير الماء لأغراض الزراعة والتنمية الحيوانية لا يزال دون المقدرات القابلة للاستغلال والأهداف الطموحة للاستراتيجيات شبه القطاعية في هذا المجال.
- المنشآت المائية المتوفرة في الوسط الريفي متقادمة وتتطلب أشغالا كبيرة لإعادة تأهيلها وخاصة حصرها.
- المردودية الفنية والتجارية لمقدمي الخدمات الحضرية ضعيفة كما أن سعر الخدمة لا يكفي لتغطية مصاريف التشغيل.
- التوازن المالي لخدمة الماء لا يزال في وضعية هشة.
- قدرة المستفيدين من الخدمة على تمويل الصرف الصحي في الوسط الحضري تحتاج إلى إثبات.

الفرص المتاحة	المخاطر
- استخدام التصوير بالأقمار الصناعية لتحسين المعرفة حول الموارد المائية. - المياه المستخرجة في الوقت الحالي من نهر السنغال لا تمثل سوى 20% من المقدرات التي يستطيع الجانب الموريتاني الاستفادة منها. - القدرات الوطنية القطاعية تعززت في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بالقطاع الخاص. - بالنظر إلى أن الاستفادة من المياه لأغراض الزراعة والتنمية الحيوانية تقل عن الكميات التي يمكن الاستفادة منها، فإن المقدرات التنموية كبيرة جدا. - مقدرات الاستصلاح بالنسبة لمناطق الواحات غير معروفة بما فيه الكفاية وتمثل قطاعا واعدا يمكن استغلاله والاستفادة منه.	- تأثيرات تغير المناخ تلاحظ بشكل أكبر في موريتانيا كنتيجة لاتساع المناطق الصحراوية واقتلاع أشجار الغابات. - القدرات الوطنية القطاعية تبقى ضعيفة وخاصة على مستوى حسن الأداء الذي يتفوق فيه القطاع الخاص على القطاع العام. - وجود أوجه للتشابك القانوني بشأن قدرات مختلف المؤسسات حيث يجب معالجة هذه الحالات التي تلحق الضرر بتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية. - الموارد المائية التي تتأثر بتقلبات المناخ لا تزال غير معروفة وغير مستغلة بما فيه الكفاية كما لا تخضع للمتابعة من أجل حمايتها. - التحديات البيئية والاجتماعية غير مأخوذة بعين الاعتبار لدى التدخلات القطاعية وخاصة بمناسبة تنفيذ التدابير البيئية ذات العلاقة بالمشاريع والبرامج القطاعية.

- **التدخل رقم 3.4: البنى الأساسية المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة**

السياق العام والتحديات

كانت البنى الأساسية المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة موضع العديد من الورش التي تم الشروع بها في إطار خطة العمل الأولى للاستراتيجية، حيث ينظر إليها كأحد أهم مرتكزات القطاع الأول التي تؤثر على مناخ الأعمال وتطور القطاع الخاص في الاتجاه الصحيح. وفي هذا الصدد، قامت موريتانيا بربط البلد دوليا عبر الكابل البحري وبناء مقاطع للربط بالانترنت بواسطة الألياف البصرية وانطلاق الجيل الرابع من

الاتصالات على امتداد التراب الوطني. وقد سمحت هذه الورش بتحسين ربط موريتانيا بشكل معتبر. وتجسد هذا التحسن في نسبة التغطية بشبكة الجوال (باستخدام جميع أنواع التكنولوجيا) بنسبة 95% وبالتغطية بواسطة الجيل الرابع بنسبة 31% (أرقام عام 2019، دفتر الالتزامات) رغم أن العديد من البلديات مغطاة فقط بشبكة من الجيل الثاني، بينما توجد أخرى فيما يسمى "منطقة بيضاء". ومن جهة أخرى، يتم توجيه 20% من الاتصالات الدولية مع موريتانيا إلى البلدان المجاورة (حسب أرقام 2021 الصادرة عن الأجندة الوطنية للتحول الرقمي). غير أن قطاع التكنولوجيا والاتصال يواجه بعض العقبات المتعلقة بالأمن السبراني مما يهدد التقدم الحاصل كما أن هناك معوقات أخرى تتعلق بارتفاع نسبة الأمية الرقمية مما يؤثر على مردودية الإجراءات المتخذة للنهوض بشبه القطاع.

ويهدف إعداد الاستراتيجية الوطنية حول الأمن السبراني للفترة 2022 – 2025 وهي في طور الإعداد إلى ضمان الأمن والقدرة على مواكبة التدابير الرقمية في جميع قطاعات النشاط وذلك حرصا، ضمن أمور أخرى، على حماية التنمية الاقتصادية.

وفي هذا السياق، توجد تحديات كبيرة مرتبطة بالتكنولوجيا الجديدة وتتجسد في زيادة تحسيس السكان تجاه تقنيات الإعلام والاتصال لأجل تحقيق أكبر قدر من النتائج بخصوص التدابير المقام بها والنهوض باقتصاد رقمي يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد. ويشكل إدخال التقنيات الحديثة إلى الإدارة العمومية كذلك تحديا كبيرا بالنسبة للقطاع في إطار لامركزية الإدارة وزيادة نسبة الربط الجهوي والوطني.

التشخيص الاستراتيجي:

تعتبر وزارة التحول الرقمي والابتكار وعصرنة الإدارة الفاعل المؤسسي الرئيسي في هذا القطاع.

وتخضع بعض الهياكل لوصاية الوزارة كما أن هياكل أخرى تتعامل معها بموجب برامج تعاقدية ويتعلق الأمر بالآتي:

- مشروع الربط الوطني في موريتانيا WARCIP الذي ختتم في شهر نوفمبر 2021 ويتوقع أن يحل محله مشروع جديد باسم WARDIP.
- شركة البريد MAURIPOST.
- شركة تطوير البنى الأساسية الرقمية SDIN.
- بنى أخرى معنية أو مشاركة في هذا القطاع وهي عبارة عن فاعلين قطاعيين مهمين:
- سلطة التنظيم متعددة القطاعات ARE.

وكانت الأهداف الرئيسية لتشجيع الابتكار والتكنولوجيا الحديثة، كما عرفتها خطة عمل الاستراتيجية للفترة 2016 – 2020 تتمثل في: (1) إيجاد نظام وطني للابتكار قادر على تحرير الضمائر ومبادرات التجديد لصالح التنمية الاحتوائية؛ (2) ضمان تنمية البنى الأساسية للمواصلات وتكنولوجيا الإعلام.

وتتوافق هذه التدخلات مع أهداف التنمية المستدامة (الهدف 9.c): الزيادة الملحوظة للنفاذ إلى تكنولوجيا الإعلام والاتصال وإلى الانترنت بكلفة في المتناول.

وتعلقت أهم الإنجازات المقام بها ما بين 2016 – 2020 في مجال تقنيات الإعلام والاتصال مثل: (1) تحديث الإطار القانوني والتنظيمي؛ (2) بناء مقاطع بالألياف البصرية تتبع للعمود الفقري للشبكة؛ (3)

وضع نقطة للتواصل بالانترنت؛ (4) تعزيز ضبط وتقاسم البنى الأساسية؛ (5) عصرنة مجال mr.؛ (6) تطوير أنظمة معلوماتية وتطبيقات الانترنت؛ (7) استحداث مجلس وطني رقم؛ (8) انطلاق الجيل الرابع في الآونة الأخيرة وإعداد نصوص تتعلق بسلطة حماية البيانات الشخصية ومعلمة إجراءات الصفقات العمومية والمحافظة على البيانات الالكترونية وضبطها وعلى أمن الأنظمة المعلوماتية والتبادلات الالكترونية.

وأثمرت هذه الأنشطة والمشاريع مجتمعة عن النتائج التالية: (1) نسبة التغطية بواسطة الجيل 4G تعادل 31% (دفتر التزامات 2021) مع جودة في الخدمة (نسبة الفاقد) 20% حسب الأرقام الصادرة عام 2019؛ (2) زيادة في استخدام البيانات بمعدل 15,6 جيغا / سنويا للفرد (حسب أرقام سلطة التنظيم لعام 2020)؛ (3) سهولة النفاذ بفضل التعريفة (معدل الإنفاق / الناتج القومي الخام للفرد) بنسبة 4,3% (الاتحاد الدولي للمواصلات، استخدام البيانات الهاتفية والصوت لعام 2019). ويسمح تحقيق هذه النتائج بتحسين نسبة السكان الذين يلجون إلى شبكة الجوال بحسب طبيعة التكنولوجيا (هدف التنمية المستدامة 9.c.1).

وبالرغم من المزايا المعتبرة التي تحققت في موريتانيا باتجاه عصرنة إدارتها عبر تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال فإن هناك مكامن ضعف يتعين التغلب عليها. ويمكن تلخيص مكامن القوة والضعف والفرص المتاحة والتهديدات كما يلي:

نقاط القوة	نقاط الضعف
- وجود إرادة قوية بأن تكون الرقمنة مرتكزا قويا لتسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد وأن تكون الحكامة الرقمية في طور التنفيذ مناسبة. - التوجه الواضح نحو تطوير المصادر البشرية. - وجود طبقة شبابية رائدة في مجال الأعمال ومستوعبة لمتطلبات تقنيات الإعلام والاتصال. - الاستفادة من تجارب البلدان التي نالت حصة من التقدم في هذا المجال. - التوجه المعلن نحو تعزيز الاستفادة التعاضدية من الموارد المتاحة. - وجود ربط دولي عبر البحر وهناك مشروع ثاني للربط في طور الإنجاز بطول 4.000 كلم من الشبكة الوطنية الرئيسية و4.000 كلم إضافية يتم التخطيط لها خلال السنوات القادمة ونسبة تغطية بواسطة شبكات الجوال بنحو 95%. - مشاريع استراتيجية في طور الإنجاز في مجال الربط ورقمنة خدمات الإدارة.	- جودة خدمة شبكات الاتصال وتغطية شبكات الجوال من فئة 4G بحاجة إلى التحسين. - الحاجة إلى صيرفة الاقتصاد. - موريتانيا لا تزال في مواقع متأخرة نسبيا بالمقارنة مع البلدان المشابهة من حيث الإدارة الرقمية. - القطاع الخاص الرقمي يتألف أساسا من الفاعلين في مجال الاتصال ويقتصر على الخدمات الرقمية. - ضعف مستوى الشراكة بين القطاعين العام والخاص. - حاجة كبيرة إلى تطوير الكفاءات ورأس المال البشري في المجال الرقمي. - مستوى اعتماد الرقمنة لا يزال ضعيفا لدى الشركات والإدارة.
الفرص المتاحة	**المخاطر**
- تتوفر موريتانيا على مقدرات كبيرة في المجال الرقمي وخاصة عبر موقعها الجيوستراتيجي في منطقة الساحل. - مسار اللامركزية يتعزز. - الإطار القانوني والتنظيمي في طور الاعتماد.	- التطور السريع للتكنولوجيا الرقمية يتطلب المواكبة والسرعة بالنسبة للاستراتيجية وخطط العمل الوطنية. - هجرة الأدمغة نحو الخارج.

- اهتمام قوي ومتزايد للشركاء الفنيين والماليين والمستثمرين بدعم موريتانيا من أجل تنميتها الرقمية. - الموريتانيون في المهجر يمكنهم أن يلعبوا دورا كبيرا في التنمية الرقمية بموريتانيا. - سوق الخدمات الرقمية العالمي في المتناول بما يسمح بتسريع تنمية المنظومة المحلية للرقمنة ودمجها في الديناميكية الإقليمية والدولية. - وجود قطاع خاص ديناميكي	- مقاومة التغيير وعدم تثمين الإسهام الرقمي لدى الإدارة والشركات واستخدام المعدات أو التكنولوجيا غير المناسبين في المحيط المحلي. - صعوبة استيعاب التمويلات الدولية. - السوق المحلي الرقمي محدود نسبيا ما يتطلب تطوير الصادرات. - السياق الأمني العام في منطقة الساحل يمكن أن يعيق تعبئة الوسائل من أجل تنفيذ الأجندة الرقمية.

- **التدخل رقم 3.5: البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والإسكان الحضري**

السياق العام والتحديات

✓ **الإسكان**

في مجال الإسكان: بدأت الوزارة عملية تحديث النصوص القانونية المتعلقة بالترقية العقارية تمهيدا لتوفير الشروط اللازمة لبناء مساكن اقتصادية واستحداث آلية مناسبة لتمويل الإسكان الاجتماعي.

وفي هذا الإطار، يجري إعداد استراتيجية وطنية للإسكان تتضمن اقتراح آليات التمويل والوسائل اللازمة للترقية العقارية في الوسط الحضري كما أن تقريرا تشخيصا أوليا قد أُنجِز وهكذا فإن مشروعا نموذجيا لبناء خمسين مسكنا بالمواد المحلية (طابوق مضغوط BTC) قد تم تصميمه على شكل ورشة تعليمية في سيلبابي حيث انتهى العمل فيه الآن.

وفي هذا الاتجاه، بادرت الوزارة إلى إقامة مشروع لبناء خمسين مسكنا آخر بالطابوق المضغوط لصالح الموظفين في التجمعات القروية التي تم تجميعها مؤخرا.

✓ **العمران**

في مجال العمران تعلقت جهود الوزارة بأنشطة تهدف إلى السير قدما باتجاه:

1. إكمال برنامج التخلص من الأحياء الهشة في نواكشوط عن طريق القيام بما يلي:
   - تسوية جميع النزاعات المتعلقة بإعادة تنظيم الأحياء الهشة في نواكشوط.
   - منح قطع أرضية لصالح 4.080 أسرة محتاجة تشغل أراضي خلافا للقانون في مقاطعات توجنين والرياض بشكل أساسي.
   - إنهاء وتصحيح مستندات منح القطع لصالح 35.000 أسرة على مستوى المناطق التي تمت تهيئتها.
   - تعويض وإسكان 5.500 أسرة كانت تسكن في أحياء هشة في مناطق الترحيل.
   - جمع وقيد جميع البيانات المتعلقة بخطط حقل تدخل الوكالة أي 155.000 قطعة أرضية علما بأن هناك 10.000 قطعة لم يتم التعرف بعد على هويات أصحابها.
   - تنسيق أشغال تهيئة القطاع رقم 22 الذي يتوقع أن يستقبل 14.000 أسرة قدمت من بعض الجيوب في الأحياء الهشة:
     - تسوية الأرض في 450 هكتار تمت تهيئتها.
     - أشغال شق 15 كلم من الطرق الترابية المحسنة.

- توقيع عقد لبناء مركز صحي بالقرب من القطاع.
- انطلاق أشغال بناء 3 مدارس وثانوية واحدة وإعدادية و10 محلات للبيع.
- تنسيق الأشغال المتعلقة بالماء والكهرباء والطرق المعبدة ومفوضية الشرطة.

2. انطلاق مسار نقل البيانات إلى المديرية العامة للدومين وإحالة القوائم ومخططات 15.000 قطعة أرضية في الميناء.
3. إسكان 1.195 أسرة ممن كانوا يسكنون في ساحات عمومية بتفرغ زينه ولكصر (ويعرف هؤلاء باسم حراس تفرغ زينه) وتحويلهم إلى مناطق مهيأة ومجهزة بالمرافق الأساسية على مستوى الميناء، الرياض وتوجنين.
4. انطلاق عملية ترحيل 818 أسرة من الأحياء الهشة في منطقة الميناء على أن تنتهي العملية في شهر يوليو 2022 كما كان متوقعا.
5. التنمية الحضرية في نواكشوط:
   - بناء 72 فصل دراسي في نواكشوط (عرفات وتوجنين).
   - تقدم أشغال تأهيل وتوسيع وتفريغ المياه في 28 مؤسسة في نواكشوط؛ يجري استلام 14 منها ويتوقع استلام البقية في نهاية يوليو 2022.
   - استصلاح وتفريغ الماء من منطقة بمساحة 15 هكتار تؤوي 600 أسرة محتاجة قادمة من الحي الهش في منطقة الميناء.
   - انطلاق أشغال استصلاح ساحة وجاهة في الترحيل (مساحة 11.000م^2).
   - تحضير أشغال استصلاح 29 ساحة ما بين عمومية وخضراء وملعب كرة القدم بالرياض.

لأجل تحقيق الهدف الرامي إلى التحكم في التسيير الحضري بمدينة نواكشوط، قامت الوزارة بإعداد واعتماد خطة لتهيئة وتخطيط المدينة والعمل بنظام معلومات جغرافية لمدينة نواكشوط (نظام لتحديد المواقع بالأقمار الصناعية) وإنشاء مديرية مركزية مكلفة بالرقابة العمرانية.

أما فيما يتعلق بالهدف الرامي إلى تنفيذ سياسة خاصة بالمدينة، لجعل هذه الأخيرة فضاء صالحا للحياة ويشجع الإبداع، أعدت الوزارة مخطط استصلاح حضري لمدينة نواكشوط SDAU حيث صادق عليه مجلس الوزراء عام 2019. ومن شأن هذه الأداة أن تسمح بالنهوض بعمليات التخطيط والتسيير الحضري وعلى الخصوص الخطط الحضرية المحلية في المقاطعات PLU والعناصر المرجعية لدراسات جدوى هذه المخططات بالنسبة لمقاطعات نواكشوط على أن يتم البدء في الدراسات عما قريب. ولأجل مواكبة تطور بعض العواصم الجهوية والمدن والتجمعات الحضرية داخل البلاد، بادرت الوزارة إلى عملية إعداد مخططات ذات مواقع محددة بالأقمار الصناعية في ست عواصم جهوية (النعمة، العيون، كيفه، سيلبابي، تجكجة وأطار) و7 مدن داخل البلاد (تمبدغه، جيكني، تامشكط، لكصيبه 1، اركيز، كوندي، انتيكان) مع إعداد مخطط خاص يتسع لـ600 مسكن في مدينة ازويرات. ومن شأن هذه المخططات أن تسمح بتحديد الرقعة الترابية لعواصم الولايات والمدن وبتعريف المناطق ذات الأولوية التي يجب إعمارها وخاصة مناطق الإسكان ومناطق النشاط الصناعي والتجاري.

وفيما يتعلق ببرنامج توسيع وعصرنة المدن، تناولت نشاطات الوزارة مواصلة أشغال التوسيع وعصرنة مدينتي سيلبابي وانبيكه.

✓ **المباني والتجهيزات العمومية**

في مجال إصلاح قطاع البناء والأشغال العامة، تعلقت الإصلاحات بما يلي:

- إنشاء لجنة وزارية مشتركة (البناء والأشغال العامة) ولجنة إشراف أسندت إليهما مهمة الوقوف على تنفيذ توصيات الهيئات القيادية لقطاع البناء والأشغال العامة.
- فريق لمطالعة ومراجعة النصوص المتعلقة بالطلبية العامة وإعداد ملفات نموذجية لإبرام الصفقات بما في ذلك تحضير النصوص.
- دراسة لتحديد أسلاك مهن قطاع البناء الأشغال العامة والشروط المطلوبة لممارسة عملها وتصميم نظام لتصنيف / ترتيب الشركات بالإضافة إلى نظام لاعتماد المكاتب الهندسية.
- استحداث لجنة وطنية لتصنيف / ترتيب الشركات بالإضافة إلى نظام لاعتماد المكاتب الهندسية.
- تحديد الأساليب الفنية والاقتصادية والمالية لنشر المناقصات الممولة بميزانية الدولة واقتراح صفقات أخرى على الشركات الوطنية.
- تطبيق المرسوم المتعلق بالأفضلية الوطنية وتصحيح معايير الاعتماد من أجل إنجاز المشاريع وجعلها في متناول الفاعلين الوطنيين بما في ذلك تحضير مشاريع النصوص.
- إعداد دراسة جدوى لآلية خاصة بالتمويل على المديين المتوسط والبعيد وبنظام ضريبي مشجع لصالح قطاع البناء والأشغال العامة بما في ذلك تحضير مشاريع النصوص.
- إعداد برنامج خاص لدعم الشركات العاملة في قطاع البناء والأشغال العامة والمساهمة في تخفيف تأثيرات الجائحة.
- إعداد دراسة لبرنامج من أجل رفع مستوى جميع مكونات قطاع البناء والأشغال العامة في موريتانيا وتنظيم البنية المسؤولة عن التنفيذ وتقييم التكاليف بما في ذلك تحضير مشاريع النصوص.
- وضع إطار للتشاور والتوجيه والإشراف على نشاطات قطاع البناء والأشغال العامة.
- إعداد نصوص تطبيقية للنظام العام للبناء.
- إعداد قواعد ومواصفات عمرانية خاصة بالتجهيزات العمومية.

ومن جهة أخرى، استمرت الوزارة في تنفيذ برنامجها المتعلق بتشييد المباني والتجهيزات العمومية لصالح القطاعات المختلفة. وهكذا تم الانتهاء في عام 2021 من:

- البنى التحتية الأساسية للشباب والرياضة (دار الشباب في ألاك، ملعب يتسع لألف مقعد في سيلبابي، بناء ملعب ألاك، وملعب تجكجة ودار الشباب في سيلبابي وإعادة بناء ملعب نواذيبو وعصرنة الملعب الأولمبي وملعب شيخا ولد بيديا).
- مباني السجون والعدالة (قصور العدالة في العيون، أكجوجت، سيلبابي، وتفرغ زينه).
- البنى الأساسية الصحية (مركز الصحة من الفئة ب في أوجفت ومركز الصحة في اكرارت لفرص ومراكز الصحة في حاسي حمادي، تيندي، وآمريشه، ومراكز الصحة من الفئة أ في كوبني ومن الفئة ب في تامشكط).
- المباني العمومية (المجالس الجهوية في نواذيبو، سيلبابي ولبراكنه ومقر الجمعية الوطنية و2 عمارة من 9 طوابق + 1 كمكاتب).
- مباني إدارية (بناء مكاتب ومساكن الولاة في نواكشوط الجنوبية والشمالية، إعادة تأهيل وتوسيع مسكن الولاة في لبراكنه، لعصابه، كيفه، وبناء مكاتب ومساكن لحكام لعيون، تامشكط، كوبني، سيلبابي، مقامه، بوكي، بابابي، كيهيدي، امباني، أكجوجت، ولد ينجه وكنكوصه وإكمال مكتب وإقامة الوالي والمندوبية الجهوية لوزارة العمران والإسكان في أكجوجت) وإعادة تأهيل مقرات الإقامة ومكاتب الحكام في الطينطان، اطويل وعين فربه.
- البنى الأساسية التعليمية: بناء وتجهيز مدرسة أساسية في الحي القديم بالكدية في أكجوجت.

وهناك مشاريع أخرى تم انطلاقها من طرف الوزارة مثل: مقرات المجالس الجهوية داخل البلاد وأشغال بناء السفارة وإقامة السفير الموريتاني في انيامي. وفي إطار برنامج "أولوياتي" استلمت الوزارة مشاريع تشييد البنى التعليمية الجديدة: (2 مدرسة ابتدائية في سيلبابي وبومديد، 4 فصول دراسية في كنكوصة، 6 فصول في مقاطعة دار النعيم، 3 مدارس أساسية متكاملة في الميناء 1 والميناء 2 وعرفات و2 مدرسة في السبخة 1 والسبخة 2، إعادة بناء المدرسة رقم 8 ومدرستين أساسيتين متكاملتين في تفرغ زينه 1 وتفرغ زينه 2 و3 مدارس في تيارت 1، 2 و3 و3 في درا النعيم (1، 2، و3) ومدرستين في توجنين 1 و2 وإعدادية في نواذيبو ومدرسة من 8 فصول في بو اخزامه – النعمة وإعدادية في انييري والو والطلحاية (كوركول) ومدرسة أساسية متكاملة في احسي آفطوط ومدرسة أساسية متكاملة في رك بتنكل وإعداد في بابابي ومدرسة أساسية متكاملة في كرو والإعدادية رقم 5 و6 في عرفات والثانوية رقم 3 في عرفات ومدرسة ابتدائية في كيفه، دافور، واعويفية والترحيل. ويضاف إلى ذلك مشاريع أخرى لإعادة تأهيل وبناء وترميم المؤسسات الدراسية على امتداد التراب الوطني.

هناك العديد من التحديات التي لا تزال ماثلة كمشكلة الإسكان في موريتانيا حيث يتطلب الأمر خفض نسبة الأسر التي تعيش في مساكن هشة وقُدِّرت بـ35,9% عام 2014 ويُصنَّف قطاع الإسكان والعمران والمباني والتجهيزات العمومية، بحسب استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، في فئة القطاعات الاجتماعية نظرا لتأثيره على النفاذ إلى الخدمات الأساسية. وفي إطار خطة العمل، تم إدراج هذا القطاع في المرتكز الاستراتيجي رقم 2 "تنمية رأس المال البشري والنفاذ إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية ذات الجودة العالية" على مستوى الورشة الاستراتيجية المتعلقة بزيادة قدرة الفئات الأكثر هشاشة على مواجهة الطوارئ. وفي آخر تقييم للاستراتيجية تم الحث على إدراج هذا القطاع في البنى الأساسية التي تدعم النمو وهو ما يخوله المزيد من المقروئية ومراعاة تأثيره على نحو أفضل.

ويواجه شبه القطاع أيضا، رغم ما أحرزه من تقدم، العديد من التحديات المتعلقة بتطور السياسات وآليات نفاذ جميع الساكنة إلى الخدمات الأساسية العمومية وبتزويد المدن بالتجهيزات والبنى الأساسية الضرورية لرقيها اجتماعيا ولزيادة نفاذ الساكنة إلى الملكية العقارية وتحسين وسائل صيانة المباني العمومية.

التشخيص الاستراتيجي:

تعتبر وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي الفاعل المؤسسي الرئيسي في هذا القطاع حيث يتولى الوصاية عليه. وهناك بعض البنى الأساسية العمومية التي تعود مباشرة لوصاية الوزارة أو تتعامل معها بموجب برنامج تعاقدي. ويتعلق الأمر بـ:

- الشركة الوطنية لاستصلاح الأراضي وتطوير الإسكان وترقية التسيير العقاري المعروفة اختصارا باسم "شركة إسكان".
- مؤسسة تنفيذ الأشغال التي تنجز بمواد محلية (ETR-ML) وتتمثل مأموريتها في تسيير المقالع واستغلالها بالأساليب التقليدية أو الصناعية لإنتاج مواد البناء المحلية.
- وكالة التنمية الحضرية.
- مؤسسة إعادة تأهيل وتجديد مدينة الطينطان (ERRT).

ويتمثل الهدف الأساسي لقطاع الإسكان كما هو محدد في خطة عمل الاستراتيجية للفترة 2016 – 2020 في ما يلي: (1) تطوير السياسات وآليات نفاذ جميع الساكنة إلى الملكية العقارية وتحسين وسائل صيانة المباني العمومية؛ (2) تحسين النفاذ إلى الخدمات العمومية وتزويد المدن بالتجهيزات والبنى الأساسية الضرورية كالتجهيزات التعليمية والصحية والرياضية والإدارية.

وتتعلق النتائج التي يتعين بلوغها بعد تنفيذ خطة العمل الأولى للاستراتيجية في: (1) 30.000 قطعة أرضية ممهدة؛ (2) 200 من المرافق العمومية المبنية والمجهزة؛ و(3) 5.000 سكن اجتماعي جاهز؛ و(4) 2000 مسكن اقتصادي جاهز.

وكانت أبرز الإنجازات التي تحققت ما بين 2016 – 2020 في مجال البنايات العمومية تتعلق بـ: (1) البنى الأساسية الصحية: المستشفيات (كيفه، سيلبابي) مراكز الصحة (تامشكط، كوبني) ونقاط الصحة؛ (2) المباني الإدارية (مقر المجلس الدستوري، الولاة والحكام، انطلاق أعمال بناء مقرات الجمعية الوطنية والمجالس الجهوية و2 مبنى من 9 أدوار + الطابق الأرضي لأغراض المكاتب)؛ (3) المؤسسات المدرسية (مئات الفصول الدراسية على امتداد التراب الوطني)؛ (4) البنى الأساسية الرياضية (ملاعب أكجوجت، النعمة، العيون، تجكجة، ألاك، بوكي ونواذيبو)؛ (5) البنى الأساسية القضائية والسجنية (قصور العدالة في أكجوجت، إعادة ترميم سجون بير ام اكرين وانبيكه)؛ (6) البنى الأساسية الجامعية (مباني الحي الجامعي في نواكشوط، المعهد العالي للغات في نواذيبو ترميم المدرسة العليا للتعليم)؛ (7) القنصليات والسفارات (انيامي، الرباط).

وبالنسبة لتأهيل المدن التي تحتضن الاحتفالات المخلدة لعيد الاستقلال الوطني، تمثلت الإنجازات في أشغال الاستصلاح: أطار عام 2016، كيهيدي عام 2017، النعمة 2018، أكجوجت 2019 ونواكشوط 2020.

أما بخصوص الإسكان فقد سمح انطلاق برامج الإسكان الاقتصادي والاجتماعي لصالح المواطنين من ذوي الدخل المحدود في المراكز الحضرية ببناء 700 سكن اقتصادي (600 في ازويرات، 50 في الشامي و50 في سيلبابي) و854 سكن اجتماعي (148 في نواكشوط بمنطقة الميناء القديم و706 في نواذيبو).

وتمحور تحليل نقاط القوة والضعف والفرص المتاحة والمخاطر حول:

نقاط القوة	نقاط الضعف
- انعقاد المؤتمر العام لقطاع البناء والأشغال العامة لتحديد نقاط الضعف والدعم المطلوب لمواجهة المصاعب التي يلاقيها القطاع. - إعداد القطاع لمخطط توجيهي للاستصلاح الحضري في مدينة نواكشوط وتصديقه في مجلس الوزراء عام 2019.	- تباينات بين مختلف المناطق. - وجود أحياء شعبية هشة تعيق التطور الحضري وتزيد من هشاشة الساكنة.
الفرص المتاحة	**المخاطر**
- الحاجة إلى النهوض بسياسات وآليات نفاذ جميع الساكنة إلى الملكية العقارية. - الحاجة إلى تحسين النفاذ إلى المرافق العمومية. - ضرورة تزويد المدن بالتجهيزات الجماعية الأساسية الضرورية كالتجهيزات التعليمية والصحية والرياضية والإدارية	- ضرورة البنى الأساسية للنفاذ إلى المرافق العمومية (الأسواق، الخدمات الأساسية، الخ). - ضعف آليات وأدوات صيانة المباني والتجهيزات العمومية. - الطلب المتزايد على المباني العمومية والمساكن.

المرتكز الاستراتيجي رقم 2:

النهوض برأس المال البشري والنفاذ إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية

الورشة رقم 4: الرفع من مستوى جودة التعليم والتكوين المهني والنفاذ إليهما

الورشة رقم 5: تحسين ظروف النفاذ إلى الخدمات الصحية

الورشة رقم 6: التشغيل وترقية الشباب وزيادة قدرة المجتمع على مواجهة الطوارئ

المرتكز الاستراتيجي رقم 2: النهوض برأس المال البشري والنفاذ إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية

يهدف المرتكز الاستراتيجي الثاني إلى تشجيع تنمية رأس المال البشري بما يساهم بشكل فعال في النمو الاقتصادي والحصول على أفضل الثمار. وسيتحقق هذا الهدف عبر التدخل على مستوى 3 قطاعات أو حقول نشاط هي: (1) الرفع من مستوى جودة التعليم والتكوين المهني والنفاذ إليهما؛ (2) تحسين ظروف النفاذ إلى الخدمات الصحية؛ (3) تشجيع التشغيل والشباب والثقافة والقدرة على مواجهة الظروف الاستثنائية من قبل الفئات الأكثر هشاشة.

أ. الورشة رقم 4: الرفع من مستوى جودة التعليم والتكوين المهني والنفاذ إليهما

السياق العام والتحديات

بالرغم من التقدم الكبير الذي تحقق في مجال النفاذ إلى الخدمات التعليمية، ولحد معين، إلى توفر البنى الأساسية وجودتها فإن النظام التعليمي لا يزال يفتقر إلى الجودة ولا يستجيب للتطلعات في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية (النقص في الفصول الدراسية يتجاوز 6.000 وحدة). وتتجسد هذه الوضعية في تزايد عدد الشباب الذين يعانون من سوء التكوين ومن صعوبة إدماجهم في الحياة النشطة، وذلك بسبب عدم المواءمة بين التكوين واحتياجات سوق العمل. ومن جهة أخرى فإن نسب التسرب المدرسي العالي: حوالي 350.000 شاب ما بين 15 و25 سنة يتركون الدراسة دون مؤهلات (الأمم المتحدة: موريتانيا عام 2020). ونظرا إلى غياب نظام تعليمي متكامل وذي صلة بسوق العمل فإن هؤلاء الشباب يكون مصيرهم التهميش.

وهكذا فإن حصيلة النظام التعليمي في موريتانيا تبرز تحسنا مستمرا في عدد من المؤشرات الكمية (نسبة التمدرس الخام: 81,1%) التي تم التركيز عليها بشكل شبه حصري منذ نهاية الثمانينات. وبالمقابل فقد لوحظ تدهور مستمر وخاصة على مستوى المؤشرات النوعية حوالي 96% من المعلمين يفتقرون إلى المستوى المطلوب لممارسة المهنة[3])؛ نسبة التلاميذ / للمعلم تعادل 47 (ما بين 15 و21 في بلدان منظمة التعاون والتنمية الأوروبية) مع أرقام قياسية تعادل 80 تلميذ لكل معلم في الوسط الريفي، وهناك 65% من المدارس غير المتكاملة و9,3% من الأطفال يرتادون المدارس وحوالي 350.000 شاب ما بين 15 و25 سنة يتركون الدراسة دون مؤهلات. وقد لوحظ أيضا أن إدماج الشباب المهاجرين في النظام التعليمي العمومي لا يزال دون المستوى.

يتمثل الهدف الأساسي للنظام التعليمي الموريتاني في تعزيز جودته وتحسين النفاذ إليه. وقد أظهر تقييم الخطة الأولى للاستراتيجية، في هذا المجال، تحقيق بعض النتائج رغم ظاهرة ترك التعليم العمومي والتوجه إلى التعليم الخاص. وقد لوحظ كذلك انخفاض في مستوى المعلمين ومن ثم انخفاض مستويات التلاميذ وارتفاع نسب التسرب المدرسي (34% من التلاميذ ينتسبون إلى السنة الأولى من السلك الأول الثانوي ويعبر 12% من هؤلاء فقط إلى السنة الأخيرة من السلك الثاني). ويضاف إلى كل هذه الاختلالات

[3]- 4,8% يتجاوزون عتبة الأداء المطلوب من المعلمين (مسح البنك الدولي لعام 2017 والتعليم في الساحل عام 2021).

عدم المساواة بين العرض التعليمي في الوسط الريفي وفي الوسط الحضري وكذلك عدم تساوي الفرص في النفاذ إلى التعليم لأسباب اجتماعية واقتصادية ومنها النزوح والقيد في سجلات الحالة المدنية.

وتتراوح التحديات العديدة في مجال التعليم بموريتانيا ما بين: (1) تعزيز حكامة القطاع الذي يعاني اليوم من التفكك والموزع ما بين عدة هياكل حكومية وإدارية؛ (2) استثمار متزايد من حيث نصيب التعليم من ن.د.خ (3,1% في الوقت الحاضر بينما تصل النسب الشائعة عالميا إلى 5,4%)؛ (3) تحسين كفاءة المعلمين ونجاعة التعليم القاعدي الموجه للأطفال في سن 10 سنوات؛ (4) زيادة جودة ونجاعة البرامج بما فيها مستويات السلك العالي والتكوين الفني ومحو الأمية وتشجيع البحث العلمي الذي يخدم التنمية والاندماج. ولهذا فإن المقاربة التربوية يجب أن تتعامل مع مختلف أسلاك ومجالات التعليم بما يترتب على ذلك من ترابط وتكامل في ما بينها.

وفي إطار خطة العمل الثانية، تعمل موريتانيا على التزود برأس مال بشري ذي جودة أكبر ومؤهل للإسهام في التنمية المستدامة وذلك بفضل تعليم أحسن مستوى وأكثر نجاعة من حيث المواءمة بين التكوين / التشغيل. كما أن طموح البلاد يتمثل أيضا في إنجاح إصلاح نظامها التعليمي لتصبح المدرسة أداة للأصالة والتقدم.

كما تسعى البلاد إلى أن يكون التعليم قبل المدرسي منظما وشاملا شأنه في ذلك شأن التعليم الأصلي ومحو الأمية: كأساس لمدرسة جمهورية موجهة نحو الجودة والنجاعة. وتطمح البلاد كذلك إلى تحسين الجودة والفاعلية الداخلية والخارجية للتعليم الابتدائي والثانوي العالي وإيجاد تكوين فني ومهني قادر على دعم التنمية وتوفير معابر فعالة ما بين التعليم الأصلي والحياة المهنية.

وتظل هذه التحديات التي سبق وأن تناولتها تدخلات في إطار خطة العمل السابقة، في غاية الأهمية وقد نوقشت على مستوى اللجنة المكلفة برفع مستوى النفاذ إلى التعليم وجودته. وهكذا أصبح من الممكن الخروج بتصور حديث وشامل نسبيا حول الوضع السائد في كل واحد من شبه هذه القطاعات وذلك على ضوء أهداف التنمية المستدامة وأهداف برنامج خطة العمل الأولى للاستراتيجية ومن ثم إبراز عدد من نقاط القوة والضعف للتعليم في موريتانيا وبالاعتماد على ذلك إعداد عناصر خطة العمل المستقبلية في مجال التعليم والتكوين خلال السنوات الخمس الفاصلة ما بين 2021 – 2025.

وفي هذا الاتجاه، يشتمل حقل تدخل قطاع التعليم على مجالات التعليم الأساسي في مرحلتي ما قبل المدرسي والابتدائي والتعليم الثانوي بسلكيه الأول والثاني والتعليم العالي والبحث العلمي والتعليم الفني والمهني وكذا التعليم الأصلي ومحو الأمية. وتترابط هذه الحقول فيما بينها حيث أن التحليل التشخيصي والتوجهات الاستراتيجية تراعي هذه الأبعاد وكذا المسائل ذات الطابع الأفقي لحكامة التعليم.

التشخيص الاستراتيجي

بالنظر إلى طابعه الأفقي ودوره الأساسي في الحياة الوطنية بأسرها، يستوجب التعليم تدخل العديد من الفاعلين: وكلاء التلاميذ، المعلمون، التأطير التربوي والإداري، المؤسسات التعليمية، الوسط الاجتماعي والاقتصادي والهياكل الحكومية. ومن أبرز هؤلاء الفاعلين يمكن أن نذكر:

- وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة: التي تتولى التعليم قبل المدرسي وكذا إدارة رياض وحدائق الأطفال.
- وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي: التي يتبع لها التعليم الابتدائي والثانوي (السلك الأول والسلك الثاني) وتتولى مسألة الانتقال نحو التعليم العالي من خلال تنظيم امتحان الباكلوريا.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: وتتكفل بحملة الباكلوريا المترشحين لتكوين جامعي أو شبه جامعي وتمنح هؤلاء شهادات عامة ومهنية. كما أن من بين مهام وزارة التعليم العالي تطوير البحث العلمي.
- وزارة التشغيل والتكوين المهني: يتكفل هذا القطاع الوزاري بالتكوين المهني المتوسط ويتولى الوصاية على الهياكل المعنية بذلك.
- وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي: تقوم هذه الوزارة بتسيير التعليم التقليدي وبدرجة أساسية التعليم القرآني وتهتم بتعليم الكبار (محو الأمية) وهي وصية على المحاور والمدارس القرآنية.

وتضاف إلى هذه الجهات المؤسسية، منظمات المجتمع المدني ومستثمرو القطاع الخاص والشركاء الفنيون والماليون الذين يهتمون بالتعليم والتكوين وخاصة اليونسكو واليونيسيف والبنك الدولي والتعاون الفرنسي.

وهناك إجماع عام من قبل الملاحظين والفاعلين الميدانيين حول كون القطاع، رغم ما أحرزه من تقدم ملحوظ في مجال النفاذ إلى المرافق التعليمية وبدرجة أقل فيما يتعلق بتوفر وجودة البنى الأساسية (بما فيها التجهيزات المتاحة وخاصة في مجال المياه والوعي الصحي والنظافة) يعاني من ضعف الجودة ولا يستجيب للتطلعات ذات العلاقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية المعقودة عليه (نقص الفصول الدراسية يتجاوز 6.000). وتتجسد هذه الوضعية في تزايد عدد الشباب الذين يعانون من سوء التكوين ومن صعوبة إدماجهم في الحياة النشطة، وذلك بسبب عدم المواءمة بين التكوين واحتياجات سوق العمل وكذا نسب التسرب المدرسي العالي: حوالي 350.000 شاب ما بين 15 و25 سنة يتركون الدراسة دون مؤهلات (الأمم المتحدة: موريتانيا عام 2020 وحصيلة القُطر BCP لعام 2020). ونظرا إلى غياب نظام تعليمي متكامل وذي صلة بسوق العمل فإن هؤلاء الشباب يكون مصيرهم التهميش. وهكذا يصبح من الضروري، بالإضافة إلى هذه المواءمة، أن تتم معالجة بعض المسلكيات الاجتماعية التي يُعتقد أنها تساهم في تهميش الأولاد.

ويخضع النظام التعليمي الموريتاني بالنسبة لتسييره لإصلاح عام 1999 ويتميز بتدني مستوى الخدمات والمخرجات وبأنه مشتت ما بين العديد من الوزارات: وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة، وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة التشغيل والتكوين المهني، ووزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي.

ومن الناحية السياسية يعتبر التعليم في موريتانيا حقا أساسيا مضمونا بموجب الدستور في توطئته. وهو حقل تدخل رئيسي يدخل ضمن أبرز توجهات استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك وأهداف التنمية المستدامة رقم (4، 5، 8 و16).

وهكذا فإن التعليم قبل المدرسي الذي يتيح للطفل أن يطور مهاراته بشكل مبكر وأن يعزز هذه المكاسب في المراحل اللاحقة، يشكل حقلا أولويا بالنسبة لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك وهدفا ساميا

بالنسبة لوزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة. ويتعلق الأمر في هذا السياق برفع نسبة التعليم قبل المدرسي لدى الأطفال إلى 50% عام 2025 وفقا لتعهدات رئيس الجمهورية.

وعلى هذا الأساس، فإن وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة رسمت لنفسها خلال الخمسية القادمة هدفا يتمثل في رفع العرض قبل المدرسي من 30.000 مقعد عامي 2020 – 2021 إلى 100.000 مقعد عام 2025. وتستهدف الوزارة الفئات الأكثر هشاشة وخاصة في الوسط الريفي حيث يحرمون على نطاق واسع من التعليم قبل المدرسي، على مستوى الحكامة في القطاع وإشراك القطاع الخاص عبر الشراكة بينه وبين القطاع العمومي. ويجدر التنويه هنا بقيام وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة باستحداث مركز للتكوين والترقية الاجتماعية للأطفال ذوي الإعاقة.

وفيما يتعلق بأسلاك التعليم الابتدائي والثانوي فإن السياسة الحكومية تسعى إلى تحقيق النفاذ الشامل للتعلمي الأساسي في إطار تنفيذ برنامج تعهداتي لرئيس الجمهورية وتمشيا مع إصلاح النظام التعليمي. وفي هذا الإطار فإن وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي قد أفسحت المجال للتشاور حول جميع مشاكل التعليم وطرحها وطنيا لإتاحة الفرصة أمام المجتمع الوطني بأن يناقش هذا الموضوع الأساسي الذي لا يتعلق فحسب بالحاضر وإنما بالمستقبل كذلك. وقد تم تنظيم 15 ورشة جهوية للتفكير والتشاور حول محاور الإصلاح التعليمي في موريتانيا وذلك في مختلف العواصم الجهوية وأشفعت بأيام للتشاور الوطني في نواكشوط ما بين 16 و20 نوفمبر 2021 حيث اعتبرت نتائجها تشخيصا للمدرسة الموريتانية اليوم ورؤية لمدرسة الغد مع كيفية ترسيخها والإحاطة بمتطلبات نجاحها.

وفيما يتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي، أصبحت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الآن مزودة باستراتيجيتين تخص إحداهما التعليم العالي في أفق 2030 وتتعلق الثانية بالبحث العلمي في أفق 2026 إضافة إلى خطة عمل من ثلاث سنوات في الفترة 2021 – 2024.

وتنبثق الاستراتيجيتان من تعهدات رئيس الجمهورية في هذا المجال أي تنويع شبكات التكوين وزيادة القدرات الاستيعابية من خلال استحداث هياكل جديدة وإشراك القطاع الخاص في بحث علمي يفضي إلى التنمية. وتراعي الاستراتيجيتان كذلك أهداف استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك.

ويتمحور عمل الوزارة حول تعزيز الإشراف المؤسسية والحكامة وتحسين ظروف النفاذ إلى التعليم العالي وكذلك حول وجاهة وجودة التكوين وزيادة قدرة الاستقبال والنهوض بالبحث الموجه نحو التنمية بجهود محلية وبما يعود بالفائدة على الجميع. وتم التركيز كذلك على الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من التعاون الدولي. وأظهر تشخيص الوضع الحالي وجود صعوبة في التحكم في البيانات نظرا لغياب التنسيق مع وزارة التهذيب الوطني فيما يتعلق بالباكلوريا وكذلك مستوى ضعيفا جدا للطلاب في اللغات وعدم الفاعلية داخليا وخارجيا وضعف قابلية تشغيل حملة الشهادات. وتشكل تعهدات رئيس الجمهورية إلى جانب استرتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك نقطتي الانطلاق باتجاه عمل جاد في مجال التكوين الفني والمهني. وفي هذا السياق تعمل وزارة التشغيل والتكوين المهني تمشيا مع القانون 038 / 2018 المتعلق بالتكوين الفني والمهني والمحدد لشروط التدريب واعتماد المكاسب المتأتية من التجربة ومع اتفاقية الشراكة مع أرباب العمل بهدف المواءمة بين التكوين واحتياجات سوق العمل، على تكوين 40.000 شاب من بينهم 15.000 عام 2024. وعلى هذا الأساس اعتمدت الوزارة عددا من الأدوات والشهادات (شهادة الاختصاص، شهادة الكفاءة المهنية، الإعدادية المهنية) وذلك للحصول على تكوين بجودة عالية وبما يتلاءم

مع احتياجات سوق العمل. كما أنشأت العديد من مراكز التكوين كمركز تطوير التخصصات ومعاهد التكوين التخصصية.

فيما يخص التعليم الأصلي، سيتعلق الأمر بـ235.113 طالب محظري أو مدارس قرآنية من بينهم 31,1% من البنات و48% يرتادون أيضا المدارس العمومية. ومع نسبة الأمية المرتفعة (31,3%) لتي يدعمها سوء الأداء المتراكم بحكم التسرب المدرسي في المرحلتين الأساسية والإعدادية، فإن هذا النمط التعليمي التقليدي لا يساهم بما فيه الكفاية في التعليم القاعدي نظرا لغياب إطار قانوني ملائم وكذلك انعدام المنهجية وقلة الوسائل.

وفيما يتعلق بمكافحة الأمية فإن الاستراتيجية الوطنية للقضاء على الأمية التي أعدت عام 2006 قد تم تحديثها عام 2015 بصيغة استراتيجية وطنية حول رؤية شمولية للأمية (2015 – 2024) مدعوة بخطة عمل جديدة. وقد تمت مراجعة هذا الإطار الجديد وملاءمته مع المرجعيات الاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية على المستوى الدولي استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك لمراعاة المتطلبات الجديدة وبوجه خاص تنامي الإرهاب. ويتمثل الهدف المنشود في مجال مكافحة الأمية في الإسهام بتوسيع النفاذ وتنويع عرض التعليم بإشراك جميع الفاعلين المعنيين.

ومن وجهة النظر الاقتصادية، تتم الاستجابة للعرض التعليمي قبل المدرسي عبر 773 بنية: 33 مؤسسة عمومية بطاقة استيعابية قدرها 31.448 طفل أي أقل بنسبة 9,3% من الأطفال في سن ما قبل المدرسي (3 – 6 سنوات). ولم تتحقق أي غاية من الغايات التي كانت مستهدفة من طرف البرنامج الوطني لتنمية لتطوير القطاع التعليمي للفترة 2016 – 2018 علما بأن برنامج PAT 2019 – 2021 يستهدف تحقيق نسبة تعليم ما قبل المدرسي قدرها 12%. ومع ذلك فإن الجمهور المعني بما قبل المدرسي يزيد سنويا بنسبة 8,1% حسب منظمة اليونيسيف (الفترة 2009 – 2016).

وعلى مستوى التعليم الابتدائي، انتقل عدد المدارس العمومية العاملة من 2.939 عامي 2018 – 2019 إلى 3.082 للفترة 2019 – 2020 أي بزيادة 4,63%. وتبلغ نسبة التمدرس الخام 95,02% منها 51% من البنات. وفي مقابل هذا الأداء الجيد نلاحظ أرقاما محبطة: نسبة المدارس المتكاملة تبلغ فقط 44,57% مع تراجع في مستوى ارتياد المدارس العمومية (49% من المجموع) مقارنة بالمدارس الخصوصية التي تتعادل مع السابقة إلى جانب الحكامة ذات المستوى العادي للقطاع (بالمقابل كان إجمالي التلاميذ عام 2018 – 2019 يساوي 552.658 وتقلص العدد عام 2019 – 2020 إلى 546.297 تلميذا أي بانخفاض 1,1%) بعد حذف حالات التكرار.

وإلى جانب هذا الأداء السيء تضاف ظواهر أخرى جديرة بالتنويه: في عام 2020 كانت نسبة النجاح في الامتحانات الوطنية على التوالي 47,29% بالنسبة لمسابقة دخول السنة الأولى من الإعدادي و21,71% في مرحلة الشهادة الإعدادية و23,43% بالنسبة للباكلوريا. ويبرز التحليل التفصيلي لهذه النتائج أن مستوى النجاح كان ضعيفا في جميع المواد (9% في الرياضيات في السنة الخامسة، آداب فرنسية و15,73% في الفرنسية في نفس الشعبة و23,34% بالنسبة للغة العربية في السنة الثالثة) بالإضافة إلى ارتفاع نسب غياب المدرسين.

كما أن العرض التعليمي يرتكز على الوسط الحضري على حساب الوسط الريفي مع نسبة تأطير ضعيفة في 11% من المدارس، أما عدد التلاميذ للمدرس الواحد فيتجاوز أحيانا 80 تلميذ أي ضعف الغاية المرسومة بموجب البرنامج الوطني لتطوير قطاع التعليم.

ويمكن تلخيص وضعية التعليم الثانوي كالآتي: 168.945 (-11% مقارنة بعام 2018 – 2019) من بينهم 51% من البنات و344 مؤسسة عمومية عام 2019 و7.824 مدرس من بينهم 1.234 عقدوي. وفي القطاع الخاص بلغ عدد التلاميذ 83.674 وعدد المؤسسات 349 وعدد المدرسين 4.430. وسجلت هذه الأرقام ارتفاعا ملحوظا كنتيجة للتخلي عن القطاع العمومي والاتجاه نحو القطاع التعليمي والخاص. أما نسبة الانتقال من التعليم الأساسي إلى الثانوي فتبلغ 51% فقط وتصل نسبة التمدرس الخام في الثانوي 36% في السلك الأول و41% في السلك الثاني ونسبة النجاح في الشهادة الإعدادية هي 21,71% عام 2021 و23,43% بالنسبة للباكلوريا وهي النسبة التي هبطت عام 2021 إلى 14,06% وهو ما يشير إلى تدني واضح في الأداء.

وإلى ذلك، فإن التعليم الجامعي الذي يضم 2 جامعة عمومية و3 جامعات خصوصية و8 مؤسسات للتعليم العالي الجامعي العمومي و7 مؤسسات خصوصية وست مؤسسات عمومية بحثية يستوعب 27.310 طلاب بينهم 18.784 (أي 68,8%) في جامعة نواكشوط العصرية بحسب بيانات 2021 ويشرف على التأطير 886 أستاذ باحث.

وتقدر الطاقة الاستيعابية الكلية بحوالي 12.000 طالب أي بزيادة سريعة في الأعداد: 18.766 عام 2016 و26.355 عام 2021 وهو ما يعني أكثر من 40%. ويتمتع التعليم العالي بحوالي 20% من ميزانية التعليم لعام 2020، وهو يدفع منح دراسية لحوالي 7.567 طالب عام 2020 – 2021. وتبلغ نسبة النجاح في شهادات الجامعة العصرية 42% (مقابل 20% في كلية الآداب والعلوم الإنسانية). و42,5% في جامعة العلوم الإسلامية بالعيون و21% في المعهد العالي للدراسات الجيولوجية بروصو.

أما النظام التعليمي المعتمد فهو نظام LMD بعروضه التكوينية المتنوعة ولكنه لا يغطي كل المجالات المطلوبة للتنمية (1.110 طلاب يتابعون تكوينهم في الخارج عام 2021).

ومنذ عام 2016، يتبنى التعليم العالي مسارا يقوم على مطلب الجودة حيث توج عام 2021 بإنشاء السلطة الموريتانية لضمان الجودة وهي هيئة مكلفة بتقديم مؤسسات التعليم العالي وبرامجها.

وعلى الصعيد البحثي، تسند إلى الوكالة الوطنية للبحث العلمي والابتكار ANRSI مهمة تنفيذ السياسة القطاعية في مجالات البحوث/ الابتكار.

وبالنسبة للتعليم الفني والمهني، تباشر 17 مؤسسة عملها بما في ذلك 3 مراكز لتنمية التخصصات وتحسين جودة التكوين الفني والمهني. ويشرف على التكوين 500 مكون يضاف إليهم 98 مدرسا متدربا تم تكوينهم في المركز العالي للتعليم الفني في 8 شعب تكوينية. وقد استطاع فريق المكونين هذا تكوين 7.090 شاب ما بين 2019 – 2021 من بينهم 4.257 تم تسجيلهم عامي 2020 – 2021 ومن بين هؤلاء 44,8% من البنات.

ويوفر التكوين الفني والمهني 52 تخصصا كما يقوم بتجربة وتعميم أساليب للتكوين عبر التدريب في جميع الولايات وذلك من خلال اكتتاب 1.000 متدرب متوزعين حسب خارطة تواجد المؤسسات التكوينية.

ومن جانبه، يضم التعليم الأصلي 686 محظرة نموذجية توجد في الأحياء الهشة و8 معاهد جهوية للتعليم الأصلي تستقبل 235.113 طالب محظري ومدارس قرآنية من بينهم 31,1% من البنات ويرتاد 48% من هؤلاء مدارس عمومية.

أما محو الأمية، فإنه يعتبر إحدى مكونات التعليم ويستفيد من الناحية السياسية من تصنيفه كأولوية وطنية. وبحسب آخر الإحصاءات فإن عدد الأميين يبلغ 677.527 شخصا ما فوق 15 سنة وثلاثة أرباع من هؤلاء (75,1%) يقيمون في الوسط الريفي (حسب إحصاءات 2008). ويفيد مسح أجرته الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي عام 2010 أن مستوى محو الأمية بين النساء من الفئة العمرية 15 – 24 يقارب 57% كما أن الإحصاء العام للسكان والمساكن (2013) يبرز أن نسبة الأمية في موريتانيا تقارب 36,3% مقابل 46,9% في الإحصاء السابق.

بالنسبة للعوامل الاجتماعية ذات العلاقة بالتعليم، فإن تدني مستوى مخرجات المدرسة والتسرب المدرسي الكبير وكذلك عدم المواءمة بين التكوين واحتياجات الاقتصاد الوطني تؤثر كلها على الحياة الاجتماعية وتغذي ظاهرة الجنوح بين الشباب وتساهم في تزايد نسب البطالة على مستوى هذه الفئة حيث يقدرها المكتب الدولي للشغل بنسبة 31% بينما تبلغ 47% في الفئة العمرية من 15 إلى 24 سنة إضافة إلى وجود بطالة مقنعة وسوء استخدام (14%). وتشكل هذه الحالة عائقا اجتماعيا واقتصاديا بالغ الخطورة بين ساكنة تمثل فيها فئة الذين تقل أعمارهم عن 20 سنة ما يقارب 57% من المجموع.

ويجدر التنويه كذلك بأن التعليم العمومي، بسبب سوء أدائه، لم يعد يرتاده في واقع الأمر سوى الأطفال المنحدرين من أوساط فقيرة في حين أن ميسوري الحال والطبقة المتوسطة يفضلون إرسال أولادهم إلى المدارس الحرة. وبذلك فإن المدرسة أصبحت عاملا من عوامل تفاقم الشرخ الاجتماعي. ومن شأن قبول الشباب المهاجرين في نظام التعليم العمومي أن يسمح بتثمين مقدرات هذه الفئة السكانية وبتشجيع اندماجها.

ومن وجهة النظر البيئية، يجدر التذكير بأن موريتانيا بلد صحراوي يتعرض في كثير من الأحيان لموجات الجفاف وبأن معظم التراب الإقليمي يتعرض لتهديد دائم بزحف الرمال وغيره من التقلبات البيئية. ويؤثر هذا الوضع بشكل قوي على البنى الأساسية التعليمية سواء من حيث البناء (مواد غير ملائمة في كثير من الأحيان) أو من حيث الصيانة والإدامة.

كما أن ترامي أطراف البلد وتغير الكثافة السكانية ما بين الشاطئ وأعماق التراب الموريتاني يؤثران على الخارطة المدرسية ويزيدان من صعوبة استغلال الوسائل البشرية والمادية على النحو الأمثل.

وتواجه مسألة لامركزية البنى التعليمية والتكوينية وخاصة على مستوى التعليم العالي والتكوين الفني عوائق بيئية في منتهى الحساسية: ندرة الماء، الظروف المناخية الصعبة، ضعف النشاط الاقتصادي المحلي، الخ.

وكما تطرقنا سابقا، يخضع النظام التعليمي الموريتاني لإصلاح عام 1999 الذي نص على الإطار القانوني الناظم له. ومن وجهة نظر التعليم ما قبل المدرسي ورغم كونه يمثل مكونة هامة جدا في التعليم الأساسي

فإنه لا يستفيد من وضع قانوني يدمجه بما فيه الكفاية في النظام التعليمي. ويتماهى في بعض جوانبه مع التعليم الأصلي دون أن يكون هناك إطارا رسميا ينظم العلاقات بين النظامين وينص على الانتقال من أحدهما إلى الآخر.

أما إصدار القانون 2001 – 054 الذي ينص على إلزامية تعليم الأطفال المنتمين إلى الجنسين ممن تتراوح أعمارهم بين 6 و14 سنة فإنه لا يعني التعليم قبل المدرسي. وهناك نصوص قانونية أخرى متاحة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة حيث أن موريتانيا صادقت على الاتفاقية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري لعام 2010 وعلى اتفاقية حقوق الطفل عام 1991 واستصدرت أمرا قانونيا (2006 – 043 بتاريخ 23 نوفمبر 2006) يتعلق بترقية وحماية الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

وقد عملت وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة بالتعاون مع وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي على تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة وعلى زيادة العرض بعد تنامي كل من العرض والطلب على الخدمات لما قبل الدراسي. وهكذا صدرت توجيهات استراتيجية في هذا الاتجاه وفقا للأهداف ذات الأولوية التي رسمتها استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك في هذا المجال.

وفيما يتعلق بالتعليم الابتدائي والثانوي، فقد عرفت وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي استحداث مجلس وطني للتهذيب عام 2020 وتنظيم أيام وطنية تشاورية حول النظام التعليمي عام 2021 كما يلاحظ أيضا اتخاذ نصوص تخدم تحسين ظروف المعلمين.

وبالنسبة للتعليم العالي والبحث العلمي فقد تمت مراجعة النصوص القانونية المتعلقة بتنظيم هذا القطاع الوزارية (المرسوم رقم 106 – 2021 بتاريخ 08 يوليو 2021 المتضمن التنظيم الهرمي للوزارة بعد فصلها مع تقنيات الإعلام والاتصال) وبتسيير توجيهات الطلبة توفير المنح الدراسية مع تمييز إيجابي لصالح البنات واستحداث مديرية للتوجيه والمنح وتحسين ظروف المدرسين (نظام أساسي لسلك التدريس).

وتم في الآونة الأخيرة تعديل المرسوم المتضمن النظام الأساسي للمدرسين التكنولوجيين (08 دجمبر 2021) كما أن نظام المدرسين الباحثين في طور المراجعة (منذ 30 دجمبر 2021).

وفيما يتعلق بالتكوين الفني والمهني، فإن الإطار الناظم له هو القانون 2018/038 المتعلق بالتكوين الفني والمهني بالإضافة إلى اتفاقية شراكة مع أرباب العمل تتناول المواءمة بين التكوين واحتياجات سوق العمل فيما يتعلق بالكفاءات.

وعلى مستوى التعليم الأصلي، يجدر التنويه بغياب إطار قانوني ينظم شبه القطاع ويحدد توجهاته السياسية. وكان المقرر الوحيد ورقمه 2015/0287 الصادر بتاريخ 09 مارس 2015 هو المعمول به حيث يصنف المحاظر إلى عامة ومتخصصة.

ويسود الوضع ذاته بالنسبة لمكافحة الأمية مع غياب قانون يؤطر محو الأمية وينظمها ويحدد الهياكل الاستشارية وجهات التحكيم مثل المجلس الوطني لمحو الأمية الذي تقرر إنشاؤه من الناحية المبدئية لكنه لم ير النور قط. ومن شأن هذه الحالة أن تؤدي إلى تعارض الكفاءات ما بين وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي ووزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي.

وفي إطار خطة العمل الأولى للاستراتيجية (2016 - 2020) تناولت الورش المختلفة شبه قطاعات التعليم الابتدائي والثانوي والتعليم العالي والبحث العلمي والتكوين الفني والمهني والتعليم الأصلي ومحو الأمية. وبالنسبة لكل هذه القطاعات الفرعية تم الشروع بالورش التالية:

التدخلات	الورش المنفذة
التعليم ما قبل المدرسي	- التعاون مع وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي لمواجهة زيادة العرض والطلب على الخدمات ما قبل المدرسة مع مراعاة أهداف التنمية المستدامة (4، 5، 8 و16). - تحديد التوجيهات الاستراتيجية التي يمكن أن تساهم في تحقيق التطلعات والأهداف الوطنية وفقا للهدف الأولوي المحدد بموجب استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك في هذا المجال.
التعليم الابتدائي والثانوي	- اكتتاب 6.000 معلم وتحسين ظروف عملهم: o زيادة كتلة الرواتب بـ14 مليار أوقية جديدة؛ o الموازنة بين العلاوات على المستويين الجهوي والمركزي؛ o زيادة علاوة التأطير للمفتشين بمبلغ 10.000 أوقية قديمة؛ o زيادة تعويض البعد بنسبة 150%؛ o استحداث تعويض عن الأشغال بمبلغ 25.000 أوقية جديدة لصالح المستشارين التربويين؛ o استحداث "سلك المدرس الرئيسي" بحيث يسمح للمعلمين أن يرقوا من الفئة "ب" إلى الفئة "أ" في الوظيفة العمومية؛ o دفع تعويض الطبشور عن 12 شهرا بدل 9 أشهر؛ o منح تعويض الطبشور لمديري مؤسسات التعليم الأساسي والثانوي؛ o استحداث "مشروع إعادة تثمين استحقاق المدرس"؛ - مراجعة برامج التعليم الأساسي والثانوي وانطلاق العمل بها في السنوات الأولى من كل مرحلة: o تكوين 5.040 معلم في البرامج الجديدة وتحليل احتياجات المعلمين من التكوين المستمر؛ o انطلاق خطة ثلاثية للتكوين المستمر؛ o طبع وتوزيع 500.000 كتاب مدرسي؛ o طبع 67.000 من حوليات الباكلوريا لأهم المواد في جميع الشعب دون استثناء. - إنتاج دروس رقمية من أجل التخفيف من تأثيرات الكوفيد 19 على المكاسب التي حققها التلاميذ: o أكثر من 1.000.000 كتاب مدرسي في طور الحصول عليها وإعداد كتاب بعنوان: "الوعي والسلوك المدني"؛ o إعداد دروس يتم تحضيرها لصالح السنوات الأولى والثانية من سلك التعليم الأساسي. - إعطاء عناية أكبر للتلاميذ المنحدرين من الفئات الفقيرة: o استفادة 172.000 تلميذ من البرنامج الوطني للتغذية؛ o افتتاح 1.052 كفالة؛ o مكافحة الطفيليات عند 69.840 تلميذ؛ o تكوين 1.512 فاعل وشريك في مجالات الصحة وتسيير الكفالات المدرسية؛ o تجهيزات وقائية في 378 مدرسة خلال فترة انتشار الكوفيد 19؛ o استفادة 40.000 بنت سنويا من خدمات مشروع "تمكين المرأة والعائد الديمغرافي SWEDD" (منح دراسية، نقل، دروس تقوية فضاءات آمنة للتحسيس حول تغيير المسلكيات)؛
	- تعزيز الحكامة والإشراف المؤسسي:

التعليم العالي والبحث العلمي	○ إعداد استراتيجية خاصة PATB للتعليم العالي في أفق 2030؛ ○ إعداد استراتيجية للبحوث والابتكار؛ ○ إعادة هيكلة وتنظيم القطاع الوزاري (تنظيم هيكلي جديد يتضمن إنشاء مديرية للمنح والتوجيه ومديرية للتعاون الدولي)؛ ○ استحداث تجمع متعدد التقنيات يضم المدرسة العليا متعددة التخصصات التقنية والمعهد العالي لمهن العمران والأشغال العمومية في ألاك ISM-BTP والمعهد العالي لمهن المناجم في ازويرات والمعهد العالي لمهن الطاقة والمعهد العالي لمهن الإحصاء؛ ○ إعداد دليل وطني للتقييم الذاتي بمؤسسات التعليم العالي وبرامج التكوين من قبل الوكالة الموريتانية لضمان جودة التعليم العالي AMAQ-ES؛ ○ إنشاء مركز للبيانات على مستوى القطاع الوزاري من أجل الربط على نحو أفضل بين مؤسسات التعليم العالي وتحسين تسيير أنظمة البيانات؛ ○ استحداث نظام أساسي للأستاذ الفخري لصالح المدرسين المتقاعدين. - تحسين ظروف النفاذ إلى التعليم العالي: ○ إفساح المجال أمام الولوج إلى الفصول التحضيرية وإلى المدرسة العليا متعددة التخصصات التقنية ESP وذلك لصالح الحاصلين على شهادة الباكلوريا التقنية والعلوم الطبيعية؛ ○ توفير خدمة الإطعام وتهيئة قاعات النوم في المعهد العالي المهني للغات والترجمة والترجمة الفورية ISPLTI في نواذيبو؛ ○ توجيه حملة الباكلوريا نحو التكوينات المهنية لمدة قصيرة وإلى الليصانص المهني الوطني وإلى الخارج؛ ○ عودة العمل بالنفاذ إلى المؤسسات الوطنية للتعليم العالي لصالح حملة الباكلوريا الذين تزيد أعمارهم عن 24 سنة؛ ○ القيام بعدة أنشطة للمساعدة في نشر الإنصاف والشفافية في تسيير إجراءات التوجيه وتخصيص المنح على المستويين المحلي والخارجي؛ ○ توفير 5 منح امتياز للمتفوقين في الباكلوريا (في جميع الشعب دون تمييز) لتشجيع المتفوقين ومكافأة التميز؛ ○ قبول حملة الباكلوريا شعبة "الرياضيات" في كلية الطب وفقا لحصص محددة؛ ○ قبول حملة الباكلوريا في شعبة العلوم الطبيعية في المعهد التحضيري للمدارس الهندسية العليا (IPGEI) وفقا لحصص محددة؛ ○ زيادة حصص المنح في الخارج بنسبة 30% لصالح البنات؛ ○ مضاعفة عدد المنح المخصصة للموريتانيين الذين يحملون الباكلوريا الخارجية؛ ○ تعميم المنح المخصصة للأوائل في دفعة الليصانص لصالح الأوائل من منطلق المزيد من الإنصاف؛ ○ ضبط ومركزة الوزارة لعملية التسجيل في الخارج (بدون منح) في إطار التعاون؛ - زيادة قدرة الاستقبال وتحسين جودة التكوين: ○ فتح معهد عالي لمهن الطاقة يتبع للمدرسة العليا للتخصصات التقنية؛ ○ استحداث معهد عالي للرقمنة Sup'Num؛ ○ اكتتاب 126 مدرس باحث وتكنولوجي من بين 201 وظيفة مفتوحة أمام عدد من مؤسسات التعليم العالي؛ ○ استحداث شعبة جديدة للفيزياء والكيمياء في المعهد التحضيري للمدارس الهندسية العليا؛ ○ ترميم مباني المعهد العالي للدراسات التكنولوجية: تهيئة وتجهيز قاعات النوم لكل من الأولاد والبنات، تهيئة وتجهيز مطعم الطلاب، إعادة تأهيل مدرجين (2)، إعادة تأهيل وتجهيز الفصول الدراسية والمكاتب التابعة للقطاعات؛ ○ ترميم وتجهيز قاعات نوم لكل من البنات والأطفال؛ ○ تهيئة وتجهيز مطعم الطلاب؛ ○ إعادة تأهيل مدرجين (2)؛ ○ إعادة تأهيل وتجهيز الفصول الدراسية والمكاتب التابعة للقطاعات؛

	○ افتتاح مركز لتسهيل قابلية التشغيل في جامعة نواكشوط العصرية؛ ○ إعادة تأهيل المباني (6 مجمعات من أصل 8) في المعهد الجامعي المهني؛ ○ الحصول على مراجع ووثائق بأعداد كبيرة لصالح مكتبة المعهد العالي للمحاسبة وإدارة الشركات ISCAE؛ ○ استحداث سلطة موريتانية لضمان الجودة كهيئة مكلفة بتقييم مؤسسات التعليم العالي وبرامجها. - تشجيع الأبحاث: ○ زيادة عدد المتقدمين لنيل شهادة الدكتوراه (298 عام 2020 مقابل 103 عام 2019)؛ ○ تخصيص هيئة تمويلية للبحوث؛ ○ تنظيم النسخة الأولى من جوائز البحوث؛ ○ انطلاق منصات Web of Sciences وEndNote للسماح للباحثين الموريتانيين بالاطلاع على العديد من المصادر العلمية؛ ○ إنشاء وكالة وطنية للبحث العلمي والابتكار تتكفل بتنفيذ سياسة القطاع الوزاري في مجال البحث والابتكار.
التكوين الفني والمهني	- تكوين 40.000 شاب من بينهم 15.000 في مجال يتوج بشهادات (CC, CAP, BT, BTS) و25.000 في تكوين مؤهِّل لمدة قصيرة عبر تطوير منظومة متكاملة للتدريب: ○ تكوين يجمع بين الدراسة والعمل: كان عدد الذين تكونوا ما بين شهر أغسطس 2019 وشهر يونيو 2021 يبلغ 10.511 موزعين إلى 54 تخصصا؛ ○ إنشاء مدرسة للتعليم التقني والتكوين المهني في مجال المباني والأشغال العمومية بالرياض (ولاية نواكشوط الجنوبية): كان ينتظر أن ينتهي بناء المدرسة قبل فبراير 2022. - إنشاء 3 مراكز لتطوير الكفاءات من أجل تحسين جودة التكوين الفني والمهني؛ - تكوين 99 مدرسا في 8 تخصصات؛ - توفير منصة للتعليم عن بعد داخل المركز العالي للتعليم الفني؛ - وضع منصة لتحديد الحاجة إلى مشرفين على التكوين الفني والمهني؛ - إنشاء معهد عالي للتكوين في قطاعات الغاز، النفط والمعادن وكذا الصناعات في نواكشوط: تم الانتهاء من دراسة الجدوى والتوقيع على المقرر المتضمن إنشاء خلية خاصة بهذا المشروع داخل المعهد؛ - إنشاء معهد عالي للتكوين في المهن الجديدة كتكنولوجيا الإعلام والاتصال، التجارة والخدمات في نواذيبو: دراسة الجدوى في طور الإعداد وتم التوقيع على المقرر المتضمن إنشاء خلية خاصة بهذا المشروع داخل المعهد؛ - زيادة القدرة الاستيعابية للمعهد العالي لعلوم البحار ISSM من 15 إلى 45 مقعدا موزعة إلى 10 شعب؛ - تزويد المدرسة الوطنية للتكوين والإرشاد الزراعي بمندوبيات ووحدات للتكوين المتنقل: الإعداد جار على مستوى الفرق الفنية في الوزارتين.
التعليم الأصلي ومحو الأمية	- متابعة وتقييم عدد من المحاظر التي استفادت من تكوين يتعلق بإدخال المواد العلمية في البرامج الدراسية.

بعد تنفيذ خطة العمل الأولى لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، أظهرت الحصيلة الإجمالية للإنجازات فيما يتعلق بالنفاذ إلى التعليم والإنصاف وتمدرس البنات: انتقال عدد تلامذة القطاع العام من 531.960 تلميذ عامي 2016 – 2017 إلى 552.658 تلميذ عامي 2017 – 2018 أي بزيادة 3,9%. ومثلت البنات 50,1% من المجموع أما عدد المعلمين في القطاع العام فقد انتقل من 12.960 عامي 2016 – 2017 إلى 14.945 عامي 2017 – 2018. أما عدد المتعاقدين فقد كان 2.105 أي 14% عام 2015 مقابل 18% عام 2017 كما انتقلت نسبة النجاح الخام من 111% عام 2013 إلى 100,9% عام 2018.

وبالنسبة لسلك التعليم الثانوي فقد انتقل عدد الطلبة إلى 178.612 عامي 2017 – 2018 مقابل 172.656 عامي 2016 – 2017 أي بزيادة 3,44%. وقُدرت نسبة التمدرس الخام على مستوى الثانويات عامي 2017 – 2018 بـ39% مقابل 35% عامي 2016 – 2017 أي بزيادة 4 نقاط مئوية. وسجلت نسبة النجاح في مسابقة دخول السنة الأولى إعدادية انخفاضا ملحوظا حيث انتقلت 59,53% عامي 2017 – 2018 إلى 56,98% عامي 2018 – 2019. أما نسبة النجاح في امتحان شهادة الدروس الإعدادية عامي 2017 – 2018 فقد كانت 33,16% أي بتحسن بنحو 3 نقاط ولكن النسبة في 2018 – 2019 بلغت 32,80% أي بانخفاض 0,36 نقطة مئوية. ومن جانبها انتقلت نسبة النجاح في الباكلوريا من 14,71% عامي 2016 – 2017 إلى 23,64% عامي 2017 – 2018 أي بزيادة 9 نقاط مئوية مقارنة بالعام السابق (أرقام 2019). وارتفعت النسبة إلى 25,26% عام 2020 قبل أن تهبط إلى 14,06% عام 2021[4].

ويعود سبب هذه التقلبات أساسا إلى ضعف النتائج من حيث الجودة والحكامة. ومن المعلوم أن مخصصات القطاع وهي تمثل 3,1% فقط من ن.د.خ الموجه لنفقات التعليم (مقارنة بالهدف المرسوم عند 4% في إطار نشاط قطاع التعليم في أفق 2030) تشير إلى أن هذا القطاع ليس مجهزا بما فيه الكفاية لتحقيق أداءات جيدة (عجز في الموارد المالية بنحو 48%، قلة المعلمين 41,6% في القطاع العام و40% في القطاع الخاص بحسب تقارير البنك الدولي المتعلقة بخدمات التعليم في موريتانيا، دجمبر 2017). ومن المعلوم كذلك أن اختلالات النظام التعليمي ذات طبيعة هيكلية ولا تعود فقط إلى ضعف الوسائل المخصصة له أو حتى إلى عدد المعلمين.

وهكذا نلاحظ إجمالا تدهورا مطردا في التعليم العمومي عكس ما عليه الحال في التعليم الخصوصي وذلك لا يعود بالضرورة إلى مجرد الوسائل. ففي الفترة ما بين 2010 – 2014 تزايد أعداد رواد المدارس الابتدائية الحرة بنسبة 61% مقابل 5% في المدارس الابتدائية العمومية. ويلاحظ مثل هذا التدهور أيضا على مستوى مقاييس أخرى: 65% من المدارس غير متكاملة ونسبة توفير المراجع ضعيفة (75% من التلاميذ لا يتوفرون على كتب مدرسية) كما أن 40% من معلمي التعليم الأساسي لم يتلقوا تكوينا عاديا في مدارس المعلمين وخضع 14% منهم فقط للاختبار وهم يتوفرون على المستوى المطلوب لتعليم اللغة العربية وهي أهم اللغات التعليمية في المدارس. أما النسبة الأخيرة فهي 4% فقط عندما يتعلق الأمر بمعلمين قادرين على تعليم الفرنسية وهي اللغة الثانية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن التعليم الثانوي ليس في منأى عن انخفاض مستوى المعلمين: نسبة 24% من الأساتذة لديهم المستوى المطلوب بالفرنسية لتدريس هذه اللغة كما أن المدرسة العليا للتعليم لا تتوفر لديها الإمكانات لتكوين عدد كاف من الأساتذة[5].

وتظهر نتائج هذه الاختلالات السابقة وبشكل جلي عل مخرجات النظام التعليمي. وهكذا وبالرغم من أن نسبة التمدرس الخام تشير أحيانا إلى أكثر من 100% إلا أن 34 من أصل 100 تلميذ مسجلين في المدارس هم الذين يعبرون إلى السنة الأولى من التعليم الثانوي و12% فقط من هؤلاء يعبرون إلى السنة الأخيرة في سلك التعليم الثانوي.

---

[4]- بيانات صادرة عن مديرية الامتحانات بوزارة التهذيب الوطني.

[5]- تقرير حول دواعي عدم التمدرس أو التسرب ومستويات الأطفال خارج المدرسة في موريتانيا: الأطفال من فئة 6 – 14 سنة وقد وردت فيها بيانات تعود لعام 2016 دون ذكر تاريخ الإصدار.

ويتبين من تحليل مختلف عناصر السياق والتحديات والحالة الراهنة لقطاع التعليم في موريتانيا وجود مكامن قوة وضعف وفرص متاحة وتهديدات كما في الجدول التالي:

نقاط القوة	نقاط الضعف
- وجود إرادة سياسية معلنة (برنامج رئيس الجمهورية، استراتيجية النمو المتسارع، أولوياتي). - توافق حول التعليم وضرورة إصلاحه. - وجود ساكنة شابة وديناميكية.	- الخارطة المدرسية في حالة تشتت. - تباطؤ في تطبيق المعايير التربوية. - نواقص في مجال تنظيم الأسلاك قبل المدرسي والأساسي والثانوي. - تسيير المصادر البشرية غير معقلن (الاكتتاب، التحويلات، المتابعة والرقابة). - الظروف المعنوية والمادية للمعلمين تفتقر إلى الحوافز. - الفاعلية الداخلية والخارجية غير متوفرة. - نسبة الأمية مرتفعة. - عدم وجود مكونين مؤهلين في مجال التكوين الفني والمهني. - عدم وجاهة المضامين التربوية. - عدم الارتباط بين البرامج المدرسية وبين احتياجات سوق العمل (التكوين الفني والمهني وما بعده). - انخفاض أعداد البنات كلما تقدمت المستويات الدراسية. - عدم تكوين المعلمين في المجالات والأساليب غير التمييزية.
الفرص المتاحة	**المخاطر**
- تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة. - اهتمام الشركاء الفنيين والماليين (اليونيسيف، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البنك الدولي، الخ). - آفاق زيادة الناتج الداخلي الخام (استغلال الغاز). - انبثاق قطب تعليمي في منطقة الساحل.	- استمرار التباينات الاجتماعية. - قلة التنسيق بين الفاعلين. - الكوفيد 19 والوضع الدولي العام وما ينتج عن ذلك من صعوبات. - ضعف تأطير التعليم الخصوصي ووجود هياكل تعتمد إلى حد كبير على موظفي القطاع العام مع عدم احترام الضوابط والقواعد وخصوصا على مستوى البرامج التعليمية. - التباينات الاجتماعية في تزايد نظرا للهوة الفاصلة بين القطاعين العام والخاص / فئات فقيرة – فئات متوسطة – فئات ميسورة الحال.

ب. الورشة رقم 5: تحسين ظروف النفاذ إلى الخدمات الصحية

السياق العام والتحديات

يشمل موضوع تحسين ظروف النفاذ إلى الخدمات الصحية عدة قطاعات فرعية أو مجالات للتدخل، بما فيها التغذية، حيث كانت موضع تشخيص لتحديد أهم العوائق واقتراح التوجهات الاستراتيجية لمعالجتها ويتعلق الأمر بالقطاعات التالية:

- صحة الأم، الولادة، الرضع والأطفال.
- مكافحة الأمراض المعدية وغير المعدية، بما في ذلك سوء التغذية.

- الأمن الصحي، الحالات المستعجلة في الصحة العامة بما فيها سوء التغذية والوقاية ومراقبة الالتهابات.
- الأدوية، المستهلكات والمواد المتعلقة بالدم.
- الغطاء الصحي الشامل.

وهكذا فإن الحالة الصحية العامة للسكان في موريتانيا تتميز عموما بنسب عالية من الإصابة بالأمراض ووفيات الأم والمواليد والأطفال والرضع وباستمرار العبء المتمثل في الأمراض المنقولة والتزايد المتسارع للأمراض غير المنقولة التي هي في الغالب عبارة عن أمراض مزمنة وبتكاليف مرتفعة. وتتجاوز هذه الحالات حد الطموحات كما أنها تزيد من صعوبة تحقيق غايات هدف التنمية المستدامة رقم 3 "الصحة والرفاه".

يتميز الوضع الصحي في موريتانيا، شأنها شأن البلدان ذات الدخل الخفيف والمتوسط، بالتحول الوبائي. وهكذا وبالرغم من أن الأمراض الالتهابية لا تزال تمثل مشكلة صحية عمومية، فإن الوزن النسبي للأمراض غير المعدية وذات التكاليف الباهظة يمثل عبئا متزايدا. وتبدو الأنظمة الصحية في البلد غير مهيأة بما فيه الكفاية لأعمال الوقاية والتشخيص والتكفل بهذه الأمراض. وخلال السنوات القليلة الماضية واجهت موريتانيا كذلك ظهور أمراض وبائية أخرى تنتقل في معظمها من الإنسان إلى الحيوان والعكس مما يتطلب إقامة منصة مختصة تراعي مبدأ أحادية الصحة[6] (صحة بشرية وحيوانية وبيئية) على جميع المستويات.

وعلى العموم، فإن الوفيات المرتبطة بالأمراض المعدية وأمراض الأمومة والمواليد والرضاعة قد تناقصت باستثناء الملاريا التي تضاعفت أكثر من 4 مرات (+437,9%) حيث أصبحت السبب الأول في الوفيات.

أما الوفيات المرتبطة بالأمراض الأخرى المعدية فقد سجلت تناقصا كبيرا: التهاب الجهاز التنفسي (-16,7%) السل (-22,6%) الإسهالات (-44,3%). وبالنسبة للاضطرابات المتعلقة بالمواليد والأمهات فقد انخفضت هي الأخرى (-26,3% و-15,3%) في حين أن حوادث الطريق بقيت دون تغيير تقريبا (-3,1%).

وبالمقابل فإن الأضرار التي سببتها الأمراض غير المعدية والمرتبطة بعوامل مشتركة كالتقري والسمنة والغذاء والإدمان على التدخين وكذلك التحول الديمغرافي الناتج عن الشيخوخة فقد عرفت زيادات معتبرة: نقص تدفق الدم (27,3%) مشاكل الأوعية الدماغية (16,1%) السكري (24,5%) الفشل الكلوي (14,5%).

ولم تتحقق أي من الغايات التي رسمها البرنامج الوطني لقطاع الصحة في الفترة 2017 – 2020 فيما يتعلق بالأمراض المنقولة كما أن غالبية هذه الغايات لم ترد بيانات بشأنها. ويصدق ذلك أيضا على الأمراض غير المنقولة ذات التكاليف الباهظة والتي تتزايد الأعباء المترتبة عليها يوما بعد يوم.

بالنسبة لصحة الأم والطفل التي كانت إحدى أولويات البرنامج الوطني لقطاع الصحة في الفترة 2017 – 2020، فقد أبرزت نتائج المسح الديمغرافي والصحي في العامين 2019 – 2020 ما يلي:

---

[6]- OneHealth

- نسب وفيات الأمهات والمواليد والرضع والأطفال سجلت اتجاها تناقصيا غير ما زالت مرتفعة عند 454 لكل 100.000 ولادة جديدة حيث أن نسب حالات النفاس بدون مساعدة طبية في موريتانيا تبلغ 30% (النفاس في المنزل وغيره).
- من بين النساء اللواتي ولدن مرة واحدة خلال السنوات الخمس التي سبقت المسح، صرحت 59% أنها سمعت بالحديث عن الكلفة الجزافية للتكفل بالحمل وأن 40% انتسبن إلى هذه المبادرة أما من بين النساء اللواتي لم تنتسبن لهذه المبادرة فقد صرحت 25% أن هذه الأخيرة لا توجد في مكان إقامتهن بينما صرحت 17% منهن أنها لا تعير كبير اهتمام بالموضوع وصرحت 13% بأنهن لا تعرفن طريقة الانتساب إلى هذه المبادرة. وبالنسبة لـ8% من النساء فإن سبب عدم الانتماء هو النقص في جودة الخدمات وذكرت 13% أن التكاليف باهظة.
- بخصوص المؤشر التركيبي للخصوبة (ISF) فقد انتقل من 5,1 طفل لكل امرأة عام 2015 إلى 5,2 طفل للمرأة عام 2019 بحسب مسوح 2015 و2019. وتبقى هذه النسبة أحد أعلى النسب المسجلة في شبه المنطقة.
- انخفاض معامل الوفيات بين المواليد الجدد حيث انتقل من 29 في الألف عام 2015 إلى 22 في الألف عام 2019. وتعود معظم أسبابها أساسا إلى النفاس قبل الأوان (38,6%) وأثناء الولادة (21,9%) والتسمم (19%) والتهابات الرئة (6,4%) والتشوهات (5,9%) والكزاز (1,1%) والإسهالات (0,7%).
- سجلت الوفيات لدى الأطفال اتجاها تنازليا حيث انتقلت من 43‰ إلى 33‰ ما بين 2015 و2019. وتعزى الأسباب أساسا إلى الالتهابات الرئوية (22,5%) الإسهالات 15,6% الجروح (10,9%) والملاريا (7,7%) والتهاب السحايا (2,7%) والحصباء (2,5%). ويلاحظ في موريتانيا أيضا أن المواليد الجدد والأطفال دون سن الخامسة يموتون لأسباب يمكن تفاديها أو معالجتها داخل البلاد.
- بالنسبة لوفيات الرضع والأطفال فإنها قد تراجعت بشكل قوي ما بين 2015 و2019 حيث انتقلت من 54 إلى 41‰ (أي بانخفاض 13% خلال 4 سنوات). وبالرغم من هذا التحسن فلا تزال هناك تباينات فيما بين الولايات.
- الإسهالات تظل أحد أهم أسباب الوفيات والأمراض لدى الأطفال دون سن الخامسة. وتشكل ثاني أهم أسباب الوفيات أي 15,6% عام 2017 (حسب تقديرات وفيات الأطفال الصادرة عن منظمة اليونيسيف عام 2017).
- الملاريا سبب رئيسي للوفيات لدى الأطفال دون سن الخامسة في موريتانيا. كما أنها أحد عوامل فقر الدم وسبب متكرر لغياب الأطفال عن الدراسة.
- رغم الجهود المبذولة ما بين 2015 و2019 (تغطية اللقاحات شهدت زيادة شبه شاملة باستثناء الالتهاب الكبدي من الفئة "ب" عند الولادة الذي انخفض خلال الفترة) ولم يحقق برنامج اللقاحات في موريتانيا مستوى الأداء المرغوب. ويتعين تحسين الأرقام المتعلقة بتغطية اللقاحات بحسب المسح الديمغرافي والصحي في العامين 2019 – 2020 وذلك لأن 37,9% من الأطفال دون سن الخامسة هم الذين تلقوا اللقاحات بالكامل مقابل 7,3% لم يتلقوا أي لقاح على الإطلاق (8.632 طفل).
- بحسب نتائج المسح المتعلق بالتغذية وتأثيراتها لعام 2021، فإن انتشار سوء التغذية العام على المستوى الوطني كان بحدود 11,1% مقابل 9,5% عام 2016 بينما كان سوء التغذية الحاد بنسبة

1,9% وهو قريب إلى العتبة الحرجة التي تقدر بـ2% وقد ظل مستقرا نسبيا منذ عام 2019. ولوحظت تباينات جغرافية حيث أن 22 مقاطعة كانت تعاني من وضع حرج في مجال التغذية.

- أقل من نصف الرضع دون 6 أشهر تتم تغذيتهم بإرضاع الأم (41%) بينما ولد 37% من الأطفال بوزن منخفض وتستخدم نسبة قليلة من السكان الملح المشبع باليود (3%) وهي أدنى نسبة مقارنة بالأرقام في شبه المنطقة. أما فقر الدم فيعاني منه حوالي 77% من الأطفال دون 5 سنوات و56% من النساء في سن الإنجاب.

بالنسبة لسوء التغذية المزمنة الشاملة، فقد بقيت بنفس المستوى خلال السنوات القليلة الماضية وبنسب عالية تفوق 20% (23,3% عام 2018) و7,1% من الحالات الحادة التي تعبر عن وضعية هشة من سوء التغذية على المستوى الوطني.

وبعبارة أدق، كانت نسبة سوء التغذية المزمنة مرتفعة جدا في الثلاثة الأخماس الأولى من الفقراء وبنسب تتجاوز 25% وتصل إلى 36% في الفئات الأكثر فقرا أي ضعفي ما هو موجود على مستوى الأكثر ثراء. كما أن سوء التغذية المزمن يرتبط عكسيا بمستوى تَعلُّم الأم. فكلما كان هذا المستوى منخفضا كلما تزايد انتشار سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة. ويطال الفقر المناطق الريفية أكثر من غيرها بنسبة 31,6% من الأطفال دون سن الخامسة الذين كانوا يعانون من سوء التغذية المزمنة عام 2015 مقابل 23,2% في الوسط الحضري.

ومن جهة أخرى، واجهت البلاد خلال السنوات القليلة الماضية تحديا كبيرا في مجال تسيير الحالات الاستعجالية من الصحة العمومية وخاصة الأمراض ذات الطابع الوبائي كحمى الضنك والكوفيد 19 والحمى النزيفية والمخاطر الصحية المرتبطة بالسيول وبالجفاف، الخ.

ورغم أن القدرات على تسيير الحالات المستعجلة في مجال الصحة العمومية والوقاية ومراقبة الالتهابات قد تعززت في إطار تسيير وباء الكوفيد 19 إلا أنها يجب أن تكون موضع عناية خاصة.

وفيما يتعلق بشبه قطاع الأدوية والمستهلكات والمنتجات الخاصة بالدم فإنه يتميز بضعف قدراته على جميع المستويات مما يؤدي إلى مشكلة إتاحة الأدوية والمستهلكات والمواد ذات الجودة العالية. ومن الواجب أن تستمر الإصلاحات المقام بها لتصحيح وضعية القطاع وأن تحظى بالدعم من الدولة لضمان النفاذ إلى المواد الصحية ذات الجودة العالية.

وتُطرح كذلك مشكلة الغطاء الصحي الشامل بما في ذلك مواد الوقاية / التكفل بسوء التغذية حيث أن الحاجة إلى الولوج إلى الأدوية تختلف بحسب المناطق الجغرافية والفئات السكانية لأسباب متفرقة من بينها ضعف الحماية المتعلقة بتوفر الوسائل المالية لمواجهة الأمراض: يستفيد 15% فقط من السكان من التأمين ضد المرض.

كما أن إدماج السكان الباحثين عن المرعى والبدو والنازحين في سياسات الصحة العمومية يجب أن يظل في طليعة أولويات خطة العمل. ويرتبط هذا الاندماج بملاءمة الخدمات الصحية مع الأوضاع الاجتماعية لبعض التجمعات مثل تجمعات البدو الرحل وبإزالة العوائق التي تحول دون ولوج مجموعات أخرى إلى هذه الخدمات.

وأخيرا فإن الحكامة الصحية تتوفر على قدرات محدودة في مجال القيادة على جميع المستويات لعدة أسباب منها عدم وجود النصوص والإطار القانوني المناسب للنظام الصحي.

وفي إطار تحسين ظروف النفاذ إلى الخدمات الصحية، رسم القطاع لنفسه تحقيق الأهداف التالية:

- خفض نسب وفيات الأمهات من 454 إلى 140 لكل 100.000 ولادة حية.
- خفض وفيات المواليد الجدد والأطفال على التوالي إلى 12 و25 لكل 1.000 ولادة حية.
- وضع حد نهائي لأوبئة السيدا والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة الالتهاب الكبدي والأمراض المنقولة عن طريق المياه وغيرها من الأمراض المنقولة.
- تخفيض الأمراض غير المعدية إلى النصف، عن طريق الوقاية والعلاج.
- العمل على أن يستفيد الكل ودون تمييز من النظام القانوني ومن تأمين صحي يشمل الحماية ضد المخاطر المالية ويخول الولوج إلى الخدمات الصحية الأساسية وذات الجودة وإلى الأدوية واللقاحات الآمنة والفعالة الجيدة وبأسعار في المتناول.
- يجب أن تشتمل النظرة إلى القطاع كذلك عدم التسامح المطلق مع حالات العنف القائم على النوع والنفاذ الكامل إلى الدواء الجيد لصالح الناجين من حالات العنف المذكورة (الاغتصاب، التشوهات الجنسية، ME وFO).

التشخيص الاستراتيجي

يمكن تلخيص الرؤية الموريتانية المتعلقة بالمجال الصحي كما يلي: "وجود ساكنة تتمتع بالصحة ومنتجة بما يساهم في النمو الاقتصادي والتنمية الوطنية".

وتتماهى هذه الرؤية مع ما ورد في السياسة الوطنية في مجال الصحة في أفق 2030 وهي تتمثل في تحقيق غطاء صحي شامل عبر الخدمات الصحية الأساسية وذات الجودة والحماية ضد الأخطار المالية المرتبطة بالمرض دون أي نوع من التهميش أو التمييز وبإشراك جميع الساكنة. وهكذا فإن جميع الأفراد وجميع الفئات الاجتماعية سيجدون من خلال النظام الصحي جوابا في الوقت المناسب وبأسعار في المتناول لاحتياجاتهم الفردية والجماعية على حد السواء.

وتتمثل المبادئ الأساسية لهذه الرؤية في: (1) قيادة قوية؛ (2) حكامة أفضل؛ (3) إنصاف؛ (4) اندماج؛ (5) تسيير يقوم على النتائج؛ (6) التناسق وترتيب الأولويات؛ (7) أحادية إطار تدخل جميع الفاعلين.

ومن جهة أخرى ومراعاة لهذه المبادئ، سبق لرئيس الجمهورية المنتخب عام 2018 أن التزم بتحقيق تطلعات الشعب عبر برنامجه الهادف إلى ضمان "مستقبل واعد في موريتانيا وحماية السلم والأمن".

وفي إطار تسريع العمل بهذه التعهدات، تم في عام 2020 انطلاق برنامج أولوياتي كاستجابة للاحتياجات الأكثر إلحاحا للساكنة. ويتمحور هذا البرنامج حول ست مرتكزات يتعلق ثانيها بـ"تحسين العرض الاجتماعي ودعم الطلب" ويشتمل على المكونات التالية:

- تحسين عرض الخدمات الصحية.
- تعزيز الظروف المعيشية للفئات الأكثر فقرا.

وفيما يتعلق بجانب الإنفاق وبحسب نتائج دراسة الحسابات الوطنية في مجال الصحة لسنوات 2016 و2017 فإن القطاع يتوفر على الخواص التالية:

- إجمالي النفقات الصحية بلغ 86,82 مليار أوقية عام 2017 مقابل 73,84 مليار أوقية عام 2016 وهو ما يعني زيادة قدرها 13 مليار أوقية أي 18% خلال سنة واحدة.
- الإنفاق للفرد انتقل من 52,34 دولار عام 2016 إلى 57,46 دولار عام 2017 أي بزيادة 9,8% ويجب أن ينظر إلى هذه النتيجة من خلال مراعاة الزيادة العامة للسكان وانخفاض قيمة العملة الوطنية خلال هذه الفترة.
- زيادة الإنفاق العام للصحة ما بين 2015 – 2017 بحوالي 3,64 مليار أوقية أي بنسبة 4% سنويا لكون العام 2016 كان استثنائيا بحكم ضعف مستوى التمويل الذي تميز بحصول اتجاه تنازلي ما بين 2015 – 2017.
- أهم مصادر التمويل التي تشارك في الإنفاق هي: في المقام الأول الأسر التي تحملت 56,6% من النفقات الجارية عام 2016 مقابل 52,9% عام 2017 واحتلت الإدارة العمومية المرتبة الثانية (بنسبة 35% عام 2016 مقابل 35,16% عام 2017) وجاء في مؤخرة الترتيب الشركاء الفنيون والماليون بنسبة 3,46% عام 2016 مقابل 6,6% عام 2017.

ومن جهة أخرى قُدرت الكلفة الإجمالية للبرنامج الوطني للتنمية الصحية (2022 - 2030) بحوالي 100 مليار أوقية أي بمعدل سنوي قدره 11 مليار أوقية. وبذلك يكون نصيب الفرد هو 2.000 أوقية جديدة أي ما يعادل 55,20 دولار على مدار الفترة المذكورة.

ويبين الجدول التالي توزيع الميزانية حسب مكونات البرنامج الوطني للتنمية الصحية:

الجدول رقم 4: توزيع الموازنات حسب مكونات البرنامج الوطني للتنمية الصحية

البرنامج	2024-2022	2030-2025	المجموع بالأوقية الجديدة	%
البرنامج رقم 1: تسريع انخفاض وفيات الأم والمواليد والرضع والأطفال	558 937 599	1 447 617 183	2 006 554 782	**2,0%**
البرنامج رقم 2: تعزيز مكافحة الأمراض	796 476 048	1 726 809 241	2 523 285 289	**2,5%**
البرنامج رقم 3: الأمن الصحي وتحضير وتهيئة الرد على الأوضاع الاستعجالية في مجال الصحة العمومية	178 066 943	380 906 852	558 973 795	**0,6%**
البرنامج رقم 4: تعزيز المنظومة الصحية لتحقيق التغطية الشاملة في مجال الصحة	25 295 458 742	69 684 266 656	94 979 725 397	**94,9%**

المجموع	**26 828 939 332**	**73 239 599 931**	**100 068 539 263**	**100%**

على الصعيد الاجتماعي ورغم الجهود المبذولة في مجال الاكتتاب والتكوين التمهيدي على مستوى مدارس الصحة وكلية الطب، يبقى قطاع الصحة يواجه وضعا مقلقا يتميز بقلة العمالة الطبية وشبه الطبية الكفؤة والمحفزة على جميع مستويات الهرم الصحي.

ومن ناحية أخرى، تلاحظ نسونة المهن الطبية وعدم استقرار وتوزيع العمالة بشكل عادل مع التركيز القوي في نواكشوط (حالات الأخصائيين والقابلات بأعداد غير كافية على المستويات العملياتية النائية) بالارتباط مع تسيير غير فعال للمصادر البشرية الصحية.

وقد بينت نتائج دراسة سوق العمل في قطاع الصحة أن 11% من العمال الذين شملهم المسح عبروا عن الرغبة في العمل بالخارج وفي أداء عمل مزدوج (في القطاعين العام والخاص) وهو ما استحوذ على 60% من الأطباء العموميين ومجموع الأطباء الأخصائيين.

كما أن القطاع يعاني من نقص حاد في الابتكار والتكنولوجيا وهما عنصران ضروريان لتطوره. وتعتبر معلمة النظام الوطني للبيانات الصحية خجولة إلى حد كبير وذلك رغم نشر منصة متخصصة لمعالجة البيانات الصحية DHIS2.

وفيما يتعلق بمراعاة العوامل البيئية، فقد تم العمل بذلك من خلال جميع السياسات والاستراتيجيات في مجال الصحة: ويدل إنشاء مديرية للوعي الصحي العمومي عام 2010 وتكليفها بتسيير النفايات البيولوجية والطبية واحترام البيئة على الأهمية المعطاة لهذا الموضوع وكذلك للحصول على تجهيزات لإحراق هذه النفايات بما يتطابق مع القواعد البيولوجية.

غير أن هناك حاجة لبذل المزيد من الجهود لضمان الاستمرار في التقيد بالقواعد البيئية والتقليل من التأثير السلبي لأنشطة القطاع عبر التطبيق الصارم واحترام النصوص الناظمة لتسيير النفايات الناتجة عن التداوي.

ومن الناحية القانونية، أشار التحليل المقام به بمناسبة إعداد البرنامج الوطني لتطوير القطاع الصحي للفترة 2017 – 2020 إلى التناقض الهام ما بين الأهمية الكمية للوثائق الاستراتيجية وبين شبه غياب الوثائق القانونية التي تحدد القواعد والمساطر والبروتوكولات المتعلقة بتنفيذ السياسات والاستراتيجيات القطاعية. ومنذ ذلك الحين تم البدء على مستوى مديرية التخطيط والتنظيم بإصلاحات كبيرة:

- تنظيم القطاع الخاص الصيدلاني.
- تنظيم القطاع الخاص والتمييز ما بين ممارسة المهنة في القطاع العام والقطاع الخاص.
- إعداد تعريفة متجانسة للأعمال والخدمات الصحية.
- سياسة الصحة الإنجابية والقانون المتعلق بها من أجل مراعاة الاحتياجات الخاصة لكل من الشباب واليافعين.
- القانون الاستشفائي.

- الاتفاق الإطار لمنظمة الصحة العالمية من أجل مكافحة التدخين (2003) والذي اعتمدته موريتانيا كقانون إطار (القانون 2018 – 20 الصادر بتاريخ 6 يونيو 2018).
- القواعد الناظمة للمصادر البشرية والبنى الأساسية والتجهيزات على جميع مستويات أداء الخدمات.
- القانون رقم 042 / 2010 المتضمن مدونة الوعي الصحي العمومي.

ويتطلب تحقيق الأهداف المرسومة لقطاع الصحة القيام بأنشطة منسقة من قبل مختلف المتدخلين. وهكذا وبتنسيق وقيادة وزارة الصحة، يتدخل العديد من الفاعلين بشكل مباشر أو غير مباشر في مجال الصحة السكانية. ويتعلق الأمر بما يلي:

- وزارة الصحة: وهي الرائدة في المجال الصحي وتحدد السياسات والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالصحة وتنسق عمل الشركاء.
- الشركاء الفنيون والماليون (على الصعيدين الثنائي ومتعدد الأطراف): يقوم كل واحد في مجال تخصصه بمواكبة ودعم البلاد في إعداد الاستراتيجيات والتخطيط وتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ خطة عمل القطاع.
- منظمات المجتمع المدني: وهي شريك من الدرجة الأولى ويتم إسهامها في جميع أنشطة القطاع وبما يعزز آراء وأصوات الساكنة بالنسبة للخيارات وتنفيذ الاستراتيجيات الصحية.
- السكان: وهم المستفيدون والفاعلون الذين لا يمكن تجاهلهم في مجال الصحة.
- القطاعات الوزارية الأخرى: مشاكل الصحة تعتبر في أغلب الأحيان بالتنوع والتعدد كما يتعدد البحث عن حل المشاكل وهو ما يتطلب عملا منسقا وفعالا لمعالجة محددات الصحة.
- القطاع الخاص: ويلعب دورا مكملا في عرض الخدمات الصحية.

ولأجل توفير الخدمات الصحية ذات الجودة العالية لصالح جميع الساكنة وللفئات الفقيرة بوجه خاص، تم انطلاق العديد من الإصلاحات بإشراف وزارة الصحة وخاصة في إطار خطة العمل الأولى لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك. ويمكن تلخيص هذه الورش كما يلي:

الأهداف	الورش	حالة التقدم	النتائج المتوقعة
قابلة النفاذ الجغرافي إلى الخدمات الصحية	اعتماد خارطة صحية انطلاقا من الوقوف على الأوضاع بالكامل	- تقرير الدراسة حول الخارجة الصحية المتاحة. - خطة تغطية الحالة الصحية المقترحة للفترة 2021 – 2024. - خطة الاستثمار المنجزة.	مالا يقل عن 90% من الساكنة تم شمولهم بواسطة تشكيلة صحية عاملة
	الإصلاح الاستشفائي مع تطوير خارطة استشفائية ومشاريع تأسيس وبرامج تعاقدية	- العمل جاري باتجاه إعداد خارطة استشفائية. - تكوين مديري ومسيري المستشفيات في مجال إعداد مشاريع التأسيس التي أنجزت في شهر نوفمبر 2021. - برنامج تعاقدي بين الصندوق الوطني للتأمين الصحي / مركزية شراء الأدوية / مركز الاستشفاء 2021، تم إنجازه.	الرزمة التكميلية للأنشطة تم الوفاء بها بشكل فعال من طرف المؤسسات المرجعية.

	تطوير وتنفيذ استراتيجية فعالة في مجال الصيانة	- تكوين فنيين ومهندسين في المجال البيولوجي والطبي كما كان مقررا في شهر دجمبر 2021. - الوقوف على حظيرة التجهيزات وتشخيصها كما كان مقررا في شهر دجمبر 2021.	الصيانة الوقائية والعلاجية تم إنجازها
قابلية النفاذ المالي إلى الخدمات الصحية	تناسق التعريفة المتعلقة بالخدمات والأعمال العمومية من جهة والخصوصية من جهة أخرى	- دراسة تكاليف الخدمات والأعمال تم إنجازها	ضمان الدواء عالي الجودة وقابل لنفاذ الساكنة إليه
	تدقيق خارجي للصندوق الوطني للتأمين الصحي والاتفاق مع كل من تآزر وصندوق التأمين الصحي للتكفل بالمعوزين	- التفكير جار حول توسيع الصندوق الوطني للتأمين الصحي. - تغطية 100.000 أسرة من المعوزين تمت من قبل صندوق التأمين الصحي في إطار برنامج أولوياتي لرئيس الجمهورية	حماية السكان من المخاطر المالية المرتبطة بالمرض
	تنفيذ خارطة الطريق من أجل تأمين صحي شامل	- العمل جار على مستوى مبادرات عديدة: - الصناديق الجهوية للتضامن الصحي. - برنامج أولوياتي موجه إلى المعوزين	حماية السكان من المخاطر المالية المرتبطة بالمرض
	تطوير ورش متخصصة بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة من أجل ولوج المعوقين والأشخاص الخاضعين لغسيل الكلى	المسار جاري	احتياجات الأشخاص المعوزين تم أخذها بعين الاعتبار
توفر / فاعلية موظفي الصحة	تطوير قاعدة بيانات لتسيير المصادر البشرية	المسار جاري	التسيير الفعال والناجع للمصادر البشرية، تم العمل به
	تطوير خطط تكوين وتسيير مسار الموظف مراجعة جدول مكونات الراتب	المسار جاري	المصادر البشرية المؤهلة والمحفزة متاحة
	ضبط القطاع الخاص الطبي والجمع بين العمل في القطاعين العام والخاص	المسار جاري	التكامل بين القطاعين العام والخاص
توفر / قابلية النفاذ إلى الأدوية ذات الجودة العالية	تصحيح أوضاع القطاع الخاص الصيدلاني	المسار جاري	الأدوية ذات الجودة العالية متاحة
	مراجعة نموذج إمداد البلاد وتعزيز مركزية شراء الأدوية والمستهلكات الطبية بالاعتماد على توصيات التدقيق الخارجي	- تحديث الإطار التنظيمي عن طريق إصدار 9 مقررات تتناول: التموين (شروط الاستيراد، مراجعة قائمة الأدوية المقتصرة حكرا على مركزية شراء الأدوية، مراجعة	الأدوية ذات الجودة العالية متاحة

		القائمة الوطنية للأدوية الأساسية (LNME	
	تعزيز قدرات المختبر الوطني لمراقبة جودة الأدوية	المسار جاري	مراقبة جودة الأدوية والمواد الصحية، تم التكفل بها على المستوى الوطني
	تناسق الوصفات، تتبع المنتجات الصيدلانية والمخزونات العامة والخاصة	المسار جاري	مراقبة جودة الأدوية والمواد الصحية، تم التكفل بها على المستوى الوطني
التسيير الفعال للحالات الاستعجالية في الصحة العمومية	تطوير نظام فعال تمشيا مع مستوى مراقبة الأوبئة والأحداث الصحية	فرق التدخل السريع وعلى جميع المستويات، تم تعزيزها	تسيير الأوبئة والأحداث الصحية تم التعامل معها لامركزيا
	توفير مركز وطني للعمليات الاستعجالية في مجال الصحة العمومية وتزويده بالوسائل البشرية والمادية	مستشفى مرجعي للتكفل بالكوفيد 19، تم توفيره	التسيير الفعال للحالات الاستعجالية في الصحة العمومية
	خطة تكوينية لتهيئة الحالات الاستعجالية في الصحة العمومية	تم تنفيذها	قدرات المصادر البشرية تم تعزيزها
تخطيط استشرافي وناجع واحتوائي	تحليل الوضع باستخدام بيانات المسوح الوطنية (المسح الديمغرافي والصحي، المجلس الوطني للإحصاء (CNS	التقرير الصادر بعد المسح الديمغرافي والصحي، جاهز المجلس الوطني للإحصاء 2016 - 2017	البيانات المعتمدة، يتم استخدامها لأغراض التخطيط
	مسار احتوائي لتقييم البرنامج الوطني لتطوير الصحة 2012 – 2020 واعتماد البرنامج الوطني لتطوير الصحة للفترة 2021 – 2030 انطلاقا من تحليل تفصيلي للأوضاع وعلى تخطيط تصاعدي حسب المستويات	تقرير تقييم	استيعاب البرنامج الوطني لتطوير الصحة التنفيذ أصبح سهلا

لأجل القيام بهذه الإصلاحات على الوجه الأكمل، يصبح من الضروري التزود بنظام صحي قوي ومتماشي مع الظروف والمتطلبات. ولهذا الغرض تم إجراء تحليل لمرتكزات المنظومة الصحية بمناسبة إعداد البرنامج الوطني للتنمية الصحية للفترة 2021 – 2030 وقد تم الخروج بأهم الملاحظات التالية:

المرتكزات	أبرز الملاحظات

قيادة وحكامة المنظومة الصحية	- ضعف القدرات القيادية وفي مجال التسيير على كافة الأصعدة. - عدم كفاية النصوص والإطار الناظم للمنظومة الصحية. - عدم كفاية المتابعة وتقييم تنفيذ خطط العمل وثقافة المساءلة. - عدم كفاية التنسيق والاندماج على جميع المستويات (هيئات التنسيق ومستويات أداء خدمات التداوي). - المركزة القوية للقطاع على جميع المستويات.
المصادر البشرية	- قلة المصادر البشرية المؤهلة والمحفزة. - سوء توزيع المصادر البشرية. - عدم استقرار المصادر البشرية.
البنى الأساسية والتجهيزات	- غياب استراتيجية لصيانة التجهيزات البيولوجية والطبية. - عدم احترام الضوابط التي أقرتها الوزارة في مجال البنى الأساسية والتجهيزات (مخططات وتجهيزات نموذجية). - عدم المصادقة على خارطة صحية تحدد المعايير والأولويات في مجال منح وتوزيع البنى الأساسية الصحية.
الأدوية، مراقبة الجودة والمواد ذات العلاقة بالدم	- عدم كفاية الإطار القانوني والتشريعي والتنظيمي لشبه القطاع الصيدلاني. - ضعف قدرات هيئة التنظيم والضبط (مديرية الصيدليات والمختبرات DPL) المسؤولة عن شبه القطاع الصيدلاني. - اختلالات على مستوى كامل سلسلة تسيير التموين والمخزونات. - نظام رقابة الجودة لا يزال في بداياته الأولى. - بحسب المسح حول تقييم جاهزية الخدمة SARA للعام 2018 فإن توفر العلاجات الأساسية يقارب 22% (أي 4 جزئيات لمكافحة السرطان من أصل 13) ولا توجد أي تشكيلة صحية FOSA تتوفر على كامل الجزئيات وعددها 13. - ضعف القدرة الإنتاجية للمركز الوطني لنقل الدم CNTS مع لامركزية الأنشطة.
تمويل الصحة	- الإسهام القوي للأسر في التمويل الصحي. فقط 15% من السكان يحظون بالتأمين الصحي. - حصة ميزانية الدولة المكرسة للصحة تقل عن نسبة 15% كما يوصي بذلك إعلان أبوجا وكانت بحدود 7% عام 2020.
منظومة البيانات الصحية	- عدم اكتمال البيانات وعدم توفرها بالسرعة والجودة المطلوبة. - تعدد مصادر رفع التقارير حول البيانات

كل هذه العوامل مجتمعة تسمح بإبراز نقاط القوة والضعف والفرص المتاحة والمخاطر التي يتعرض لها قطاع الصحة في موريتانيا ويمكن تلخيصها فيما يلي:

نقاط القوة	نقاط الضعف
- الإصلاح جاري لتعزيز كافة مرتكزات المنظومة الصحية. - التزام قوي من الدولة بخصوص تمويل قطاع الصحة. - التزام قوي من جانب الشركاء لدعم عمل القطاع. - تطور المبادرات المتعلقة بالمجانية المستهدفة والحماية من جميع المخاطر المالية المتعلقة بالمرض.	- ضعف القدرات في مجال الحكامة والقيادة على جميع المستويات. - قلة المصادر البشرية الكفوءة والمحفزة والتي تتفاقم بفعل تسيير غير فعال للمصادر البشرية. - عدم اعتماد خارطة صحية تقوم على معايير منطقية وكذلك غياب استراتيجية لصيانة التجهيزات البيولوجية والطبية.

	- اختلالات هامة في سلسلة تسيير التموين ومخزونات الأدوية والمستهلكات والمواد المتعلقة بالدم. - الإسهام القوي للأسر في تمويل الصحة. - ضعف قدرات المنظومة الوطنية للبيانات الصحية. - ضعف تغطية التكفل الجزافي بالحوامل.
الفرص المتاحة	**المخاطر**
- برنامج أولوياتي لرئيس الجمهورية. - توفر التكنولوجيا الجديدة من أجل رقمنة المنظومة الصحية. - إمكانية توسيع الوعاء الضريبي لتمويل الصحة بفضل ثمار النمو الاقتصادي. - إسهام الموريتانيين في المهجر (التقانة والتمويل).	- الكوفيد 19 (والحالات الاستعجالية الأخرى للصحة العامة) وتأثير ذلك على الصعيد الصحي والاقتصادي والاجتماعي. - الارتهان للتمويلات الخارجية بالنسبة لبعض البرامج.

الورشة رقم 6: النهوض بالتشغيل وترقية الشباب والثقافة والقدرة على مواجهة الطوارئ من طرف الفئات الأكثر هشاشة

- **التدخل رقم 6.1: تشجيع التشغيل الإنتاجي والعمل اللائق**

السياق العام والتحديات

يتصدر التشغيل مختلف سياسات الدولة وبرامج التنمية القارية والدولية (إعلان واغادوكو وخطة العمل المتعلقة بالتشغيل، القضاء على الفقر واعتماد التنمية الاحتوائية، أجندة العمل اللائق الصادرة عن المنظمة الدولية للشغل، أهداف التنمية المستدامة للفترة 2015 – 2030 التي تعتبر الآن بمثابة أولوية يتقاسمها المجتمع الدولي بأسره). وقد رسمت الاستراتيجية الوطنية للتشغيل للفترة 2019 – 2030 كما اعتمدتها الحكومة في شهر يونيو 2019 تمشيا مع استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك (2016 – 2030) كهدف: "التشغيل المنتج والعمل اللائق للجميع مع النهوض بالتشغيل كعامل لتحقيق الرفاه" (الهدف رقم 8 الغاية 8.5). كما أن البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية "تعهداتي" للفترة 2019 – 2024 يضع التشغيل في مقدمة الأولويات الوطنية ويرسم أهدافا كمية معتبرة (100.000 فرصة عمل لائق على امتداد الفترة).

وهكذا وفي إطار هدف "التشغيل للجميع"، فإن البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية للفترة 2019 – 2024 الذي يتجسد في تنفيذ برنامج أولوياتي رقم 1 وفي خطة العمل متعددة القطاعات للتصدي للكوفيد 19 من أجل تخفيف تأثير الجائحة على الساكنة والفاعلين الاقتصاديين وفي برنامج أولوياتي الموسع لرئيس الجمهورية، قد يشجع خلق فرص العمل في مختلف مراحل تنفيذ هذه البرامج. ومن هذا المنطلق فإن التشغيل ودعم الطلب وتحريك الاقتصاد كانت من بين المواضيع المركزية والانشغالات. ويبرز السياق العام للتشغيل في موريتانيا وجود نقص في الإحصاءات المتعلقة بسوق العمل سواء من النواحي الكمية أو النوعية أو المقارنة مما عطل لفترة طويلة إعداد استراتيجيات للنهوض بالتشغيل. واعتبارا من عام 2012 وتأسيسا على مسوح ENESI (2012 و2017) والمسح الخاص بالظروف المعيشية للسكان 2014 –

2019 والنظام الإحصائي الوطني (SSN) تم تسجيل بيانات تتعلق بالتشغيل وفقا لقواعد المكتب الدولي للشغل. وهكذا أبرز مختلف المسوح صورة تبعث على القلق بشأن التشغيل وكما هو مبين أدناه:

- أهمية السكان من فئة الشباب (أقل من 15 سنة) وأهمية السكان العاملين (15 – 60 سنة) والارتهان. ويشير تطور تركيبية السكان حسب الفئات العمرية ما بين 1988 و2013 أن الفئة العمرية دون 15 سنة تمثل 44,2% من المجموع وأن الفئة ما بين 15 إلى 60 تمثل 50,2% وأن فئة كبار السن أي فوق 60 سنة تمثل 5 إلى 6% أما نسبة الارتهان فقد قدرت عام 2013 بـ99 عاطل لكل 100 فرد في سن العمل.
- ضعف مشاركة السكان في سن العمل في إنتاج السلع والخدمات: 36,6% من الأشخاص في سن العمل (15 – 64 سنة) لا يعملون (مسح ENE-SI لعام 2017) مقابل 40,2% بحسب المسح المتعلق بالظروف المعيشية لعام 2019 وأغلب هؤلاء من النساء. أما ضُعف مستوى نسبة العاملين / السكان فيشير إلى أن الغالبية لا يشاركون مباشرة في النشاط الاقتصادي للبلد.
- شبه غياب كامل للنساء والشباب في صفوف السكان العاملين: هناك نسبة 2 إلى 1 من الرجال يساهمون في الأنشطة الاقتصادية للبلد. ويشارك 53,1% من الرجال و24,5% من النساء من الفئة العمرية 15 إلى 64 في إنتاج السلع والخدمات.
- زيادة نسبة البطالة بـ0,4 نقطة مئوية حيث انتقلت من 11,8% عام 2017 إلى 12,2% عام 2019 حسب أرقام المسح الدائم حول الظروف المعيشية للسكان. وفي عام 2019، كانت البطالة تنتشر أكثر بين النساء مقارنة بالرجال وبنسب تتراوح على التوالي بين 17,3% و9,3%. أما بطالة الشباب فتتعرض لها البنات أكثر من الأولاد مهما كانت الفئة العمرية: 25,6% (26,3% لفئة 14 – 19 سنة، و37,3% لفئة 20 – 24 سنة) مقابل 14,5% (أي 18,9% لفئة 14 – 19 سنة، و22,6% لفئة 20 – 24 سنة). وتشير هذه النتائج إلى الأهمية التي يجب أن تعطى لتشغيل الشباب وخاصة الشابات.
- التحدي الحقيقي يتمثل في إشكالية الشباب "لا في النظام التعليمي ولا في التشغيل". وهكذا فإن الشباب من فئة 14 – 35 سنة يمثلون 66,4% من السكان النشطين. وهناك نسبة كبيرة نوعا ما من هؤلاء الشباب الذين لا ينتسبون للنظام التعليمي ولا يشغلون وظيفة. ويجب إيلاء أهمية خاصة لهؤلاء الشباب الذين لا يحملون شهادات وليست لديهم مؤهلات بحيث يمكن أن يصبحوا ضحايا سهلة لشبكات المافيا والإرهاب والمخدرات.
- توجه أعداد كبيرة من الشباب نحو سوق العمل حيث يقدر عددهم بـ50.000 سنويا وهو ما يعني ضمن أمور أخرى نسبة الاستمرار في النظام التعليمي (25% من الأطفال في سن الدراسة يوجدون خارج النظام التعليمي) إضافة إلى مستوى الفقر (31% عام 2014 مقابل 28,2% عام 2019) وانتشار الأمية (39%) وقلة فرص العمل التي يخلقها الاقتصاد الوطني الذي يعرف بعدم تنوعه (25.000 سنويا).
- أهمية التشغيل غير المصنف مما يعني عدم تساوي الفرص مع من يشغلون وظائف لائقة من حيث حقوق العمل (مستوى الدخل، الاستمرار في العمل، العمل المضمون، الحماية الاجتماعية الخ). وهكذا فإن غالبية العمال يشغلون وظائف غير دائمة أو هشة.
- ضعف تنوع الاقتصاد الذي تسود فيه الصناعات الاستخراجية التقليدية (الحديد، الذهب، النحاس) والزراعة والصيد والمواصلات. ويبقى الاقتصاد مرتهنا بأسعار المواد الأولية وبالتالي بالصدمات

الخارجية (30% من موارد الميزانية و70% من الصادرات التي تعتمد على القطاع الاستخراجي بحسب البنك الدولي عام 2018) .

- عدم المواءمة بين التكوين واحتياجات سوق العمل يشكل هو الآخر عائقا كبيرا وينتج إلى حد كبير عن النظام التعليمي الذي يتميز بمستويات عالية من التسرب المدرسي إضافة إلى وجود خريجين غير مؤهلين يأتون لزيادة عدد العاطلين إن لم ينجحوا في الاندماج في القطاع غير المصنف.
- أهمية العجز في مجال التشغيل ويقدر بنسبة 42,1% (بحسب مسح ENE-SI 2017) ويتعلق الأمر بالعاطلين وباليد العاملة التي تتألف من أشخاص مرغمين على وضعيتهم هذه وهو ما يمثل 443.000 فرد يضاف إليهم أولئك الذين يعانون من سوء الاستخدام لعدم حصولهم على وظائف. كما أن نسبة العجز المتعلق بالتشغيل بحسب الجنس والفئات العمرية تنتشر بين النساء أكثر من الشباب.
- النظرة السيئة إلى العمل اليدوي حيث صمدت أمام التغيرات الواسعة التي نتجت عن التقري القوي وعن النزوح المتسارع باتجاه المدن. ويتعلق الأمر بظاهرة نفسية واجتماعية يجب أن تحظى بالتحليل وأن يتم التعرض لها عن طريق التحسيس والتعبئة الاجتماعية على كافة الأصعدة.
- على الصعيد التكنولوجي، حصلت تقدمات ناتجة عن استخدام تقنيات الإعلام والاتصال في إطار عصرنة الإدارة وتنمية الاقتصاد الرقمي (الحكامة الالكترونية والتجارة الالكترونية، وقواعد البيانات التي تعتمد على معطيات الأقمار الصناعية). وقد عمت القناعة كنتيجة لجائحة الكوفيد 19 وتأثيرها على النشاط الاقتصادي على الصعيدين الوطني والدولي بضرورة التحكم في التكنولوجيا وتقبلها واستيعابها. ومن شأن التحول التكنولوجي أن يؤثر إيجابا على سوق العمل في بعض قطاعاته.

وفضلا عن ذلك وكنتيجة للتغيرات المناخية التي حدثت في القرن الواحد والعشرين، فإن الإجراءات المقام بها لإزالة آثار هذه التأثيرات سيكون لها وقع كبير على تركيبة التشغيل مع ظهور فرص عمل جديد واختفاء فرص أخرى لم تعد ذات جدوى. كما أن التحول البيئي المطرد سيشجع على ظهور "فرص عمل أخضر" في إطار المبادرات المقام بها ضمن نشاطات السور الأخضر الكبير وعمليات استنبات الأشجار وتثبيت الكثبان.

وهناك إصلاحات كبيرة قد تحققت أوهي في طور التحقيق على الصعيدين المؤسسي والتنظيمي (المؤطر أدناه) وفي إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتشغيل للفترة 2019 – 2030 من قبل وزارة التشغيل والتكوين المهني وعدد آخر من الوزارات المختصة دعما لترقية التشغيل.

- المرسوم رقم 024 – 2021 بتاريخ 18 فبراير 2021 القاضي بإعادة هيكلة الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب وتوسيع مهامها لتتسمى الوكالة الوطنية للتشغيل أو الوكالة الوطنية "تشغيل" وإنشاء شباك للتشغيل على مستوى كل ولاية.
- المرسوم رقم 115 – 2021 بتاريخ 30 يونيو 2021 المتضمن تطبيق القانون 2017 – 006 الصادر بتاريخ 01 فبراير 2017 المعدل بالقانون 006 – 2021 بتاريخ 19 فبراير 2021 المتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص (الجريدة الرسمية رقم 1492 / 2021).
- مرسوم صادر عن رئاسة الجمهورية بتاريخ 2020/02/07 بإنشاء مجلس أعلى للاستثمار في موريتانيا يرأسه رئيس الجمهورية.

- المرسوم رقم 097 – 2021 بتاريخ 2021/05/31 المتضمن صلاحيات وزير التشغيل والتكوين المهني وتنظيم الإدارة المركزية لقطاعه.
- إنشاء مجلس وزاري أعلى مشترك حول التشغيل تحت سلطة الوزير الأول ويعهد إليه بقيادة برنامج دعم التشغيل والتكوين وإعادة الدمج. ومن بين نشاطات المجلس الأعلى عقد لقاءات وتبادلات مع القطاع الخاص والشركاء الفنيين والماليين.
- إنشاء مجلس وطني للتشغيل عبر إدماج الصناديق المخصصة للتشغيل (صندوق الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب) والصندوق الخاص للتشغيل وصندوق ريادة الأعمال وصندوق إعادة تمويل هيئات التمويل الخفيف وصندوق دعم وترقية ريادة الأعمال PAMPEJ وصندوق الإيداع والتنمية الموجه لريادة الأعمال لصالح الشباب وصندوق التمويل الريفي الخفيف وصندوق أولوياتي لرئيس الجمهورية.
- المرسوم رقم 025 – 2018 بتاريخ 06 فبراير 2018 المتعلق بالعمالة الأجنبية والمعدل لأجل تشجيع تشغيل الموريتانيين.

وعلى ضوء عناصر السياق أعلاه، يمكن أن نوجز أهم التحديات التي يواجهها شبه قطاع التشغيل في موريتانيا كالآتي:

- تشجيع سياسات تحفز التشغيل من أجل الحد من البطالة في صفوف الشباب (رجالا ونساء) ومكافحة الفقر وهشاشة الظروف المعيشية للسكان.
- امتصاص العجز الكبير كميا ونوعيا في مجال التشغيل عبر اتخاذ الإجراءات الرامية إلى تحسين قابلية تشغيل الشباب (رجالا ونساء).
- ضمان جودة التعليم والتكوين التقني والفني باتجاه المواءمة بين التكوين والتشغيل.
- العمل على الاستمرار في الدراسة في السلكين الأساسي والثانوي من أجل تحسين المستويات الدراسية وتأخير تدفق الشباب باتجاه سوق العمل.
- تشجيع قابلية تشغيل الشباب العاطلين في مهن احترافية بالارتباط مع احتياجات السوق وتسهيل الاندماج الاقتصادي.
- تشجيع ريادة الأعمال في مجالات استراتيجية تدخل ضمن أولويات التنمية (الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء، تقنيات الإعلام والاتصال، السياحة، الخ).
- تحفيز المقاولات الخفيفة والصغيرة في إطار اقتصاد اجتماعي وتضامني في جميع القطاعات التي تساهم في خلق القيمة المضافة مع تبني التمييز الإيجابي لصالح النساء (نظرا لأعدادهن وحضورهن في حرف صغيرة في القطاع غير المصنف).
- العمل تدريجيا على أن تكون القطاعات الاقتصادية الرئيسية مصنفة.
- تعزيز تنوع الاقتصاد الوطني عن طريق استغلال المقدرات الاقتصادية على الصعيد الوطني والجهوي لأجل زيادة القيمة المضافة والنهوض بالتشغيل.
- تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل قيام شراكات بين القطاعين وتشجيعا لتمرس الشباب من طالبي فرص العمل.
- العمل بتنسيق جيد لسياسة التشغيل وصولا إلى تنفيذ سياسات تخدم التشغيل على مستوى جميع القطاعات الاقتصادية (الإدارة القطاع الخاص).

- تطوير نظام معلوماتي حول التشغيل من شأنه أن يضمن بانتظام وبالصيغ المطلوبة متابعة وتقييم السياسات والبرامج ذات العلاقة بالتشغيل.
- مراجعة تشريعات العمل (مدونة الشغل) في إطار الإرادة السياسية الهادفة إلى تشجيع السياسات التي تصب في صالح التشغيل.
- ترقية الشباب والثقافة والرياضة.

ويغطي حقل التشغيل وبشكل منطقي جميع القطاعات التي يمكن أن نذكر منها:

- قطاعات النمو التي تخلق القيمة المضافة (القطاع الأول، الثاني والثالث) حيث تكون مكافأة العمل عبر دفع رواتب وأجور. وبذلك فإن التشغيل عامل من عوامل توزيع ثمار النمو (المرتكز رقم 1 لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك). كما أنه يتصدر الأنشطة الاقتصادية المصنفة وغير المصنفة. وعليه فإن الاستراتيجية الوطنية للتشغيل وانسجاما مع استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك تشجع وجود بعد يتعلق بالتشغيل في الاستراتيجيات القطاعية وفي استراتيجيات النمو المتسارع على الصعيد الجهوي.
- العمل بالحكامة في سياسة التشغيل بحيث يتطلب الأمر تنسيقا على مستوى عال؛
- القطاع الخاص كمحرك للاقتصاد الحر وكأحد الأطراف المعنية الرئيسية بدعم السياسات التي تخدم التشغيل؛
- تشريعات العمل والاتفاقيات الدولية التي أقرتها موريتانيا في مجال حقوق العمل.
- هياكل النظام التعليمي والتكوين التقني والمهني نظرا إلى تأثيرها على مسارات تشغيل الشباب.

التشخيص الاستراتيجي

إن مختلف الفاعلين الذين يتدخلون في النظام البيئي للتشغيل هي عبارة عن:

- الإدارة العمومية من خلال مهامها السيادية المتعلقة بالتصميم وتنفيذ سياسات التشغيل وضبط أسواق العمل. وتنسق في هذا الصدد مع القطاع الخاص ومع النقابات وجمعيات العاطلين.
- القطاع الخاص بوصفه محرك النمو في الاقتصاد الليبرالي. ويخلق فرص العمل في إطار المحيط القانوني والضريبي الذي تتبناه الدولة. ويتمحور حول اتحاد أرباب العمل الموريتانيين الذي تنتخبه مختلف الاتحاديات المهنية على مستوى القطاعات الاقتصادية.
- النقابات وجمعيات العاطلين من خلال دفاعها عن مصالح الشغيلة أمام الدولة وأرباب العمل. ويتعامل الجميع في إطار حوار اجتماعي وتشاور بين الأطراف المعنية بقيادة الوزارة المكلفة بالشغل.
- هيئات التأمين ضد المرض والضمان الاجتماعي.
- الشركاء الفنيون والماليون.

تدرج كل هذه التدخلات في إطار الورشة المسماة "ترقية العمل المنتج والعمل اللائق للجميع" ضمن استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك. وتدخل في هذا الإطار الأنشطة التالية:

- اعتماد استراتيجية وطنية للتشغيل للفترة 2019 – 2020 تمشيا مع أهداف استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك للفترة 2016 – 2030.

- إعادة هيكلة الوكالة الوطنية "تشغيل" عام 2021 لتشمل مهامها التشغيل للجميع ووضع العديد من البرامج والمشاريع الرامية إلى ترقية التشغيل وريادة الأعمال وتطوير التكوين المهني في الفترة 2020 – 2021.
- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص والتزامه بخلق فرص العمل.
- استحداث مندوبيات وطنية للتشغيل وتقريب مصالح التشغيل من المعنيين.
- استحداث منصة يطلق عليها اسم "تشغيل" باعتبارها موقعا مركزيا يمكن أن يطالعه جميع الأطراف المعنية بسوق العمل وبتعبئة تمويلات مشاريع التشغيل: برنامج أولوياتي لرئيس الجمهورية، مشروع قابلية تشغيل الشباب، المشروع الخاص بتشغيل الشباب إضافة إلى استحداث صندوق وطني للتشغيل في الآونة الأخيرة.

ومن بين النتائج التي حققتها موريتانيا في إطار الأنشطة المختلفة المقام بها من أجل ترقية التشغيل يمكن أن نورد:

- انطلاق الشق المتعلق بالتشغيل في إطار برنامج أولوياتي لرئيس الجمهورية انطلاقا مثلث الأمل (باركيول، مال، امبود، مونكل) وخلق 960 فرصة عمل مباشرة:
  - 300 عملية تكوين / دمج.
  - 300 عملية تمويل لأنشطة مدرة للدخل / مقاولات صغرى.
  - 100 عملية تكوين في تسيير المقاولات الناشئة / مقاولات صغرى.
  - توزيع 30 دراجة ثلاثية العجلات.
- "مشروعي مستقبلي": دعم وتمويل إنشاء / توسيع 500 مشروع أصغر وخفيف تحقق المردودية على امتداد التراب الوطني (2020 – 2021) مع خلق 1.500 فرصة عمل مباشرة.
- "مهنتي": تكوين 1.000 شاب في قطاع البناء والأشغال العامة وخلق 20.977 فرصة عمل دائمة ما بين فاتح أغسطس 2019 و30 يوليو 2020 من بينها 3.249 فرصة عمل في القطاع العام و17.728 فرصة عمل في القطاع الخاص.
- توقيع اتفاق حول التشغيل مع برنامج الأمم المتحدة بهدف دعم ريادة الأعمال لصالح النساء والشباب في ولايتي لعصابه وكيدي ماغا.
- توقيع اتفاق مع الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين حول خلق 6.000 فرصة عمل مما سمح بخلق 2.500 وظيفة في مجالات النقل وإنتاج الخبز والفنادق.
- انطلاق المرحلة الثانية من برنامج أولوياتي على امتداد التراب الوطني مع خلق أكثر من 10.000 فرصة عمل (خارج نطاق الصندوق الخاص للتشغيل الذي قام عبر برنامج يجمع بين التكوين والعمل بخلق 1.500 فرصة عمل لصالح الشباب عام 2021):
  - "مهنتي" (تمكين المتربصين وتنظيم دورات تجمع بين التكوين والاندماج في الحرف): 2.000 مستفيد.
  - "مشروعي مستقبلي" (تمويل مستثمرين في المقاولات الصغيرة والمتوسطة: 750 مستفيد).
  - الدراجات ثلاثية العجلات: 2.000 مستفيد.
  - صندوق ترقية ريادة الأعمال (تمويل أنشطة مدرة للدخل / المقاولات الأصغر والخفيفة): 1.358 مستفيد.

- صندوق ريادة الأعمال: تمويل 491 نشاط مدر للدخل في منطقة مثلث الأمل (باركيول، مال، امبود، مونكل) وتوقيع اتفاقية شراكة مع اتحاد سيدات الأعمال لتمويل مشاريع صغرى وخلق 223 فرصة عمل مباشرة و543 فرصة عمل غير مباشرة.
- إقامة شبابيك للتشغيل ونشرها في جميع الولايات.
- مشروع دعم قابلية التشغيل والاندماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب من ذوي الهشاشة في لبراكنه (تمويل البنك الإفريقي) بهدف تشجيع قابلية تشغيل الشباب وخاصة ذوي الهشاشة ما بين 15 و24 سنة ممن لم يتكونوا أو ليست لديهم فرص عمل وعلى وجه التحديد النساء (بتمويل 3,3 مليون دولار).
- مشروع دعم قابلية تشغيل الشباب ذوي الهشاشة في موريتانيا (البنك الدولي) بتمويل 42 مليون دولار.
- برنامج "استاجي": توقيع اتفاقية بين أرباب العمل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لخلق 1.00 0 فرصة للتدريب عام 2022 لصالح حملة الشهادات ممن ليست لديهم تجارب مهنية (1.500 عام 2023 و2.000 عام 2024).
- الأنشطة المختلفة والمتعلقة بالتكوين المهني:
  - تكوين متوج بشهادة: عدد الذين تكونوا ما بين شهر أغسطس 2019 ويونيو 2021 بلغ 7.090 فردا موزعين ما بين 54 تخصص.
  - تكوين مؤهِّل لمدة قصيرة: عدد الذين تكونوا ما بين شهر أغسطس 2019 ويونيو 2021 بلغ 10.970 فردا.
  - إنشاء مدرسة للتعليم الفني والتكوين المهني في البناء والأشغال العامة بالرياض (ولاية نواكشوط الجنوبية): كان يتوقع أن ينتهي العمل في شهر أكتوبر 2021.
  - زيادة القدرة الاستيعابية للمعهد العالي لعلوم البحار ISSM من 15 إلى 45 مقعدا.
  - استحدث 10 شعب في المعهد.

ويبين الجدول التالي حصيلة التشغيل المعتبرة خلال الفترة 2019 – 2020 و2020 – 2021:

الجدول رقم 5: فرص عمل تم خلقها بالسنة وبحسب طبيعة الوظيفة

الفترة المرجعية	فرص العمل الدائمة	فرص العمل غير الدائمة	التشغيل الذاتي	المجموع
2020-2021	24 671	57 216	44 213	**126 100**
2019-2020	20 527	41 652	32 502	**94 681**
مجموع فرص العمل				**220 781**

يتبين من تحليل PESTEL وجود نقاط بارزة كنتيجة للوقوف على الحالة الراهنة في إطار التشغيل:

الجانب السياسي	الجانب الاقتصادي
- اعتماد سياسة وطنية للتشغيل.	- نمو متسارع واحتوائي في صالح العمل الإنتاجي.

- دعم التشغيل من خلال إنشاء صندوق التشغيل. - سياسة ضريبية (ضرائب على الرواتب والأجور، رسوم التدرب). - تصنيف القطاع غير المصنف (التهرب الضريبي، الحماية الاجتماعية، الخ).	- خفض البطالة. - ضُعف نسبة السكان العاملين (15 – 64 سنة): 36,6% حسب مسح ENE-SI لعام 2017. - الأهمية العددية للباحثين عن العمل سنويا بالقياس إلى الإمكانات التي يتيحها الاقتصاد الوطني. - امتصاص النقص في عدد فرص العمل المسجلة خلال الفترة.
الجانب الاجتماعي	**الجانب التكنولوجي**
- العوامل الديمغرافية: الغالبية من الفئات الشبابية. - العقليات متخلفة من حيث النظرة إلى العمل اليدوي ووجود أفكار تنتقص من شأنه. - ضعف الاستمرار في النظام التعليمي وانتشار الأمية على نطاق واسع.	- غياب التشجيع على البحوث والتنمية. - حصول تقدم في استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال مع وجود بعض المعوقات. - وجود منصة "تشغيل" لاستقبال طالبي العمل. - آفاق واعدة للتطور.
الجانب البيئي	**الجانب القانوني**
- القانون رقم 2000 – 045 بتاريخ 26 يوليو 2000 المتضمن مدونة البيئة وهي تتضمن الجوانب المتعلقة بمواصفات الجودة ومراقبة التأثيرات البيئية والحد من استخدام بعض الأساليب الإنتاجية.	- إصلاحات مؤسسية متماشية مع الاستراتيجية الوطنية للتشغيل ومع استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك (راجع المؤطر رقم 2). - القانون 2004 – 017 المتضمن مدونة الشغل وتتضمن الجوانب التالية: o قواعد السلامة. o الحقوق الاجتماعية في العمل. o الحق في الصحة. o قانون الشركات. - المرسوم رقم 2018 – 025 بتاريخ 06 فبراير 2018 المعدل والمتعلق بالعمالة الأجنبية. - النصوص المتعلقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص. - إنشاء لجنة وطنية للاستثمار يرأسها رئيس الجمهورية.

يبرز تحليل السياق العام أن الحالة العامة للتشغيل تبعث على القلق وتتصف بما يلي: (1) مستوى مرتفع من البطالة يشتمل على فوارق كبيرة من حيث المستوى والاتجاه والفئة العمرية والنوع ومكان الإقامة (حضري، ريفي)، الوضع القانوني لرئيس الأسرة. وتطالب البطالة الشباب بصورة رئيسية (15 – 34 سنة) والنساء؛ (2) عدد الفئات الشبابية ديمغرافيا؛ (3) التوجه المتزايد للشباب نحو سوق العمل بدافع من عدم الاستمرار في الدراسة؛ (4) ضعف مستوى التكوين؛ (5) ضعف الأداء الاقتصادي الذي يحد من مستوى فرص العمل المتاحة.

أما التحليل الخاص بمكامن القوة والضعف والفرص المتاحة والأخطار فيمكن تلخيصها من خلال التحليل الاستراتيجي التالي:

نقاط القوة	نقاط الضعف

- الخيارات السياسية: التشغيل يتصدر برنامج تعهداتي. - وجود استراتيجية وطنية للتشغيل متماشية مع استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك. - الأهمية العددية للسكان في سن العمل (حوالي 50%). - آفاق اقتصادية واعدة بالارتباط مع الغاز وغيره من المواد الطبيعية. - تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص. - تشجيع الاستثمار الخاص (مدونة الاستثمارات). - وجود إرادة لتنويع الاقتصاد الوطني. - إصلاح التعليم وتطوير التكوين المهني (كما ونوعا). - العمل المشترك وتضافر الجهود: التشغيل – التكوين المهني (وزارة واحدة). - الاستقرار والأمن في البلاد.	- انتشار الوظائف غير المصنفة على نطاق واسع. - عدم المواءمة بين التكوين والتشغيل. - ضعف المستوى العام للعاطلين عن اللعمل. - ضعف الاستمرار في النظام التعليمي. - ضعف التوجه إلى العمل اليدوي بالارتباط مع المعتقدات السائدة. - ضعف المستوى العام للرواتب. - ارتهان الاقتصاد بتصدير المواد الخام ومن هنا شدة الحساسية تجاه الصدمات الخارجية (الأسواق الدولية، الكوفيد 19، الخ).
الفرص المتاحة	**المخاطر**
- الموقع الجغرافي ملائم للاستثمار الأجنبي (على منتصف الطريق بين إفريقيا السوداء والمغرب العربي وعلى مقربة من أوروبا). - اتفاق حول حرية حركة الأفراد والبضائع مع المجموعة الاقتصادية لبلدان غرب إفريقيا. - منطقة اقتصادية حرة في غرب إفريقيا. - موقع قيادي على مستوى مجموعة بلدان الساحل الخمس وقيام علاقات حسن الجوار مع البلدان المجاورة.	- التغيرات المناخية. - الوسط الجيواستراتيجي مضطرب (وخاصة مالي). - ضعف مستوى تمويل وتنفيذ مشاريع التشغيل. - عبء المديونية. - الحكامة السيئة.

- **التدخل رقم 6.2: ترقية وحماية الشباب**

السياق العام والتحديات

امتدادا للسياسات التي اعتمدتها السلطات العمومية، فإن الدور المركزي للشباب في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر 2001 – 2015، استراتيجية الشباب للفترة 2011 – 2015 وللفترة 2016 - 2020) والانشغال بتنمية قطاع الثقافة والشباب والرياضة كانا من المواضيع التي تضمنتها استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك للفترة 2016 – 2030 على مختلف المستويات. وتراعي هذه الانشغالات تعدد مشارب هذه الفئة من السكان من حيث خصائصها الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية (النوع، مكان الإقامة، التعليم، العوائق، والنشاط الاقتصادي) وتراعي كذلك تنوع احتياجاتها وتطلعاتها (المدارس، الجامعات، مراكز التكوين، المستوصفات، دُور الشباب، الملاعب، والتشغيل). ومع ظاهرة التحضر العشوائي الذي عاشته البلاد خلال السنوات الخمسين الماضية وعدم قدرة المدن على الاستجابة للطلب الاجتماعي (المرافق الأساسية) ونظرا للتطور الهائل في تقنيات الإعلام والاتصال، أصبح الشباب فريسة سهلة للتيارات المتطرفة (المافيوية) وللأمراض المعدية (السيدا، الكوفيد 19، الخ).

يؤخذ من آخر إحصاء شامل للسكان والمساكن (2013) أن الفئة دون 35 سنة من العمر تمثل 70% من السكان وهو ما يتطلب الاستجابة على نحو أفضل لتطلعات الشباب في إطار مقاربة متكاملة وتلقائية. وهكذا فإن الفئات العمرية في هذه المكونة (10 إلى 14 سنة؛ 15 إلى 24 و25 إلى 34 سنة) تستدعي وجود الرد المناسب من أجل التكفل باحتياجاتها وتطلعاتها. ويضاف إلى ما سبق الفوارق المتعلقة بأماكن الإقامة والتحصيل الدراسي وطبيعة العمل والنوع.

وقد باشرت الاستراتيجيات الوطنية للشباب والرياضة والترفيه (2011 – 2015 و2016 - 2020) بتنفيذ ورشات هامة تتعلق بمجالات التشغيل والبنى الأساسية وبمنظومة التمويل (1% من الإيرادات الجمركية) وحماية هذه الفئات من اللامساواة. وعلى وجه العموم، بقيت الحصيلة دون الطموح فيما يتعلق بأهداف ترقية الشباب والمشاركة المسؤولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتبعث أوضاع الشباب على القلق كما تتميز بما يلي: (1) انتشار البطالة؛ (2) النقص في التكوين وفي الاندماج المهني؛ (3) عدم كفاية البنى الأساسية الاجتماعية والتعليمية؛ (4) ضعف إشراك الشباب في مسار إعداد وتنفيذ وتقييم البرامج والأنشطة التي تعنيه؛ و(5) تعرض هذه الفئة للعديد من المشاكل والتحديات (نقص المناعة، الهجرة السرية، الإدمان على المخدرات، انحلال الأخلاق، الغلو الديني، العنف والإرهاب).

وتتسم ترقية الشباب بالطابع الأفقي في إشكالياته كما أنها تشتمل على بعض التحديات المتعلقة بقطاعات أخرى. ويتعلق الأمر بوجه خاص بالجوانب التالية:

- ضمان التعليم والتكوين المهني والفني للشباب وبالجودة الكافية.
- النهوض بالتشغيل والاندماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب (إناثا وذكورا).
- تشجيع تطوير البنى الأساسية الاجتماعية التربوية لصالح الشباب (ملاعب، مسارح، دُور شباب، الخ).
- تشجيع تعاطي الرياضة والثقافة بوصفهما من عوامل الصحة والاستجابة في هذا المجال إلى احتياجات البنات.
- ضمان التأطير المناسب للشباب لجعلهم يبتعدون عن أي انحراف وليكونوا مواطنين يشاركون بالكامل في عملية تنمية البلاد وبالتالي أن يصبحوا طليعة مسؤولة في خدمة البلاد.
- إدماج الشباب المهاجرين من الجيلين الأول أو الثاني تشجيعا للوئام الاجتماعي والاستفادة من هذه الفئة من المجتمع التي تمتلك المقدرات الكافية للإسهام في تنمية البلاد وتفادي مشاكل التطرف والتهميش.

ويغطي حقل عمل شبه القطاع كلا من الشباب والثقافة والرياضة وكذلك النهوض بهذه المجالات وخاصة الشباب وهو ما يتطلب تنسيقا فيما بين القطاعات وبالتعاون مع أجهزة الدولة نظرا للطابع الأفقي لهذه الإشكالية ويمكن أن نشير في هذا الصدد إلى:

- وزارة التهذيب الوطني والإصلاح.
- وزارة التشغيل والتكوين المهني.
- وزارة التجهيز والنقل.

- وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة.

التشخيص الاستراتيجي

يوجد العديد من الفاعلين في مجال ترقية الشباب وذلك لأن الإشكالية تتميز بأنها ذات أبعاد مختلفة. ونظرا لضرورة التكامل والعمل المشترك فيما بين الفاعلين المعنيين، فيمكن أن نشير إلى الأطراف المعنية التالية:

- الشباب (ذكورا وإناثا) بمختلف مميزاتهم (العمر، مكان الإقامة، المسار التعليمي).
- الإدارة العمومية بمختلف مكوناتها المعنية بمشاكل الشباب (الوزارة المكلفة بالشباب والثقافة والرياضة، الوزارات المكلفة بالتعليم والتكوين والتشغيل والاندماج المهني والصحة والداخلية واللامركزية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني والعمل الاجتماعي والأسرة والطفولة والتجمعات الإقليمية، الخ).
- القطاع الخاص في دوره كإسناد وجهة للنهوض بأنشطة الشباب (التدريب، العمل، الأنشطة الترفيهية، المباريات).
- الجمعيات وهياكل تأطير الشباب على المستويات المحلية والجهوية والوطنية.

وقد سمح الجرد الذي قيم به بحصر أهم المعوقات والإيجابيات ذات العلاقة بالشباب والثقافة والرياضة. أما المعوقات الأساسية فهي ذات طابع مؤسسي ولوجستي ومادي وترتبط بما يلي:

- ضعف الهياكل العمومية لتأطير وإنعاش الشباب على مختلف المستويات الجغرافية والمركزية والجهوية والمقاطعية والمحلية مما يؤدي إلى عدم مشاركة منتظمة ومستمرة للشباب في النشاط التنموي العمومي.
- قلة البنى الأساسية القاعدية العاملة من حيث الكمية والجودة (دُور الشباب، الملاعب، النوادي، مقر الكشافة، الخ) وهو ما يعيق العمل عن قرب في مجال العرض والتغطية وجودة الخدمة. كما أن ذلك من العوامل التي تحد من النهوض بأنشطة الرياضة والترفيه.
- عدم كفاية المواد البشرية والمالية مما يعيق تحقيق الأهداف.
- نقص أداء الهياكل الجمعوية والتأطيرية لعدة أسباب (شبكات وجمعيات الشباب، المجلس الوطني للشباب والرياضة).
- عدم مراعاة البعد الأفقي ومتعدد القطاعات لإشكالية الشباب من أجل ضمان فاعلية ونجاعة البرامج.
- التحديات المتعلقة بالتنسيق واندماج نشاط ترقية الشباب من أجل عمل منسق ما بين مختلف الأطراف ذات العلاقة.

ويجدر التذكير كذلك بأن المسح الخاص بنظرة الشباب الموريتاني إلى الموضوع (مسح 2019) أبرز حقول العمل ذات الأولوية التي يمكن تلخيصها في الآتي: (1) العمل مقابل أجر؛ (2) التعليم؛ (3) التكوين المهني؛ (4) الفقر والهشاشة؛ (5) التشغيل الذاتي والقروض والأنشطة المدرة للدخل.

فيما يتعلق بالمزايا والإيجابيات لصالح شبه قطاع الشباب، يمكن أن نذكر ما يلي:

- الإرادة السياسية المعبر عنها من طرف رئيس الجمهورية في التزاماته الانتخابية وفي برنامج "تعهداتي" بحيث تحتل ترقية الشباب مكانا مركزيا في التحول الاقتصادي والاجتماعي والثقافي

للبلاد عبر الاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي الذي يشكل مزية حقيقية يتيحها النمو السكاني خلال الفترة. ويمكن إدراج برنامج الإعلان العام للسياسة الحكومية في إطار هذه التوجهات التي تتمحور حول "إعادة التكيف، التوظيف الثابت، تعزيز قدرات الشباب لتحمل مسؤولياتهم بالكامل وإدماجهم في الحياة النشطة".

- توفر استراتيجية وطنية للشباب للفترة 2020 – 2024 (مشروع) تتماشى مع استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك (2016 - 2030) ومع برنامج "تعهداتي" بالاعتماد على مقاربة لتعبئة الشباب في إطار تنمية تشاركية على الصعيدين الوطني والمحلي. وتهدف إلى "تغيير في الأوضاع من أجل شباب يعمل في خدمة مشروع وطني بعيدا عن الاتكالية والتسيس والممارسات التي تنطوي على مخاطر".
- مراجعة الإطار القانوني والتنظيمي الذي يخضع له تنظيم المجتمع المدني (قانون 2021 – 04 بتاريخ 10 فبراير 2021) لتعزيز مشاركته في التنمية الاقتصادية ومن أجل مراقبة المواطن للعمل الحكومي (الحركات الجمعوية للشباب).
- إعداد وتنفيذ سريع للبرامج الوطنية في مجالات ريادة الأعمال لصالح الشباب وتمكين النساء وقابلية التشغيل والإصلاح المركزي للتعليم والتكوين.
- تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال بما يشجع النهوض بمقاهي الانترنت وشبكات الشباب.
- توعية وتنشيط الشباب والتزامه أكثر فأكثر بلعب دوره ورفع كافة أنواع التحديات.
- مصادقة موريتانيا على إعلانات ومواثيق واتفاقيات دولية تتعلق بالشباب بالإضافة إلى انتماء موريتانيا للمنظمات العربية الإفريقية وللهياكل العالمية المكلفة بنشاطات الشباب والرياضة والأنشطة الرياضية التي تنظم في القارة الإفريقية وعبر العالم.

فيما يتعلق بالفرص المتاحة، يمكن أن نشير إلى التزام المجموعة الدولية لصالح تنمية رأس المال البشري حيث يمثل الشباب أحد أكبر مكوناته من خلال التعليم ذي الجودة العالية والتكوين الفني والمهني ومكافحة التمييز ضد النوع والعمل اللائق وذلك من أجل الاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي الذي يمكن أن يقود بشكل فعال إلى الرفع من مستوى الدخل في البلد بحسب الدراسة التي أجرتها هيئة CREFAT عام 2018.

بخصوص المخاطر، يجدر التنبيه إلى التحديات ذات الطابع الأمني في شبه المنطقة والتهديدات المترتبة على اكتتاب الشباب العاطلين والمغبونين للمشاركة في دوامة الإرهاب والتجارة المحرمة.

ولأجل الاستفادة المزايا المتاحة ورفع مختلف التحديات التي تعترض سبيل النهوض بالشباب الموريتاني (ذكورا وإناثا) ومراعاة لتعدد مشاكل الشباب وطابعها الأفقي فإن من الضروري العمل لتحقيق هدفين: (1) إنجاز استثمارات عالية الجودة في النهوض الفعلي بالشباب الموريتاني؛ (2) اعتماد إطار تنسيقي مناسب بالتعاون مع جميع الفاعلين العموميين والخواص والمعبئين انطلاقا من التوجهات الاستراتيجية في مجال ترقية الشباب.

ويتبين من تحليل نقاط القوة والضعف والفرص المتاحة والتهديدات ذات العلاقة بمجال الشباب وكما تبين من نتائج الجرد المشار إليه آنفا، ما يلي:

نقاط القوة	نقاط الضعف
- الإرادة السياسة المعلنة من طرف رئيس والتي تجسدت في الإعلان العام للسياسة الحكومية "إعادة التكيف، التوظيف الثابت، تعزيز قدرات الشباب لتحمل مسؤولياتهم بالكامل وإدماجهم في الحياة النشطة." - توفر استراتيجية وطنية للشباب للفترة 2020 – 2024 (مشروع) تتماشى مع استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك (2016 - 2030) ومع برنامج "تعهداتي": "تغيير في الأوضاع من أجل شباب يعمل في خدمة مشروع وطني بعيدا عن الاتكالية والتسيس والممارسات التي تنطوي على مخاطر." - إعلان رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني بتاريخ 2021/12/16 حول: o إعادة هيكلة المجلس الأعلى للشباب وتخصيص غلاف قدره 34 مليار أوقية قديمة للتشغيل والتكوين لصالح الشباب. o تعبئة غلاف قدره 20 مليار أوقية قديمة من ميزانية الدولة لتسريع وتيرة التكوين وتطوير كفاءات الشباب وتسهيل نفاذهم إلى سوق العمل والحصول على تمويلات مناسبة. o تعبئة غلاف قدره 14 مليار أوقية قديمة لمشروع قابلية النفاذ إلى العمل في 8 ولايات عبر البلاد وتخصيص منحة لمدة 6 أشهر لخريجي المؤسسات وللشباب الباحثين عن العمل. - مراجعة الإطار القانوني والتنظيمي الذي يخضع له تنظيم المجتمع المدني (قانون 2021 – 04 بتاريخ 10 فبراير 2021) (الحركات الجمعوية للشباب) - إعداد وتنفيذ سريع للبرامج الوطنية في مجالات ريادة الأعمال لصالح الشباب وتمكين النساء وقابلية التشغيل وإصلاح التعليم والتكوين. - تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال بما يشجع النهوض بمقاهي الانترنت وشبكات الشباب. - مصادقة موريتانيا على إعلانات ومواثيق واتفاقيات دولية تتعلق بالشباب بالإضافة إلى انتماء موريتانيا للمنظمات العربية الإفريقية وللهياكل العالمية المكلفة بنشاطات الشباب والرياضة والأنشطة الرياضية التي تنظم في القارة الإفريقية وعبر العالم. - الاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي. - إنشاء مجلس أعلى للشباب.	- ضعف الهياكل العمومية لتأطير وإنعاش الشباب على مختلف المستويات الجغرافية والمركزية والجهوية والمقاطعية والمحلية. - قلة المصادر البشرية. - نقص أداء الهياكل الجمعوية والتأطيرية (شبكات وجمعيات الشباب، المجلس الوطني للشباب والرياضة). - عدم مراعاة البعد الأفقي ومتعدد القطاعات لإشكالية الشباب من أجل ضمان فاعلية ونجاعة البرامج. - البطالة وهشاشة الوظائف والظروف المعيشية. - ضعف المستويات بالارتباط مع التسرب المدرسي. - عدم الميل إلى التكوين المهني والفني (العقليات المتخلفة، ومحدودية العرض الفني). - الظروف الصعبة للنفاذ إلى القروض الخفيفة لأغراض التشغيل الذاتي.
الفرص المتاحة	**المخاطر**

- التزام المجتمع الدولي بقوة لصالح تطوير رأس المال البشري مع تبني التمييز الإيجابي لصالح النساء. - انطلاق مشروع يرمي إلى قابلية تشغيل 600.000 شاب على مدى 5 سنوات على مستوى الوكالة الوطنية للتشغيل (وكالة "تشغيل").	- التحديات الأمنية في شبه المنطقة والمخاطر المترتبة على اكتتاب الشباب العاطلين والمغبونين للمشاركة في دوامة الإرهاب والتجارة المحرمة.

- **التدخل رقم 6.3: تعزيز الحماية الاجتماعية**

السياق العام والتحديات

أبرزت مختلف المسوح التي أجرتها السلطات العمومية وتناولت بشكل منتظم إلى حد ما الظروف المعيشية للسكان منذ عام 1988 بالرغم من السياسات والبرامج الهادفة إلى مكافحة الفقر خلال العشريتين السابقتين مدى هشاشة السكان وعدم استطاعتهم على مواجهة الطوارئ وخاصة في الوسط الريفي وفي صفوف سكان المدن والأحياء المحيطة. وتؤكد نتائج مسح الظروف المعيشية للسكان لعام 2019 – 2020 ذلك الاتجاه مبرزة أهم السمات الاجتماعية والمجالية ومظاهر اللامساواة المتعلقة بالفقر وكذلك العوامل المحددة لهذه الظاهرة. ويشكل الفقر والفقر المدقع تحديات أساسية أمام الوسط الريفي (41,2%) مقابل 14,4% في الوسط الحضري وتختلف الأمور حسب الولايات: كيدي ماغا (48,6%)، تكانت (45%)؛ لبراكنه (41,1%)، لعصابه (39,4%). ويتواجد في هذه الولايات مجتمعة 43,1% من الفقراء أي 4 أسر من أصل 10.

وكانت أول استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية تم إعدادها عام 2010 واعتمادها عام 2012 لتغطي الفترة 2012 – 2021 بالتزامن مع آلية للإشراف المشترك بين وزارتي الشؤون الاقتصادية والشؤون الاجتماعية. وقد عبرت عن التزام الحكومة بشأن رؤية على المدى البعيد تركز على إحداث منظومة متناسقة ومتكاملة للحماية الاجتماعية بشكل تدريجي وذلك اعتمادا على: (1) القيم الوطنية للتضامن؛ (2) مبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية؛ و(3) حقوق المواطنين والمواطنات.

ولم تصدر لحد الآن حصيلة تنفيذ هذه الاستراتيجية التي امتدت على مدى 10 سنوات. ومن بين نقاط ضعف هذه الاستراتيجية، يلاحظ غياب منظومة للمتابعة والتقييم ولتخطيط الأنشطة. وبالمقابل يمكن استخلاص دروس مختلفة منها تنوع أبعاد ومحاور الحماية الاجتماعية وبوجه خاص: (1) الأمن الغذائي والتغذية، البيئة والتغيرات المناخية؛ (2) النفاذ إلى الخدمات الصحية والتعليم؛ (3) الأمن الاجتماعي، العمل والتشغيل؛ (4) تحسين الإطار المعيشي؛ و(5) المساعدة الاجتماعية وترقية الفئات الهشة.

وقد تم الآن أخذ مختلف أوجه الحماية والتكيف الاجتماعي بعين الاعتبار من طرف القطاعات الوزارية المختصة في إطار مهامها السيادية وهي وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة ومفوضية الأمن الغذائي حيث تم تعزيز دورهما عن طريق استحداث المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء "تآزر" عام 2020 وذلك في إطار استراتيجية استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية (SNPS).

وبالرغم من النتائج الجيدة لمختلف الأنشطة التي قيم بها، لا تزال هناك حاجة لبذل المزيد من الجهود لتقديم الدعم للفئات السكانية التي لا تزال تعاني من الهشاشة علما بأن التحدي الأكبر يتمثل في تحسين حمايتها وزيادة قدرتها على مواجهة الأوضاع الطارئة والتأكد من أنها تجني ثمار النمو بفضل استفادتها من حماية

اجتماعية مناسبة واحتوائية (وخصوصا بالنسبة للمهاجرين ولأطفالهم) ومن خلال تحسين الأمن الغذائي لهذه الفئات.

التشخيص الاستراتيجي

وتدرج الحماية الاجتماعية وزيادة القدرة على التكيف مع الظروف الطارئة في مجال تدخل مختلف القطاعات مثل: (1) وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة؛ (2) مفوضية الأمن الغذائي؛ (3) المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء "تآزر"؛ (4) الوزارات المكلفة بالزراعة والتنمية الحيوانية والصيد والتجارة والتشغيل والتعليم والإدارة الإقليمية والمنظمات الفلاحية؛ (5) أرباب العمل والشركاء الفنيون والماليون والمنظمات غير الحكومية.

وتقوم هذه الهياكل بتنفيذ برامج تهدف إلى تعزيز الحماية الاجتماعية وهي مطالبة بأن تمكن السواد الأعظم من السكان ذوي الهشاشة من حقوقهم في الحماية الاجتماعية عن طريق تجسيد الخيارات السياسية في هذا المجال حيث تم التعبير عنها من خلال استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك وبرنامج "تعهداتي" عن طريق تقاسم الرفاه الذي يترتب على تسريع النمو الاقتصادي في ظل الإنصاف والمساواة دون ترك أي إنسان على الهامش. ويتجسد ذلك في النفاذ إلى الخدمات الأساسية وفي تطوير رأس المال البشري.

ومنذ عام 2016 وعملا على تفعيل الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، تم العمل بعنصرين أساسيين بمساعدة الشركاء الفنيين والماليين وخصوصا البنك الدولي.

وتعلقت الركيزة الأولى بالسجل الاجتماعي وهو عبارة عن قاعدة بيانات أساسية في الحماية الاجتماعية وخاصة في مجال التعرف على المستفيدين المحتملين واستهدافهم من قبل البرامج الاجتماعية.

ويتم إيواء السجل الاجتماعي داخل مندوبية تآزر وهو يهدف إلى توفير أكبر قدر من البيانات حول الأسر الفقيرة والهشة وحول الفقر في جميع أنحاء البلاد وكذلك حول حالة هذه الأماكن من حيث الخدمات الأساسية والنشاط الاقتصادي والحياة الجمعوية.

وسيسمح استحداث السجل الاجتماعي كقاعدة بيانات شاملة للأسر الفقيرة والهشة للشركاء الاجتماعيين وغير الحكوميين بأن يحددوا بدقة السكان المستهدفين بتدخلاتهم في المجال الاجتماعي. ويتم العمل بالسجل الاجتماعي حاليا على مستوى امتداد التراب الوطني وتستخدم بياناته من طرف مختلف المتدخلين في مجال التنمية الاجتماعية.

أما العنصر الثاني فيتمثل في البرنامج الوطني للتحويلات الاجتماعية "تكافل" ويتعلق الأمر ببرنامج للتحويلات النقدية المشروطة وببرنامج مرجعي للحماية الاجتماعية في موريتانيا وهو يتبع للمندوبية العامة. وتستهدف هيئة تآزر الأسر في حالة فقر مدقع ويقوم على الجمع بين تحويلات نقدية ربع سنوية وأنشطة للترقية الاجتماعية ترمي إلى تبني أسلوب إيجابي يرتبط بالممارسات العائلية الأساسية والاستثمار في تنمية الطفولة الصغرى. وخلال مرحلته الأولى المنتهية في أواخر عام 2020 قام البرنامج بدعم أكثر من 30.000 أسرة تم اختيارها بالاعتماد على السجل الاجتماعي وقدم دفعات بمبلغ 1.500 أوقية جديدة لكل أسرة ربع سنويا.

في مرحلته الثانية، أقرت الحكومة توسيع البرنامج ليشمل 100.000 أسرة تشكل خمس السكان ممن يعانون من الفقر المدقع وزيادة تدريجية في المساعدات الموزعة على الأسر لتصل 3.600 أوقية. وتم اعتماد منهجية تهدف إلى استفادة جميع الأسر التي يتم التكفل بها من تأمين صحي مجاني بصفة تدريجية.

وخلال الفترة 2016 – 2020، عملت وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة على توفير مناخ مؤسسي يلائم تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية وتمكين النساء والأشخاص ذوي الاحتياجات. وتعززت هذه الخطوات عام 2020 بفضل التزامات رئيس الجمهورية والالتزامات التي تجددت بمناسبة الذكرى 25 للمؤتمر الدولي حول السكان والتنمية CIPD. وفي هذا الإطار حققت وزارة الشؤون الاجتماعية خلال الفترة ما بين يناير ودجمبر 2020 العديد من الإنجازات الأساسية في مختلف تدخلاتها:

في مجال الحماية الاجتماعية والأشخاص ذوي الاحتياجات، عملت الوزارة على تحسين جودة وشمول التكفل بالمرضى المعوزين والمساعدة الاجتماعية للأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة وهو مجال حصل فيه تحسن ملحوظ. وفي هذا الإطار، قامت الوزارة بتأمين مساعدة مالية لصالح 1.539 فردا من بينهم 759 مريضا يعانون من الفشل الكلوي و473 مصابا بالسرطان و272 شخصا يعانون من أمراض مزمنة بالإضافة إلى حالات أخرى وبمبلغ إجمالي قدره 7.302.000 أوقية جديدة. وبالإضافة إلى ذلك تم التكفل بتكاليف الدواء لصالح 41 مريضا تم رفعهم للخارج و4.026 مريضا آخر حصلوا على إعانات في الهياكل الاستشفائية الوطنية فضلا عن التأمين ضد المرض لصالح 714 فردا من ذوي الاحتياجات الخاصة.

وشهدت الحماية الاجتماعية ونفاذ الأشخاص من ذوي الاحتياجات إلى حقوقهم الأساسية تحسنا ملحوظا تمثل في عدة مجالات ومنها على الخصوص التوقيع على اتفاقيات مع الصندوق الوطني للتأمين الصحي والمكتب الدولي للشغل تتعلق بالتأمين ضد الأمراض لصالح 2.300 شخص مع توزيع 800 بطاقة على أشخاص يعانون من إعاقات ومنح تحويلات نقدية لصالح 110 أطفال يعانون من إعاقات متعددة وذلك بواقع 24.000 أوقية جديدة لكل طفل سنويا.

وتم القيام كذلك بأنشطة تهدف إلى تمكين الأشخاص والحركية والمساعدة ودمج ذوي الاحتياجات الخاصة ونكتفي بذكر تمويل أنشطة مدرة للدخل لصالح 900 فرد من ذوي الاحتياجات الخاصة وبمبلغ إجمالي قدره 27 مليون أوقية جديدة. وجرى كذلك توزيع 400 مقعد متحرك و200 زوج من العكازات و50 جهاز للمساعدة على المشي و1.400 سلة غذائية لصالح أشخاص معاقين من بينهم 1.000 في نواكشوط وذلك خلال فترة الحجر بسبب الكوفيد 19 و4.000 شخص شملتهم العملية في الآونة الأخيرة في مدينة نواذيبو.

وعملت الوزارة كذلك على تعزيز المنظومة الوطنية للمكوّنين المتخصصين للأطفال من ذوي الإعاقات كما فتحت وحدتين للقيام بعمليات التأطير المطلوبة لصالح الأطفال الذين يعانون من التوحد في كل من نواكشوط ونواذيبو. واستفاد 25 عاملا في المركز (معلمون ومؤطرون) من دروس تكوينية حول تسيير الإعاقة العقلية والتوحد في 7 تخصصات (تشخيص التوحد، العلاج البدني والوظيفي، التدريب الخاص، التحدث والعلاج النفسي) وذلك بمشاركة مركز زايد للتوحد وجمعية الأطفال الذين يعانون من التوحد في موريتانيا ولمدة شهرين. وقد تعززت هذه الخطوات من خلال إنشاء مدرسة وطنية للعمل الاجتماعي وشعبة للتكوين في مجال مكافحة التوحد والاختلال العقلي.

وفي مجال الترقية النسوية والنوع، تعزز مجهود ترقية حقوق المرأة وتمكينها عبر تنفيذ العديد من الأنشطة. وفي هذا الإطار قامت الوزارة، في إطار المرحلة الأولى من برنامج أولوياتي، بتنفيذ خطوتين تتعلقان على التوالي بتمكين 6.000 امرأة وإدماج 3.800 فردا ممن يعانون إعاقات بمن فيهم 50% من النساء.

وفي هذا الإطار، استفادت 602 تعاونية نسوية من تمويل أنشطة مدرة للدخل في جميع الولايات باستثناء الحوضين ولعصابه وكيدي ماغا وبذلك استفاد 1.153 امرأة من تكوينات مؤهلة ومن تجهيزات إنتاجية في شعب واعدة. كما أن 126 بنتا من خريجات التعليم العالي والتكوين المهني استفدن كرائدات لمشاريع صغيرة وكمعلمات لمرحلة ما قبل المدرسي من تمويلات لصالح رياض الأطفال. وساهم البرنامج أيضا في تعزيز القدرات والمساعدة على التكيف لصالح 900 امرأة من معيلات الأسر لمواجهة جائحة الكوفيد 19 ومن بين هؤلاء 750 في نواكشوط و150 في نواذيبو بالإضافة إلى 30 امرأة من القائمات على رياض الأطفال وخريجات مركز تكوين الطفولة الصغرى. وقد بلغ إجمالي تكاليف هذه العملية 64.000.000 مليون أوقية منها 25.000.000 كتمويل من البنك الدولي في إطار مشروع تمكين النساء والعائد الديمغرافي SWEDD.

وفي المرحلة الأولى من برنامج أولوياتي، قامت الوزارة كذلك بتوزيع مساعدات نقدية لصالح 250 بنتا من المنتميات إلى أسر فقيرة في 3 ولايات بنواكشوط وبمبلغ إجمالي قدره 750.000 أوقية. وجرى كذلك تنظيم دورات تكوينية مؤهِّلة لصالح 531 بنتا في العديد من حقول النشاط.

وعلى صعيد تحسين الوضع الاقتصادي للمرأة وحمايتها من أنواع العنف، تم اعتماد استراتيجية لريادة الأعمال النسوية واستراتيجية لمكافحة العنف ضد المرأة إضافة إلى مشروع قانون إطار لمكافحة العنف ضد النساء والبنات. وقد تعزز الإطار التنظيمي والمؤسسي لحماية حقوق النساء كذلك من خلال استصدار مرسوم ينص على إنشاء مرصد لحقوق المرأة واعتماد خطة العمل الوطني لتنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم 1325.

وتم تمديد العمل ببرنامج تمكين المرأة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في إطار برنامج أولوياتي لرئيس الجمهورية الذي يهدف إلى تنشيط الاقتصاد الوطني وخاصة المحور المتعلق بالعرض الاجتماعي ودعم الطلب وذلك بتمويل قدره 112 مليون أوقية جديدة يتم تنفيذه على مدى 30 شهرا إضافة إلى بناء 50 حديقة أطفال واكتتاب في طور الإعداد لـ150 مدرسة لمرحلة ما قبل المدرسي.

وبالنسبة للوقاية من الكوفيد 19 وتطبيق الإجراءات الاحترازية وكذلك فتح ورش لإنتاج الكمامات، قامت الوزارة بتوزيع 6.000 كمامة على النساء في أسواق العاصمة نواكشوط.

وقد شملت هذه الخطوة أيضا تنظيم حملة إعلامية وتحسيسية حول العنف ضد النساء والبنات في سياق عام تطبعه الجائحة بالإضافة إلى إنتاج وتوزيع 14.950 كمامة لصالح إدارات القطاع والسكان المستهدفين في مختلف المصالح واستحداث "مصلحة متنقلة للمساعدات الاستعجالية" الاجتماعية تتمثل مهمتها في استمرار تعبئة العاملين والمتعاونين في المجال الاجتماعي.

وبالنسبة للطفولة والأسرة والتغذية، اشتملت حصيلة عمل القطاع في مجال الطفولة استحداث وتكوين لجان للتنسيق ومراجعة وترجمة الصور واللقطات المتعلقة بحماية الطفل إلى اللغات الوطنية وكذا انطلاق مشروع تعزيز منظومة حماية الطفل وتجديد برلمان الأطفال الذي يتألف من 122 بنتا مع التقيد بمبدأ

تساوي الجنسين باعتبار البرلمان منصة يعبر من خلالها هؤلاء عن آرائهم ويتدربون على الممارسة الديمقراطية والمواطنة والمشاركة.

ومن بين الأنشطة الأخرى المقام بها، يجدر التنويه بانطلاق مسار إعداد الإجراءات العملية الموحدة لتسيير حالات حماية الطفل وإعداد وعرض الاستراتيجية الوطنية لحماية الطفل أمام مجلس الوزراء والتركيز على الوقاية من أي شكل من أشكال سوء المعاملة وحماية حقوق الطفل استنادا على آليات الرد المعمول بها إقليميا ومحليا وتنظيم تكوين تمهيدي في طور الإعداد لصالح 100 مدرسة في السلك قبل الدراسي وتكوين مستمر لصالح 140 مدرسة حدائق أطفال CFPE .

وبالنسبة لمركز حماية الطفل وإدماجه اجتماعيا فقد استطاع التكفل بـ650 طفلا يعانون من أوضاع صعبة في المجالات الغذائية والصحية والنفسية والتعليمية والمهنية وكذلك الحصول على كفالة أُسرية (كفالة).

جرى كذلك تصميم أو تنفيذ (في طور الإعداد) برنامج للتحويلات النقدية لصالح 10.000 أسرة تضم من بين أعضائها شخصا أو أكثر من ذوي الاحتياجات الخاصة بالإضافة إلى سجل يتألف من 7.000 أسرة واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحديد المواقع عن طريق الأقمار الصناعية والقيام لاحقا بتوزيع مبالغ نقدية في بلديات نواكشوط التسع وبغلاف مالي قدره 100 مليون أوقية جديدة على أن يتم التوزيع خلال 10 أقساط شهرية.

وقد تميز عمل القطاع الوزاري في مجال الأسرة لعام 2020 وفي سياق عام يطبعه انتشار الكوفيد 19 بتوزيع مواد غذائية لصالح 1.750 أسرة فقيرة تعيلها النساء في نواكشوط وتنظيم حملة تحسيسية واسعة النطاق للتعبئة ضد العنف الأسري عبر وسائل الإعلام الجماهيري وخاصة التلفزيون والإذاعة.

وحتى وإن تعرضت مسألة حل النزاعات الأسرية لبعض العقبات بسبب الأزمة فإن المصالح المختصة في الوزارة وخاصة الخلايا الجهوية قد عالجت أكثر من 501 نزاع منها 284 في نواكشوط.

نظرا إلى الطابع الاجتماعي الذي يتميز به نشاط القطاع، فإن حرم رئيس الجمهورية حرصت على الحضور لعدة أنشطة منها حصيلة أعمال الملتقى النسوي وتوصيات برنامج أولوياتي المتعلق بمرحلة ما قبل المدرسي وتدشين توسيع مباني المدرسة الوطنية للعمل الاجتماعي التي تم استحداثها في الآونة الأخيرة.

هناك أداة أخرى مهمة للحماية الاجتماعية تتمثل في منظومة مواجهة الصدمات. ويشكل انعدام الأمن الغذائي والفقر تهديدا للعديد من الأسر سواء على المستوى الحضري أو الريفي وذلك نتيجة الصدمات المرتبطة بالتغيرات المناخية وبالكوارث. ومن بين عناصر الرد على هذه الصدمات اللجوء إلى برنامج للتأمينات الاجتماعية على المدى القصير يقوم على التحويلات النقدية (المعونة). ويهدف بوجه خاص إلى دعم السكان الأكثر هشاشة ممن عانوا من الجفاف خلال مواسم الصيف. ويستفيد من هذا البرنامج سنويا آلاف الأسر التي توجد في حالة انعدام الأمن الغذائي (27.000 أسرة عام 2021).

وفيما يتعلق بحماية الطفولة ضد العنف والإكراه والاستغلال، فقد كانت موضع جهود حثيثة قامت بها الحكومة خلال السنوات القليلة الماضية. واستجابة لتعهداتها ولاعتماد الاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل وفي ضوء ملاحظات لجنة حقوق الطفل للعام 2018، تم تحسين الإطار القانوني والاستراتيجي عبر اعتماد المدونة العامة لحماية الطفل للسنة ذاتها ومراجعة الاستراتيجية الوطنية لحماية الطفل عام 2020.

وحقق الرد على العنف ودعم الأطفال الذين يحتاجون للحماية بعض التقدم كنتيجة لاعتماد المعايير العملية لإدارة الحالات وتعزيز قدرات مراكز الحماية والدمج الاجتماعي للأطفال ذوي الهشاشة CPISE واعتماد إطار قانوني لإيواء الأطفال الذين يفتقرون لحماية أسرية داخل أسر تتكفل برعايتهم.

كما يجدر التنويه بالمسعى الرامي إلى تعزيز المصادر البشرية والعمل الاجتماعي من خلال استحداث مدرسة وطنية للعمل الاجتماعي واكتتاب 200 عامل اجتماعي ومربي من ذوي التخصصات. وبالرغم من هذه الخطوات الهامة الرامية إلى تعزيز منظومة حماية الطفل فإن البيانات الحديثة تشير إلى أن الأطفال مازالوا يتعرضون للعديد من الخروقات ضد حقوقهم بما في ذلك التعرض للعنف والاستغلال والتمييز والإكراه والإهمال.

وتشير البيانات الحديثة حول انتشار تشوهات الأعضاء التناسلية للنساء وحول الزواج المبكر للأطفال والتي صدرت عن المسح الجهوي لمتابعة المؤشرات والأداء (ERSIP, SMART et EDS) إلى أن الظاهرة مازالت بمستويات مخيفة رغم انخفاض انتشار هذه التشوهات والزواج المبكر للأطفال. وهكذا أبرز المسح الديمغرافي والاجتماعي EDS لعام 2019 أن انتشار تشوهات الأعضاء التناسلية للمرأة يقارب نسبة 63,9% بين النساء من الفئة العمرية من 15 إلى 49 سنة مقابل 66,6% بحسب مسح العينات متعدد المؤشرات MICS لعام 2015 وأن 36,6% من البنات من فئة 20 – 24 سنة تزوجن قبل 18 سنة مقابل 37% عام 2015. وبالنسبة للنفاذ إلى الحالة المدنية يلاحظ استمرار مجموعة من التحديات الكبيرة وخاصة ما يتعلق بالتسجيل التلقائي للأطفال عند الولادة. وبحسب مسح EDS لعام 2020 فإن 44,8% من الأطفال تم تسجيلهم لدى الولادة مع وجود تباينات على المستوى الجهوي كما هو الحال في الحوض الشرقي بنسبة 12% وعلى المستوى الحضري حيث تم قيد 68% من الأطفال مقابل 29,7% في الوسط الريفي و15,9% فقط من الأطفال تم قيدهم في الخمس الأكثر فقرا مقابل 81,3% في الخمس الأكثر رفاها.

وتنبئ العواقب الاجتماعية والاقتصادية للكوفيد 19 بتفاقم خطورة المؤشرات المتعلقة بعمل الأطفال ما بين 5 إلى 17 سنة. وقد كانت النسبة عند 37,6% منها 26,3% في ظروف خطيرة جدا عام 2015 وتطال البنات والذكور وهي ترتبط غالبا بفقر الأسرة وإهمال أفرادها والفشل الدراسي.

وأبرز تحليل المجالات الخاصة التي تؤثر تأثيرا كبيرا على الحماية الاجتماعية، عددا من المعوقات وكالتالي:

- نظام الضمان الاجتماعي الرسمي لا يغطي سوى فئة قليلة من السكان الموريتانيين مع إهمال الفئات الأكثر هشاشة.
- الموارد المالية غير ملائمة ولا تتسم بالإنصاف لتمكن من إيجاد منظومة صحية يمكن للجميع الاستفادة منها.
- حالة انعدام الأمن الغذائي البنيوي والمزمن وخاصة في المناطق الريفية مع غياب استراتيجية شاملة تشمل مقاربة متناسقة عبر القيام بأنشطة ذات طابع أفقي.
- نسبة سوء التغذية مرتفعة وخاصة في بعض المناطق وهو ما يتطلب مجهودا لتعزيز وتوسيع وتسريع تنفيذ البرامج ونشاطات التكفل والوقاية.
- الجهود التي لا تزال محدودة والمتعلقة بحماية الطفل وترقية المرأة ودعم الأشخاص الذين يعانون من إعاقة والعمل الاجتماعي لصالح الأشخاص الفقراء. وتتعرض هذه الجهود للعديد من العراقيل (منها ما هو مؤسسي وبنيوي ومالي وقانوني وإعلامي).

- منظمة تعليمية تتمثل بتباينات تبعث على القلق بالنسبة للنفاذ إلى الدراسة والاستبقاء مما يعيق الجهود الرامية إلى تحقيق هدف التعليم للكل ويتطلب في الوقت ذاته جهودا متواصلة لتعزيز العرض ودعم الطلب.
- نسب مرتفعة من البطالة بشكل عام وخاصة في صفوف النساء والشباب وهو ما يساهم إلى حد كبير في المشاكل المتعلقة بالإعاقة وصعوبة الظروف المعيشية حيث لا وجود لحلول ومقاربات تخدم التشغيل.
- عدم انتظام عمليات التقييم الشاملة والمتعلقة بما يلي: (1) تأثير واستمرار البرامج الموجهة نحو النفاذ الشامل للخدمات الأساسية (الماء، الصرف الصحي، الإسكان، الكهرباء)؛ (2) الاستجابة للاحتياجات الخاصة للسكان الذين تم تصنيفهم بأنهم شديدو الهشاشة (اللاجئون، المنكوبون، السكان الذين من عانوا من مخلفات الاسترقاق)؛ و(3) تشجيع المقاربات اللامركزية المتعلقة بالتنمية المجتمعية.

وتوجد مع ذلك عوامل عديدة في صالح شبه القطاع وهي تتلخص في الآتي:

- الإرادة السياسية القوية بخصوص التحول الإيجابي في الظروف المعيشية للسكان الفقراء بعد استحداث وكالة "تآزر".
- تعبئة الوسائل المادية في إطار مقاربة متكاملة اعتمادا على 5 برامج عاملة في إطار وكالة "تآزر" حيث يتوقع أن يبدأ تنفيذها ما بين 2020 – 2024 وبمبلغ إجمالي قدره 20 مليار أوقية يوجد عرض تقديمي لهذه البرامج وحقل نشاطها في الملحق.
- سلسلة الاحتياجات التي يغطيها برنامج "تآزر" وهي تتراوح بين التحويلات النقدية لصالح أكثر من 100.000 أسرة لصالح المرضى والمعوقين وبين التأمين ضد المرض لصالح 620.000 ألف شخص والاستثمارات الهادفة إلى تسهيل النفاذ إلى الخدمات الأساسية (التعليم، الماء، الطاقة، الصرف الصحي، الإسكان). وقد تم تسجيل العديد من عمليات توزيع السلات الغذائية المجانية أثناء جائحة الكوفيد 19.
- تحسين أدوات استهداف المستفيدين كما طورتها مندوبية تآزر من خلال السجل الاجتماعي.
- دعم وتمويل هذه الفئات السكانية (من قبل وزارة العمل الاجتماعي، وزارة الصحة، مفوضية الأمن الغذائي) في إطار برنامج أولوياتي. وقد ساعد ذلك في توسيع تغطية هذه البرامج الموجهة لصالح هذه الساكنة (تمكين النساء، التأمين ضد المرض، التكفل بالأمراض والمعوقين والمعوزين).
- نشاطات قوية تم القيام بها في مجال الحد من البطالة وإصلاح التعليم والتكوين المهني.
- الالتزام السياسي بشأن تعزيز اللامركزية والتنمية المحلية في إطار الاستراتيجيات الجهوية للنمو المتسارع والرفاه المشترك.

ويبرز تحليل مكامن القوة والضعف والفرص المتاحة والتهديدات المتعلقة بالحماية الاجتماعية والقدرة على مواجهة الطوارئ من خلال السياق العام والجرد المشار إليه سابقا ما يلي:

نقاط القوة	نقاط الضعف
- اعتماد سياسة وطنية للحماية الاجتماعية لعام 2013. - اعتماد سياسة للأمن الغذائي عام 2010.	- ظروف صعبة وانتشار الفقر وخاصة على المستوى الريفي. - البطالة الاجتماعية وهشاشة السكان.

- اعتماد استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك للفترة 2016 – 2030. - اعتماد استراتيجية وطنية لمأسسة النوع عام 2015. - برنامج تعهداتي للفترة 2019 – 2024. - استحداث وكالة تآزر ووضع خطة عملها للفترة 2020 – 2024 وبتمويل بحدود 20 مليون أوقية جديدة. - إتاحة أداة فعالة للاستهداف على مستوى السجل الاجتماعي. - التكافل الاجتماعي (الصدقات، الزكاة، الهبات والوصايا). - التضامن الجماعي والأسري التقليدي كما هو شائع بين الموريتانيين.	- مشاكل تتعلق بإحصاء الأشخاص ذوي الهشاشة والإعاقة والمتسولين. - صعوبة تطبيق الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية.
الفرص المتاحة	**المخاطر**
- برنامج سنوي للمساعدة تقوم بها الوزارة لصالح الفئات الاجتماعية والمعوقين. - التزام رئيس الجمهورية بترقية الفئات الهشة.	- الخسائر ذات الطابع الاجتماعي. - هجرة القوى الحية وخاصة الشباب تاركين الأشخاص ذوي الهشاشة في الوسط الريفي (الشيوخ، النساء، الخ). - تراجع التكافل الاجتماعي والتآزر.

- **التدخل رقم 6.4: تعزيز الأمن الغذائي وفي مجال التغذية**

السياق العام والتحديات

تجابه موريتانيا ضعف نسبة الاكتفاء الغذائي لكون الإنتاج من الحبوب لا يغطي سوى 20% إلى 50% من الاحتياجات، وانتشار الفقر الذي قدره مسح عام 2019 حول الظروف المعيشية للسكان بما يقارب 28,2% مقابل 30,7% عام 2014 وهو ما يعتبر، رغم انخفاض النسبة، ظاهرة ريفية (41,2% مقابل 14,4% في الوسط الحضري) تعود إلى ارتهان الأسر بإنتاجها الزراعي وبالتقلبات المناخية.

وتنفذ السلطات العمومية سياسات وبرامج متخصصة في مجال الأمن الغذائي وزيادة قدرة المجتمع والسكان الأكثر هشاشة على مواجهة الظروف الطارئة في مختلف القطاعات وبمساعدة الشركاء في التنمية والمجتمع المدني (هدف التنمية المستدامة رقم 2: القضاء على المجاعة وضمان الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتشجيع الزراعة المستدامة). وهكذا فإن النسب المئوية لانعدام الأمن الغذائي لدى الأسر (30% في مواسم الجفاف و20% في المواسم السابقة للحصاد) ونسب سوء التغذية الحادة لدى الأطفال في سن مبكرة تبلغ 10%.

كما أن عدد الأفراد المقيدين في عداد المحتاجين إلى التغذية يبلغ أحيانا أرقاما قياسية تصل إلى 800.000 شخص. وتشير نتائج المسح الدائم للظروف المعيشية للفترة 2019 – 2020 إلى أن نسب انعدام الأمن الغذائي التي تم احتسابها انطلاقا من مؤشر FIES المتعلق بانعدام الأمن الغذائي والذي صدر عن منظمة الغذاء العالمي (الفاو) إلى نسب أعلى: 43,9% من الأسر معنية إلى حد كبير ومنها 36,9% معنية بنسب عادية و7% تعاني من سوء تغذية شديد. وتوجد هناك فوارق هامة ما بين وسط الإقامة (حضري، ريفي) وما بين الولايات.

ويرتبط سوء التغذية بأكثر من 45% من حالات الوفيات المسجلة سنويا عبر العالم لدى الأطفال دون سن الخامسة. وفي موريتانيا يعاني 17% من الأطفال دون سن 5 سنوات من سوء التغذية المزمنة ومن بين هؤلاء 3,7% يتعرضون لسوء التغذية الحاد حسب مسح 2021.

وتتجاوز نسبة انتشار سوء التغذية المزمن عتبة الـ20% في ست ولايات حيث تتراوح بين 20% و30%. ويتعلق الأمر بولايات الحوض الشرقي 28,5%، الحوض الغربي 22,8%، كيدي ماغا 22,2%، لعصابه 21,6%، كوركول 21,5%، وولايات الشمال (آدرار، اينشيري وتيرس زمور) 21,5%. ويعاني 15,8% من الأطفال دون سن الخامسة من عدم تناسب الوزن والعمر ومنهم 2,7% بشكل حاد جدا.

ويتعرض طفل واحد في سن 5 سنوات من أصل 10 أطفال أي 11,1% لسوء تغذية حاد منها 1,9% من الحالات الشديدة. غير أن مستوى الانتشار يعتبر حرجا من منظور منظمة الصحة العالمية في خمس ولايات هي كيدي ماغا، لعصابه، الحوض الغربي، كوركول ولبراكنه.

ومن الملاحظ أن سوء التغذية يمثل مشكلة صحية رئيسية وسببا من أسباب وفيات الأطفال والرضع. كما أن الوضع الغذائي العام في موريتانيا سجل تدهورا منذ بداية الجائحة. ففي عام 2021 كان ما مجموعه 1.385.278 شخصا يواجهون انعدام الأمن الغذائي. ومن بين هؤلاء عانى 11,3% من أشكال خطيرة لانعدام الأمن الغذائي. وعلى المستوى الوطني بلغت نسبة سوء التغذية الحادة 11% ونسبة سوء التغذية الشديدة 1,9%. وعانت 21 مقاطعة من أصل 55 من أوضاع غذائية استعجالية. وبحسب تقديرات وزارة الصحة فإن 136.254 طفلا عانوا من سوء التغذية الحاد عام 2021 ومن هؤلاء 32.740 حالة يحتاجون إلى علاجات استعجالية لعام 2022. ويرتبط سوء التغذية الحاد بانعدام الأمن الغذائي الموسمي وبأمراض كالإسهالات والملاريا. وتزيد نسب سوء التغذية والوفيات قليلا لدى الذكور مقارنة بالإناث. وهناك محددات أخرى ذات علاقة يجب أن تُراعَى: بقت 50% من الرضع يتغذون حصرا بحليب الأمن خلال الأشهر الستة الأولى من أعمارهم وهناك 15% من الذكور و14% من الإناث يحصلون على الحد الأدنى المقبول من الوجبات الغذائية كما أن نصف الساكنة لا تصلهم مياه الشرب الصالحة بينما يتوفر الرُّبع فقط على منشآت صحية محسنة.

ويتعرض اليافعون والأطفال بشكل خاص إلى مخاطر سوء التغذية كنتيجة للزيجات المبكرة ولحالات الحمل المتقاربة: 20% من البنات تزوجن قبل سن 15 و33% حملن قبل سن 18.

كما أن الوضع الغذائي للرضع والأطفال يبعث على القلق بسبب استمرار بعض الممارسات الضارة في مجال التغذية بحسب آخر مسح ديمغرافي وصحي. وهكذا فإن أقل من نصف الرضع قبل ستة أشهر يتم إرضاعهم بحليب الأم (41%) بينما يستفيد خمس الأطفال ما بين 6 إلى 23 شهر من غذاء تكميلي مناسب. ويمثل المواليد الجدد الذين يعانون من نقص في الوزن 37% من الجميع وهناك نسبة ضئيلة جدا (3%) من السكان يستهلكون الملح المشبع باليود وهي أدنى نسبة بالمقارنة مع باقي بلدان المنطقة. أما فقر الدم فإنه يطال 77% من الأطفال دون 5 سنوات و56% من النساء في سن الإنجاب. وهكذا فإن استهلاك الملح المشبع باليود من قبل الأسر لا يزال ضعيفا جدا (18%) بحسب مسح 2018.

ومن جهة أخرى فإن النقص في المكملات الغذائية (الفيتامينات والمعادن) يمثل مشكلة صحية عمومية أساسية في موريتانيا (راجع استراتيجية الصحة). ومن مظاهر النقص الأكثر انتشارا الحاجة إلى الحديد واليود والزنك والفيتامين "أ" وهي تطال كلا من الأطفال في سن قبل الدراسي والحوامل والبالغين. وهناك عواقب صحية واجتماعية واقتصادية كبيرة جدا لهذا النقص في التغذية: سوء التغذية المزمن الوفيات والتعرض للأمراض، تأثر النمو البدني والعقلي ونقص في القدرة على العمل والتدريب. وقد صدرت نتائج مسح وطني حول مكامن النقص هذه عام 2016 (فيتامين "أ"/ الحديد انتشار فقر الدم والزنك)أما نقص

اليود فله آثار على الصحة والنمو لا يمكن علاجها (الإجهاض، التشوهات الخلقية) وعلى التعليم ومعامل الذكاء لدى الطفل. وقد تم إجراء الدراسة الوبائية التي تناولت الاضطرابات الناتجة عن نقص اليود في إطار خطة العمل القطاعية البينية حول التغذية (PAIN) وقدر انتشارها بنسبة 9,3% بين الأطفال دون سن الخامسة.

ويتمثل التحدي الأساسي في مجال الأمن الغذائي في الرد المناسب وفي الآجال المعينة على أوضاع انعدام الأمن الغذائي والهشاشة الناجمة عن الحالة المناخية والمعوقات المختلفة المتعلقة بمختلف أبعاد الأمن الغذائي.

وفي إطار عزمها على تفعيل الاستثمار في رأس المال البشري عن طريق الحد من نسب سوء التغذية بجميع أشكالها، فقد عبرت الجمهورية الإسلامية الموريتانية عن التزامها الصارم بخصوص تطوير الغذاء والأمن الغذائي وفقا لأجندة 2030.

ويتعلق الأمر بما يلي:

- النهوض بنظام غذائي فعال وقادر على مواجهة الطوارئ واحتوائي ومستدام حيث يحق لجميع مكونات السكان الأكثر هشاشة بأن يحصلوا في جميع الأوقات على غذاء صحي ومغذي وبكميات كافية.
- تعزيز الالتزام السياسي والمشاركة الاجتماعية لغرض تحسين التغذية على مستوى البلاد وذلك باللجوء إلى الحوار حول السياسات وإلى المناصرة في إطار متعدد القطاعات.
- إعطاء مكانة أكثر اتساعا للتغذية ضمن الاستراتيجيات والسياسات وخطط العمل والبرامج الوطنية وحشد الموارد المالية المحلية اللازمة لذلك.
- تعزيز تغذية الرضيع والطفل وتشجيع مكافحة النقص في مجال المكملات الغذائية ومعالجة سوء التغذية بنوعيها المعتدل والشديد.
- تعزيز تغذية الرضع والأطفال وتشجيع مكافحة نقص المكملات الغذائية ومعالجة سوء التغذية الحاد (معتدلة / شديدة).

وقد أظهرت تجربة السنوات العشرين الماضية أن حصيلة هذه الأنشطة لم تكن دائما بالمستوى المطلوب وذلك لأن: (1) المكاسب التي تحققت في مجال الحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي لم تؤثر بالشكل المطلوب في تخفيض عدد الأفراد المعنيين؛ (2) ضعف التنسيق ما بين السياسات القطاعية المعتمدة للاستجابة للحالات المستعجلة بحيث لم تسمح بتضافر الجهود وتحقيق النتائج المتوقعة. غير أنه وفي أفق 2025 وهكذا فإن الآفاق التي يتيحها كل من برامج تآزر وتحسين التنسيق بين مختلف الأطراف المعنية وخاصة التحسن الملحوظ في وسائل استهداف المعنيين من قبل السجل الاجتماعي، تبعث على الاعتقاد بالقيام بأنشطة أكثر وجاهة لصالح السكان ذوي الهشاشة وبزيادة معتبرة في الإنتاج الزراعي والرعوي في المناطق المعنية.

وعليه فإن الهدف المنشود لعام 2025 يتمثل في تغطية الجزء الأكبر من الاحتياجات الغذائية عبر تزايد الإنتاج الوطني (الزراعة، الثروة الحيوانية، الصيد والغابات).

التشخيص الاستراتيجي

يتكون الفاعلون في مجال الأمن الغذائي من مفوضية الأمن الغذائي، مندوبية تآزر، الوزارات المكلفة بالزراعة والتنمية الحيوانية والمياه والتجارة والصحة والداخلية بالإضافة هيئة أرباب العمل والشركاء الفنيين والماليين والمنظمات غير الحكومية.

واستجابة للتحديات التي يواجهها شبه القطاع، أقرت الحكومة: (1) الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي لعام 2010 والبرنامج الوطني للاستثمار الزراعي (PNIA) بهدف زيادة إنتاج المحاصيل الإعاشية ومواجهة الأمن الغذائي بمختلف أبعاده وكذلك؛ (2) الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية لعام 2013 وإيجاد شبكات للتأمين الاجتماعي لصالح السكان ذوي الهشاشة.

ولأجل تحسين وتفعيل تنفيذ مهامها، قامت مفوضية الأمن الغذائي بعدة عمليات من أجل إعادة الهيكلة: (1) في عام 2000 حيث تم وضع المنظومات المؤسسية القادرة على مواجهة ومنع وإدارة الأزمات الغذائية. وتعلق الأمر بمرصد الأمن الغذائي OSA وبالمساعدات الاستعجالية ووكالة تنفيذ المشروعات الصغرى AEMP؛ (2) في عام 2021 إصدار المرسوم رقم 138 / 2021 حيث التزمت بموجبه المفوضية بتنفيذ برامج موجهة نحو الأمن الغذائي بما في ذلك المساعدات الغذائية ودعم التجمعات عبر أنشطة تنموية قاعدية تؤثر إيجابيا على حياة السكان من ذوي الهشاشة؛ (3) في مجال منع الأزمات الغذائية والصدمات، تزودت منذ عام 2021 بآلية للوقاية وتنسيق الرد الصدمات: الجهاز للوقاية والرد على الأزمات الغذائية DCAN وفقا للمرسوم رقم 61 – 2021 بتاريخ 21 ابريل 2021.

ومن جهة أخرى، وفي إطار السعي إلى مكافحة انعدام الأمن الغذائي بشكل فعال وتحسين التدخلات لصالح الفئات الأكثر هشاشة، تعتزم مفوضية الأمن الغذائي في السنوات القليلة القادمة: (1) توفير مخزون للأمن الغذائي لتفادي انقطاع التموين بالمواد الغذائية في أوقات الأزمات؛ (2) تعزيز القدرات التخزينية عبر بناء 6 خزانات بسعة 12.000 طن لكل منها في نواكشوط والعديد من المخازن بسعة تتراوح بين 1.000 و30.000 طن موزعة على مناطق البلاد وبحسب موقع الخزانات عند الاقتضاء؛ (3) تعزيز القدرات اللوجستية ووسائل النقل عبر اقتناء حظيرة سيارات للنقل على مرحلتين أولى وثانية.

وأخيرا، تم إعداد خطة عمل قطاعية مشتركة للتغذية PAIN لتتخذ شكل مخطط استراتيجي متعدد القطاعات في مجال التغذية PSMN وذلك للمساعدة في اتخاذ القرار بشأن التدخلات القطاعية البينية وتنفيذها وهو ما سيؤثر على الحد من سوء التغذية ومواجهة تكرار الأزمات الغذائية في موريتانيا. كما أن لكل من المركز المتنقل للمساعدات الغذائية العادية CRENAM والمركز المتنقل للتكفل بالحالات الحادة CRENAS ومركز المساعدات الغذائية المحلية CRENI أدوارا لا يستهان بها في هذا المجال.

وتهدف الخطة إلى تعزيز القدرات وتوسيع حقل النشاط على المستوى اللامركزي من أجل التسريع بتحقيق هدف التنمية المستدام رقم 1 والمتمثل في خفض العجز في مجال التغذية بنسبة 50%. وتقتضي الخطة كذلك العمل بمقاربة تتماشى مع مبادرة REACH الشاملة التي تسعى إلى "القضاء على المجاعة وسوء التغذية لدى الطفل".

ويبرز الجرد الذي أجري حول الحالة العامة للأمن الغذائي وجود العديد من المزايا وكذلك العديد من المعوقات التي تعيق تطور القطاع.

ويوجد العديد من المزايا التي يتميز بها الأمن الغذائي في موريتانيا وهي كما يلي:

- قيام مفوضية الأمن الغذائي في الآونة الأخيرة بوضع منظومة وطنية لمنع ومواجهة الأزمات الغذائية وهي عبارة عن آلية فعالة لتنسيق تدخلات الفاعلين الوطنيين في مجال الرد على الصدمات.
- إتاحة طاقات جيدة للتخزين على امتداد التراب الوطني.
- إتاحة الوسائل اللوجستية المتمثلة في حظيرة لوسائل النقل.
- خبرة طويلة ومعرفة كافية بوسائل مكافحة انعدام الأمن الغذائي والهشاشة وإدارة الحالات المستعجلة.
- صندوق وطني للأمن الغذائي في طور التأسيس لتمويل خطط الرد بوتيرة سنوية على الأزمات المتكررة ذات العلاقة بالجفاف وبزيادة الأسعار.
- إعادة تنشيط المنظومة الوطنية للإنذار المبكر التي يتولى تسييرها مرصد الأمن الغذائي وهو المرصد الذي أصبح من الآن فصاعدا يتوفر على منصة تقوم بمركزة البيانات التي تضمن إعداد تقرير تشخيصي وتوافقي حول حالة الأمن الغذائي.
- الإدارة السياسة المعبر عنها بالتزامات رئيس الجمهورية "تعهداتي" وخاصة سياسة اللامركزية والتنمية التشاركية المحلية.
- تعهد الشركاء الفنيين بدعم مكافحة التهميش حيث لا يبقى أي إنسان على الهامش.
- أهداف الاكتفاء الذاتي التي تم إسنادها إلى وزارات الزراعة والتنمية الحيوانية والصيد والاستثمارات المقام بها في إطار برنامج تعهداتي.
- آفاق التنمية الاقتصادية لما بعد الكوفيد 19 مع توقع استغلال الغاز في عام 2023.
- توسيع برامج "تكافل" و"المعونة" لتشمل جميع الفقراء وتواكب الاندماج الاجتماعي والاقتصادي.

وفيما يتعلق بالمعوقات فإن حقل الأمن الغذائي تعتريه النقاط السلبية التالية:

- قلة التمويلات بالمقارنة مع الاحتياجات والتحديات المتعلقة بقدرة السكان ذوي الهشاشة على مواجهة الطوارئ.
- ضعف القدرات العملياتية والخاصة بعدم استباق الأزمات: لا تتوفر المفوضية على مخزون استراتيجي للأمن الغذائي كما أن وسائلها اللوجستية للتدخل قاصرة عن السماح بتوفير مخزون غذائي في المناطق التي تتعرض للأزمات.
- عدم وجود أو ضعف مراجع ووثائق حول المؤشرات الكافية للتعرف على الأمور المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي ومتابعتها.
- التقلبات المناخية التي ينضاف إليها ضعف التحكم في الماء وقلة الوسائل لميكنة الزراعة مما يؤدي إلى حدوث أوضاع استعجالية متكررة.
- ضعف الجهاز الاستشاري في مجالات الزراعة والبحوث والتنمية مما يحد من مستويات الإنتاج.
- انتشار الهشاشة وتأثر الظروف المعيشية لفئة واسعة من الساكنة مما يتطلب تعبئة مستمرة لخدمة السكان ذوي الهشاشة.
- نفاذ السكان الفقراء وذوي الهشاشة إلى الخدمات الأساسية (الماء، الطاقة، الصرف الصحي، التعليم، الصحة، الخ).
- الاندماج الاقتصادي للفقراء عبر دمجهم اجتماعيا واقتصاديا في دوائر الإنتاج (الأنشطة المدرة للدخل، الخ).
- ضرورة تحسين الإطار المعيشي للسكان المستهدفين بالنفاذ إلى مسكن لائق.

ويبرز الجدول التالي عناصر السياق العام للجرد المتعلق بالحالة العامة كما نتجت عن التحليل الاستراتيجي لمكامن القوة والضعف والفرص المتاحة والمخاطر:

نقاط القوة	نقاط الضعف
- اعتماد سياسة للأمن الغذائي عام 2010. - اعتماد استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك للفترة 2016 – 2030. - اعتماد استراتيجية وطنية لمأسسة النوع عام 2015. - برنامج تعهداتي للفترة 2019 – 2024 في مجال الأمن الغذائي. - برنامج مندوبية تآزر المتعلق بالسدود والأمن الغذائي. - استحداث وزارة للقطاعات الإنتاجية كالزراعة والتنمية الحيوانية على وجه الخصوص. - تنفيذ منظومة وطنية لمنع الأزمات الغذائية والرد عليها. - استحداث صندوق وطني للرد على الأزمات الغذائي ولتمويل التدخلات السنوية في الأزمات. - مجلس تشاوري يضم المفوضية / الشركاء الفنيين والماليين للتبادل والمساعدات في مجال الأمن الغذائي.	- الظروف المناخية الصعبة. - أجيال تقليدية من الفلاحين في طور الاختفاء ومشكلة تجدد فلاحة الأرض. - حالة شبكة الطرق وعزلة بعض المناطق. - ضعف مستوى الاكتفاء الغذائي في مجال الحبوب. - مستوى مرتفع من البطالة والهشاشة. - غالبية فرص العمل غير المصنف (80%) تساع دعلى هشاشة الظروف المعيشية. - عدم تثمين المقدرات الزراعية (الزراعة المروية، الزراعة المطرية، الواحات). - ضعف المستوى التنظيمي والتأطيري للفلاحين.
الفرص المتاحة	**المخاطر**
- تجديد برنامج "تموين" لزيادة القدرة على التموين وإعادة تنظيم استهداف المستفيدين لما فيه صالح الفئات السكانية الأكثر هشاشة. - برمجة على أساس سنوي لإنجاز مشاريع جماعية خفيفة.	- حدوث صدمات خارجية تؤثر على مسار المنتجات المخصصة للتصدير. - عدم الاستقرار السياسي. - التحديات الأمنية في كل من منطقتي الساحل والمغرب العربي. - ارتفاع أسعار المنتجات الضرورية على مستوى السوق العالمي.

المرتكز الاستراتيجي رقم 3:

تعزيز الحكامة بكافة أبعادها

الورشة رقم 7: الحكامة السياسية، الأمن واللامركزية

الورشة رقم 8: توطيد دولة القانون، حقوق الإنسان والعدالة

الورشة رقم 9: الحكامة الإدارية والاقتصادية والمالية والاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي

1. المرتكز الاستراتيجي رقم 3: تعزيز الحكامة بكافة أشكالها

يهدف المرتكز الاستراتيجي الثالث إلى ترسيخ قواعد الحكامة الشاملة بما يضمن للاقتصاد والمجتمع الموريتاني نهجا للتطور المؤسسي والحكامة بما يتناسب مع مقدرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وسيتم تحقيق هذا الهدف عن طريق التدخل في ثلاث قطاعات أو مجالات عمل: (1) الحكامة السياسية، الأمن واللامركزية؛ (2) حقوق الإنسان والعدالة؛ و(3) الحكامة الإدارية والاقتصادية والمالية والاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي.

أ. الورشة رقم 7: الحكامة السياسية، الأمن واللامركزية

في إطار تعزيز الحكامة بجميع أبعادها فإن الحكامة السياسية والأمن واللامركزية تشكل مجالات للتدخل الأفقي ومواجهة التحديات التي تتجسد مجتمعة في صعوبة الحوار القطاعي وضعف إتاحة الموارد البشرية والمالية وتتوزع مجالات التدخل المذكورة حول المجالات الأساسية الثمانية التالية: تحسين الحكامة السياسية، تعزيز وسائل قوات الأمن والدفاع، بناء السلم الدائم واللحمة الاجتماعية، حماية الشباب ضد الغلو والتطرف العنيف، تسيير الهجرات واللاجئين، الاستصلاح الترابي، اللامركزية والحالة المدنية.

السياق العام والتحديات

- **التدخل رقم 7.1: تحسين الحكامة السياسية**

تعتبر الحكامة الجيدة عاملا أساسيا لترشيد تسيير مختلف الجوانب المتعلقة بإدارة البلاد. وبفضل مناخها السياسي الهادئ، تمهد موريتانيا لتحسين حكامتها السياسية بالرغم من العديد من التحديات التي تواجهها.

ويتألف هذا المحيط من 25 حزبا معترفا به وأكثر 7.000 من منظمات المجتمع المدني (فرغم تعددها لا تمثَّل في الحوار السياسي). وقد تعهد رئيس الجمهورية بتعزيز مؤسسات الدولة وبفتح حوار سياسي وطني هو الآن في طور التنظيم بحثا عن التوافق وتهدئة الأوضاع بمناسبة مناقشة المواضيع التالية: التعليم، التناوب السياسي، الرق ومخلفاته، الإرث الإنساني، الاقتصاد، الحكامة، الخ.

وبالرغم من الإصلاحات العديدة المتخذة كمراجعة القانون المتضمن نفاذ النساء إلى الوكالات والوظائف الانتخابية مباشرة، الاعتراف بمؤسسة المعارضة الديمقراطية أو اعتماد القانون رقم 2021 – 004 المتعلق بالجمعيات والمؤسسات والشبكات بما يسمح بتأطير هذه الهيئات قانونيا بالإضافة إلى العديد من الجوانب القانونية والمؤسسية التي تتطلب الإصلاح و/أو إعادة التنظيم. وهكذا توجد تداخلات مؤسسية كثيرة داخل النموذج الموريتاني حيث أن القيم الديمقراطية غير مشمولة نسبيا كما هو الحال بالنسبة للشفافية والنفاذ إلى المعلومات (وخاصة على مستوى المجتمع المدني).

وتسمح هذه العناصر مجتمعة بالخروج بتصور حول أهم التحديات التي يجب التغلب عليها لتحسين الحكامة وهي تتمحور حول ضرورة تعزيز المؤسسات والاندماج السياسي للشباب والنساء ومأسسة الحوار السياسي ذي الجودة العالية وتحسين حكامة الأحزاب والجمعيات وأخيرا إيجاد إطار للنفاذ إلى البيانات من طرف المجتمع المدني.

- **التدخل رقم 7.2: تعزيز وسائل قوات الدفاع والأمن**

يعهد إلى قوات الدفاع والأمن بتأمين الدولة والمجتمع (سلامة الممتلكات والأفراد، الإرهاب، الإجرام العابر للحدود، تهريب المخدرات، تأمين الحدود، تهريب الأسلحة النارية والاتجار بالأشخاص، الخ). كما أن تعزيز وسائلها يكتسي أهمية حيوية بالنسبة للبلد من أجل مكافحة التهديدات الخارجية والداخلية وضمان السلم والوئام الاجتماعي.

وبالنسبة لموريتانيا، تتطلب هذه المهام المزيد من الوسائل (المادية والبشرية والفنية) لأداء هذه المأموريات. غير أن السلطات المخولة لهذه الكيانات يجب أن تتصاحب مع عدد من المسؤوليات وخاصة تجاه المواطنين وحقوقهم لتفادي أي نوع من التفريط ولبناء الثقة بينها وبين السكان.

- **التدخل رقم 7.3: استتباب السلام والوئام الاجتماعي**

يعتبر الوئام الاجتماعي والسلم في صميم مصالح الأمة. وتسمح هذه المرتكزات ببناء المستقبل والتنمية المشتركة حول قيم يتقاسمها الجميع ولمصلحتهم دون ترك أي إنسان على الهامش.

ويتطلب النهوض بهذه الورشة مراعاة مختلف الأبعاد وخاصة ما يتعلق بالشباب والنساء وبجميع فئات المجتمع الهشة (الذين يعانون من الفقر والذين يحملون آثار الماضي) من خلال قيام بنيات للحكامة على مستوى القرى (لجان قروية) بالارتباط مع السلطات المحلية.

وللاستجابة لتحديات بناء هذا المجتمع الهادئ الذي يتفق حول تعزيز الوئام الاجتماعي ومكافحة التهميش ومنع حدوث النزاعات خدمة للسلام الدائم، تم تخصيص غلاف قدره 20 مليار أوقية لتحقيق التضامن الوطني ولتلبية العديد من التعهدات التي أخذتها الحكومة على عاتقها استكمالا لما تعهد به رئيس الجمهورية من أجل تعزيز تمكين النساء وأخذ كل ذلك بعين الاعتبار في تنمية البلد عبر اعتماد ميزانية تراعي الجوانب المتعلقة بالنوع في التخطيط وتطبيق مبدأ الاحتواء وتخصيص الموارد لكي لا يبقى أي كان على الهامش وذلك عبر اتخاذ خطوات من ضمنها وضع وكالة وطنية لتمويل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

- **التدخل رقم 7.4: حماية الشباب ضد الغلو والتطرف العنيف**

في محيط يعاني من الشروخ الاجتماعية، حيث يمثل الشباب دون سن العشرين 57% من السكان كما أن 47% من الأفراد ما بين 15 و24 سنة عاطلون عن العمل مع نسبة تسرب مدرسي عالية جدا. ويواجه الشباب الموريتاني العديد من المخاطر وبعض الكبت مما يشجع على الانخراط في الغلو وفي التطرف العنيف كملاذ وحيد ضد الفقر حيث يقوم العديد من الأشخاص من ذوي النوايا السيئة بالاستفادة من هؤلاء واستغلالهم (خاصة في شبه المنطقة الساحلية التي تواجه الإرهاب والإجرام).

وتعتبر مكافحة هذا النوع من التطرف في متناول موريتانيا التي تتوفر على كفاءات في مكافحة الغلو اعتمادا على الحوار والاعتدال وعلى رأس مال بشري يتمتع بالتكوين في العلوم الدينية مما يتيح له أن يعمل كوسيط لمنع هذا النوع من المسلكيات والمواقف.

كما أن مجموعة دول الساحل الخمس قد أعدت إطارا إقليميا مرجعيا لصياغة استراتيجيات وطنية لمنع التطرف العنيف في بلدان الساحل وفي غرب إفريقيا بما يدعم توجيه النشاطات التي يتعين القيام بها مع الاعتماد على الاستراتيجية الوطنية الموريتانية التي سيبدأ العمل بها عام 2023 وكذلك على استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك.

ومن بين أهم التحديات التي يجب أن تجابَهَ في هذا المجال، يمكن أن نشير إلى تحسين قدرة الشباب على التكيف مع الظروف الطارئة وتعبئة رأس المال البشري في هذا الكفاح وتعزيز قدرات الفاعلين في مجال منع الغلو والتطرف العنيف.

- **التدخل رقم 7.5: التسيير الفعال للمهاجرين واللاجئين**

على مستوى تسيير المهاجرين (الأجانب أو الموريتانيين المهاجرين إلى الخارج) واللاجئين، تم إحراز بعض التقدم في موريتانيا على الصعيد التشريعي (تحيين قوانين حول الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، قانون الجنسية، التسيير على نحو أفضل لحركات الهجرة، استقبال اللاجئين بطريقة أفضل، مسح نموذجي أجرته معًا المنظمة الدولية للهجرة والمكتب الوطني للإحصاء حول مؤهلات المهاجرين، مبادرة مشتركة بين الاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للهجرة من أجل حماية وإعادة دمج المهاجرين في موريتانيا بالإضافة إلى مشروعات منظمة الهجرة العالمية المتعلقة بتسيير الحدود ومساعدة المهاجرين، الخ). وخلال مراجعة خطة عمل الاستراتيجية الوطنية لتسيير الهجرة SNGM، تم التركيز على نمط من التسيير أكثر مطابقة مع حقوق الإنسان ونصوص الاتفاقيات الدولية في هذا المجال وخصوصا عن طريق مراعاة حماية المهاجرين ومكافحة الاتجار والتهريب والتزام الموريتانيين في المهجر بالمشاركة في التنمية.

وعلى الصعيد الإحصائي أبرزت المسوح التي أجرتها كل من المنظمة الدولية للهجرة والوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي أن عدد المهاجرين[7] عام 2021 بلغ 120.296 فردا في مدينتي نواكشوط ونواذيبو لوحدهما ومن بين هؤلاء 105.264 في نواكشوط.

وبحسب الأرقام الصادرة عن المفوضية السامية للاجئين في نهاية نوفمبر 2021، كان عدد اللاجئين 75.295 من بينهم 68.825 لاجئا ماليا يعيشون في مخيم امبره على بعد 50 كلم من الحدود المالية، بالإضافة إلى 6.469 مهاجرا يتواجدون أساسا في المراكز الحضرية الكبرى مثل نواكشوط ونواذيبو. ورغم انتشار الكوفيد 19 وإغلاق الحدود، قَدِم من مالي المجاورة 2.222 لاجئا. ويضاف إلى هذه الأرقام 3.197 من طالبي اللجوء.

وكان لإغلاق الحدود تأثير بالغ على السكان المهاجرين حركات الهجرة في المنطقة مما ساعد على عبور الحدود من أماكن غير معهودة. وهكذا فإن الأرقام أظهرت أن أعداد المهاجرين بقيت دون تغيير وأن الوضع الاجتماعي لهؤلاء قد زاد هشاشة بفعل انعدام مصادر الدخل ومنعهم من العودة إلى دولة المنشأ. ومع ذلك تزايدت حركات الهجرة السرية باتجاه المغرب أو جزر الكناري في سنتي 2020 و2021 مع ما ترتب على ذلك من آثار بشرية بالغة الخطورة.

وتمثل إدارة حركات الهجرة مجموعة من التحديات والفرص لصالح السلام الحدودي في منطقة الساحل. ولا تتوفر موريتانيا، كما هو شأن غالبية بلدان شبه المنطقة، على مرجع استراتيجي حدودي في إطار العلاقات الثنائية وهو ما لا يتيح الربط بين الاستثمارات عبر الحدود وبين أهداف البلد من أجل توطيد السلام وقياس تأثير ذلك مما يعيق ترسيخ الاستراتيجية المتكاملة التي اعتمدتها منظومة الأمم المتحدة بالنسبة لمنطقة الساحل SINUS . ومن شأن العمل بمثل هذه المقاربة أن يوطد التعاون بين البلدان في مجال تعزيز السلام عبر الحدود وتوحيد الاستراتيجيات الحدودية وإدماجها في خطط التنمية في البلدان المعنية.

---

[7]- مسح حول الهجرة في نواكشوط ونواذيبو مارس - ابريل 2021 / الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي ومنظمة الهجرة الدولية.

وهناك جانب آخر متعلق بالهجرات وهو تسيير الموريتانيين في الخارج ومع وجود وزارة متخصصة في هذا المجال، أي وزارة الشؤون الخارجية والتعاون والموريتانيين في الخارج فإن من الصعب الوقوف بدقة على الإحصاءات واتخاذ خطوات قوية لحماية وإشراك هؤلاء الموريتانيين في تنمية البلد. ويجري العمل بخارطة متخصصة في الموريتانيين في المهجر بمساعدة المنظمة الدولية للهجرة كما أن بوابة الكترونية تم تخصيصها للموضوع وتهدف إلى تمكين الرعايا الموريتانيين في المهجر من الاطلاع على الفرص المتاحة في البلاد وإلى تمكين الحكومة من التوفر على قاعدة بيانات بمؤهلات هذه الجاليات. وتقدم هذه الأخيرة إسهاما قويا في التكفل الأسر الموريتانية حيث تسد النقص الحاصل في السياسات العمومية في مجال النفاذ إلى الغذاء والخدمات الاجتماعية غير أن المزيد من الجهد يجب بذله للاستفادة من مقدرات التنمية المتمثلة في تحويل أموال هؤلاء الرعايا المقيمين في الخارج.

ويمثل تسيير الهجرات الوطنية والأجنبية تحديا كبيرا بالنسبة للحكامة وكذلك بالنسبة للوئام الاجتماعي لأن السكان المهاجرين يشكلون في الغالب جزءا لا يتجزأ من الفئات ذات الهشاشة. ولا تزال هناك مشاكل قائمة مثل النفاذ إلى أوراق الحالة المدنية لأطفال المهاجرين المولودين في موريتانيا وإلى رخص الإقامة أو العمل للمهاجرين المقيمين في البلد وكذا إلى تحويلات الأموال والاندماج الاجتماعي وحماية العمال المهاجرين والاستثمار البشري والمالي. غير أن هؤلاء السكان يمثلون أيضا فرصا للتنمية.

وقد سمح تشخيص السياق الحالي بإبراز ثلاثة أنواع من التحديات تتمثل في ترقية الحقوق الأساسية للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء وإشراك الرعايا الموريتانيين في الخارج في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد وكذلك مواصلة إدماج اللاجئين في الأنظمة الوطنية وفي ديناميكية التنمية وتنفيذ الالتزامات التي تعهد بها البلد (وخاصة ما تم التعهد به أثناء الندوة العالمية حول اللاجئين).

- **التدخل رقم 7.6: اعتماد سياسة نشطة للاستصلاح الترابي**

في مجال الاستصلاح الترابي اتخذت موريتانيا عدة إجراءات تهدف إلى المزيد من الفعالية. وقد أقر البلد إنشاء لجان جهوية مختصة في عنونة الأماكن عبر جميع ولايات الوطن كما أسند إلى الشركة الوطنية للاستصلاح الزراعي والأشغال مهمة الاستصلاح الترابي وحرص على إعادة تنشيط المرصد الوطني للاستصلاح الترابي ليضمن انتظام المتابعة والتقييم بشكل صارم ودقيق والحصول على البيانات اللازمة لاتخاذ القرار في هذا المجال من التدخل. غير أن هذا المجال يفتقر إلى الموارد المالية مما يعيق تطوره ويشكو كذلك من المضاربة العقارية ويعاني من النقص في التأطير القانوني والتنظيمي والمؤسسي

ويترتب على الوضع الحالي وجود العديد من التحديات المتمثلة في تعزيز النفاذ إلى السكن الاجتماعي الذي يمكن أن يتحقق عبر تنفيذ وتشجيع برنامج الإسكان المسمى "داري" وعصرنة البلدات الفقيرة المعروفة محليا باسم "آدوابه" وذلك عبر برنامج "الشيلة" مع الحرص على تنفيذ خطة عمل وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي لعام 2022.

- **التدخل رقم 7.7: تفعيل اللامركزية والتنمية المحلية**

تعاني موريتانيا التي تتألف من 15 ولاية و63 مقاطعة و219 بلدية من العديد من الفوارق الإقليمية بين مختلف الولايات من حيث التنمية. وهكذا فإن الولايات الأكثر فقرا تفتقر حتى الآن للأدوات والوسائل اللازمة لتنميتها. ورغم إعلان السياسة الوطنية للامركزية والتنمية المحلية بتاريخ 22 ابريل 2010، فإن النتائج لا تبدو في الأفق بسبب عدم فك ارتباط الدولة المركزية لصالح جهاز اللامركزية ونظرا لانعدام التمويل الذي يتناسب مع اتساع هذا المشروع الطموح.

ويصطدم هذا الواقع بعدة تحديات تتعلق على وجه الخصوص بالسهر على حسن تنفيذ واعتماد مختلف الاستراتيجيات والسياسات لصالح اللامركزية وعلى تشجيع حسن سير التجمعات اللامركزية بصفة مستقلة وتسريع العمل باستراتيجيات جهوية للنمو المتسارع والرفاه المشترك من شأنها أن تستجيب للعديد من المعوقات التي جوبهت في إطار التنمية المحلية. ومن بين التحديات ذات الأولوية التي تدخل في إطار تسريع اللامركزية، يجدر التنويه بضرورة اعتماد نظام أساسي للمنتخب ومدونة للتجمعات الإقليمية وكذلك مقاربة DEL وأهمية قيام المنتخبين المحليين بدورهم في تحديد وتنفيذ مختلف المشاريع والبرامج اللامركزية.

- **التدخل رقم 7.8: النفاذ إلى حالة مدنية ذات كفاءة عالية**

في عام 2019، كانت نسبة الأطفال دون 5 سنوات ممن تم قيدهم في سجلات الحالة المدنية 44,8% فقط كما أن مسألة تحسيس السكان بأهمية الهوية القانونية كانت تطرح إشكالا كبيرا.

وبالرغم من الإصلاحات التي أجريت في الحالة المدنية الموريتانية وإظهار القانون رقم 96-019 المتضمن إجراءات قيد المواطنين وإحلال القانون رقم 2011 – 003 محله، إلا أنه لا تزال هناك حاجة لبذل المزيد من الجهود لضمان نفاذ الجميع إلى القيد في سجلات الحالة المدنية وجمع البيانات بالتنسيق مع أهداف وزارة الداخلية واللامركزية وتسريع وتيرة القيد في السجلات وفي نفس الوقت تخفيف الضغوط الاجتماعية المتعلقة بهذا الموضوع عن طريق التحسيس والتثقيف وتحسين الوسائل الالكترونية لتسهيل النفاذ إلى قيد السكان الموريتانيين في السجلات.

وواجهت الورش التي تدخل ضمن حقل العمل المتعلق بالحكامة السياسية والأمن واللامركزية بعض التحديات الكبيرة والتي تتطلب ردا مناسبا لضمان وتسهيل تنفيذ مختلف التوجهات الاستراتيجية وبرامج العمل التي تُعَد لهذا الغرض. وتتعلق هذه التحديات بتوفر المصادر البشرية المؤهلة والمحفَّزة وبحشد الموارد المالية وبقيام حوار بمشاركة القطاعات.

التشخيص الاستراتيجي

إن الأنشطة التالية مستوحاة من دراسة تقرير تقييم خطة العمل الأولى لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك للفترة 2016 – 2020 (رغم أن الخطة لم تستفد من الموارد المالية الكافية لمتابعتها وتقييمها) ويلاحظ وجود عدد كبير من الأنشطة المقام بها في كافة القطاعات الفرعية باستثناء الحالة المدنية التي لم تحظ بالعناية المرغوبة.

شبه القطاعات	الأنشطة الرئيسية
تحسين الحكامة السياسية	• انتخابات رئاسية عام 2019 دون احتجاجات. • تنظيم حوار سياسي وطني. • مراجعة القانون الذي يتضمن النهوض بنفاذ النساء إلى وكالات انتخابية ووظائف منتخبة. • انتخاب النواب في إطار تجديد البرلمان حيث أصبح غرفة واحدة مع تنظيم اقتراعات بلدية وجهوية عام 2018. • استحداث مجلس لمؤسسة المعارضة الديمقراطية. • المصادقة على قانون جديد: رقم 2021 – 004 بتاريخ 10 فبراير 2021 يتعلق بالجمعيات والمؤسسات والشبكات وحرية التأسيس دون ترخيص مسبق (المادة 5) والمشاركة في مسار الحوار حول السياسات العمومية (المادة 3).

تعزيز وسائل قوات الدفاع والأمن	• اقتناء قدرات مادية لهيئات الأمن وحفظ النظام. • اكتتاب وتكوين المصادر البشرية. • اعتماد نظام أساسي جديد للشرطة الوطنية.
استتاب السلام بشكل دائم وترسيخ الوئام الاجتماعي	• الاستراتيجية الوطنية للوئام الاجتماعي. • إنشاء وإقامة لجان قروية في ولايتي الحوض الشرقي وكيدي ماغا؛ المنظمة العالمية للهجرات.
حماية الشباب ضد الغلو والتطرف العنيف	• حملة تحسيسية حول التطرف تعرف باسم "ماني متطرف" (لست متطرفا). • مشروع تكوين وتمكين الشباب "أملي". • مشروع لمنع النزاعات ولتشجيع الحوار بين الثقافات المعروف باسم "سماح". • حوارات حول "اجتثاث الغلو". • منظومة مؤسسية ووزارية مشتركة. • نشاطات مجموعة دول الساحل الخمس (فرع وطني لمكافحة الغلو والتطرف العنيف). • دراسة حول هشاشة الشباب في المجتمعات بالمناطق الحدودية في الحوض الشرقي الموريتاني، 2021 – منظمة الهجرة العالمية، المفوضية السامية للاجئين. • حماية النساء ضد الغلو والتطرف العنيف. • وضع تنسيقية بموريتانيا للنساء في مجموعة دول الساحل الخمس.
إدارة الهجرات واللاجئين	• مراجعة قانونين (2) حول مكافحة الاتجار بالبشر والاتجار بالمهاجرين. • الإدماج التدريجي للاجئين في الأنظمة والمسارات الوطنية التنموية (خاصة نفاذ اللاجئين إلى الأنظمة الوطنية للصحة والحماية الاجتماعية) والقيد مع منح رقم تعريف وطني. • استراتيجية وطنية لإدارة الهجرات 2010. • مشروع خريطة تتعلق بالموريتانيين في المهجر، 2015 – 2017، المنظمة العالمية للهجرة نواكشوط. • تعبئة الخبراء في المهجر لدعم الحكومة في إطار الخطة الوطنية للرد على الكوفيد 19 وتسهيل نقل كفاءات الأفراد والهيئات الطبية ودعم وإنشاء مصلحة للمساعدة الطبية الاستعجالية (SAMU)؛ منظمة الهجرة العالمية. • تعبئة الخبراء في المهجر لتعزيز قدرات المؤسسات الحكومية في مجالات التسيير والشؤون الاجتماعية والمعلوماتية والتعليم الجامعي، منظمة الهجرة العالمية. • استحداث منصة للتبادل وتقاسم البيانات مع أعضاء الجالية الموريتانية في الخارج (www.diaspora.mr). وتسمح هذه المنصة التي تشرف عليه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للموريتانيين في المهجر بأن يطلعوا على فرص الأعمال والشغل والاستثمار في موريتانيا كما تتيح للحكومة أن تتوفر على قاعدة بيانات لمؤهلات الرعايا الموريتانيين في الخارج؛ منظمة الهجرة العالمية. • تعزيز قدرات السلطات والمجتمعات الحدودية من أجل التجاوب والرد في حالة حدوث أزمات عبر محاكاة أزمات على الحدود بمشاركة التجمعات عبر الحدود والسلطات والهيئات الوطنية والمجتمع المدني. • مسح نموذجي بمشاركة منظمة الهجرة العالمية والمكتب الوطني للإحصاء يتناول مؤهلات المهاجرين – نواكشوط دجمبر 2020. • مبادرة مشتركة بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة الهجرة العالمية حول حماية وإعادة دمج المهاجرين في موريتانيا. • مشاريع منظمة الهجرة العالمية (تسيير الحدود، تقديم المساعدات للمهاجرين، الخ). • بناء وإعادة تأهيل وتجهيز مراكز الحدود.

	• تكوين عناصر الشرطة، الدرك والجمارك. • العمل بإجراءات استعجالية في حال حدوث أزمات على الحدود، منظمة الهجرة العالمية. • مراجعة المناهج على خطوط المراقبة الأمامية عند مراكز الحدود، منظمة الهجرة العالمية. • مشاريع منظمة غوث اللاجئين لدعم اللاجئين.
الاستصلاح الترابي	• تشكيل لجان جهوية لتحديد المواقع والعناوين في جميع الولايات. • برنامج وطني لتجميع البلدات. • التعرف على أقطاب تنموية جهوية. • مشاريع مراسيم تطبيقية للقانون حول الاستصلاح الترابي (أدوات استراتيجية للاستصلاح الترابي). • البدء بالعمل بمخطط وطني للاستصلاح الترابي ومخطط جهوي للاستصلاح الترابي. • منظومة معلوماتية إقليمية ومنظومات إعلامية جغرافية. • إعادة تفعيل المرصد الوطني للاستصلاح الترابي.
اللامركزية والتنمية المحلية	• قانون حول الجهة. • الاستراتيجية الوطنية حول اللامركزية والتنمية المحلية لعام 2018 والمعتمدة عام 2020. • تشكيل مجلس وطني للامركزية والتنمية المحلية (المرسوم 031 - 2021). • المقرر المشترك 1197 المحدد لمهام وتنظيم وسير المصالح الجهوية للتخطيط والمتابعة والتقييم، 18 أكتوبر 2021 – وزارة الداخلية ووزارة الشؤون الاقتصادية. • برنامج دعم اللامركزية الجهوية والتنمية الاقتصادية المحلية PAGOURDEL. • البرنامج الوطني المندمج لدعم اللامركزية والتنمية المحلية وتشغيل الشباب PNIDDLE. • برنامج دعم التنمية الاقتصادية المحلية والمبادرات البلدية DECLIC . • مشروع دعم اللامركزية وتنمية المدن المتوسطة الإنتاجية؛ مشروع "مدن" 2020 - 2025. • مرصد البيانات والمعلومات حول التجمعات المحلية. • النظام الإعلامي لقياس الأداء البلدي والتزود بقاعدة بيانات خرائطية لـ219 بلدية و55 مقاطعة و15 ولاية ليصبح أداة لمتابعة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. • مشروع إنشاء المجلس الوطني للامركزية والتنمية المحلية CNDDL (مارس 2021) بإسناد تنسيق تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للامركزية والتنمية المحلية إلى وزارة الداخلية (4 لجان متخصصة). • بروتوكول شراكة بين وزارة الداخلية ومندوبية تآزر ورابطة العمد الموريتانيين في إطار مقاربة جديدة لتوحيد الجهود والتنسيق وإشراك التجمعات المحلية.
الحالة المدنية	• استحداث الوكالة الوطنية لسجل السكان والوثائق المؤمنة ANRPTS. • اعتماد تعديل لقانون الجنسية لتمكين المرأة من نقل جنسيتها إلى أولادها.

ومن جهة أخرى، تتوفر بعض الوزارات والشركاء الفنيين والماليين على برامج وخطط عمل، جاهزة أو في طور الإعداد أو استراتيجيات محينة كما هو مبين في الجدول التالي:

أعضاء ورشة التنمية القطاعية رقم 7	الآفاق
وزارة الداخلية واللامركزية	• أعدت وزارة الداخلية واللامركزية خطة عمل استراتيجي للفترة 2020 – 2024 ورسمت رؤية ومهمة وهدفا عاما و6 أهداف فرعية وترتبط ثلاثة أهداف فرعية بالمرتكز رقم 3: الأمن والنظام العام والحريات العامة واللامركزية والتنمية المحلية. • يشمل المحور الخاص بالإدارة الإقليمية هدفا فرعيا يتمثل في تعزيز مهام الدولة في مجال الحالة المدنية وجمع البيانات. وتعتبر الحالة المدنية أحد فروع المرتكز رقم 3. • تنقسم الأهداف الستة إلى محاور استراتيجية ترسم أهدافا فرعية وتحقيق عدد من النتائج. وجرى اقتراح استراتيجية للتنفيذ مع آجال محددة لتسليم النتائج واقتراح آلية للتنفيذ والمتابعة والتقييم. • تشمل قائمة الأنشطة 14 برنامج موزعة إلى ما يقارب 60 مشروعا. • يتماشى المخطط مع تعهدات رئيس الجمهورية ويراعي مضامين استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك في أفق 2030 وكذلك أهداف التنمية المستدامة. • هدف التنمية المستدامة رقم 11: مدن وتجمعات مستدامة. • هدف التنمية المستدامة رقم 13: تعزيز القدرة على مواجهة الطوارئ والتكيف مع التقلبات المناخية والكوارث الطبيعية المرتبطة بالمناخ. • هدف التنمية المستدامة رقم 16: العمل من أجل ترسيخ مجتمعات مسالمة واحتوائية لأغراض التنمية المستدامة وضمان نفاذ الجميع إلى العدالة وإيجاد مؤسسات فعالة ومسؤولة ومفتوحة أمام الجميع وعلى جميع المستويات. • يلاحظ أن الأنشطة والأهداف سبق وأن قامت الحكومة بتزكيتها في اجتماع مجلس الوزراء يوم 12 فبراير 2020.
المديرية العامة للتجمعات الإقليمية (DGCT)	• أعدت المديرية العامة مخططا استراتيجيا ومخططا عملياتيا للفترة 2021 – 2023 بالاعتماد على تقييم خطة 2017 – 2019. وحدد المخطط الاستراتيجي 7 محاور و13 هدف وإطارا للمؤشرات (تعيين المؤشرات، النتائج، القيمة المرجعية (التاريخ والسنة) والقيم المستهدفة (التاريخ والسنة) والقيمة المحققة وأجلها). وفيما يلي المحاور: ○ المحور الاستراتيجي رقم 1: إصلاح الإطار المؤسسي والقانوني وهو من هدفين. ○ المحور الاستراتيجي رقم 2: دعم إشراف المديرية العامة للتجمعات الإقليمية على مسار اللامركزية والتنمية المحلية ويشمل 4 أهداف. ○ المحور الاستراتيجي رقم 3: تعزيز قدرات وصلاحيات البلديات ويشتمل على هدفين. ○ المحور الاستراتيجي رقم 4: تحسين أداء البلديات ويتألف من هدفين. ○ المحور الاستراتيجي رقم 5: دعم المديرية العامة لعملية تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الكوفيد 19 ويشتمل على هدف واحد. ○ المحور الاستراتيجي رقم 6: دعم إقامة وترسيخ الجهة – إجراء تجربة نموذجية في ولايتين نموذجيتين لوضع نماذج للهياكل والطرق والمسارات ويتألف من هدفين. ○ المحور الاستراتيجي رقم 7: دعم تنفيذ الخطة العملياتية لـ SNAFAD ويشمل 4 أهداف. ▪ تحدد خطة العمليات الأنشطة التي يتعين القيام بها وهي عبارة عن إطار حول مؤشرات كل نشاط مع تحديد موازنات تقديرية لكل نشاط (دعم خارجي مطلوب على شكل رجل / شهر ومبلغ تقديري بالأوقية).

وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي	• أعدت الوزارة خطة عمل للفترة 2019 – 2021 وحالة تنفيذها. وتحدد هذه الخطة مجالات العمل والوضع المرجعي والأهداف والأنشطة التي تحققت لغاية 30 سبتمبر 2021 والمؤشرات والملاحظات. ويجري وضع اللمسات الأخيرة على خطة ثانية حيث أن مجالات العمل تتلخص في: الاستصلاح الترابي والخرائط والإعمار والإسكان وترقية العقارات والمباني والتجهيزات العمومية.
الوزارة المكلفة بالشباب (مشروع لمنع النزاعات ولتنظيم حوارات ثقافية "سماح")	• يتكون المشروع من مرحلة عملياتية للفترة 2021 – 2024 حيث تحدد النتائج والأنشطة وفترات التنفيذ لوتيرة ربع سنوية وسنوية. أما عدد النتائج فهو 4: دعم قدرات الوزارة، المديريات الجهوية، البلديات وغيرها من الهيئات التابعة للوزارة؛ فض النزاعات الجماعية المحتملة أو المرتبطة بالغلو الديني في صفوف الشباب؛ إشاعة ثقافة المواطنة والحوار بين الثقافات والأديان ودور المرأة كموضوع ذي طابع أفقي التواصل والشفافية.
رابطة العمد الموريتانيين AMM	• أعدت رابطة العمد الموريتانيين خطة عمل استراتيجي للفترة 2019 – 2023 وتشخيصا استراتيجيا مع محاور استراتيجية: ○ المحور الاستراتيجي رقم 1: تعزيز القدرات المؤسسية والتنظيمية للرابطة والروابط الجهوية والبلديات. ○ المحور الاستراتيجي رقم 2: دفع ومواكبة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للامركزية والتنمية المحلية والإسهام في تنفيذ السياسات القطاعية الوطنية. ○ المحور الاستراتيجي رقم 3: تشجيع وتثمين المشاركة السياسية للمرأة. ○ المحور الاستراتيجي رقم 4: المساءلة / الإعلام / الاتصال / المقروئية. وتوجد لجنة توجيه استراتيجي COS.
منظمة الهجرة العالمية / وزارة الداخلية	خطة عمل مُحينة للفترة 2021 – 2025 حول الاستراتيجية الوطنية لإدارة الهجرات SNGM 2010، تم إعدادها في أغسطس 2021: • إصلاح الإطار القانوني والمؤسسي وتماشيه مع الاتفاقيات الدولية. • تعزيز القدرات في مجال جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالهجرات. • إدارة الحدود. • تطبيق الحقوق الأساسية للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء. • الهجرات والتنمية. • التنسيق والمتابعة والتقييم. تتوزع المحاور الاستراتيجية إلى 11 مشروعا مع بطاقات للمشاريع جاهزة واقتراح جدولة للتخطيط. وتميز بين الأنشطة / المشاريع المقترحة وبين القطاعات / الهيئات المشاركة في التنفيذ وسنوات التنفيذ والنتائج المرتقبة. وتم التركيز بوجه خاص على حماية الأطفال المتنقلين وعلى إشراك الأفراد في المهجر في تنمية البلاد. يجري إعداد مشروع مرسوم يتضمن إنشاء لجنة وطنية لإدارة الهجرات كما تم اقتراح ميزانية وتوزيع إلى محاور استراتيجية ومنظومة للتنسيق والمتابعة وتقييم الاستراتيجية.
المنظمة العالمية للهجرة	• إعداد مخطط بالتعهد / التعبئة الاستراتيجية للموريتانيين في المهجر للمشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. • دعم وكالة ترقية الاستثمارات في موريتانيا من أجل تشجيع فرص الاستثمار في البلاد. • تعزيز الالتزام / التنسيق / الاتصال مع الموريتانيين في المهجر عبر الوسائل التكنولوجية الحديثة – منصة / موقع على الشبكة.

	• تعزيز قدرات وزارة الشؤون الخارجية والتعاون والموريتانيين في الخارج والفاعلين المعنيين بموضوع إشراك الموريتانيين في المهجر (ورش / دورات تكوينية). • تشجيع ودعم برامج العودة المؤقتة للخبراء المؤهلين من موريتانيي المهجر لدعم نقل الخبرة والمعارف والمساهمة في سد الاحتياجات الخاصة والظرفية (مواجهة الكوفيد 19). • دعم تحسيس أعضاء الجاليات حول البرامج الوطنية التي تشجع النهوض بالاستثمارات. • دعم وتشجيع مبادرات أعضاء الموريتانيين في المهجر بالارتباط مع التنمية والتكنولوجيا والاستثمارات من بين أمور أخرى. • دعم إشراك الموريتانيين في المهجر. **إدارة الحدود** • بناء مركز للتعاون بين الشرطة والدرك والجمارك في كل من موريتانيا والسنغال ومالي لتوطيد التعاون الإقليمي في مجال إدارة الحدود. • دعم إعداد إجراءات متعارف عليها بشأن تفريغ البضائع. • تعزيز القدرات في نقاط الدخول إلى الحدود للاستجابة لمتطلبات مواجهة جائحة الكوفيد 19 عن طريق التزود بتجهيزات لكشف الفيروسات EPP، كاميرات حرارية، شاشات لنشر إعلانات تحسيسية حول الكوفيد 19. • تسهيل إعداد دراسة حول تأثيرات جائحة الكوفيد 19 على إدارة الحدود الموريتانية من أجل تحسين فهم المشاكل المطروحة وتحديد نوع التدخلات الفعالة. • دعم الحكومة لمراجعة استراتيجية الإدارة المندمجة للمناطق الحدودية. • دعم التعاون الإقليمي والدولي في مجال إدارة الحدود. • تعزيز قدرات السلطات المعنية بإدارة الحدود من خلال التكوين والورش والمحاكاة والدعم على مستوى البنى الأساسية. • دعم عمليات جمع البيانات وتسيرها. • تعزيز التعاون بين الوكالات المتخصصة. • دعم الحكومة في إعداد استراتيجية جديدة لإدارة الحدود. • تعزيز قدرات السلطات والشركاء الرئيسيين من أجل إعداد الردود المناسبة وتنسيق العمل أثناء عمليات تفريغ البضائع. • إقامة شراكة مع الوكالة الوطنية لسجل السكان والوثائق المؤمنة وتنظيم حملات لضبط تنقلات المهاجرين المقيمين في موريتانيا. ويجري تحديد طبيعة العملية التي تهدف إلى الحصول على بطاقة إقامة للمهاجرين الذين يمكنهم إثبات ارتباطهم بالبلد. • الاستمرار في الشراكة مع الوكالة الوطنية لسجل السكان والوثائق المؤمنة من أجل قيد أطفال المهاجرين في السجلات وتسهيل حصولهم على أوراق ميلاد ووثائق أخرى. • تعزيز قدرات القنصليات في بلد منشأ المهاجرين من أجل إرسال الوثائق الشخصية للمهاجرين في موريتانيا. وتعتبر هذه الوثائق ضرورية للقيد في السجل المدني. • المناصرة للاعتراف ومأسسة اللجان القروية ضمن التركيبة المحلية للحكامة. • تطوير إطار للتعاون بين اللجان الجهوية لإدارة الحدود وبين اللجان القروية. • مواصلة تشكيل وتعيين وتكوين اللجان القروية. • القيام بدراسات مقارنة حول نشاطات منع التطرف العنيف في المناطق التابعة لأحد بلدان الساحل الذي يعيش أوضاع مشابهة لما هو موجود في الحوض الشرقي.
الممثلية الوطنية لخلية مكافحة الغلو في مجموعة	• خطة عمل للممثلية الوطنية لمكافحة الغلو والتطرف العنيف في مجموعة دول الساحل الخمس للفترة 2020 – 2023 مع التكاليف التقديرية. تم رسم 10

دول الساحل الخمس ووزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي	أهداف لتفكيك التنظيمات وتفنيد الخطاب وممارسات الجماعات المتطرفة والنهوض بالحوار والعيش المشترك؛ تعبئة القادة الدينيين واقتراح جدولة للعمل: الهدف، النشاط، الشركاء، الأدوات، المؤشرات، والتاريخ والتكاليف التقديرية.
سفارة الولايات المتحدة / وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي	• مشروع السلام (السلم والازدهار): تعزيز قدرات البلد في مجال مكافحة التطرف. الغاية 9000 شاب وشابة وكذلك التجمعات الأكثر هشاشة. المدة عامان 2 اعتبارا من 2021. المكان: نواكشوط. • التمويل وزارة الخارجية الأمريكية. • وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي.
مندوبية الاتحاد الأوروبي	• البرنامج التوجيهي الوطني 2014 – 2020. يتألف من قطاع أساسي عبارة عن دولة القانون. بالارتباط مع المرتكز رقم 3 (دعم المصالح اللامركزية والمحلية ودعم الأمن بالارتباط مع التنمية) وقد تم تقييم هذا البرنامج من قبل الاتحاد الأوروبي. • يوجد برنامج في مراحل إعداده الختامية يخص دورة البرمجة القادمة للفترة 2021 – 2024 ويتألف على وجه الخصوص من: o الهدف الفرعي 3.2: الاستقرار، الأمن: تعزيز الاستقرار وترسيخ تواجد الدولة في المناطق النائية في الجنوب الشرقي وتوسيع التواجد ليشمل الأحياء المحيطة بنواكشوط. o الهدف الفرعي 3.3: الهجرة: تعزيز حكامة الهجرة. • دعم محوري لصالح المجتمع المدني بهدف تعزيز هيكلته واحترافيته، تعزيز قدراته، تشجيع وضع إطار للتشاور وتشجيع الثقافة التنظيمية بما يساهم في ظهور منظمات نقابية واتحادات ذات مصداقية وقدرة على القيام بدورها في مسار التنمية. • تمثل الشباب مطلوب وخاصة في مجال المواضيع التخصصية. • خارطة الطريق المتعلقة بالتزام الاتحاد الأوروبي تجاه المجتمع المدني تشمل موضوع النوع وتحرص على المشاركة الكاملة لمنظمات النساء والبنات.
منظمة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين	• استراتيجية منظمة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين في موريتانيا للفترة 2021 – 2025 تتمحور حول المجالات المؤثرة التالية: o مجال التأثير رقم 1: الوصول إلى بيئات ملائمة للحماية. o مجال التأثير رقم 2: العمل بمجموعة من الحقوق الأساسية في بيئات آمنة والسعي إلى اعتماد تشريعات حول اللجوء. o مجال التأثير رقم 3: تمكين المجتمعات وتحقيق مساواة النوع. o مجال التأثير رقم 4: ضمان سلامة الحلول. • التركيز على الاعتراف باللاجئين ودعم اندماجهم في المنظومات الوطنية والبرامج التنموية (شهادات ميلاد للأطفال، بطاقات تعريف لكل اللاجئين، النفاذ إلى الخدمات الاجتماعية القاعدية وأرقام وطنية تعريفية). • اقتراح إطار للنتائج.
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	• إطار للشراكة من أجل التنمية المستدامة الفترة 2018 – 2022 يشمل هذا الإطار أولوية استراتيجية متعلقة بالحكامة. والعناية موجهة إلى الهيئات والحالة المدنية. • برنامج دعم اللامركزية الجهوية والتنمية الاقتصادية المحلية PAGOURDEL.
المجلس الجهوي في نواكشوط	أعد المجلس الجهوي خطة للتنمية الجهوية للفترة 2020 – 2024 المجلد رقم 2، يوليو 2020 ويتمحور حول النقاط التالية: • المحور الاستراتيجي رقم 1: تعزيز النفاذ العادل للمواطنين إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية وذات الجودة العالية.

	• المحور الاستراتيجي رقم 2: تطوير أنشطة اقتصادية متنوعة مع التركيز على الابتكار والتكنولوجيا. • المحور الاستراتيجي رقم 3: تشجيع الحكامة الجيدة واحترام حقوق الإنسان والنوع في محيط متعدد الثقافات وهادئ تتوفر فيه المواطنة والتضامن. • المحور الاستراتيجي رقم 4: تعزيز زيادة القدرة على مواجهة التقلبات المناخية والتسيير المستدام للموارد الطبيعية وإدارة الكوارث. تنسجم هذه الخطة مع استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك وأهداف التنمية المستدامة
المجتمع المدني	• تضمين خطة العمل الثانية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك بنودا حول تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني. • تسهيل النفاذ إلى قاعدة البيانات المنشورة على الشبكة والمتعلقة بمؤشرات استراتيجية النمو المتسارع. • تضمين الاستراتيجية في مرحلتها الثانية بنودا تراعي النوع. • تسريع تنفيذ القانون حول المجتمع المدني ونصوص تطبيقه. • إيلاء عناية خاصة للتنمية المحلية واللامركزية. • إعداد نص ملزم بخصوص النفاذ إلى البيانات العامة (توصيات الورشة التخصصية بمشاركة منظمات المجتمع المدني حول إطار لتصميم استراتيجية النمو المتسارع المرحلة 2، نوفمبر 2021).
مجموعة دول الساحل الخمس	• دعم قوات الأمن في البلدان الأعضاء في مجموعة دول الساحل الخمس من أجل مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز الروابط مع الساكنة. الصندوق الائتماني للاتحاد الأوروبي. • مراعاة حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في إطار عملياتها. المدة: 36 شهر اعتبارا من نوفمبر 2021.
وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة	• خطة عمل للتنسيق الوطني بمشاركة النساء في مجموعة دول الساحل الخمس.

أكد الوزير الأول في إعلان السياسة العامة المعروض في شهر سبتمبر 2020 أمام المنتخبين أن الحكومة ستجسد التوجيهات السياسية لرئيس الجمهورية بحيث تشجع التفاعل بين جميع الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين في البلاد، كنهج للحكامة.

وخلافا للفترة السابقة التي تميزت بالخلافات والأزمات الانتخابية، فقد شهدت موريتانيا منذ عام 2019 بروز إطار سياسي تعددي في جو يطبعه الهدوء. ويجري الإعداد لحوار يجمع بين أطراف الأغلبية والمعارضة على أن يشمل لاحقا المجتمع المدني. وسيكون الحوار دون محاذير ويتناول جميع المواضيع كالتعليم والتناوب السياسي والاسترقاق ومخلفاته والإرث الإنساني والاقتصاد والحكامة. وتمت المصادقة على خارطة طريق حيث من المتوقع أن يكون لتوصياتها بالغ التأثير على السياسات العمومية وعلى الإصلاحات التي يتوقع إقرارها.

ومن جانبها، ستشهد الجمعيات والروابط المزيد من اتساع هوامش الحرية عبر اعتماد قانون ينص على نظام التصريح بدل نظام الترخيص المسبق. كما أن القانون ينص على اعتبار هذه المنظمات طرفا في إعداد السياسات التنموية العمومية على أن يتم اتخاذ مرسوم تطبيقي لشرح مقتضيات هذا القانون.

ومن جهة أخرى، يشير تقرير تقييم صدر حديثا حول إطار التعاون بين الاتحاد الأوروبي وموريتانيا (2014 - 2020) إلى أن "موريتانيا أحرزت تقدمات معتبرة باتجاه تحسين الحكامة الديمقراطية ودولة القانون (التناوب الديمقراطي بعد الانتخابات الرئاسية لعام 2019، فتح وسائل الإعلام العمومية أمام المعارضة والمجتمع المدني وإحراز التقدم في مجالات اللامركزية والقضاء. ولا تزال هناك مشاكل تتعلق

بترسيخ الديمقراطية وباحترام حقوق الإنسان والمواطنة". (التقرير حول التنمية البشرية لعام 2020 – الحدود المستقبلية: التنمية البشرية وتأثير الإنسان على الطبيعة).

وعلى مستوى البلد، توجد أنواع من الرغبات الملحة بالإضافة إلى مطلب يجب تلبيته. ويتعلق أول هذه الطلبات بما عبرت عنه النساء والشباب بخصوص النفاذ إلى جهات اتخاذ القرار والهيئات ذات العلاقة على جميع المستويات وفي الوظائف الانتخابية والإدارية. ومن شأن عدم الاستجابة بصفة مطولة أن يثير الشك حول صدقية السياسات العمومية والإصلاحات في هذا المجال مما يؤدي إلى المزيد من الشعور بالغبن والإضرار بالوئام والسلم الاجتماعي.

أما الطلب الثاني الذي تقدم به المنتخبون فيتعلق بتحقيق تعهدات الحكومة وبتنفيذ وتطبيق القوانين والنصوص لصالح اللامركزية والتنمية المحلية (نقل الاختصاصات والمصادر البشرية والمالية، مدونة التجمعات بما يتطابق مع المواصفات الدولية، الأقطاب التنموية الجهوية، الخ). وهنا توجد الشكوك بشأن بروز دولة القانون التي يتمثل أحد أساساتها في وضع هيئات فعالة بما في ذلك على المستوى المحلي.

أما المطلب الذي يجب أن يلبى فهو يرتبط بسلسلة المساءلة التي يجب أن تشمل جميع الأحزاب السياسية والروابط التي يجب عليها أن تتعامل مع الحكامة السياسية الأخلاقية وتتدرب عليها.

وقد أبان المسح حول الظروف المعيشية للسكان عام 2019 أن نسبة الساكنة الموريتانية التي تعيش تحت خط الفقر (ويقدر بـ19.100 أوقية جديدة) قاربت 28,2% عام 2019. وفي الفترة ما بين 2014 – 2019 انتقلت هذه النسبة من 30,9% إلى 28,2% أي بانخفاض 2,7% خلال الفترة المدروسة. وأبرز المسح أيضا أن الفقر يعتبر ظاهرة ريفية حيث ينتشر بنسبة 41,2% مقابل 14,4% في الوسط الحضري. ويشير المسح إلى أن إسهام الوسط الريفي في الفقر المدقع يقدر بأكثر من 80% بغض النظر عن مقياس الفقر المعتمد.

وانطلاقا من بيانات المسح العام حول الظروف المعيشية، ترتسم خارطة جديدة للفقر كما يتبين ذلك من الجدول التالي. وتضمن التقرير كذلك تساؤلات حول نجاعة السياسات العمومية وحول التنمية المحلية واللامركزية.

الجدول رقم 6: خارطة الفقر في موريتانيا

مجموعة الولايات الأكثر فقرا	مجموعة الولايات الفقيرة نسبيا	مجموعة الولايات ذات الوضعية المعتدلة (وجود أكبر مقادير لتراجع نسب الفقر)	مجموعة الولايات التي تسجل فيها أدنى نسب الفقر
43,1% من فقراء البلد كيدي ماغا (48,6%) تكانت (45%) لبراكنه (41,1%) لعصابه (39,4%)	**23,3% من فقراء البلد** آدرار (34,9%) كوركول (34,3%) الحوض الغربي (34,2%)	**17,5% من فقراء البلد** اترارزه (24,8%) الحوض الشرقي (24,5%) [8]	تيرس زمور (15,6%) اينشيري (15,9%) نواكشوط (14,3%) داخلت نواذيبو (10,9%)

ويتبين مؤشر الفقر أعلاه من خلال الإصدارة الخاصة بمؤشر التنمية البشرية التي نشرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتذكر الهيئة أن مؤشر التنمية البشرية في موريتانيا لعام 2019 يقدر بـ0,546. وإذا ما تمت مراجعة هذه النسبة باتجاه الانخفاض من أجل مراعاة مظاهر اللامساواة، فإن المؤشر يهبط إلى 0,371 أي بانخفاض 32,1% كنتيجة لمظاهر اللامساواة في توزيع مؤشرات وأبعاد التنمية البشرية. وبذلك فإن مُعامل اللامساواة البشرية في موريتانيا يساوي 31,8%.

[8]- هذه النسبة لا تشمل جماعات اللاجئين في الحوض الشرقي حيث يمثلون 13% من السكان ولا يستبعد أن تكون نسبة الفقر مرتفعة في صفوف هؤلاء.

ويشكل هذا المستوى من الفقر وخاصة في الوسط الريفي خطرا محتملا على الوئام الاجتماعي وعلى السلم. فالفقر يؤثر على المرأة بشكل خاص كما أنه يضع الشباب على سكة الهجرات السرية والغلو والتطرف العنيف. وبحسب المسح الدائم للظروف المعيشية فإن النساء يمثلن أقل من ثلث السكان العاملين وهو ما يعرضهن أكثر فأكثر للفقر.

ومن بين الحلول المقترحة، يجدر التنويه بتطبيق مبدأ اللامركزية والتنمية المحلية وخاصة على مستوى أقطاب التنمية الجهوية في الولايات مع توجيه العناية أولا بأول إلى الولايات الأكثر فقرا والتي تعتمد في معيشتها على الشبكات الاجتماعية وعلى التحويلات النقدية للموريتانيين في المهجر (المقاربة الجديدة التي اعتمدتها مندوبية "تآزر" في مجال الاندماج الاقتصادي للفئات الأكثر هشاشة). ويرى بعض المشاركين في الورشة التخصصية التي شارك فيها المجتمع المدني أن مقاربة تقديم المساعدات يجب العزوف عنها تدريجيا واعتماد أسلوب جديد يقوم على التنمية المحلية المستدامة.

وقد شهد المجتمع الموريتاني سلسلة تطورات على طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومع ذلك لا تزال هناك بقايا من هياكل اجتماعية جامدة تقف حاجزا أمام جميع المحاولات الإصلاحية. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بالتقسيمات على أساس الفئات الاجتماعية والمخلفات العديدة وتأثير الأجيال السابقة على مصادر اتخاذ القرار وعلى تجدد الطبقات الاجتماعية. ففي موريتانيا لا يوجد مفهوم الشخص بمعزل عن الآخرين فالفرد جزء من المجتمع يلجأ إليه في غياب نجاحات السياسات العمومية. ويعاني من هذه الأوضاع بوجه خاص كل من النساء والشباب وخاصة الشابات رغم ما يمثله التعليم الأساسي من وسيلة للرقي سرعان ما يختفي بعد الانتقال إلى مرحلة التعليم الإعدادي. ولا يتجسد هذا الاستثمار في رأس المال البشري في مكاسب تخدم النهوض بموريتانيا إلى أعلى كنتيجة للنمو القوي والتشاركي.

وهناك أيضا ثلاث تساؤلات تستحق أن تحظى بعناية خاصة على مستوى البلد وتتعلق بالتعليم والحالة المدنية وإدارة الهجرات وطالبي اللجوء.

ويشكل التعليم أولوية مطلقة بالنسبة للحكومات التي تعاقبت منذ الاستقلال. وفي نوفمبر 2021، جرى تنظيم جلسات للتشاور على المستويين الجهوي والوطني. وقد أوصت بتوجيهات وإجراءات للقيام بإصلاحات الفرصة الأخيرة باتجاه خط مستقيم في أفق 2030 تتويجا للتعهدات الدولية التي قطعتها موريتانيا على نفسها عبر أهداف التنمية المستدامة.

أما الحالة المدنية فإنها كانت موضع أحد الإصلاحات الأساسية التي تم إقرارها خلال العقد الماضي. وجرى إحراز تقدم كبير فيما يتعلق بعرض الخدمات. ومع ذلك يواجه عدد من الموريتانيين في نفس الوقت مجموعة من المصاعب أمام القيد في السجلات وتسجيل المواليد بشكل جزئي. وهكذا فإن 60% من الأطفال دون سن 5 سنوات لا يجري قيدهم في سجلات الحالة المدنية كما أن الزيجات والوفيات غير مشمولة. ويبدو أن شمول قيد الأحوال الشخصية لا يزال بعيد المنال نسبيا رغم أنه من الأمور المتعلقة بترسيخ الحقوق البشرية الأساسية لتطوير رأس المال البشري.

وجرى التفكير خلال النقاش مع المنتخبين حول عودة تسيير الحالة المدنية إلى مستوى البلديات، بالاعتماد على الحجة القائلة أن أول ارتباط للمواطن مع بلديته يتمثل في الحالة المدنية. أما الحجة الثانية ذات الطابع التاريخي فهي أنه في مواجهة الاعتراض على إصلاح الحالة المدنية وخاصة من قبل المنتخبين، تقرر كخيار وجوب وضع آلية لترسيخ التكنولوجيا المتعلقة بإدارة الحالة المدنية أولا ثم نقل تجربتها إلى البلدية بحسب عدد من المخاطَبين الذين جربوا تسيير البلديات.

وفيما يتعلق بإدارة المهاجرين الأجانب وطالبي اللجوء، تحققت تقدمات على الصعيد التشريعي (تحديث القوانين حول الاتجار بالأفراد وبالمهاجرين، تسيير تدفق المهاجرين على نحو أفضل، إحراز بعض التقدم

باتجاه إيواء اللاجئين، الخ). أما المآخذ على النواحي الأمنية فقد أفسحت المجال أمام تسيير أكثر مطابقة لحقوق الإنسان ولبنود الاتفاقيات الدولية المبرمة في هذا المجال.

وبالنسبة للاجئين فقد سمح التطبيق التدريجي للالتزامات العديدة للجانب الموريتاني بمناسبة الندوة العالمية حول اللاجئين (دجمبر 2019 وتجديدها عام 2021) بترجيح اندماجهم في المجتمع الموريتاني. وقد سجل قيد اللاجئين في سجل الحالة المدنية وإدماجهم في الأنظمة الصحية والحماية الاجتماعية (السجل الاجتماعي) بعض التقدم الملحوظ الذي يجب الاستمرار فيه.

وهناك جوانب أخرى تتعلق بالهجرات يجب مراعاتها وتتمثل في إدارة الموريتانيين في المهجر. ومع أنه تم تكليف وزارة بهذا الموضوع إلا أن من الصعب الوقوف بشكل دقيق على الإحصاءات والقيام بخطوات حاسمة لحماية هؤلاء وإشراكهم في تنمية البلاد. ويساهم مواطنو المهجر بشكل ملموس في التكفل بأقاربهم داخل البلاد وهو ما يسد النقص الحاصل في السياسات العمومية في مجال النفاذ الغذاء وإلى الخدمات الاجتماعية الأساسية. ويضاف إلى ما سبق أن أطباء موريتانيين يقيمون في الخارج قد قبلوا بمبدأ العودة من أجل مواجهة جائحة الكوفيد 19 وبمساعدة المنظمة الدولية للهجرة مساهمين بذلك في إدارة جائحة الكوفيد.

وقد حصلت تقدمات من بينها العمل بخارطة متخصصة في الموريتانيين في المهجر وخاصة النفاذ إلى ازدواج الجنسية، غير أن هناك اختلالات لا تزال قائمة وترتبط من بين أمور أخرى بالنفاذ إلى الحالة المدنية وبتحويل الأموال والاستثمار البشري والمالي.

وإجمالا، فإن المبدأ القائل بأن الهجرة تخدم كلا من بلد المنشأ وبلد الإقامة لم يتجسد بعد على مستوى السياسات العمومية والآليات المؤسسية للإدارة. وهناك لقاء في طور الإعداد حول الموريتانيين في المهجر وتحيين استراتيجية تسيير الهجرة وهي مواضيع تشكل فرصا يجب أن لا تضيع.

وفيما يتعلق بالسجل الاجتماعي والثقافي (الوئام الاجتماعي والوحدة الوطنية)، توجد بعض المشاكل العالقة وتعني مخلفات الاسترقاق والإرث الإنساني واستمرار التقسيمات إلى طبقات وتلاقح الثقافات والعيش المشترك ودور الشباب الخ. وتمثل هذه المشاكل عوائق كأداء أمام أي تطور مجتمعي وأمام قيام دولة القانون.

كما أن هناك ظاهرتان حضريتان تمثلان مصدر قلق بالنسبة للوئام الاجتماعي: انعدام الوعي المدني والنفاذ إلى الإسكان. وينتشر انعدام الوعي المدني وهو ما يتنافى مع قيم المواطنة والثقافة المدنية. وأبلغ مثال على ذلك يكمن في حركة السير في شوارع نواكشوط: لا يوجد أدنى امتثال لقانون المرور، تجاهل الإشارات الضوئية وغير ذلك من المسلكيات التي تعبر عن التقيد بأبسط قواعد الآداب. وهذا ما يمثل مصدرا لإذكاء النزاعات. وأمام هذه الوضعية ووقوع حوادث مميتة بسبب عدم الامتثال للقواعد فقد أقرت الحكومة في الآونة الأخيرة رفع سقف العقوبات ومراجعة قانون السير.

بالنسبة للنفاذ إلى الإسكان الاجتماعي وبالنظر إلى تزايد الطلب عليه، فقد انتشرت ظاهرة "الكزرة" أي شغل الأراضي التي تعود للدولة بشكل فوضوي وبالتالي انتشار المضاربة على العقارات مما يؤدي إلى ازدواجية أوراق حيازة الأرض وتداخل القطع الأرضية مما يفاقم النزاعات. وتُرفع هذه الأخيرة أمام المحاكم التي تعجز عن معالجتها مما يمكن أن يعزى إلى غياب آلية للاستصلاح الترابي.

وختاما وإسهاما في زيادة فرص نجاح السياسات العمومية والإصلاحات، فقد تم توجيه العناية إلى المقاربة التشاركية ولعب المجتمع المدني لدوره. وقد لوحظ مع ذلك أن قدرات منظمات المجتمع المدني لا تزال ضعيفة لتمكينها من الإسهام بشكل جيد في صياغة ومتابعة وتقييم السياسات العمومية.

وعلى الصعيد التكنولوجي، دخلت موريتانيا في عصر تقنيات الإعلام والاتصال التي توفر المزيد من الفرص حيث تجسد ذلك في استحداث وزارة تختص في التحول الرقمي. كما أن الحالة المدنية مشمولة بالرقمنة وتتوفر البلديات على منظومات الكترونية لمتابعة عدد من نشاطاتها وتوجد أيضا منصات للبيانات الجغرافية وقواعد بيانات مع توفر قاعدة للمؤشرات تسمح بمتابعة استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك.

غير أن النفاذ إلى المعلومات لا يزال صعبا ولا توفر المواقع سوى القليل من الوثائق الرئيسية (خطط العمل، تقارير التنفيذ، تقارير التقييم، النصوص القانونية، الخ).

وأثناء الورشة التخصصية بمشاركة منظمات المجتمع المدني، تمت المطالبة باعتماد نص ملزم يتعلق بالنفاذ إلى البيانات العمومية.

وهناك أحد الأبعاد الأخرى للقطاع يمثل تحديا كبيرا في حد ذاته وهو يتعلق بالنفاذ والرقابة واستغلال المصادر الطبيعية المشتركة والمعاملات ذات العلاقة حيث يشكل الكل عوامل أساسية لزعزعة الاستقرار.

وبالرغم من وجود سياسات عمومية وقواعد واتفاقيات فإن البعد البيئي يندر أن يأخذ بالاعتبار من طرف مختلف القطاعات التنموية. وكما يندر وجود خطط للتسيير البيئي والاجتماعي PGES وهو ما يؤدي في الغالب إلى تعارض المصالح القطاعية. وكانت هذه الملاحظة ترد باستمرار في الورشة التخصصية التي جرى تنظيمها في إطار إعداد خطة العمل الثانية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك فيما يتعلق بمراعاة مواضيع النوع والبيئة والموضوع المتعلق بعدم ترك أي إنسان على الهامش.

ويطغى على الأحداث البيئية بشكل ملحوظ موضوع التغيرات المناخية مما يؤدي إلى إغفال موضوع الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيئي واتفاقية مكافحة التصحر. ومن المعلوم أن موريتانيا بلد ذو مناخ صحراوي يقع في منطقة الساحل التي تواجه من بين أمور أخرى نزاعات حول تسيير الموارد الطبيعية التي تتناقص بشكل متزايد كنتيجة لتأثير النشاط الإنساني بالإضافة إلى التغيرات المناخية وسوء التسيير البيئي. وعلى العموم فإن النزاعات التي تدور حول تسيير الموارد الطبيعية تؤثر سلبا على قيم المجتمع وعلى قدرات الدولة بخصوص إيجاد الحلول المناسبة وعلى قدرات الهيئات التقليدية التي كان ينظر إليها في السابق بأنها فعالة بالنسبة لمنع النزاعات وتسييرها وكذلك على التضامن الوطني وعلى العيش المشترك. ويمكن الاقتباس من التجربة الناجحة للجان القروية التي تم استحداثها من قبل المنظمة الدولية للهجرة في كل من الحوض الشرقي وكيدي ماغا لتشمل المناطق الزراعية والرعوية والحدودية الأخرى وصولا إلى منع وتسيير النزاعات المتعلقة بالموارد الطبيعية.

وعلى الصعيد القانوني، كانت مختلف القطاعات الفرعية موضع نصوص قانونية من أبرزها:

- المقرر المشترك رقم 1197 / و.ش.ت.ق.ا/و.د.ل بتاريخ 18 أكتوبر 2021 المحدد لمهام وتنظيم وسير المصالح الجهوية للتخطيط والمتابعة والتقييم.
- القانون رقم 2011 – 003 الذي يلغي ويحل محل القانون 96-019 بتاريخ 19 يونيو 1996 المتضمن مدونة الحالة المدنية (إجراءات قيد المواطنين).
- الأمر القانوني 87 – 289 بتاريخ 20 أكتوبر 1987 المنشئ للبلديات.
- القانون النظامي 2018 – 010 بتاريخ 12 فبراير 2018 المتعلق بالجهة.
- 2010 – 01 المتعلق بالاستصلاح الترابي.
- المرسوم 2019 – 176 بتاريخ 30 يوليو 2019 المحدد للطرق القانونية والعملية لنقل صلاحيات وموارد الدولة إلى الجهات.

- المرسوم 2010 - 150 المتضمن إنشاء وتنظيم وسير الوكالة الوطنية لسجل السكان والوثائق المؤمنة.
- المقرر 680 الصادر عن وزارة الداخلية واللامركزية بتاريخ 17 ابريل 2011 المتعلق بخطة التنمية البلدية ولجنة التشاور البلدية.
- القانون 2021 – 004 بتاريخ 10 فبراير 2021 المتعلق بالجمعيات والهيئات والشبكات ومرسوم تطبيقه رقم 2021 – 205 بتاريخ 15 نوفمبر 2021.
- مدونة الأحوال الشخصية.

ولقد تم الوقوف على بعض الاختلالات على الصعيد القانوني: البلديات تخضع لأمر قانوني بتاريخ 1987 من القرن الماضي حيث يمنحها صلاحيات متواضعة تحت امرة الإدارة الإقليمية بحيث يصعب النفاذ إلى النصوص. وعليه فإن هذه الأخيرة تصدر في الجريدة الرسمية في نواكشوط وتنشر بشكل متأخر ويصعب الحصول عليها لكونها مدفوعة الثمن.

وهناك اختلال كبير ومن نوع آخر وهو يتعلق بالتأخير الحاصل في اعتماد النصوص التطبيقية. ويصدق ذلك على القانون المتضمن الاستصلاح الترابي وهو أداة أساسية في التخطيط تم اعتمادها عام 2010 مع أن مشاريع مراسيم التطبيق لا تزال حتى 2021 في طور الإحالة أمام مجلس الوزراء.

ويلاحظ أيضا عدم إدراج الاتفاقيات والالتزامات الدولية الأخرى في نصوص القوانين الوطنية.

وبالنسبة للأمور الأمنية، فقد أحرزت موريتانيا تقدما كبيرا حيث رفعت من مستوى قواتها الأمنية والدفاعية لمواجهة العديد من التحديات: سلامة الممتلكات والأفراد، الإرهاب، الجريمة العابرة للحدود، تهريب المخدرات، تأمين الحدود الاتجار بالأسلحة النارية وبالبشر، الخ.

وقد أقرت مجموعة دول الساحل الخمس برنامجا استثماريا طموحا يربط بين متطلبات الأمن والتنمية. ويجري العمل على حشد التمويلات المعلن عنها.

غير أنه في إطار صياغة خطتها الاستراتيجية، تعاني وزارة الداخلية واللامركزية من عجز في الأفراد والقدرات ومن بعض النقص في حفظ النظام والأمن العمومي. وتشير بعض التقارير أيضا إلى أن قوات الأمن والدفاع لا تحيط ببعض الأبعاد، بالرغم من الدورات التكوينية، ويتعلق الأمر بحقوق الإنسان واليقظة بخصوص العنف التي تتعرض له النساء. وإلى جانب ذلك ومع مراعاة الأسرار المتعلقة بالأمن، يتعين التفكير حول آليات وأدوات تسمح بالولوج إلى بيانات يمكن الاسترشاد بها فيما يتعلق بالمساءلة في هذا المجال.

وبمناسبة الورشة التخصصية حول القطاع الخاص والمنظمة في إطار صياغة خطة العمل الحالية (دجمبر 2021) تم التأكيد على أن عبور الحدود والدخول إلى البلد أصبحا من بين الأمور الأكثر تعقيدا بالنسبة للأفراد والممتلكات. ويعتبر تعدد مراكز التفتيش داخل البلاد بأنه أحد المعوقات أمام النهوض بالاستثمارات وخاصة في مجال السياحة. ومن هنا يجب السعي إلى إضفاء بعض المرونة على عدد من المواضيع ذات العلاقة.

وبالنسبة لصياغة أهداف استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك فإنها تتماشى مع التعهدات الدولية التي قطعتها موريتانيا وخاصة أهداف التنمية المستدامة للفترة 2015 – 2030 التي أقرتها الأمم المتحدة وأجندة 2063 التي اعتمدها الاتحاد الإفريقي. وأوصى تقرير تقييم خطة العمل الأولى في الفترة 2016 – 2020 على المزيد من مراعاة هذه التعهدات مع الإشارة في نفس الوقت إلى ما تحقق من مكتسبات.

ويتضمن الجدول التالي تذكيرا بعدد من هذه الالتزامات ضمانا لمراعاتها على نحو أفضل. ويتعلق الأمر أساسا بالهدف الإنمائي رقم 16 "السلم، العدالة، والهيئات الفعالة (تشجيع قيام مجتمعات مسالمة واحتوائية لأغراض التنمية المستدامة) وكذا الأهداف التي تخص كل واحد من شبه القطاعات. وهناك أيضا تذكير بمضامين أجندة 2063 التي تهم هذه القطاعات الفرعية:

القطاعات الفرعية	التعهدات
تحسين الحكامة السياسية	هدف التنمية المستدامة رقم 16: تشجيع قيام مجتمعات مسالمة واحتوائية لأغراض التنمية المستدامة، ضمان نفاذ الجميع إلى العدالة وقيام هيئات فعالة ومسؤولة ومفتوحة أمام الجميع وعلى كافة المستويات. 16.6: وقيام هيئات فعالة ومسؤولة وشفافة على كافة المستويات. 16.7: العمل من أجل أن يكون النشاط والانفتاح والمشاركة والتنفيذ على كافة المستويات من بين عوامل اتخاذ القرار. 16.8: توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في الهيئات المكلفة بالحكامة على المستوى العالمي. هدف التنمية المستدامة رقم 5 – الغاية 5.5: ضمان المشاركة التامة والفعلية للنساء ونفاذهن بالتساوي إلى وظائف الإدارة على جميع مستويات اتخاذ القرار وفي الحياة السياسية والاقتصادية والعمومية.
تعزيز وسائل قوات الدفاع والأمن	راجع أجندة الاتحاد الإفريقي في أفق 2063.
استتاب السلام والوئام الاجتماعي بشكل مستدام	16.ب: تشجيع وتطبيق القوانين والسياسات غير التمييزية من أجل التنمية المستدامة.
حماية الشباب من الغلو والتطرف العنيف	16.أ: دعم الهيئات الوطنية المكلفة بتعزيز الوسائل الكفيلة بمنع العنف ومكافحة الإرهاب والإجرام، على جميع المستويات وخاصة في الدول النامية.
إدارة الهجرات واللاجئين	هدف التنمية المستدامة رقم 10: الحد من مظاهر اللامساواة بين البلدان وفي داخلها. 10.7: تسهيل الهجرة والتنقلات القانونية والآمنة والمنتظمة والمسؤولة للأشخاص بما في ذلك تنفيذ سياسات الهجرة ومراعاة حسن تخطيطها وإدارتها. 10.ج: لغاية 2030، خفض تكاليف تعاملات نقل أموال المهاجرين إلى أقل من 3% وإزالة قنوات إرسال الأموال التي تزيد كلفتها عن 5%. 10.7.4: نسبة السكان اللاجئين بحسب دولة المنشأ.

الاستصلاح الترابي	هدف التنمية المستدامة رقم 11: السعي إلى أن تكون المدن والتجمعات البشرية مفتوحة أمام الجميع وآمنة وقادرة على مواجهة الطوارئ بشكل مستدام. 11.1: لغاية 2030، ضمان نفاذ الجميع إلى سكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وبكلفة مستدامة وتنظيف الأحياء والمساكن الشعبية الهشة. 11.3: لغاية 2030، تعزيز الإعمار الحضري المستدام للجميع وزيادة قدرات التخطيط والتسيير التشاركي المندمج والمستدام في التجمعات البشرية. 11.أ: تشجيع إقامة علاقات اقتصادية واجتماعية وبيئية إيجابية بين المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية مع تعزيز التخطيط من أجل التنمية على المستويين المحلي والإقليمي.
اللامركزية والتنمية المحلية	هدف التنمية المستدامة رقم 16: تشجيع قيام مجتمعات مسالمة واحتوائية لأغراض التنمية المستدامة. 16.6: وقيام هيئات فعالة ومسؤولة وشفافة على كافة المستويات. 16.7: العمل من أجل أن يكون النشاط والانفتاح والمشاركة والتنفيذ على كافة المستويات من بين عوامل اتخاذ القرار.
الحالة المدنية	16.9، لغاية 2030 ضمان حصول الجميع على هوية قانونية وخاصة عبر تسجيل المواليد. 16.9.1، نسبة الأطفال دون 5 سنوات المسجلين من طرف سلطة الحالة المدنية. إفريقيا تعيش في ظل السلم والأمن.
أجندة 2063	الطموح رقم 2: قارة مندمجة وموحدة على الصعيد السياسي وراسخة في أهداف الوحدة الإفريقية ورؤية انبعاث إفريقيا. نطمح لعام 2063 إلى إفريقيا: النقطة 24.ل ستكون إفريقيا قارة تؤدي فيها حرية مرور الأفراد ورؤوس الأموال والممتلكات والخدمات إلى النمو والمبادلات والاستثمارات بين البلدان الإفريقية وبمستويات غير مسبوقة مما يعزز مكانة إفريقيا في التجارة العالمية. الطموح رقم 3: إفريقيا تنعم بالحكامة الجيدة والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وبدولة القانون. نطمح لعام 2063 إلى إفريقيا: • قارة تترسخ فيها القيم والممارسات الديمقراطية والمبادئ العامة لحقوق الإنسان والمساواة بين الرجال والنساء والعدالة دولة القانون.

- توجد بها مؤسسات قادرة وتتمتع بروح قيادية وقدرة على التحول على كافة الأصعدة.

الطموح رقم 4: إفريقيا تعيش بسلام وبأمان.

33. إفريقيا في أفق 2063 ستكون قارة تنعم بالسلام وبالأمن ويسود فيها الوئام بين مجتمعاتها القاعدية. سيكون تسيير التنوع مصدرا للإثراء والتحول الاجتماعي والنمو الاقتصادي المتسارع بدل أن يكون مصدرا للتناحر.

37. ستكون إفريقيا خالية من النزاعات المسلحة والإرهاب والتطرف وعدم التسامح والعنف القائم على النوع وهي العوامل التي تشكل تهديدا على الأمن البشري والسلم والتنمية.

نطمح لعام 2063 إلى إفريقيا:

- تسود فيها ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية والمساواة بين الرجال والنساء والاندماج والسلم الراسخ والرفاه والأمن والأمان لجميع مواطنيها.
- تتوفر فيها آليات لتشجيع الدفاع عن الأمن والمصالح الجماعية لسكان القارة.

لقد سمح التشخيص الاستراتيجي أعلاه بإبراز أهم مكامن القوة والضعف والتهديدات والفرص المرتبطة بمختلف القطاعات الفرعية في ورشة الحكامة السياسية والأمن واللامركزية:

نقاط القوة	نقاط الضعف
- البحث عن التوافق الوطني والتهدئة في الحوار السياسي. - استحداث تقاليد جديدة في مجال الحوار السياسي ما بين المعارضة والأغلبية. - احترام الحد من عدد المأموريات كما ينص على ذلك الدستور. - تشجيع الحوار بين الثقافات. - اكتساب مهارات في مجال "اجتثاث الغلو" انطلاقا من الحوار والاعتدال. - تعدد التدخلات على مستوى الحماية الاجتماعية (تكافل، الخ). - تخصيص 20 مليار أوقية جديدة وتعبئتها لصالح التضامن الوطني. - مراجعة القوانين المتعلقة بمكافحة الاتجار بالأشخاص وبالاتجار بالمهاجرين (2020). - خطة عمل محينة للاستراتيجية الوطنية لتسيير الهجرات للفترة 2021 – 2025، منذ عام 2010. - صياغة عدة استراتيجيات. - عدة مشاريع في طور الإعداد (مدن، سماح، الخ). - تنصيب المجلس الوطني حول اللامركزية والتنمية المحلية. - برنامج بناء مقرات الجهات والجمعية الوطنية في طور الإنجاز.	- غياب جهة وصاية مؤسسية وبرمجة للحكامة السياسية. - الوصاية السياسية غير كافة ووجود بعض التداخلات المؤسسية. - ضعف القدرات في مجال التنسيق والحوارات بين القطاعات. - ضعف مستوى استيعاب القيم والمبادئ الديمقراطية. - ضعف حكامة الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني. - عدم اهتمام الدولة المركزية بما فيه الكفاية باللامركزية. - بساطة التمويل المخصص لبعض القطاعات الفرعية (الوئام الاجتماعي، الحكامة السياسية، اللامركزية، الخ). - محدودية قدرات المنتخبين. - غياب مشاركة منظمات المجتمع المدني في الحوار السياسي. - التطبيق المتباطئ للاستراتيجيات القطاعية. - حماية الأطفال المهاجرين. - نقص في المصادر البشرية المؤهلة في كافة القطاعات الفرعية. - عدم تشجيع الديمقراطية التشاركية بالاعتماد على الحكامة الجيدة والشفافية والمقاربات التشاركية.

- التقدم في مجال الاستصلاح الترابي (منظومة البيانات الجغرافية، المخطط التوجيهي لمدينة نواكشوط، تفعيل المرصد حول الاستصلاح الترابي، الخ).	- نقل الاختصاصات إلى التجمعات الإقليمية غير مكتمل. - عدم التماشي مع أهداف التنمية المستدامة. - تباطؤ وتيرة القيد والتسجيل في سجلات الحالة المدنية وخاصة لصالح الأطفال دون 5 سنوات. - تباطؤ في تنفيذ القانون التوجيهي رقم 2010 – 001 بتاريخ 07 يناير والمتعلق بالاستصلاح الترابي. - ضعف النفاذ إلى الإسكان الاجتماعي. - ضعف قدرات قوات الأمن. - صعوبات في سير المجلس الوطني الأعلى للشباب. - عدم إدماج الصكوك الدولية في الترسانة القانونية الوطنية. - عدم فاعلية النموذج المركزي لتوفير الخدمات ووجود حاجة إلى اعتماد سياسات عمومية محلية.
الفرص المتاحة	**المخاطر**
- تعهدات رئيس الجمهورية بتعزيز مؤسسات الجميع وفي خدمة الحوار. - الحوار السياسي في طور التحضير له. - وجود مناخ سياسي هادئ. - التركيز القوي على التضامن الاجتماعي. - المناصرة القوية للامركزية من طرف المنتخبين. - العمل جار لتنظيم لقاء موسع بمشاركة المواطنين في المهجر. - خطة عمل استراتيجي لوزارة الداخلية واللامركزية في أفق 2024. - خطة عمل استراتيجي لرابطة العمد الموريتانيين 2019 – 2023. - العمل جار لصياغة الاستراتيجية الجهوية للنمو المتسارع والرفاه المشترك. - خطة تنمية جهوية PDR خاصة بنواكشوط. - خطة عمل استراتيجية تسيير الهجرة. - تأكيد الشركاء الفنيين لدعمهم من خلال برامج تغطي الفترة 2021 – 2025. - إطار للتعاون الإقليمي (مجموعة دول الساحل الخمس). - وجود رأس مال بشري في مجال العلوم الدينية. - جدوائية اللجان القروية التي أثبتت جدارتها في ولايتي الحوض الشرقي وكيدي ماغا.	- تناقص الوعي المدني. - شعور بالغبن لدى الشباب. - وجود مظاهر واضحة للامساواة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. - شبه منطقة الساحل تواجه الإرهاب والإجرام. - جائحة الكوفيد 19. - الإرث الإنساني لم تتم تصفيته بعد. - مخلفات الاسترقاق. .

الورشة رقم 8: الحقوق البشرية، العدالة ومراقبة المواطن للعمل الحكومي

- **التدخل رقم 8.1: تكريس الحقوق البشرية**

السياق العام والتحديات

تتبنى موريتانيا القواعد الدولية لحقوق الإنسان عبر المصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وخاصة:

- العهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية.
- العهد الدولي المتعلق بالحقوق القانونية والاجتماعية والثقافية.
- الاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل.
- الاتفاقية حول القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.
- الاتفاقية ضد التعذيب والعقوبات الأخرى والمعاملات الوحشية واللإنسانية أو المهينة.
- الاتفاقية حول القضاء على جميع دروب التمييز ضد المرأة.
- الاتفاقية الدولية حول حماية جميع العمال المهاجرين وأعضاء أسرهم.
- الاتفاقية حول حماية جميع الأفراد ضد حالات الاختفاء القسري.

يتم الإشراف على الإصلاحات وتنفيذ السياسات الحكومية في مجال حقوق الإنسان من طرف العديد من الهيئات التي من بينها: مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، الآلية الوطنية لمنع التعذيب وجمعيات المجتمع المدني وكذلك:

- وزارة العدل؛
- وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة.
- مندوبية تآزر المكلفة بمكافحة اللامساواة والتهميش.
- البرلمان والفرق البرلمانية.

- **مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني**

أنشئت مفوضية حقوق الإنسان بعد الوقوف على مظاهر اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية وذلك من أجل القيام بمجموعة من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في مجالات الماء والصحة والطاقة والتمدرس الشامل وكذلك لحل مشاكل الفقر بصفته أوضح أشكال انتهاك حقوق الإنسان ومخلفات الاسترقاق.

وتم إعداد وتنفيذ السياسة الوطنية لترقية وحماية حقوق الإنسان والدفاع عنها عبر إعداد وتنفيذ خطط عمل وبرامج لصالح الفئات الاجتماعية الهشة من أجل ترقيتها على نحو أفضل وحماية حقوقها.

وعلى وجه العموم، تتدخل مفوضية حقوق الإنسان في مجالات الحقوق البشرية والعمل الإنساني والمجتمع المدني.

- **اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان**

اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان هيئة دستورية مكلفة بعملية المراقبة والإنذار والوساطة والتقييم في مجال احترام حقوق الإنسان. وقد أشار آخر تقرير لها يتناول الفترة 2019 – 2020 إلى عدة تدخلات لصالح الصحفيين والناشطين السياسيين والطلاب والضحايا المزعومين للاسترقاق وكذا السجناء.

- **وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة**

تتكفل وزارة الشؤون الاجتماعية من بين مهام أخرى بضمان التضامن الوطني والحماية الاجتماعية للفئات الهشة وكذلك بحماية الأسرة ورفاه الطفل وترقية المرأة ومشاركتها الكاملة في مسار اتخاذ القرار ومسار التنمية.

كما أن المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية العاملة في مجال ترقية وحماية حقوق الطفل والصحافة والأئمة والبرلمانيين أنشأوا تجمعات متخصصة من أجل وضع خبراتهم في خدمة الأطفال وحماية حقوقهم والنهوض بها.

- **الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب**

- تقوم بزيارات منتظمة ومبرمجة أو فجائية لجميع الأماكن التي يوجد، أو يمكن أن يوجد فيها، أشخاص محرومين من الحرية وذلك للاطلاع على ظروف المعتقلين والتأكد أنهم ليسوا من ضحايا التعذيب أو غيرها من العقوبات والمعاملات الفظيعة واللإنسانية أو المهينة.
- تبحث كذلك أوضاع الأشخاص المحرومين من الحرية ممن يوجدون في أماكن الاعتقال من أجل تعزيز حمايتهم عند الاقتضاء ضد التعذيب وغيره من العقوبات والمعاملات الإنسانية أو المهينة.
- تتلقى شكايات أو ادعاءات تتعلق بالتعذيب وغيره من العقوبات والمعاملات الفظيعة واللإنسانية أو المهينة في أماكن الحرمان من الحرية وتحيلها إلى السلطات الإدارية والقضائية أو غيرهما من الهيئات المختصة للتحري.

التشخيص الاستراتيجي

يتألف الفاعلون الذين يتدخلون في مجال حقوق الإنسان أساسا من وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة ومفوضية حقوق الإنسان واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والآلية الوطنية للوقاية من التعذيب.

- **وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة**

يتكفل هذا القطاع الوزاري بوضع السياسات لصالح الطفل وكذا آليات التنسيق بين جميع الهياكل الوطنية التي تتدخل في هذا المجال.

- **مفوضية حقوق الإنسان**

بحسب مرسوم تأسيسها، تكلف مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني بين أمور بتصميم وترقية وتنفيذ السياسة الوطنية في مجال النهوض بالمجتمع المدني عبر هيكلته وعصرنته إطاره القانوني وتعزيز قدراته من خلال التكوين والدعم والمشورة.

كما أن هذه المأمورية تعتبر من بين أحد أهداف استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك ومن بين أولويات المفوضية.

وفي هذا الإطار، تم تنفيذ عدد من البرامج والأنشطة الرامية إلى ترقية المجتمع المدني بمساعدة شركاء البلد.

- **اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان**

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عبارة عن هيئة دستورية وجهاز للمشورة والملاحظة والإنذار والوساطة والتقييم في مجال التقيد بحقوق الإنسان. وقد تم تحديد مأمورية اللجنة الوطنية بموجب المادة 4 من القانون النظامي رقم 2017 – 016 بتاريخ 05 يوليو 2017. ومن مهام المفوضية كذلك:

- إبداء رأي استشاري، بناء على طلب الحكومة والبرلمان أو أي هيئة أخرى مختصة أو من تلقاء نفسها، حول المسائل ذات الطابع العام أو الخاص فيما يتعلق بالنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها وباحترام حريات الأفراد والجماعات كما تولي عناية خاصة للخروقات الكبيرة في مجال حقوق الإنسان.
- بحث وصياغة آراء استشارية حول التشريع الوطني في مجال حقوق الإنسان ومشاريع النصوص التي تتناول هذا الموضوع.
- الإسهام بجميع الوسائل المتاحة في نشر وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان.

- تشجيع البحث والتعليم والثقافة في مجال حقوق الإنسان في جميع مراحل التكوين وفي الأوساط الاجتماعية والمهنية.
- التعريف بحقوق الإنسان وبالمساطر المؤدية إلى الاعتراف بها وخاصة فيما يتعلق بمكافحة جميع دروب التمييز والمساس بكرامة الإنسان.
- التشجيع والحرص على تماشي التشريع الوطني مع الصكوك القانونية حول حقوق الإنسان التي تم التصديق عليها.
- تشجيع تصديق الصكوك القانونية لحقوق الإنسان.
- إعداد وعرض تقارير أمام هيئات المعاهدات والإسهام في تحضير التقارير التي يطلب من الحكومة تقديمها أمام هيئات ولجان الأمم المتحدة وكذلك أمام الهيئات الإقليمية تنفيذا لالتزاماتها التعاقدية وعند الاقتضاء إبداء رأي حول الموضوع مع مراعاة استقلاليتها.
- التعاون في مجال حقوق الإنسان مع هيئات الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية والوطنية في بلدان أخرى وكذلك مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية.

- **الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب**

تأسست الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب يوم 20 ابريل 2016 بموجب القانون رقم 0034 – 2015 بتاريخ 10 سبتمبر 2015 تنفيذا للاتفاقية الدولية لمنع التعذيب التي صادقت عليها موريتانيا عام 2012. وتتمثل مأموريتها في القيام بزيارات منظمة أو مبرمجة أو مفاجئة دون سابق إنذار في أي مكان يوجد فيه، أو يمكن أن يوجد فيه، أشخاص محرومون من حريتهم وذلك للتحري حول ظروف اعتقالهم والتأكد أنهم لم يتعرضوا للتعذيب أو لأي عقاب أو معاملة مهينة أو لا إنسانية وفقا للقواعد والمساطر الداخلية للآلية.

تتلقى الآلية شكايات أو ادعاءات ضحايا التعذيب وغيره من أشكال العقوبات والمعاملات الإنسانية والمهينة والتي حصلت في أماكن الاعتقال وتتكفل بالتحقيق في هذه الحالات لرفعها فيما بعد إلى السلطات الإدارية والقضائية المختصة.

كما أنها تبدي رأيها حول مشاريع القوانين والقواعد الإجرائية ذات العلاقة بمنع التعذيب والممارسات المهينة وتعد توصيات للحيلولة دون التعذيب وغيره من المعاملات المشابهة مراعاة للقوانين الناظمة لسير الآلية ووفقا للمعايير التي تحددها الهيئات المختصة في منظمة الأمم المتحدة.

وتسعى الآلية كذلك إلى تشجيع الحوار البناء الذي يقود إلى تحسين ظروف الأفراد وإلى حماية حقوقهم.

وفيما يتعلق بأول خطة لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، فقد كانت أهداف التدخل في مجال حقوق الإنسان تتعلق بوضع الآلية التي تضمن احترام حقوق الإنسان. كما أعطيت الأولوية في هذا المجال لتنفيذ خطة العمل المناوئة للتمييز العنصري وكره الأجانب وعدم التسامح ومناهضة التعذيب وغيره من العقوبات أو المعاملات الفظيعة واللإنسانية أو المهينة. وفي هذا الإطار تم تنفيذ الورش التالية:

- إعداد خطة عمل وطني لمكافحة الاتجار بالأشخاص PANTP للفترة 2020 – 2022.
- إنشاء لجنة وزارية مشتركة مكلفة بحقوق الإنسان CIDH يرأسها الوزير الأول.
- إجراء دراسة حول وضع هيئة وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص والاتجار بالمهاجرين.
- تعميم القانون رقم 2001 – 017 المتعلق بالاتجار بالأشخاص.
- وضع آلية لرفع الشكايات ومساعدة ضحايا الممارسات الاسترقاقية.
- وضع البرنامج الوطني لتعزيز الوئام الاجتماعي.

- وضع الهيئة الوطنية لتنسيق مكافحة الاتجار بالأفراد.
- إقرار جائزة لحقوق الإنسان والوئام الاجتماعي.
- إعداد استراتيجية وطنية للعمل الإنساني.
- عرض تقرير وطني أمام الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل في جنيف.

في مجال حقوق الإنسان تم إطلاق مسار إعداد استراتيجية للعمل الإنساني. وفضلا عن سياسة القضاء على مخلفات الاسترقاق التي تضمنها دليل يتعلق بالترتيبات التشريعية التي تجرم الاسترقاق والممارسات الاسترقاقية لصالح الخبراء في مجال القانون. وقد تم كذلك تنظيم قوافل تحسيسية للأشخاص المتأثرين بمخلفات الاسترقاق وذلك في عدة ولايات من الوطن.

ومن ناحية أخرى، تم إعداد وجمع مجموعة من النصوص القانونية حول ترقية وحماية حقوق الإنسان. وتتضمن هذه المجموعة سلسلة من النصوص القانونية المتعلقة بحقوق الإنسان لغرض وضعها تحت تصرف جميع المستخدمين وخبراء القانون وأصحاب اتخاذ القرار ومنظمات المجتمع المدني والباحثين والطلبة والمواطنين.

وفي مجال حماية الطفولة، تركزت جهود وزارة الشؤون الاجتماعية والوزارة المكلفة بالعدل بمساعدة شركاء التنمية على ما يلي:

- إعداد سياسة وطنية لتربية الطفولة الصغرى.
- إعداد قانون يتضمن المدونة العامة لحماية الطفل.
- إعداد مدونة للحماية الجنائية للأطفال حيث تمنع وتجرّم تشوهات الأعضاء التناسلية للنساء (المادة 12).
- إعداد قانون حول التعليم الأساسي الإلزامي يحدد سن التمدرس ما بين 6 و14 سنة.
- إعداد قانون لعام 2010 يتعلق بالمساعدة القضائية لصالح المتقاضين المحتاجين.

كما أن مديرية الطفولة على مستوى وزارة الشؤون الاجتماعية تتوفر على برمجيات لمعالجة البيانات وعلى حواسيب وفريق من الموظفين الذين تلقوا تكوينهم في مجال جمع وتخزين البيانات. وكان تأثير هذه المنظومة إيجابيا وذلك من خلال:

- جمع بيانات يمكن الاعتماد و/أو متفق بشأنها ومتجانسة حول الطفولة وحول هياكل الاستقبال.
- تنشر مديرية الطفولة حولية تتناول العديد من المقترحات والمؤشرات التي يجب أن تتوفر بيانات بشأنها.

في دولة القانون، تتمثل المهمة الموكلة إلى وزارة العدل في إتاحة نظام قضائي عامل وشفاف ويمكن الولوج إليه في ظل تساوي جميع المتقاضين ويتدخل في إدارة النزاعات مع احترام حقوق الإنسان والكرامة المطلوبة لكل إنسان. وعلى الصعيد الاقتصادي فإن التكاليف المترتبة على تسيير حقوق الإنسان تتحملها الدولة عبر:

- وزارة العدل أو النيابات.
- مندوبية "تآزر".
- مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني.
- الآلية الوطنية لمنع التعذيب.
- اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

وبالرغم من زيادة مخصصات ميزانية الاستثمار لصالح هذه الهيئات الثلاثة، إلا أنه يلاحظ مع ذلك أن هذه الموازنات لا تكفي لتغطية التكاليف بالكامل. وقد اطلعت مندوبية "تآزر" بدورها في التكفل بالتأمين

ضد المرض لصالح 100.000 مواطن من ذوي الهشاشة فضلا عن منح إعانات ربع سنوية للأسر الفقيرة بحدود 2.500 أوقية لكل أسرة شهريا وتوزيع هذه المنح كل ثلاثة أشهر.

إن مبدأ المساواة أمام القانون يستوعبه معظم الساكنة وخاصة في الأوساط التي كانت مهمشة في السابق. وهناك عبارة رائجة في اللهجة الحسانية "ستويه" وهي تحريف لكلمة مواطن باللغة الفرنسية وتعني أيضا التساوي حيث أن الجميع أصبحوا يدركون أن لا شيء يفرق بينهم سوى الاستحقاق.

وفي الواقع فإن الأشياء تبدو على عكس ما هي عليه. فانتشار الأمية لدى جزء كبير من الساكنة والواقع الاجتماعي والثقافي وخصخصة القطاعات الاجتماعية (التعليم، الصحة) والعادات والتقاليد والاتجار بالنفوذ من الأمور التي تؤثر سلبا على الوضع.

ويوحي المناخ العام بأن هناك شعورا لدى المواطنين بحقوقهم وبالضمانات التي يتيحها لهم القانون وهم في بعض الحالات مستعدون للدفاع عنها في حال الانتهاك. وقد لعب النشاط الذي تقوم به روابط المجتمع المدني دورا كبيرا في هذا الوعي. ويحدث في بعض الأحيان أن هذا النشاط يتجاوز إطار الدفاع عن الحقوق ليخدم مصالح فردية في الغالب وقد تكون أحيانا ذات مغزى انتفاعي.

وقد صادقت موريتانيا على النصوص الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وتجسد هذا التصديق في تبني اتفاقيات ومعاهدات تتعلق بحقوق الإنسان تتم مراقبتها على المستوى الدولي. ويتعلق الأمر بالعهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية PIDCP (1999) والعهد الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية PIDESC (1999) والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل (1990) وبالاتفاقية حول القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1998) والاتفاقية ضد التعذيب والعقوبات والمعاملات الإنسانية والمشينة (2004) والاتفاقية حول جميع أنواع التمييز ضد المرأة (2000) والاتفاقية الدولية حول حقوق جميع العمال المهاجرين وأعضاء عائلاتهم (2003) والاتفاقية حول حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2010) والبروتوكول الاختياري المتعلق بالاتفاقية ضد التعذيب والعقوبات والمعاملات الإنسانية أو المشينة (2012) والاتفاقية حول حماية جميع الأشخاص ضد عمليات الاختفاء القسري (2012).

ومن ناحية أخرى، جرى تعزيز الإطار المؤسسي والقانوني من خلال إنشاء مجلس أعلى للفتوى والمظالم ومراجعة الدستور عام 2012 وهو ما مكن من تجريم الاسترقاق والتعذيب واعتبارهما جرائم ضد الإنسانية مع الاعتراف بالتنوع اللغوي والثقافي للبلاد واستحداث الوكالة الوطنية للتضامن للقضاء على مخلفات الاسترقاق والاندماج ومكافحة الفقر عام 2013 وإنشاء محكمة خاصة للبت في جرائم الاسترقاق (2013) وإقامة لجنة لتصفية الإرث الإنساني وتكليفها بتنفيذ الاتفاق الإطار للتسوية والموقع بين الدولة وذوي ضحايا عام 89.

ويتبين من جرد الحالة العامة لحقوق الإنسان ما يلي:

على المستوى السياسي	على المستوى الاقتصادي
مكافحة الاسترقاق ومخلفاته أصبحت واقعا ملموسا وكذا مكافحة الفقر وحماية الطفولة	موازنات الهيئات المكلفة بحقوق الإنسان تمت مراجعتها باتجاه الزيادة ولكنها لا تسمح لحد الآن بتغطية التكاليف
اجتماعيا	**على الصعيد التكنولوجي**
المجتمع أصبح واعيا بحقوق الإنسان وخاصة حقوق الطفل التي أصبحت موضوع حديث الجميع.	فتح مواقع على الشبكة الالكترونية في جميع المحاكم وتفعيل موقعين أحدهما للمحكمة العليا والآخر لوزارة العدل.

	وجود برمجيات على مستوى وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة بهدف إدارة البيانات المتعلقة بالطفولة.
على المستوى البيئي	**على المستوى القانوني**
لا تأثير	الصكوك المتعلقة بحماية حقوق الإنسان أصبحت مفعلة بمقتضى القوانين الدولية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها البلاد والتي تم دمجها، أو هي في طور الدمج، في التشريعات الوطنية.

ويبرز التشخيص الاستراتيجي لحقل حقوق الإنسان مكامن القوة والضعف والفرص المتاحة والمخاطر، وكما يلي:

نقاط القوة	**نقاط الضعف**
- تجربة طويلة في مجالات التدخل. - علاقات جيدة مع الشركاء المعنيين. - المعرفة الجيدة بالملفات وبالمواضيع قيد المعالجة.	- نقص في العمالة (الأطر من الدرجة المتوسطة). - الميزانية محدودة بالقياس إلى المهام.
الفرص المتاحة	**المخاطر**
- التزام الشركاء بمواضيع متخصصة جرت معالجتها على مستوى القطاع الوزاري. - وجود إرادة سياسية لدى السلطات العمومية لصالح ترقية حقوق الإنسان.	- عدم الاستقرار المؤسسي (عدة إصلاحات وإعادة هيكلة). - إمكانية التعارض مع تدخلات قطاعات وزارية أخرى (وزارة الشؤون الاجتماعية، مندوبية تآزر).

- **التدخل رقم 8.2: توطيد العدالة**

السياق العام والتحديات

أطلقت موريتانيا عام 2018 إعداد استراتيجية وطنية للنفاذ إلى العدالة في إطار أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2030. وفي هذا الإطار تركزت الجهود على تحسين الاستقلال السياسي والنفاذ إلى العدالة وتعزيز دولة القانون وتعزيز قدرات الفاعلين القضائيين وعصرنة القضاء وتحسين إدارة السجون وكذلك حماية الطفل قضائيا.

وأعدت كذلك سياسة قطاعية للقضاء تمتد على الفترة 2019 – 2029. وتستند هذه السياسة على "تأكيد استقلال القضاء وإصلاح القانون الموريتاني وتعزيز قدرات المصادر البشرية وتكوين وتطوير البنى الأساسية وعصرنة القضاء". وتم قطع خطوات في هذا الاتجاه في إطار خطة العمل الأولى لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك وينتظر أن يتواصل العمل مع الخطة الثانية وخاصة في المجالات التالية:

- تحسين النظرة إلى العدالة.
- تحسين فاعلية القضاء وأدائه.
- تعزيز دولة القانون.

وفي موريتانيا تحسين فاعلية وحسن أداء القضاء عددا من العوائق المرتبطة بالتنظيم وبالمساطر القضائية والممارسات وبالمصادر البشرية وأوضاع المرفق العام للقضاء. وقد عينت وزارة العدل لجانا متخصصة عهدت إليها بدراسة هذه الأوضاع وبصياغة الاقتراحات الملموسة.

ويتمثل الهدف الاستراتيجي من ترسيخ دولة القانون في الوصول إلى انبثاق مجتمع متعدد الثقافات ومتضامن داخل دولة تحترم المبادئ والقواعد الدولية في مجال فصل السلطات واحترام الحريات العامة

مع إحقاق القانون. ويتعلق الأمر بالتكفل لجميع المواطنين بممارسة حقوقهم الإنسانية والنفاذ إلى قضاء ذي جودة عالية والمشاركة في الشؤون العامة بما فيها مراقبة العمل العمومي. كما يتعين أيضا إدامة الحوار من أجل توطيد المكاسب الديمقراطية وترسيخ ممارسة هذه الأخيرة.

التشخيص الاستراتيجي

في إطار التشخيص الاستراتيجي لحقل القضاء في موريتانيا، تم التعرف على أبرز الفاعلين أدناه:

القضاة

في إطار السلطة القضائية الموريتانية، يعتبر القضاة، وعددهم 256، أعضاء مهنيين في المحاكم التي تتمتع بنظام منصوص عليه دستوريا وهم ينتمون إلى سلك وحيد ويعهد إليهم بضمان تطبيق القانون في النزاعات المرفوعة إليهم. وفي موريتانيا، يرأس القضاء الجالس رئيس المحكمة العليا أما بالنسبة للنيابة فيرأسها النائب العام لدى نفس المحكمة.

المحامون

المحامي هو أحد أعوان القضاء وتتمثل مأموريته في مساعدة وتمثيل موكله الذي يحضر أمامه للدفاع عن مصالحه أمام مختلف المحاكم.

وفي موريتانيا، يجب على من يطمح إلى مهنة المحامي أن يكون حاصلا على الإجازة في القانون أو الشريعة أو على شهادة مماثلة على الأقل وأن يحصل أيضا على شهادة الكفاءة في مهنة المحاماة CAPA والخضوع لتدريب مدته ثلاث سنوات في ديوان أحد المحامين. وهناك طريقة أخرى لاكتتاب المحامين بالوسائل المهنية لفائدة القضاة المتقاعدين وأساتذة الجامعة ويبلغ عدد المحامين في موريتانيا 334 محاميا بينهم 25 متدربا.

ضباط الشرطة القضائية

يعمل ضابط الشرطة القضائية تحت سلطة القضاة وهو مكلف بأن ينفذ، وبشكل ملموس، التحقيق وفقا للمسطرة الجنائية. وعلى هذا الأساس فإنه يعتبر من بين أهم معاوني القاضي.

كتاب الضبط

كاتب الضبط هو المعاون العدلي الأقرب إلى القاضي لأنه يكلف، طيلة الدعوى القضائية، بضمان احترام وصحة المسطرة. ويبلغ عدد كتاب الضبط الرئيسيين في موريتانيا 107 بينما يبلغ عدد كتاب الضبط 140. وإلى هذا العدد يضاف 94 كاتبا عدليا.

الموثقون

الموثق قانوني مكلف بمهمة متعلقة بالسلطة العمومية ويعد العقود في شكلها الأصلي لحساب موكليه. وتخضع وظيفة الموثّق للقانون رقم 97 – 019 بتاريخ 16 يوليو 1997 المتضمن النظام الأساسي للموثقين. وبموجب المادة الأولى منه فإن الموثقين ضباط عموميون وُجدوا لتلقي المستندات التي يريد الأطراف أو يعملون على إعطائها الصبغة الأصلية وتسليم نسخ ومستخرجات منها. وتم تحديد قائمة المستندات التي تدخل ضمن اختصاص الموثقين بموجب المرسوم رقم 1130 – 99 بتاريخ 06 نوفمبر 1999. ويبلغ عدد الموثقين 41.

المصلحون

في إطار تقريب العدالة من المواطن، يشغل المصلح مكانا مرموقا (عددهم الحالي 378). وبصفتهم هذه، يعملون على فض النزاعات بين الأشخاص الماديين. وتصنف هذه الهيئة ضمن السلطة التقليدية لكنها أصبحت جزءا لا يتجزأ من التنظيم القضائي. ويوضح الأمر القانوني رقم 2007 – 012 بتاريخ 08 فبراير 2007 في مادته 58 أن رئيس محكمة المقاطعة يجوز له التصديق على الحل الودي الذي يتوصل إليه المصلح خارج أية مسطرة قضائية. ويحدد النظام الأساسي للمصلحين وصلاحياتهم بموجب مرسوم كما يتم تعيينهم بمقرر.

العدول المنفذون

العدل المنفذ ضابط عمومي من أعوان القضائي يعهد إليه على وجه الخصوص بصياغة وإبلاغ عدم الوفاء بالأوراق التجارية والاستدعاءات والأوامر والدعوات وكذلك بملاحظة تنفيذ الأوامر القضائية والإدارية واجبة التنفيذ وبالإشراف على عمليات البيع التي صدرت أحكام قضائية بشأنها. ويبلغ عدد العدول المنفذين في موريتانيا 22 في الوقت الحالي.

الخبراء القضائيون

يستعين القضاة باستمرار بخبراء قضائيين من أجل فهم الملفات الفنية والمساعدة في اتخاذ القرارات أو إصدار الأحكام عن سابق معرفة. ويزاول 1156 خبيرا عملهم في الوقت الحالي في موريتانيا.

الحكام

يلعب التحكيم دورا أساسيا في فض النزاعات في موريتانيا وذلك من خلا سن تشريع جديد في مجال التحكيم والوساطة والتراضي. وهكذا فإن مدونة التحكيم الجديدة تحتوي على أحكام من شأنها أن تسد الفراغات في مدونة عام 2000. كما أن مدونة الإجراءات المدنية والتجارية والإدارية تنص على أحكام جديدة حول الوساطة والصلح والتحكيم.

ومن جهة أخرى، يوجد في موريتانيا حاليا 513 من وكلاء الدعم المتعاقدين.

وفيما يخص الورش المقام بها في مجال القضاء، خلال خطة العمل الأولى لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، فقد تركزت الأنشطة حول إدارة السجون وتعلقت بالأمور التالية:

- تنظيم مديرية السجون.
- تحديث الإطار القانوني والمؤسسي لقطاع السجون.
- اعتماد النظام الأساسي لسلك إدارة السجون.
- تصنيف المؤسسات السجنية إلى دُور توقيف وسجون مركزية وسجون أمن مشدد، سجون زراعية، مؤسسات لإعادة الاندماج المهني، مراكز إعادة الدمج، مراكز لإصلاح الشباب المتنازعين مع القانون، الخ.
- اعتماد قانون حول تخفيف العقوبات وحول وظيفة قاضي تطبيق العقوبات JAP .
- اعتماد قانون حول العقوبات البديلة عن السجن بما في ذلك العمل للصالح العام TIG.
- العمل بآلية للتنسيق بين المحاكم والسجون لضمان مشروعية عقوبة السجن.
- تطوير أدوات إحصائية متفرقة حول المخالفات الجنائية.
- تكوين ضباط صف ووكلاء الحماية المدنية يعهد إليهم بمراقبة النساء المعتقلات.
- اكتتاب 50 مفتشا و120 مربيا و400 مراقبا لإدارة السجون.

وقد رسمت السياسة القطاعية القضائية عددا من الأهداف في أفق 2029 مثل عصرنة القواعد القانونية والمؤسسية وتعزيز قدرات المصادر البشرية للعدالة وإجراءات النفاذ إلى القضاء وإصلاح إدارة السجون وعصرنة البنى الأساسية.

وانصب اهتمام الاستراتيجية الوطنية للنفاذ إلى القضاء التي أعِدت عام 2019 على أربعة محاور كالآتي:

- الاستفادة من المساعدة القانونية.
- النفاذ إلى الإعانة القضائية.
- تعزيز وتوسيع انتشار المرافق.
- تنظيم وتسيير نظام النفاذ إلى العدالة.

وتتم النفقات المقام بها في إطار السياسة القضائية على نفقة ميزانية الدولة بالكامل. وبلغت هذه الموازنات لعام 2021 ما مجموعه 640.213.387 أوقية وفي عام 2019 كانت بحدود 1.582.557.951 أوقية و40.000.000 أوقية عام 2018 ومثلت على التوالي 1% و2% من الميزانية العامة للدولة.

ولم يكن القضاة في موريتانيا سابقا يتمتعون بسلطة الإكراه كما لا يستفيدون من أية امتيازات خاصة غير أن قراراتهم كان مرحبا بها من طرف المتقاضين. ولم يُعَمر هذا الأسلوب بعد انبثاق الدولة الوطنية وظهور القانون الوضعي حتى وإن كان مستوحى من الشريعة الإسلامية.

ويلاحظ مع ذلك أن شح البيانات القانونية ليطلع عليها الجمهور وكذا نظرة المواطنين إلى هذا القضاء يشكلان عقبات حقيقية أمام حسن أداء هذا الأخير.

ولا يؤثر القضاء على محيطه المباشر غير أنه يجب أن يساهم في حمايته. وهكذا فإن المحاكم يمكنها أن تلعب دورا أساسيا في حماية محيطنا ضد مختلف المخاطر التي تتهدده كما تستطيع أن تساعد في حمايته عن طريق إنزال العقوبة على المخالفين والجانحين.

وتتعلق الاختلالات الملاحظة بالترسانة القانونية الموريتانية ولها صلة بعاملين أساسيين هما تقادم الجزء الأكبر من هذه الترسانة وسوء الترجمة مما يزيد من صعوبة فهمها من طرف ممارِسي المهنة والمنفذين.

وكانت ضرورة جمع هذه الترسانة من أجل تسهيل وتبسيط استغلالها من بين آخر اهتمامات ممارسي المهنة في سعيهم لمواجهة تعقيد هذه النصوص وتشتت مصادرها خاصة وأن جمع وإتاحة ونشر القوانين والنصوص والقرارات التطبيقية في أحسن الظروف وبحسب المواصفات الفنية من المسائل التي يجب على أحد المرافق العامة أن يوفرها. ولا يقتصر هذا النفاذ على النصوص وحدها وإنما يتعلق أيضا بالأحكام والأوامر القضائية والأعمال التي تدخل في إطار الممارسة القانونية.

ويعتبر تبويب القوانين وجمعها من بين العوامل الجاذبة للاستثمارات والمحفزة على تأسيس مشاريع من شأنها أن تسهل الرجوع إلى النصوص والنفاذ إليها. وفي هذا الإطار تشكل عصرنة الإطار القانوني والمؤسسي ركيزة أساسية من ركائز السياسة القطاعية للقضاء وتحويلها إلى استراتيجية وطنية للنفاذ إليه. وقد تم إعداد قائمة بأبرز النصوص المستهدفة وتصنيفها إلى أربعة مواضيع متخصصة:

- موضوع النصوص الإجرائية والتنظيمية.
- موضوع النصوص المدنية.
- موضوع النصوص المتعلقة بالمادة الجنائية.
- قانون تعاطي الأعمال.

ومن جهة أخرى، تضمنت السياسة القطاعية للعدالة اقتراحا بقائمة مفصلة للنصوص والنقاط التي يجب أن تخضع للمراجعة وتتلخص في أربع مواضيع ذات طابع أفقي وتشكل في حد ذاتها ورشا للإصلاح يجب أن تتحقق لجعل الترسانة القانونية أفضل أداء.

وهكذا فإن مختلف المساطر القانونية وكذا الخارطة القضائية ستتم مراجعتهما باتجاه ملاءمتهما مع الواقع الذي يترتب على تنمية البلاد. ويتعلق الأمر بالنصوص التالية:

- مدونة الإجراءات القانونية والتجارية والإدارية.
- مدونة الإجراءات الجنائية.
- مدونة التحكيم.
- المرسوم المتعلق بهيكلية وزارة العدل.
- المرسوم المتعلق بالسجون.
- المرسوم المحدد للمصاريف القضائية.
- التنظيم القضائي.
- النظام الأساسي للقضاء.
- النظام الأساسي للعدول المنفذين.
- مدونة مهنة المحاماة.
- النظام الأساسي للخبراء القضائيين.
- نصوص القانون المدني.

ونظرا لضرورة الإحاطة بهذا المجال وضرورة عصرنته فسيتم إصدار النصوص التالية:

- مدونة الحقوق العينية.
- مدونة الشغل.
- مدونة الحالة المدنية.
- القانون المتعلق بمسطرة فض النزاعات البسيطة.
- الأمر القانوني المتعلق بالشركات المدنية المهنية.
- مدونة الالتزامات والعقود.
- نصوص أخرى تتعلق بالمادة الجنائية.

ويتعلق الأمر بعمل منهجي ومتناسق يدمج القوانين القمعية في إطار الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان وفقا لواقع وتقاليد البلد من خلال استصدار النصوص التالية:

- المدونة الجنائية.
- القانون المتعلق بعقوبات الاتجار بالأفراد.
- القانون ضد المخدرات والمؤثرات العقلية الذي يجب تحيينه.
- القانون حول حماية الأطفال.
- القانون المتعلق بمكافحة الرشوة.
- القانون حول غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- القانون المتعلق بمكافحة الإرهاب.
- القانون الذي يعاقب منتجي المخدرات أو المؤثرات العقلية.
- القانون المجرّم للاسترقاق والممارسات الاسترقاقية.
- القانون الذي يقترحه المجتمع المدني حول العنف القائم على النوع.

- النصوص المتعلقة بقانون تعاطي الأعمال.

ويجري التفكير حول شروط وطرق احتمال انتساب موريتانيا إلى الاتفاقية المتعلقة بتناسق قوانين تعاطي الأعمال في إفريقيا OHADA. وعلى وجه الخصوص سينصب الاهتمام حول:

- مدونة التجارة.
- القانون المتعلق بتحصيل الديون المصرفية.

ويترتب على إنجاز هذه الورش، استحداث فريق عمل دائم لعصرنة التشريعات والقواعد التي من شأنها أن تساعد خلال السنوات العشر القادمة في تنظيم مؤتمرات (وطنية أو دولية) حول مواضيع حساسة.

ولأجل تصحيح الإطار القانوني للنشاطات الاقتصادية في البلاد، فقد جرى تحديث مدونة الإجراءات المدنية والتجارية والإدارية. وجاءت مراجعة هذه المدونة لسن قواعد قانونية جديدة من أجل مواجهة الصعاب المرتبطة بتباطؤ الإجراءات القضائية وسوء استغلال بعض الفاعلين للحق في التقاضي وما يترتب على ذلك من إجراءات. ويتعلق الأمر بما يلي:

- إصدار القانون رقم 2019 – 020 بتاريخ 2019/04/29 المعدل والمكمل لبعض أحكام مدونة الإجراءات المدنية والتجارية والإدارية.
- إصدار القانون رقم 2019 – 025 بتاريخ 2019/05/14 المعدل لبعض أحكام الأمر القانوني رقم 2007 – 012 بتاريخ 2007/02/08 المتضمن تنظيم القضاء.
- إصدار القانون رقم 2019 – 008 بتاريخ 2019/02/19 المعدل والمكمل لبعض أحكام مدونة الإجراءات المدنية والتجارية والإدارية بخصوص الوساطة القضائية.
- إصلاح مدونة التحكيم حيث أن القانون رقم 2019 – 019 بتاريخ 2019/04/29 المتضمن مدونة التحكيم يدخل في هذا الإطار الرامي إلى عصرنة الأحكام القانونية المتعلقة بالتحكيم وسد فراغات القانون السابق واتخاذ إجراءات جديدة من شأنها أن تعزز النفاذ إلى التحكيم كطريقة بديلة عن فض النزاعات.
- القانون الذي يحمي السلطات العليا للبلد لعام 2021 والمعروف باسم قانون رموز الدولة.
- في مجال تحسين مناخ الأعمال، تم اعتماد القانون رقم 2017 – 019 بتاريخ 18 يوليو 2017 لسد الفراغ القانوني الذي كان يعيق مسطرة فض النزاعات البسيطة.

وبالمقابل، يصبح من الضروري أن يقام بمراجعة أحكام هذا القانون لإدخال التعديلات المناسبة ومواكبة تطور العوامل المساعدة في تحسين مناخ الأعمال. ويمكن تلخيص الوضع الحالي في مجال القضاء على النحو التالي:

على المستوى السياسي	على المستوى الاقتصادي
السلطة القضائية مستقلة عن كلا السلطتين التشريعية والتنفيذية. وبموجب هذه القاعدة فإن الدستور يضمن استقلال القضاة.	موازنات السنوات الثلاث السابقة لا تتجاوز 1% إلى 2% من ميزانية القطاع.
اجتماعيا	**على الصعيد التكنولوجي**
بالرغم من الإرادة المعلنة من قبل الدولة بخصوص ضمان النفاذ إلى العدالة أمام جميع المتقاضين عبر استراتيجية وطنية للنفاذ إلى القضاء فإن غالبية الناس تقول إنها غير راضية عن العدالة.	استحداث قاعدة بيانات المفتشية العامة لإدارة القضاء والسجون **IGAJP** للحصول على إحصائيات قضائية.
على المستوى البيئي	**على المستوى القانوني**

تم سن عقوبات وغرامات لمكافحة الإضرار بالبيئة.	تم الشروع في مراجعة وافية للإطار القانوني انطلاقا من أربع مواضيع متخصصة.

يسمح التشخيص الاستراتيجي للحقل القضائي بإبراز مكامن القوة والضعف والفرص المتاحة والمخاطر وكما يلي:

نقاط القوة	نقاط الضعف
- مبدأ استقلال القضاء. - الإرادة السياسية والوفاق الوطني. - تحديث القواعد والنصوص. - إدخال المعلوماتية.	- غياب إحصائيات قضائية يمكن الاعتماد عليها بشكل تلقائي. - ضعف أدوات البحث القانوني. - ضعف أجهزة الإعلام القضائي (متابعة ملفات السجناء، السلسلة الجنائية، الفقه القضائي، المصادر البشرية). - تشتت وضعف قواعد البيانات. - غياب سياسة توثيق منسقة ومتجانسة.
الفرص المتاحة	**المخاطر**
- الإصلاح الجاري. - وضوح الأهداف. - وجود حوافز لدى الشركاء.	- الإفلات من القانون. - استغلال النفوذ.

- **التدخل رقم 8.3: مراقبة المواطن للعمل الحكومي وتطوير وسائل الإعلام**

السياق العام والتحديات

تنحصر أدوات الرقابة في اللجان البرلمانية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام من خلال أنشطة متعددة: إعلام المواطن بالشؤون العامة وإثارة اهتمامه بها والحصول منه على ردة فعل وجعله يشارك. وقد يحدث أن تقوم السلطات العمومية بإشراك منظمات المجتمع المدني في بعض البرامج التنموية.

- **المجتمع المدني**

في آخر إحصاء، كان المجتمع المدني يضم أكثر من 8.000 جمعية تتنوع بتنوع حقول الاختصاص والاحتياجات البشرية. ومع صدور القانون رقم 004 – 2021 الذي ينص على نظام التصريح، فليس من المستبعد أن يشهد عدد المنظمات ارتفاعا كبيرا. وحددت هذه المنظمات لنفسها عددا من الطموحات:

- مكافحة الفساد واختلاس الأموال العامة.
- مكافحة الرشوة.
- مأسسة النفاذ إلى المعلومات (الحق في الإعلام).
- النهوض بثقافة المواطَنة.
- التعريف بواجبات وحقوق المواطن.
- تشجيع النفاذ إلى الحالة المدنية.
- العمل على تكافؤ الفرص
- ضمان النفاذ الحر والمتكافئ إلى الإعلام بالنسبة للجميع.
- الاحترام والتمتع بالحقوق البشرية.

- **وسائل الإعلام**

يوجد في موريتانيا ما يقل عن 230 من وسائل الإعلام:

- شبكة تلفزية عمومية تتألف من عدة قنوات متخصصة ومكاتب جهوية.
- شبكة إذاعات عمومية تتألف من 15 محطة جهوية في عواصم الولايات وعددها 12 تدعمها محطات مقاطعية في كل من باركيول وباسكنو وكنكوصه و03 إذاعات متخصصة ومصالح متخصصة في المجالين المدرسي والريفي.
- وكالة أنباء عمومية.
- 5 شبكات تلفزيون خصوصية تبث برامج عامة.
- 4 إذاعات خصوصية.
- 51 منصة إعلامية خصوصية متعددة التخصصات.
- 122 موقع إعلامي الكتروني خصوصي من بينها 15 خارج نواكشوط.
- 22 صحيفة ورقية.
- 8 وكالات للإنتاج السمعي والبصري.

يستخدم القطاع العمومي 1.130 صحفي من بينهم 369 أي 33% من النساء.

وسائل الإعلام	العدد	العاملة	العمال الصحفيون	
			رجال	نساء
تلفزيونات عمومية	1 (5 قنوات، 6 مكاتب جهوية)	5	448	225
إذاعات عمومية	1 (21 محطة جهوية، 5 محطات مقاطعية و3 محطات متخصصة)		178	109
تلفزيونات خصوصية	5	5	غير محدد	غير محدد
إذاعات خصوصية	4	2	غير محدد	غير محدد
صحف ورقية	20	عشوائي	غير محدد	غير محدد
مواقع الكترونية	122	15	غير محدد	غير محدد

التشخيص الاستراتيجي

ينقسم الفاعلون في مجال التدخل الحالي إلى قسمين. فاعلو المجتمع المدني في المقام الأول والفاعلون في وسائل الإعلام بالدرجة الثانية. ويتوزعون على النحو التالي:

- **المجتمع المدني**

يعهد إلى مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني بتصميم وترقية وتنفيذ السياسة الوطنية في مجال النهوض بالمجتمع المدني عبر هيكلته وعصرنة إطاره القانوني وتعزيز قدراته

من خلال التكوين والدعم والمشورة. وبحسب الاستراتيجية الوطنية لترقية المنظمات غير الحكومية والمنظمات التنموية القاعدية OB، توجد 4 مستويات بالنسبة لهيكلة المنظمات غير الحكومية.

المستوى الأول: المنظمة القاعدية

فاعلون في المجتمع المدني يتميزون بالتنوع. وليس لعدد لا يستهان به من هؤلاء تصنيف رسمي مثل الجمعيات حسب الفئة العمرية والجمعيات النسوية والفنانون وفئة Djawambé والطوائف الدينية.

المستوى الثاني: المنظمات الوسيطة ومنظمات الدعم

يميزها أساسا عن المنظمات من المستوى 1 كونها تقع في أعلى رتب هيكلة المنظمات من الفئة 2. وخلافا للمنظمات من المستوى رقم 1 فإن هذا الصنف يتميز بطابعه العام. وفضلا عن كونها تتدخل في العديد من قطاعات النشاط فهي تعمل في أكثر من ولايتين. وتتصرف من منطلق مقدمي الخدمة حتى وإن كانت تعرف نفسها بأنها من الفاعلين في جميع قطاعات النشاط التنموي. وخلافا للمستوى رقم 1 فإنها أيضا أكثر انفتاحا تجاه الشركاء المحليين أو الدوليين.

المستويان 3 و4: المنظمات المنتمية إلى تجمعات

في العادة تنتمي هذه المنظمات إلى شبكات تتجمع حول مواضيع متخصصة أو أماكن جغرافية مشتركة. وتمثل عددا محدودا وتتنافس غالبا مع المنظمات من المستوى رقم 2 وهي تتشكل من هذه الأخيرة (ملحقة بها).

المستوى رقم 4 مُمَثلٌ في منصات من نوع منصات المجتمع المدني أو منصات المقاهي. ويفترض في هذه المنظمات أنها تشكل فضاء للتبادل أي أنها تقوم بدور الفاعل في الحوار بين المجتمع المدني وبين الحكومة وهي غالبا ما تتنافس مع المنظمات غير الحكومية التي تتألف منها وذلك للاستئثار بتمويلات والقيام بأنشطة مباشرة ميدانيا.

- **وسائل الإعلام**

يتألف الفاعلون في مجال الإعلام ووسائطه من:

- وسائل إعلام عمومية تعمل كصلة اتصال بين السلطة والسكان. وغالبا ما تنشر الخطاب الرسمي وتغطي من خلال محتوياتها مجموع التراب الوطني. وتتوفر على مراسلين في أكبر مدن البلاد وهو ما يسمح أحيانا للساكنة بأن تعبر عن رأيها وأن تتقدم بمطالبها.
- وسائل الإعلام الخاصة وتغطي كافة التراب الوطني بفضل النشر عبر الأقمار الصناعية والانترنت ولكن لا تتوفر على مكاتب جهوية. ومن هنا فإنها لا تغطي الأحداث إلا في العاصمة السياسية.
- وسائل الإعلام الجديدة تكرر ما يتم نشره من قبل الآخرين. ولا تتمتع بمصداقية حقيقية بفعل الإشاعات التي تبثها وسعيها إلى استرضاء الغير وهي تعالج الأخبار.
- وسائل الإعلام الاجتماعي.
- السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية وهي عبارة عن جهاز تنظيم وضبط وتمنح رخصا لاستغلال قنوات تلفزية وإذاعية. وتحرص على تقيد وسائل الإعلام بالشروط التي التزمت بها. وخلال الفترات الانتخابية، تنظم نفاذ المترشحين إلى وسائل الإعلام وتسهر على التقيد بالإنصاف وتوزيع أوقات الكلام. وتشرف على توزيع التمويلات الموجهة لدعم الدولة لصالح وسائل الإعلام الخصوصية. وتقوم السلطة العليا للصحافة بتحريات بصفة دورية تتناول أداء وسائل الإعلام وتأثيرها.

- مجموعة واسعة من المنظمات المهنية والنقابية التي ليس لها تأثير حقيقي بحكم الوجود الافتراضي للمؤسسات التي ينتمي إليها أعضاؤها. وليس هناك هيئة للتشاور أو التنسيق فيما بينها.

على مستوى مجال مراقبة المواطن والمجتمع المدني ووسائل الإعلام، تم القيام بالأنشطة التالية:

- إصدار القانون الجديد حول الجمعيات وهو يحل محل نظام الترخيص ويبدله بنظام التصريح.
- اعتماد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لترقية المجتمع المدني.
- إنشاء لجنة وطنية لإصلاح قطاع الاتصال CNRSC حيث أصدرت ما مجموعة 64 مقترحا يجري العمل على تطبيق جزء منها.
- مشروع قانون يغير صلاحيات السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية.
- إنشاء دار للصحافة.
- توسيع التغطية بالموجة الترددية إلى بعض الأماكن النائية والمعزولة.

فيما يتعلق بالمجتمع المدني، يهدف هذا التدخل إلى تمكين المواطن من التزود بوسائل لمراقبة العمل الحكومي والتركيز على تصنيف وترقية المجتمع المدني وتوفير التمويل اللازم لأنشطة التأطير وإعادة تأهيل منظمات المجتمع المدني.

وقد صادقت الحكومة من جهة أخرى عام 2021 على استراتيجية وطنية لترقية المجتمع المدني بهدف استحداث "إطار عملي للتنسيق يسمح بمشاركة منظمات المجتمع المدني على نحو أفضل في صياغة وتنفيذ ومتابعة وتقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد".

وهكذا يجري العمل على إعداد دراسة تتناول تقييم منصة الفاعلين غير الحكوميين PFANE. وسيسمح هذا التقييم بإجراء التصحيحات اللازمة التي تمكن من تصميم أفضل صيغة ممكنة لبنية جمعوية يمكنها أن تحقق الأهداف الرامية إلى إشراك منظمات المجتمع المدني في تصميم وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية. وقد استفاد بعض منظمات المجتمع المدني من إعانات لتعزيز قدراتها ومن الدعم لإنجاز خطط عملها. ويجري على مستوى مركز الإعلام والتحسيس والتوثيق CISD تتبع الأحداث اليومية وطنيا ودوليا ضمانا للمزيد من المقروئية والشفافية.

ومن جهة أخرى، جرى تنظيم دورت تكوينية للتحسيس حول أهداف التنمية المستدامة ولتزويد المشاركين بعناصر للتحليل وفهم التحديات الجديدة لإطار التخطيط الذي يتمثل في أجندة 2030 فضلا عن السياسة الطوعية للتواصل التي تم إطلاقها بهدف إزالة المعوقات على المدى القصير أثناء تقييم تنفيذ الخطة الاتصالية الاستراتيجية.

بالنسبة لوسائط الإعلام فإن السياسة الموريتانية في هذا المجال مؤسسة على تحرير حقل الإعلام والاتصال بالكامل حتى وإن كانت الدولة حاضرة فيه من خلال شركات عمومية وهي تمد هذه الشركات وتقدم تمويلات لدعم الصحافة الحرة.

ومن الناحية الاقتصادية، تقدم الدولة عبر مفوضية حقوق الإنسان دعما مباشرا لبعض منظمات المجتمع المدني لصالح أزيد من ستمائة (600) منظمة غير حكومية لتعزيز قدراتها وإسهامها في مواجهة الكوفيد 19 كما تدعم كذلك القطاع العمومي للصحافة وتمول الصحافة الحرة.

وفيما يتعلق بالجانب الاجتماعي، فإن المنظمات غير الحكومية حديثة النشأة نسبيا. ورغم أن التضامن والنشاط الخيري كانا على الدوام موجودين في المجتمع غير أن الأمر يتعلق بمبادرات فردية موجهة لأقارب ولجيران مباشرين أو للعشيرة إذا كان الجهد يتجاوز قدرات الأفراد.

ومع الكوارث التي تعرضت لها البلاد في سنوات 70 و80 وتدخل المنظمات غير الحكومية الدولية، رأى الموريتانيون في ذلك نموذجا يمكن التأسي به. وفي البداية، تعلق الأمر بجمعيات كانت تتعاون أساسا مع المنظمات غير الحكومية الدولية وبعد ذلك صارت تتخذ المبادرات شيئا فشيئا. وتحول النشاط إلى ظاهرة اجتماعية أو موضة مما نتج عنه انبثاق العديد من الجمعيات التي يوجد شك كبير بأنها لا تخدم سوى أصحاب المبادرات. ومع ذلك، يوجد خيرون كثر مقتنعون بالأهداف التي تأسست من أجلها المنظمات.

واليوم تحولت المنظمات والروابط إلى فاعلين لا يمكن تجاهلهم في عمليات الإسعاف والتنمية. وتحظى هذه الأخيرة بثقة المستفيدين واكتسبت الصدقية لدى الدولة. ويشار في هذا الصدد إلى حضور فعلي لمنظمات المجتمع المدني في إطار عملية التخطيط مما يبرهن على الاهتمام الذي توليه للسياسات العمومية وبالتالي لمراقبة المواطن للعمل الحكومي وهو ما ينص عليه القانون صراحة (المادة 3 من القانون رقم 004 - 2021).

ومن وجهة النظر البيئية، يمكن للمجتمع المدني أن يتدخل من خلال حملات تحسيس المواطنين حول أهمية البيئة وحمايتها.

ويتميز الإطار القانوني المتعلق بمراقبة المواطن للعمل الحكومي بالآتي:

- صدور القانون المتعلق بالاستراتيجية الوطنية لترقية المنظمات غير الحكومية والمنظمات التنموية القاعدية عام 2021.
- نشر الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.
- صدور القانون القاضي بالتصريح فيما يخص جمعيات المجتمع المدني (القانون رقم 004 – 2021 ومراسيم تطبيقه). ونص هذا القانون على عدد من المستجدات من منطلق إزالة بعض القيود والعقبات القانونية أمام المنظمات غير الحكومية والجمعيات.

وتم إعداد هذا القانون حسب مقاربة تشاركية عن طريق المساهمة الفاعلة لمنظمات المجتمع المدني والشبكات مما يشير إلى انبثاق مناخ أكثر إيجابية. ويأتي القانون كذلك بتغيير جديد في اتجاه التسهيل والمزيد من المرونة حيث نص على تصريح أكثر عملية وأكثر بساطة.

وبالمقابل، يشار إلى أن القانون المتعلق بمكافحة العنف ضد النساء والبنات، لم يجر التصويت عليه لحد الآن من طرف المشرّع الموريتاني.

ويمكن تلخيص الجرد العام لحقل مراقبة المواطن للعمل الحكومي في الجدول التالي:

على المستوى السياسي	على المستوى الاقتصادي
تولي الحكومة أهمية كبرى للمجتمع المدني وتعول كثيرا على دور وسائط الإعلام.	تنظيم العديد من الحملات التحسيسية حول الكوفيد 19 وتمويلها.
اجتماعيا	**على الصعيد التكنولوجي**
تلعب جمعيات المجتمع المدني دورا متزايدا لدى الجمهور نظرا لأنشطتها القريبة من المواطن ودعمها الظرفي والدائم لصالح الساكنة.	تم إيجاد منصة للفاعلين غير الحكوميين على المستويين المركزي والجهوي.
على المستوى البيئي	**على المستوى القانوني**
المزيد من تحسيس المنظمات غير الحكومية التي تتدخل في مجالات البيئة.	القانون الجديد حول الجمعيات والاستراتيجية الجديدة لترقية المجتمع المدني تفتح المزيد من الآفاق أمام هذه الأخيرة.

يسمح التشخيص الاستراتيجي لحقل مراقبة المواطن للعمل الحكومي بإبراز نقاط القوة والضعف والفرص المتاحة والمخاطر التالية لكل من قطاعات المجتمع المدني ووسائط الإعلام.

- **المجتمع المدني**

نقاط القوة	نقاط الضعف
- الإطار القانوني المؤيد لدولة القانون. - الإرادة السياسية. - وجود لجنة وطنية لحقوق الإنسان. - الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب MNLT. - المنظمات غير الحكومية. - محاكم لمكافحة الاسترقاق. - هياكل لمكافحة الرشوة. - التفتيش.	- استمرار وجود حالات لضحايا السجن. - عدم كفاية الموظفين. - ضعف القدرات. - الأطفال المتنازعون مع القانون والمنحدرون من أرقاء سابقين والأميون والمرحلون والمهاجرون ورعايا وطنيون مقيمون في الخارج ورعايا أجانب مقيمون في موريتانيا: الكل يشكل جزءا من السكان الذين لازالوا يعانون من التهميش في إطار هذا النشاط.
الفرص المتاحة	**المخاطر**
- الانفتاح السياسي وحرية الصحافة. - الاستقرار السياسي. - المنصات التي توفرها الشبكات الاجتماعية. - محاكم الوساطة (الفتوى، وسيط الجمهورية، الصحافة، منظمات حقوق الإنسان، المنصات). - استحداث فضاءات متعددة للحوار كالمجلس الأعلى للمستثمرين الشباب، التعليم، اللامركزية، الخ.	- القمع. - الاستبداد. - استغلال النفوذ. - تمسك جهة واحدة بالسلطات.

- **وسائط الإعلام**

نقاط القوة	نقاط الضعف
- الحرية. - التنوع. - إلغاء جنح الصحافة. - التمويل العمومي.	- الهشاشة. - وجود الهواة. - غياب تكوين الصحفيين. - الإغراءات. - وجود غالبية وسائط الإعلام في التجمعات الحضرية الكبرى. - عدم انتظام الإصدار.
الفرص المتاحة	**المخاطر**
- إصلاح السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية. - إنشاء دار للصحافة. - إنشاء (مرغوب فيه) معهد للتكوين. - مراجعة مدونة أخلاقيات المهنة.	- لا توجد.

ب. الورشة رقم 9: الحكامة الإدارية والاقتصادية والمالية والاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي

- **التدخل رقم 9.1: تحسين أداء منظومة التخطيط للتنمية**

السياق العام والتحديات

خلال السنوات القليلة الماضية جرت صياغة استراتيجيات وسياسات تنموية واقتصادية واجتماعية أو بيئية عديدة.

واشتمل مسار إعداد ومتابعة وتقييم تنفيذ استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك خلال السنوات القليلة الماضية على تحولات على مستوى آليات التخطيط التنموي في موريتانيا.

وبالرغم من التقدم الحاصل فإن نظام التخطيط ومتابعة وتقييم الاستراتيجية والسياسات العمومية التنموية لا يزال يواجه بعض التحديات التي تعيق تحسن الأداء ومن ذلك:

- ضعف ثقافة التسيير الموجهة نحو النتائج كنتيجة لغياب آليات للمساءلة.
- ضعف آليات التنسيق مما ينتج عنه غياب الانسجام في السياسات العمومية.
- عدم وجود أطر مفاهيمية لمتابعة السياسات العمومية وضعف الهيئات المكلفة بتقييم السياسات العمومية.
- النقص في المصادر البشرية المؤهلة وضعف الوسائل المالية المخصصة لنشاطات التخطيط والمتابعة والتقييم سواء على مستوى الاستراتيجية نفسها أ, على المستويات القطاعية والإقليمية وهو يؤثر على جودة التشاور بين الأطراف المعنية وعلى الوثائق الصادرة في إطار صياغة ومتابعة وتقييم الاستراتيجية.
- غياب الوجاهة والفاعلية والنجاعة والمصادقة على الاستراتيجية كما يتأكد ذلك من خلال تقييم خطة العمل في الفترة 2016 – 2020.
- التأخير الحاصل في مسار إعداد الاستراتيجيات الجهوية للنمو المتسارع والرفاه المشترك، وهو ما يعود أساسا إلى أن المجالس الجهوية المنبثقة عن انتخابات سبتمبر 2018 لم يجر تنصيبها إلا في عام 2019 وهو ما أثر على التنفيذ محليا للأهداف الإنمائية المستدامة.
- خلافا لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك وللبرنامج الوطني لتطوير الصحة التي صدرت بشأنهما تقارير سنوية للتنفيذ، فإن غالبية السياسات والاستراتيجيات وخطط التنمية لم تكن موضع متابعة منتظمة أو تقارير عن تنفيذها بينما يبلغ عدد هذه السياسات والاستراتيجيات ما يزيد على الـ70.
- النقص الكبير في تماشي مختلف أطر البرمجة (إطار النفقات على المدى المتوسط، برنامج الاستثمارات العمومية، قانون المالية) مع خطة عمل الاستراتيجية، وهو ما أثر سلبا على مسار التخطيط وأدى إلى الإضرار بالمصداقية رغم وجود قانون ينص على الاستراتيجية ومن هنا تظهر الحاجة إلى تناسق الموازنات المبرمجة التي نص عليها القانون الأصلي لقوانين المالية مع خطة عمل الاستراتيجية للفترة 2021 – 2025 وخاصة فيما يتعلق بالأهداف القطاعية والبرمجة متعددة السنوات ومؤشرات المتابعة لضمان انسجام السياسات التنموية القطاعية المحلية مع استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك وصولا إلى الوجاهة والفاعلية والنجاعة والمصادقة على هذه الأخيرة.
- غياب أدوات متكاملة للإطار الاقتصادي الكلي.
- ضعف تعبئة التمويلات لتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الوطنية والقطاعية والجهوية والمحلية.
- عدم وجود تنسيق بين مصالح التخطيط وبين منتجي البيانات الإحصائية والإعلامية وخاصة تعبئة الاستمارات المتعلقة بمؤشرات متابعة تنفيذ خطة عمل الاستراتيجية.

التشخيص الاستراتيجي

يوجد عدد كبير نسبيا ومتعدد المشارب من الفاعلين الذين يتدخلون في حقل التخطيط للتنمية. وقد نص المرسوم 2019 – 085 المتعلق بالمنظومة المؤسسية لصياغة ومتابعة وتقييم الاستراتيجية على استحداث العديد من الهيئات وعلى مستويات مختلفة:

- لجنة الإشراف الوزارية المشتركة.

- اللجنة الموسعة للتشاور التي تضم رؤساء وكالات التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف وممثلي أرباب العمل والمجتمع المدني.
- اللجنة الفنية للتنسيق وتتألف من رؤساء لجان التنمية القطاعية والمديرين العامين المكلفين بالتخطيط والتمويل أو التقييم.
- لجان التنمية القطاعية التي تضم منتدبين وإدارات وممثلين عن الشركاء الفنيين والماليين وعن القطاع الخاص والمجتمع المدني.
- لجان التنمية الجهوية التي تتألف من ممثلين عن الإدارات اللاممركزة والتجمعات الإقليمية والشركاء الفنيين والماليين وعن القطاع الخاص والمجتمع المدني المحلي.

ويضاف إلى ما سبق الهياكل التابعة لوزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية (المديرية العامة لاستراتيجيات وسياسات التنمية، المديرية العامة للتمويلات والاستثمارات العمومية والتعاون الاقتصادي، المديرية العامة للتقييم والمتابعة والإصلاحات) والمديريات التابعة لها ومن بينها المديرية المكلفة باستراتيجية النمو المتسارع والمديريات القطاعية للتخطيط أو البرمجة من في مختلف الوزارات.

ويجدر التنويه كذلك بالشركاء الفنيين والماليين.

ويلعب كل من هؤلاء الفاعلين دورا مميزا في مختلف الجوانب المتعلقة بصياغة وتعبئة التمويلات والتنفيذ ومتابعة وتقييم السياسات التنموية العمومية.

ومن وجهة النظر السياسية فإن إطار حكامة نظام التخطيط من أجل التنمية يتميز بالصفات التالية:

- مراعاة أهداف التنمية المستدامة في إطار استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك للفترة 2016 – 2030.
- التأخير في إعداد الاستراتيجيات الجهوية للنمو المتسارع خلال السنوات الخمس الأولى نظرا على أن المجالس الجهوية لم تر النور إلا في عام 2019. ولحد الآن، تتوفر 3 ولايات فقط (الحوض الشرقي، لبراكنه، تكانت) على استراتيجيات جهوية أي أن نسبة التنفيذ تعادل 20%. وهناك 5 استراتيجيات جهوية في طور إعدادها.
- غياب قواعد ومراجع ملزمة لجميع الأطراف المعنيين في مجال إعداد واعتماد استراتيجيات التنمية الوطنية والقطاعية والتخصصية أو الجهوية.
- غياب سياسة وطنية ومراجع للتقييم.
- ضعف التناسق والارتباط ما بين استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك والاستراتيجيات القطاعية أو التخصصية الموجودة وهو ما يؤثر على مراعاة الأهداف التنموية المستدامة على مستوى خطط عمل استراتيجية النمو المتسارع والاستراتيجيات القطاعية.
- صعوبة القيام بالتنسيق القطاعي من أجل إعداد واعتماد ومتابعة وتقييم تنفيذ استراتيجية النمو المتسارع ومختلف الاستراتيجيات القطاعية والتنموية.

يتم التأطير الاقتصادي الكلي بشكل مبعثر. فالحسابات الاقتصادية الأربع (القطاع الحقيقي، المالية العامة، القطاع الخارجي، القطاع النقدي) تتم معالجتها بشكل منفصل. ويجري هذا النوع من التأطير في الغالب بمناسبة بعثات صندوق النقد الدولي حيث يمكن، بعد اعتماد البيانات القطاعية، من الحصول على إطار اقتصادي كلي بعد الوقوف على تناسق جميع الحسابات الاقتصادية عبر منصة خاصة لتبادل البيانات.

إن مثل هذا الاختيار يترتب عليه وجود خبرة، على مستوى الجهات المعنية، في كل فرع ولكنه لا يتيح للجانب الوطني إمكانية التوفر في وقت قياسي على إطار اقتصادي كلي ومتكامل بما يضمن الربط بين مختلف الحسابات الاقتصادية أعلاه.

وكتمهيد لتنفيذ القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية وللمخطط التوجيهي لإصلاح المالية العامة SD_RFP ولتحليل القدرة على تحمل المديونية ومتابعة مختلف خطط عمل استراتيجية النمو المتسارع فإن إيجاد أداة لوضع إطار اقتصادي كلي يغطي جميع الحسابات الاقتصادية الأربعة أمر لا مناص منه من أجل إدارة السياسة الاقتصادية على النحو الأفضل.

وفي هذا السياق، تم إعداد خارطة طريق بالتعاون مع فرع صندوق النقد الدولي الخاص بغرب إفريقيا AFRITAC من أجل وضع أداة متكاملة للإطار الاقتصادي الكلي والميزانوي وجهاز مؤسسي يكلف بإعداد هذا الإطار بمشاركة جميع المعنيين. وعلى وجه الخصوص هناك حاجة ماسة لتنظيم دورات تكوينية حسب احتياجات الفريق الفني وكذلك لتعبئة الوسائل المالية اللازمة عبر أحد المشاريع المصممة لهذا الغرض.

وقد تم إعداد خطة تكوينية لتعزيز قدرات المصادر البشرية في مختلف الهياكل التابعة للإدارة المكلفة بالتخطيط ومتابعة الاستراتيجيات التنموية. غير أنها لم تجد طريقها للتنفيذ نظرا لغياب التمويل.

ويجب التنويه كذلك بمراعاة الالتزامات الدولية والوطنية في مجال الإنصاف والمساواة.

ومن الناحية التكنولوجية، يتميز نظام التخطيط من أجل التنمية بالمواصفات التالية:

- تطوير وتنفيذ منصة تعرف باسم "متابعة" مؤشرات تتبع الأهداف التنموية المستدامة واستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك والاستراتيجيات الجهوية للنمو المتسارع.
- تطوير منصة لمتابعة الإنجازات في إطار "برنامج أولوياتي".
- غياب أدوات عملية للنموذجة الاقتصادية.

وعلى الصعيد القانوني، صوت البرلمان يوم 2018/04/26 على قانون توجيهي برقم 2018 – 021 يتعلق باستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك ويستحدث إطارا توجيهيا للاستراتيجية ويكرس توسيعها إلى الجهة وذلك بالارتباط مع القانون النظام الجديد المتعلق بقوانين المالية. وتنفيذا للقانون المتعلق باستراتيجية النمو المتسارع، فقد جرت إعادة تنظيم الجهاز المؤسسي لصياغة ومتابعة وتنفيذ استراتيجية النمو المتسارع بموجب المرسوم 2019 – 085 الذي ينص على إنشاء 9 لجان للتنمية القطاعية تختص في ورش خطة عمل الاستراتيجية، غير أن المقررات التي تنص على هذه اللجان القطاعية لم تصدر لحد الآن.

ويحدد المرسوم رقم 2016 – 179 بتاريخ 13 أكتوبر 2016 الإطار المؤسسي لصياغة واختيار وبرمجة الاستثمار العمومي.

كما أن مقررا مشتركا برقم 01007 لعام 2019 نص على نشر عدد من البيانات الاقتصادية والميزانوية والنقدية وعلى أن تكون إطارا لفتح بيانات اقتصادية وميزانية ونقدية.

على المستوى الاقتصادي	على المستوى السياسي
- خارطة طريق لوضع آلية متكاملة للإطار الاقتصادي الكلي والميزانوي.	- تأخير في إعداد استراتيجيات جهوية للنمو المتسارع خلال الخمسية الأولى. - غياب قواعد ومراجع في مجال إعداد واعتماد استراتيجيات التنمية. - صعوبة ضمان التنسيق القطاعي البيني من أجل إعداد واعتماد ومتابعة وتقييم تنفيذ استراتيجية النمو المتسارع ومختلف الاستراتيجيات التنمية القطاعية.
على الصعيد التكنولوجي	**اجتماعيا**

على المستوى القانوني	على المستوى البيئي
- تطوير منصة "متابعة" ومؤشرات تتبع أهداف التنمية المستدامة واستراتيجية النمو المتسارع والاستراتيجيات الجهوية للنمو المتسارع. - منصة لمتابعة "برنامج أولوياتي". - غياب أدوات عاملة للنموذجة الاقتصادية.	- إعداد خطة تكوينية لتعزيز قدرات المصادر البشرية في مجال التخطيط ومتابعة استراتيجيات التنمية. - عدم تنفيذ خطة التكوين.
- القانون التوجيهي رقم 2018 – 021 المتعلق باستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك. - المرسوم رقم 2019 – 085 المتعلق بمنظومة صياغة ومتابعة وتقييم استراتيجية النمو المتسارع. - المرسوم 2016 – 179 حول الإطار المؤسسي لصياغة واختيار وبرمجة الاستثمار العمومي.	- التخطيط للتنمية وخاصة على مستوى استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك بدأ يراعي أكثر فأكثر الجانب المتعلق بالبيئة في بعدها الأفقي.

خلال السنوات القليلة الماضية، جرت صياغة العديد من الاستراتيجيات والسياسات التنموية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وخاصة استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك والاستراتيجيات القطاعية والتخصصية، خطة العمل متعددة القطاعات لمواجهة الكوفيد، برنامج أولوياتي الموسع. ويشير تقييم الخطة الأولى لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك إلى ما مجموعه 67 استراتيجية أو سياسة أو خطة عمل.

ويجدر التنويه بأن متابعة وتقييم تنفيذ الاستراتيجيات تتسم عادة بالنقص إلا في بعض الحالات النادرة ومنها استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك التي كانت خطة عملها الأولى موضع تقارير سنوية تناولت تنفيذها بالإضافة إلى تقييم ختامي. ويضاف إلى ما سبق إعداد مراجعة وطنية طوعية لأهداف التنمية المستدامة عام 2018 حيث تم عرض تقرير حول الموضوع في الدورة التي تم تنظيمها في نيويورك من قبل المنتدى السياسي عالي المستوى التابع للأمم المتحدة تحت عنوان "تمكين البشر وضمان الاندماج والمساواة"[9].

وفي عام 2020، وفي إطار السعي لتخفيف آثار الأزمة الناجمة عن الكوفيد 19 على الأسر والفاعلين الاقتصاديين الأكثر تأثرا، تم إعداد وتصديق خطة وطنية متعددة القطاعات للرد على الجائحة. وأعقب ذلك إعداد واعتماد برنامج أولوياتي الموسع لرئيس الجمهورية بهدف تنشيط الاقتصاد وهو برنامج طموح يهدف إلى النهوض بنمو قوي ومستدام واحتوائي وإلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي ودعم تطوير القطاع الخاص الوطني.

ويتوزع برنامج أولوياتي الموسع إلى ستة (6) محاور: (1) تنمية البنى الأساسية الداعمة للنمو؛ (2) تحسين العرض الاجتماعي ودعم الطلب؛ (3) تثمين مقدرات القطاعات الإنتاجية وتسريع تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي؛ (4) دعم القطاع الخاص (المصنف وغير المصنف)؛ و(5) زرع الأشجار وخلق فرص العمل؛ (6) الحكامة وتنفيذ البرنامج. ويبرز الجدول التالي توزيع التكاليف بين مختلف المكونات.

الجدول رقم 7: توزيع تكاليف مكونات برنامج أولوياتي الموسع

المحور	التمويل (ملايين الأوقية)	% إلى التمويل الإجمالي
1. تنمية البنى الأساسية الداعمة للنمو	6 740,1	27,9%
2. تحسين العرض الاجتماعي ودعم الطلب	8 192,6	33,9%

[9] -Autonomiser les gens et assurer l'inclusion et l'égalité

3. تثمين مقدرات القطاعات الإنتاجية وتسريع تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي	5 422,0	22,4%
4. دعم القطاع الخاص (المصنف وغير المصنف)	2 304,5	9,5%
5. استنبات الأشجار وخلق فرص العمل	961,9	4,0%
6. الحكامة وتنفيذ البرنامج	60,0	0,2%
7. نفقات نثرية متفرقة	481,8	2,0%
المجموع	**24 162,9**	**100,0%**

أما متابعة تنفيذ برنامج أولوياتي الموسع فقد قيم به من خلال استخدام منصة الكترونية ومنظومة معلوماتية يتم تزويدها بالبيانات بصفة منتظمة. ولغاية 31 أكتوبر 2021 كانت نسبة التنفيذ 25,82% مقابل 31,42% كان مخططا لها.

ولأجل تحسين متابعة تنفيذ خطة العمل لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك والاستراتيجيات الجهوية والأهداف التنموية المستدامة، جرى تطوير منصة للمؤشرات وربطها بالأنترنت.

أما برمجة الاستثمار العمومي فقد كانت موضع إصلاح يضمن المزيد من التناسق والانسجام وتحسين القدرة على تحمل المديونية العمومية وكذا تعبئة الموارد المالية على نحو أفضل. وتضمنت كذلك مسطرة لصياغة واختيار وبرمجة مشاريع الاستثمار العمومي وجهازا مكلفا باعتماد هذه المشاريع يطلق عليه اسم لجنة تحليل وبرمجة الاستثمار العمومي CAPIP.

ويضاف إلى ما سبق، مبادرة فتح البيانات الاقتصادية والميزانوية والنقدية مع إيجاد بوابة تسمى beyanat.mr لاستخدامها كدعامة للمحاولة الأولى لفتح البيانات وفقا للقواعد الدولية. ولا تزال مبادرة البيانات المفتوحة هذه Open Data تخطو خطواتها الأولى ويتوقع أن يتسع استخدامها في المستقبل القريب.

يسمح التشخيص الاستراتيجي لمكامن القوة والضعف والفرص المتاحة والمخاطر التي ترتبط بأداء منظومة التخطيط والتنمية بإبراز النتائج التالية:

نقاط القوة	نقاط الضعف
- استراتيجيات التنمية تمت صياغتها ومنها استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك وبرنامج أولوياتي الموسع. - تجديد الإطار القانون لاستراتيجي النمو المتسارع ولمنظومة التصميم والمتابعة والتقييم. - تنظيم المراجعة الوطنية الطوعية RNV للأهداف التنموية المستدامة. - تطوير برنامج "متابعة" لمؤشرات تتبع أهداف التنمية المستدامة واستراتيجيات النمو المتسارع والرفاه المشترك والاستراتيجيات الجهوية للنمو المتسارع. - إعداد بعض الاستراتيجيات الجهوية للنمو المتسارع.	- وجود نقص في بعض الأحيان بالنسبة لمتابعة وتقييم تنفيذ استراتيجيات التنمية باستثناء بعض الحالات النادرة كاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك. - عدم كفاية المصادر البشرية المؤهلة وضعف الوسائل المالية المخصصة لنشاطات التخطيط والمتابعة والتقييم. - التأخير الحاصل في مسار إعداد الاستراتيجيات الجهوية للنمو المتسارع والرفاه المشترك. - نقص في تماشي أطر البرمجة مع بعضها (إطار النفقات المتوسطة المدى، برنامج الاستثمار العمومي، قانون المالية، خطة عمل استراتيجية النمو المتسارع). - ضعف تعبئة التمويل من أجل تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات التنموية.
الفرص المتاحة	**المخاطر**
- أجندة 2030 وأهداف التنمية المستدامة ذات العلاقة وكذلك أجندة 2063. - تماشي الموازنات المبرمجة مع خطة عمل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك.	- استمرار القصور في استيعاب الأطراف المعنية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك وغيرها من السياسات العمومية.

- الدور الجديد المسند إلى الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي والوسائل المخصصة لإصدار وتحليل البيانات. - الإرادة السياسية الحالية باتجاه الإصلاحات. - التحسين المتوقع في موارد الدولة.	- استمرار ضعف التنسيق القطاعي البيني في مجال صياغة ومتابعة وتقييم استراتيجيات التنمية.

- **التدخل رقم 9.2: تنمية الإحصاء للمساعدة في اتخاذ القرار**

السياق العام والتحديات

تتمثل المأمورية العامة للمنظومة الإحصائية الوطنية في ضمان ترقية كاملة للاحتياجات في مجال البيانات الإحصائية ذات الجودة العالية وإنتاجها ونشرها في الوقت المناسب وبأقل تكاليف ممكنة لإعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم الاستراتيجيات والسياسات والبرامج التنموية والمساعدة في اتخاذ القرارات من قبل الإدارات العمومية والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين لغرض إطلاع المواطنين وكذلك لاحتياجات وسائط الإعلام والتحليل والبحوث.

وعلى الصعيد التنظيمي، يتوزع الإنتاج الإحصائي بين الهيئة المركزية للمنظومة الإحصائية الوطنية وهي الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي (المكتب الوطني للإحصاء سابقا) وبين المصالح الإحصائية العمومية أو القطاعية بحيث يتم إنتاج الإحصاءات اللازمة. وشكل تحويل الهيئة المركزية للمنظومة الإحصائية، المكتب الوطني للإحصاء، في شهر فبراير عام 2021 إلى وكالة جديدة (الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي) خطوة أولى في اتجاه إصلاح الإحصاء في موريتانيا.

وتتوفر المنظومة الإحصائية الوطنية على آلية لتنسيق وبرمجة الأنشطة الإحصائية على المديين القصير والمتوسط. وتنفيذا لأحكام قانون الإحصاء رقم 2005 – 017 وللمرسوم 2006 – 024 بتاريخ 17 ابريل 2006 المحدد لقواعد تنظيمه وسيره، أنشئ المجلس الوطني للإحصاء كهيئة تنسيق مكلفة بالتوجيه والإشراف ودفع جميع الأنشطة الإحصائية العمومية على المستوى الوطني.

وعلى الصعيد القانوني، فإن الميثاق الإفريقي للإحصاء لا يزال بانتظار التصديق، كما أن من الضروري مراعاة أحكام استراتيجية تناسق الإحصاءات في إفريقيا (SHaSA) وكذلك التوصيات الدولية في مجال تنمية الإحصاء.

وعلى صعيد تكوين المصادر البشرية، يوجد منذ 2018 معهد عال للمهن الإحصائية داخل المدرسة العليا متعددة التقنيات في نواكشوط لغرض مواجهة العجز في المصادر البشرية ذات الكفاءة العالية. كما أن قطاع الإحصاءات وهندسة البيانات أنشئ ضمن المدرسة العليا متعددة التقنيات لغرض تكوين المهندسين.

ولا تزال هناك حاجة لبذل جهود أخرى لضبط عمليات جمع وإنتاج وتحليل ومعالجة البيانات الإحصائية وخاصة في سياق متابعة وتقييم برنامج أولوياتي الموسع وأهداف التنمية المستدامة والتزامات موريتانيا في نيروبي بخصوص المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في نسخته 25 وخطة العمل الخمسية للاستراتيجية ما بين 2021 – 2025 والاستراتيجيات الجهوية للنمو المتسارع ومختلف السياسات التنموية القطاعية.

التشخيص الاستراتيجي

يعتبر النظام الإحصائي الوطني كما نصت عليه المادة 13 من القانون 2005 – 017 المتعلق بالإحصاءات العمومية جهازا لامركزيا ويتألف من الهيئات التالية:

- المجلس الوطني للإحصاء: هيئة تنسيق مكلفة بالتوجيه والإشراف ودفع جميع الأنشطة الإحصائية العمومية على المستوى الوطني.
- الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي وقد أنشئت مؤخرا في إطار إصلاح المكتب الوطني للإحصاء سابقا بوصفها جهازا مركزيا رئيسيا لإنتاج الإحصاءات العمومية.
- الوحدات الإحصائية التي تخضع للوزارات ولمختلف الكيانات القطاعية أو الجهوية الأخرى وفي الغالب ضمن مديريات التخطيط والبرمجة والمتابعة والتقييم بما في ذلك البنك المركزي الموريتاني. و
- المعهد العالي للمهن الإحصائية في المدرسة العليا متعددة التقنيات لضمان تكوين المهنيين في المجال وكذلك القطاع الموجه لتكوين المهندسين في الإحصاءات ومعالجة البيانات.

ويجدر التنويه، بأن آليات التنسيق وبرمجة الأنشطة الإحصائية تم إنهاء نشاطها بشكل شبه كامل ولم يسجل أي تقدم يذكر في هذا المجال، كما أن المكتب الوطني للإحصاء لم يجتمع منذ شهر ابريل 2010.

ويخضع تطوير المنظومة الإحصائية الوطنية منذ عام 2021 للاستراتيجية الوطنية العشرية لتنمية الإحصاءات. وتهدف هذه الأخيرة إلى توطيد المنظومة الإحصائية الوطنية القائمة لجعلها أكثر قدرة على التغطية الكاملة للاحتياجات في مجال البيانات الإحصائية ذات الجودة العالية وبأقل كلفة ممكنة وذلك لإعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وخاصة خطة العمل الخمسية 2021 – 2025 لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك وأهداف التنمية المستدامة وأجندة الاتحاد الإفريقي في أفق 2063.

وقبل الاستراتيجية الوطنية لتنمية البيانات الإحصائية، كان العمل جاريا باستراتيجية وطنية لتنمية الإحصاء للفترة 2016 – 2020 غير أن البرامج والتقارير السنوية حول نشاطات المنظومة الإحصائية الوطنية لم يجر إعدادها في حين أن القانون الإحصائي أقر برنامج إحصائيا وطنيا، كما أن عمليات المراجعة السنوية لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتنمية الإحصاءات لم يجر تنظيمها كما أن تنسيق مختلف الهياكل الإحصائية يعتبر ضعيفا إلى حد ما.

ويشار إلى أن إصلاح المكتب الوطني للإحصاء الذي انبثق عنه ميلاد وكالة جديدة بعد إدماج الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي والمركز الموريتاني لتحليل السياسات الذي يهدف إلى تعزيز التحليل الديمغرافي والاقتصادي وإعداد الاستراتيجية الوطنية العشرية للإحصاء والوعي بأهمية استخدام البيانات الإحصائية من بين عوامل أخرى تشجع على بروز محيط ملائم لتنمية الإحصاءات وتطويرها. ويبشر تنظيم الإحصاء العام للسكان في عام 2023 واستخدام مقاربات رقمية لجمع البيانات وانضمام الوكالة الجديدة منذ عام 2020 إلى المنصة الدولية لعصرنة الإحصاء ESRI بمستقبل واعد في هذا المجال.

ولأجل القيام بشكل فعال بعمليات جمع ومعالجة البيانات الإحصائية، استخدمت هياكل المنظومة الإحصائية الوطنية تقنيات وأدوات عصرية وخاصة تقنيات الإعلام والاتصال وبرمجيات أخرى أحسن أداء.

وتنظم النصوص التالية النشاط الإحصائي العمومي في موريتانيا:

- القانون رقم 2005 – 017 بتاريخ 27 يناير 2005 المتعلق بالإحصاء العمومي والمعروف باسم "قانون الإحصاء" والمرسوم رقم 2006 – 024 بتاريخ 17 ابريل 2006 المحدد لقواعد تنظيم وسير المجلس الوطني للإحصاء حيث تجري مراجعته في الوقت الحالي.
- المرسوم رقم 2021 – 027 بتاريخ 25 فبراير 2021 المنشئ للوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي كنتيجة لاندماج المكتب الوطني للإحصاء سابقا والمركز الموريتاني لتحليل السياسات.

ويشار إلى أن الميثاق الإفريقي للإحصاء لم يعتمد لحد الآن رغم أنه كان موضع بيان أمام مجلس الوزراء في عام 2017. كما أن قانون الإحصاء لم تجر مراجعته ولا يوجد نظام أساسي خاص بعمال الوكالة الجديدة.

ويبرز الجدول التالي حصيلة للجرد الذي قيم به وتناول مختلف الأبعاد.

على المستوى السياسي	على المستوى الاقتصادي
- وجود استراتيجية وطنية وتنموية للعشرية في مجال الإحصاء (2021 – 2030) وخطة عملها (2021 – 2025). - آليات لتنسيق وبرمجة الأنشطة الإحصائية التي كانت شبه معطلة لكون المجلس الوطني للإحصاء لم يجتمع منذ شهر ابريل 2010.	- إعداد ونشر العديد من التقارير الإحصائية المنبثقة من مسوحات (الظروف المعيشية 2019، المسح الديمغرافي والصحي 2019، ومسح EMEA) من طرف المنظومة الوطنية للإحصاء بالإضافة إلى الإحصاءات الإدارية والحسابات الوطنية أو إعداد مؤشرات ظرفية. - تأخر صدور التقارير الإحصائية. - تغطية غير كاملة للبيانات. - ضعف شمول البيانات المنشورة. - عدم ومواءمة بعض الأدوات الإحصائية مع القواعد والمواصفات الدولية. - عدم تحيين قواعد البيانات التي يمكن الرجوع إليها بواسطة الانترنت. - غياب تحليلات معمقة للبيانات الإحصائية. - عدم الاستجابة للحاجة إلى متابعة استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك. - عدم القدرة على الاستفادة من البيانات الصادرة عن الإدارة.
اجتماعيا	**على الصعيد التكنولوجي**
- المصادر البشرية لم تكن محفزة بما فيه الكفاءة نظرا لانعدام نظام أساسي للعمال من شأنه أن يحد من عدم استمرار الأطر في وظائفهم. ومن شأن تحسين الظروف من حيث الراتب وعمل العمال الأساسيين أن يتزامن مع الاستغناء عن جزء من العمال غير الضروريين بالنسبة للوكالة الوطنية للإحصاءات الديمغرافية والاقتصادية.	- الاستخدام المكثف لتقنيات الإعلام والاتصال في جمع ومعالجة البيانات الإحصائية. - الهيئة المتخصصة والمفتوحة التي تعالج البيانات Open Data Inventory صنفت موريتانيا عام 2020 في المرتبة 158 من أصل 187 بلدا. - مكانة المنظومة الإحصائية الوطنية في موريتانيا تؤهلها لأن تحتل رتبة متوسطة بين الدول الإفريقية (57,8 مقابل 57,3 عامل 2019) ولكنها تضعها تحت المعدل العالمي عند 62,3.
على المستوى البيئي	**على المستوى القانوني**
- إصلاح الهيئة المركزية للإحصاء يعطي مكانة متميزة لإنتاج وتحليل ونشر البيانات المتعلقة بالبيئة.	- تحول المكتب الوطني للإحصاء إلى وكالة وطنية للإحصاءات والتحاليل الديمغرافية والاقتصادية مع تعزيز الجانب المتعلق بالتحليل وإمكانية التوفر على نظام أساسي جاذب للعمال من أصحاب الكفاءات. - الميثاق الإفريقي للاستراتيجية لم يُصَدَّق لحد الآن.

تعلقت إنجازات خطة العمل الأولى لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك بالمجال الإحصائي ويمكن تصنيفها كالآتي:

- **العرض والطلب على البيانات الإحصائية**

أعدت المنظومة الإحصائية الوطنية ونشرت العديد من الدراسات والبيانات الإحصائية التي يُعتَرف على وجه العموم بمطابقتها للمواصفات الدولية من طرف مختلف الشركاء الوطنيين والأجانب. وأبرزت حصيلة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء للفترة 2016 – 2020 أن العديد من المسوح التي أجريت بمساعدة فنية ومالية لشركاء التنمية (الظروف المعيشية 2019، المسح الديمغرافي والصحي 2019، ومسح EMEA) أن جهودا كبيرة قد تم بذلها في مجال إعداد الحسابات الوطنية (الانتقال إلى منظومة المحاسبة الوطنية عام 2008) وإعداد مؤشرات ظرفية يضاف إليها نشر إحصاءات إدارية مثل الحوليات الإحصائية في مجال الصحة والتعليم.

ورغم ذلك، أبدى مستخدمو البيانات التي تم إصدارها من طرف الوحدات التابعة للمنظومة الإحصائية الوطنية عددا من الملاحظات منها: (1) التأخير في جاهزية البيانات الإحصائية؛ (2) التغطية غير المتكاملة للبيانات (الحكامة، النوع، التنمية الحيوانية، الخ)؛ (3) عدم شمول البيانات المنشورة؛ (4) عدم مواكبة بعض الأدوات الإحصائية للقواعد والمواصفات الدولية الأكثر حداثة؛ (5) عدم تحيين قواعد البيانات التي يمكن الرجوع إليها بواسطة الانترنت؛ (6) غياب تحليلات معمقة للبيانات الإحصائية؛ (7) عدم تكريس الإنتاج الإحصائي للاستجابة للحاجة إلى متابعة استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك؛ (8) عدم القدرة على الاستفادة من البيانات الصادرة عن الإدارة كما هو الحال بالنسبة لأحداث الحالة المدنية.

- **الإطار القانوني والتنسيق الإحصائي**

تم في شهر فبراير 2021 استحداث وكالة وطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي حيث استفادت من إجراءات استثنائية خاصة سمحت باكتتاب أطر متخصصين في الإحصاء والديمغرافيا والاقتصاد القياسي والمعلوماتية وبالاحتفاظ ببعض الكفاءات.

وإذا ما استثنينا هذا التطور الكبير فإن الإطار القانوني والمؤسسي وتنسيق النشاط الإحصائي وكذا إنعاش المنظومة الإحصائية الوطنية شهدت كلها اختلالات تميزت بالآتي: (1) عدم عقد أي اجتماع على مستوى المجلس الوطني للإحصاء منذ عام 2010؛ (2) عدم تطبيق النصوص التي يخضع لها تسليم التأشيرة الإحصائية لصالح المسوح التي أجريت على مستوى البلاد؛ (3) غياب متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتنمية الإحصاء وعدم الالتزام بانتظام إعداد البرنامج الإحصائي السنوي؛ و(4) ضرورة مراجعة القانون الإحصائي والمصادقة على الميثاق الإفريقي للإحصاء.

- **المصادر البشرية والمالية**

يشير التشخيص إلى نقص كبير في المصادر البشرية المؤهلة تعاني منه المنظومة الإحصائية الوطنية وعلى الخصوص إلى نقص في إحصائيين مكونين وهو ما يؤثر على جودة الإحصاءات المنشورة. ويمثل الإحصائيون وخبراء الديمغرافيا حوالي 20% من الملاكات الحالية. وتقدر الاحتياجات بما يقارب الأعداد الموجودة حاليا وهو ما يعني على الأمد المنظور مضاعفة العمال المخصصين للمهام الإحصائية.

وعلى الصعيد المالي، بلغ تمويل المنظومة الإحصائية الوطنية 590,6 مليون أوقية جديدة خلال الفترة 2018 – 2020 ساهم فيها الشركاء الفنيون والماليون بنسبة 53% منها 66% لصالح الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي مقابل 32% تمثل نصيب الدولة. ويتبين من ما سبق ضَعف الموارد المالية الموضوعة تحت تصرف المنظومة الإحصائية الوطنية بالقياس إلى الاحتياجات وخاصة على مستوى البنود الموجهة لرواتب العمال التي لا تزال ضعيفة.

ويشكل عدم كفاية الموارد المالية عائقا كبيرا أمام تنمية الإنتاج الإحصائي. وبالنسبة للخدمات الإحصائية القطاعية، وفضلا عن التكفل بمصاريف تشغيل الهياكل ومصاريف العمال، فإن ميزانية الدولة تساهم بنسبة

قليلة في تمويل الأنشطة الإحصائية. وعلى وجه العموم فإن العمليات المتعلقة بالمسوح والإحصاءات وبمنح التكوين في الخارج يتحملها الشركاء الفنيون والماليون. وقد تراجعت من سنة إلى أخرى التمويلات المحلية السنوية التي تمثل 0,1% من الناتج الداخلي الخام وذلك في الوقت الذي تزايدت التمويلات المقدمة من طرف الشركاء وبشكل مطرد. ولا تزال مسألة المواءمة بين التمويلات الخارجية والأولويات الوطنية من الأمور المطروحة على بساط البحث.

ويبرز الرسم البياني التالي تطور قياس قدرات النظام الإحصائي الوطني الموريتاني على مدى الفترة 2004 – 2019 وفقا لما نشرته هيئة PARIS21 حيث يتبين أن العلامة تراجعت في سنتي 2016 – 2017 قبل أن تشهد بعض التحسن عام 2018 لتعود وتتراجع عام 2019. وتقارب المعدل في ترتيب الدول الإفريقية (57,8 مقابل 57,3 عامل 2019) ولكنها تقع تحت المعدل العالمي عند 62,3.

الرسم البياني 36: مؤشر القدرة الإحصائية (العلامة العامة) لموريتانيا

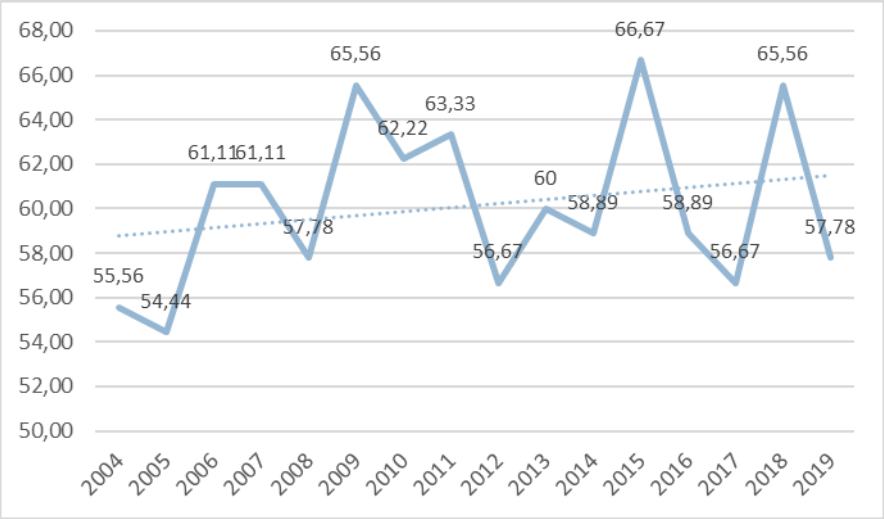

المصدر: *PARIS21*

ومن جهة أخرى فإن الهيئة المتخصصة والمفتوحة التي تعالج البيانات Open Data Inventory صنفت موريتانيا عام 2020 في المرتبة 158 من أصل 187 بلدا وبعلامة إجمالية قدرها 34. ويقيس هذا المؤشر الصادر عن Open Data Inventory درجة اكتمال الإحصاءات في بلد معين ويشير إلى مدى التناسب بين هذه البيانات وبين القواعد المتعارف عليها دوليا. ويبرز ترتيب المنظومة الإحصائية الموريتانية وجود حاجة إلى العديد من الإصلاحات والتدخلات وخاصة من جانب الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي كهيئة مركزية في المنظومة الإحصائية الموريتانية.

ويوضح التشخيص الاستراتيجي أعلاه مكامن القوة والضعف والفرص المتاحة والتهديدات وكالآتي:

نقاط القوة	نقاط الضعف
- تجربة طويلة في مجال الإحصاءات والمسوح الإحصائية. - إنتاج كميات كبيرة من البيانات الإحصائية المفيدة للتحليل واتخاذ القرار. - توفر المنظومة الإحصائية الوطنية على إطار قانوني ومؤسسي وتنظيمي يمكن تحسينه.	- عدم كفاية المصادر البشرية المؤهلة وخاصة الإحصائيين المكونين. - عدم كفاية الموارد المادية والمالية. - نقص في تفعيل التنسيق الإحصائي. - ضعف الاستفادة من البيانات الصادرة عن الإدارات.

- إنشاء المعهد العالي للمهن الإحصائية وقطاع تكوين المهندسين في مجال الإحصاء وهندسة البيانات ضمن المعهد العالي متعدد التخصصات. - الإطار القانوني الجديد للوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي.	- تغطية غير مكتملة لبعض البيانات (استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، وأهداف التنمية المستدامة، البيئة، الحكامة، النوع). - عدم شمول بعض البيانات. - صعوبات في النفاذ إلى البيانات المنشورة، عدم انتظام نشرها ووجود بعض النواقص. - لا يوجد سوى عدد قليل من التحليلات المعمقة.
الفرص المتاحة	**المخاطر**
- وجود طلب على البيانات لمتابعة وتقييم الأهداف التنموية المستدامة والاستراتيجيات (استراتيجية النمو المتسارع، الاستراتيجية الجهوية للنمو المتسارع، برنامج أولوياتي، الخ). - تنفيذ القانون النظامي لقوانين المالية الذي ينص على تسيير موجه نحو نتائج القانون النظامي للمالية. - الميثاق الإفريقي للإحصاء واستراتيجية تناسق الإحصاءات في إفريقيا SHaSA. - وجود مبادرات شبه إقليمية وإقليمية ودولية لدعم تنمية الإحصاء. - تحقيق تطور في مجال التغطية بواسطة وسائل الاتصال والتكنولوجيا LTE-4G وكذلك تطوير العديد من الأنظمة المعلوماتية.	- تموقع الإحصاء على صعيد الأولويات السياسية. - عدم كفاية الموارد المالية. - عدم توفر المصادر البشرية المؤهلة في سوق العمل و/أو وجود منافسة من جانب بعض الجهات التي تكتتب هؤلاء الأطر. - نقص في مجال الثقافة الإحصائية و/أو عدم استخدام البيانات والتحليلات الإحصائية. - تأثير عدد من الأوبئة مثل الكوفيد 19.

بحسب الاستراتيجية الوطنية التنموية للإحصاء خلال العشرية (2021 – 2030) وخطة عملها للفترة 2021 – 2025 التي تغطي المنظومة الإحصائية بأسرها، فإن الرؤية المتعلقة بتطوير شبه القطاع الإحصائي تتلخص في الآتي: "في أفق 2030، تكون المنظومة الإحصائية الوطنية بفضل حسن تنسيقها وتوفرها على الموارد اللازمة قادرة على تلبية الطلب بمختلف أشكاله من جانب مختلف أنواع مستخدمي البيانات والمعلومات الإحصائية ذات الجودة العالية وفي الوقت المناسب مع إنتاجها بما يتماشى مع المواصفات والمسارات التي تتطور باستمرار ويتم تحليلها لاستخدامها لأغراض اتخاذ القرار ونشرها بواسطة مختلف الدعامات الملائمة والعصرية بما يلبي احتياجات المستخدمين".

إن ديناميكية التحول والتغيير في المنظومة الوطنية الإحصائية ستأتي كنتيجة لاستخدام نموذج يكون من شأن تحسين أي بعد من أبعاده الثلاثة (الحكامة والقدرات؛ الإنتاج الإحصائي؛ تثمين المنتجات الإحصائية) أن يؤثر إيجابيا على الجزأين المتبقيين عبر الترابط بين العناصر التي تتشكل منها هذه الأجزاء (الشكل التالي).

نموذج تطوير الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء

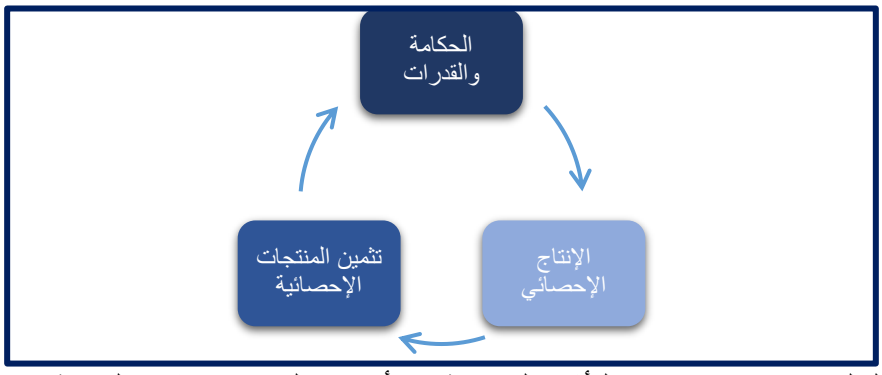

يلخص الجدول التالي غايات مؤشرات التأثير المتوقعة في أعقاب التغييرات ذات العلاقة.

الجدول 8: غايات مؤشرات تأثير الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء

المؤشر	المرجع		الغايات	
	السنة	العدد	2025	2030
مؤشر القدرة الإحصائية (العلامة الإجمالية (PARIS21	2019	57,8	65	75
مؤشر انفتاح البيانات (Open Data Inventory - ODIN)	2020/21	34	40	50
الترتيب حسب مؤشر ODIN (من 187 بلدا)	2020/21	الترتيب 158	الترتيب 100	الترتيب80
تلبية احتياجات المستخدمين			60%	80%

- **التدخل رقم 9.3: الاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي**

السياق العام والتحديات

يعرف العائد الديمغرافي بأنه الفائض في النمو الاقتصادي الحاصل كنتيجة لتغيير التركيبة حسب العمر لكون هذه الأخيرة تتغير بشكل ملائم (انخفاض عدد الشباب محمولي النفقة بالمقارنة مع البالغين النشطين) وذلك بفضل التراجع السريع في الخصوبة.

وفي إطار تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وبعد قمة نيروبي عام 2019 بعد مضي 25 سنة على انعقاد هذا المؤتمر الدولي ، اتخذت موريتانيا مجموعة التعهدات التي تفضي إلى جني ثمار العائد الديمغرافي وتحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة في أفق 2030.

وفي الواقع تشهد موريتانيا نموا ديمغرافيا متسارعا يقدر بـ2,7% سنويا وهو ما يمثل تحديات كبيرة بالنسبة لجميع قطاعات التنمية، وخاصة ما يتعلق بالصحة والتعليم والتشغيل والزراعة والبيئة والإسكان وكذلك النفاذ إلى مياه الشرب والصرف الصحي بحكم تأثيرها المباشر على ولوج الساكنة إلى الخدمات وجودتها وتوفرها. وهكذا فإن توزيع السكان حسب الفئة العمرية يطغى عليه الوزن النسبي للشباب محمولي النفقة: 44,2% من الموريتانيين تقل أعمارهم عن 15 سنة وتشكل الفئة الأقل من 18 سنة نسبة 50,5% أما الفئة من 15 – 59 فإنها تمثل 50,2% بحسب الإحصاء العام لسنة 2013. وبحكم حداثة عمر السكان

ونسبة ارتهانه بالنمو الديمغرافي المرتفع فإن من الضروري استغلال هذه المقدرات لتخدم التنمية الاقتصادية عبر أنشطة موجهة نحو تنمية رأس المال البشري.

وحتى إذا كانت هذه الأرقام مرتفعة: المسح الديمغرافي والصحي للفترة 2019 – 2020 يشير إلى أن حجم العائلة هو 5,2 طفل لكل امرأة وأن عدد وفيات الأمهات لكل 100.000 ولادة حية يمثل 424 وأن الاتجاه التنازلي للمؤشر التركيبي للخصوبة ووفيات الأمهات يفيد بأن موريتانيا قد بدأت تحولها الديمغرافي وهو ما سيتيح لها، إذا ما قيم باستثمارات في رأس المال البشري والحكامة، أن تستفيد من ثمار النمو المرتبط بالتركيبة السكانية التي ستنتج عن ذلك. ولكن لسوء الحظ فإن الشباب هم الأكثر تعرضا للبطالة بالمقارنة مع أي فئة عمرية أخرى.

إن مساهمة النساء في الوقت الحالي في خلق الثروة الوطنية ضعيفة جدا أي 27% مقابل 73% بالنسبة للرجال كما أن نسبة المتعلمات تقدر بـ59% بالإضافة إلى ضعف مشاركتهن في اتخاذ القرار وإلى ارتفاع عدد العاطلات وإلى أن أعمارهن عند أول زواج تبلغ في المتوسط 20,3 سنة (الإحصاء العام 2013) ونسبة التبعية الاقتصادية لدى النساء البالغة 80,7%.

لذا فإن من الضروري أن يكون تمكين المرأة في طليعة الأولويات مع التركيز والتشجيع للسياسات الهادفة إلى المشاركة النشطة للنساء في مسار التنمية لأجل تضييق الهوة ذات الارتباط بالنوع.

الجدول 9: مؤشرات تمكين النساء

مسمى المؤشر	السنة	العدد
عدد وفيات الأمهات لكل 100.000 ولادة حية.	2019	424
المؤشر التركيبي للخصوبة (عدد الأطفال لكل امرأة).	2019	5,2
عدد الولادات بمساعدة عمال مختصين.	2019	70%

المصدر: المسح الديمغرافي والصحي 2019

التشخيص الاستراتيجي

تتألف أهم العوامل ذات العلاقة بمجال الاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي على وجه الخصوص من الإدارات (وزارة الشؤون الاقتصادية، القطاعات الاجتماعية، الخ) المنتخبين المحليين، القادة الدينيين وشبكات الشباب والنساء وكذلك المنظمات غير الحكومية التي تدعم عملية التنفيذ.

وتشكل السياسة الوطنية للسكان الإطار الاستراتيجي للقيام بأنشطة باتجاه التطورالديمغرافي وتنسيق السياسات الاجتماعية والاقتصادية لأغراض تحسين رأس المال البشري وجني ثمار العائد الديمغرافي.

وفي هذا الإطار، فإن إشراك السلطات الموريتانية يعتبر أساسيا لمناصرة مراعاة العائد الديمغرافي وإدماجه في استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك والاستراتيجيات الجهوية للنمو المتسارع والسياسات والاستراتيجيات القطاعية والصحة الإنجابية والتخطيط وتباعد الولادات ومكافحة العنف القائم على النوع.

وقد تعزز الالتزام السياسي للحكومة لصالح المشاكل السكانية حيث سمح إشراك القادة الدينيين والمنتخبين وشبكات الصحفيين والشباب والنساء بخلق ديناميكية الحوار والتعبئة الاجتماعية من أجل تمكين النساء وتطوير البرامج الصحية والإنجابية. كما أن النجاح في تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع تمكين النساء والعائد الديمغرافي قد أتاح للبلاد أن تستفيد من تمديد المشروع لمرحلة ثانية سيتم دعمها بواسطة استحداث

مرصد وطني للعائد الديمغرافي. وسيساعد ذلك على تنفيذ التدخلات الموجهة أكثر فأكثر نحو الاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي.

ومن وجهة النظر الاجتماعية فإن الاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي يُشتَرط فيها اتخاذ عدد من الإجراءات الرامية إلى:

- تعزيز تمكين النساء على صعيد اتخاذ القرار وفي المجال الاقتصادي.
- تحسين قابلية النفاذ لمنتجات وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

ومن الناحية القانونية، فإن مجال تدخل اللجنة فإن تدخل خلية التنمية القطاعية يقصد به مراجعة مشروع القانون المتعلق بالنوع.

على المستوى السياسي	على المستوى الاقتصادي
- السياسة الوطنية للسكان. - مراعاة العائد الديمغرافي ضمن استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك والاستراتيجيات الجهوية للنمو المتسارع والاستراتيجيات القطاعية كالصحة الإنجابية. - برنامج عمل المؤتمر الدولي حول السكان والتنمية.	- نجاح تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع تمكين المرأة والعائد الديمغرافي SWEDD سمح للبلاد بتمديد المشروع لمرحلة ثانية سيدعمها استحداث مرصد وطني للعائد الديمغرافي ONDD .
اجتماعيا	**على الصعيد التكنولوجي**
- تعزيز تمكين النساء على صعيد اتخاذ القرار وفي المجال الاقتصادي. - تحسين النفاذ إلى منتجات وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية. - مكافحة العنف القائم على النوع.	- لا توجد تداخلات خاصة مع التكنولوجيا.
على المستوى البيئي	**على المستوى القانوني**
- لا تداخلات خاصة مع الجوانب البيئية.	- مشروع القانون المعدل حول النوع.

سعى مشروع تمكين النساء والعائد الديمغرافي – موريتانيا خلال المرحلة الأولى إلى تحسين مستوى تمكين النساء والمراهقات وإتاحة الفرصة أمامهن للولوج بسهولة إلى خدمات الصحة الإنجابية وصحة الأطفال والأمهات وبجودة عالية مع زيادة واقتسام المعارف. وقد تم بلوغ هذه الغايات الإنمائية أو تجاوزها باستثناء ما يتعلق بنموذج التوزيع عند الكلومتر الأخير.

ومن بين الإنجازات، يجدر التنويه بالتقدم الذي أحرز باتجاه إقامة مرصد وطني للعائد الديمغرافي وتكوين فريق وطني حول مفهوم العائد الديمغرافي وإعداد تقرير قُطْري حول ماهية العائد الديمغرافي. غير أن هذا المرصد لم تتم إقامته بشكل رسمي.

وقد جرى إعداد سياسة وطنية جديدة للسكان مع إعطاء اهتمام خاص لمسألة التحول الديمغرافي والتركيز على الأولويات القطاعية من أجل الاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي. وقد سمحت مناصرة تعزيز الالتزام السياسي بشأن الاستفادة من العائد الديمغرافي وتمكين المرأة من دمج هذه المواضيع في السياسات والاستراتيجيات القطاعية مراعاتها في إعداد استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك وكذا الاستراتيجية الجهوية للنمو المتسارع. وجرى أيضا تقييم الاحتياجات في مجال أدوية الحمل والمواليد الجدد وهو التقييم الذي يتضمن معلومات مفيدة بالنسبة للمناصرة من أجل الالتزام لصالح العائد الديمغرافي.

وللمساعدة في خلق الطلب، تم إجراء حملة إعلامية لصالح التغيير الاجتماعي والسلوكي CSC بمشاركة القادة الدينيين والمنتخبين والقياديين ومنظمات المجتمع المدني. كما قيم بأنشطة أخرى لتمكين المرأة (هدف التنمية المستدامة رقم 5) والاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي.

ويضاف إلى ما سبق القانون المتعلق بالصحة الإنجابية والمرصد الخاص بالعنف القائم على النوع ومشروع القانون المتعلق بالنوع.

وتعزز الالتزام السياسي لأصحاب القرار والحكومة والمنتخبين والقادة الدينيين وشبكات المجتمع المدني لما فيه خدمة المشاكل السكانية والاستفادة من العائد الديمغرافي.

ومن منطلق الحرص على عدم ترك أي إنسان على الهامش، أبرم مشروع تمكين النساء والعائد الديمغرافي شراكة اتحادية الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة (الصحة الإنجابية، العنف القائم على النوع، الكوفيد 19).

ومراعاة لبعد النوع، قام مشروع تمكين النساء والعائد الديمغرافي بحملة مناصرة وتحسيس للمنتخبين والمجتمع المدني وقدم الدعم الفني اللازم لصالح التعبئة لخدمة القضايا السكانية والعائد الديمغرافي وإدراج هذه المواضيع في السياسات القطاعية مع تخصيص الوقت لتعبئة استمارات الإحصاء الشامل للسكان وإعداد موازنات تخدم مواضيع العائد الديمغرافي والنوع.

نقاط القوة	نقاط الضعف
- الالتزام السياسي للحكومة والشركاء. - التزام القادة الدينيين.	- تعبئة القدرات الفنية في صالح مراعاة العائد الديمغرافي وضمان الاستفادة من ثمار هذا العائد. - تناسق وانسجام التدخلات لتحقيق ثمار العائد الديمغرافي. - توفير البيانات الحديثة حول النوع ولتحديث المؤشر التركيبي لمتابعة العائد الديمغرافي. - إطار مؤسسي وقانوني وسياسي. - مشاركة النساء.
الفرص المتاحة	**المخاطر**
- إعداد خطة العمل الثانية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك. - إعداد وتحديث السياسات وخطط التنمية الجهوية. - إعداد برامج للتعاون مع الشركاء الفنيين والماليين. - المرحلة الثانية من مشروع تمكين النساء والعائد الديمغرافي. - المصادقة على قانون حول العنف القائم على النوع. - مرصد وطني مختص في مجال العائد الديمغرافي في طور الانطلاق.	- العديد من براءات الاختراع تمت حمايتها. - المقاومة الثقافية. - استمرار تأثيرات الكوفيد 19.

- **التدخل رقم 9.4: مكافحة الرشوة**

السياق العام والتحديات

انضمت موريتانيا إلى اتفاقية الأمم المتحدة حول مكافحة الرشوة منذ عام 2006. وخلال السنوات القليلة الماضية تم إحراز التقدم على طريق تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الرشوة كما أن هذه الجهود تواصلت عام 2019 في عدد من المجالات المؤسسية والتشريعية والتنظيمية ومنها إصلاح المال العام وتحسين مناخ الأعمال وإصلاح منظومة إبرام الصفقات العمومية. وقد كان لهذه الجهود بعض التأثير الإيجابي غير أن المحافظة على المكتسبات واستكمال الإصلاحات المقام بها يتطلب المزيد من الجهد.

وبالرغم من ما تم بذله في السنوات الأخيرة من قبل الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين والشركاء الفنيين والماليين باتجاه الحكامة الجيدة فإن ظاهرة الرشوة ما تزال ماثلة في جميع القطاعات يدعمها في ذلك اختلال إدارات الدولة وثقافة الإفلات من العقاب مما أدى إلى تدني جودة الخدمات.

وقد سجلت البلاد علامة ضعيفة في مجال مكافحة الرشوة كما يتبين من مؤشر النظرة إلى الرشوة الذي تعده وتنشره باستمرار منظمة الشفافية الدولية التي صنفت موريتانيا في الترتيب 137 من بين 180 دولة عام 2019.

غير أن مكافحة الرشوة تحتل مكان الصدارة في أجندة الحكومة وتشكل جزءا من التعهدات التي تم قطعها على أعلى مستويات قمة الدولة[10].

التشخيص الاستراتيجي

يتألف أبرز الفاعلين النشطين في هذا المجال من:

- الإدارات ومنها وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية، ووزارة العدل.
- هيئات الرقابة ومنها محكمة الحسابات والمفتشية العامة للدولة والمفتشية العامة للمالية.
- قطب المحكمة.
- مديرية الشرطة الاقتصادية.
- الشركاء الفنيين والماليين ومن بينهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واتفاقية الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية.
- منظمات المجتمع المدني ومنها المرصد الموريتاني لمكافحة الرشوة (OMLCC) والتحالف ضد الرشوة في موريتانيا والتحالف الموريتاني المسمى PCQVP والشبكة الموريتانية للعمل الاجتماعي.

وتوجد في موريتانيا هيئات متعددة لمكافحة الرشوة من بينها المفتشية العامة للدولة والمفتشية العامة للمالية والشرطة المكلفة بمحاربة الجريمة الاقتصادية والمالية والمحكمة المكلفة بقضايا الرشوة.

وتدرج مكافحة الرشوة في إطار العديد من السياسات والاستراتيجيات العمومية في موريتانيا ويمكن أن نذكر من بين أهمها:

- الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الرشوة وهي في طور التحديث. وبالارتباط مع هذه الاستراتيجية يجدر التنويه بتقييم منظومة الصفقات العمومية.
- مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية التي يعود آخر تقرير صادر عنها إلى عام 2019.
- مبادرة الشفافية في قطاع الصيد (FiTY) حيث صدر تقريرها الأخير واستفادت المبادرة من الدعم الحكومي.
- تشخيص الرشوة والحكامة في طور الإعداد بفضل مساعدة فنية يقدمها صندوق النقد الدولي.

[10]- تم تأكيد هذا الالتزام في خطاب رئيس الجمهورية بمناسبة الاحتفال بعيد الاستقلال يوم 28 نوفمبر 2021.

ومن وجهة النظر الاقتصادية، يجدر التنبيه إلى التأثير السلبي للرشوة على التنمية الاقتصادية للبلاد وخاصة من خلال إعاقة تطوير القطاع الخاص وعدم كفاية المرافق العمومية وعدم نجاعة الاستثمارات العمومية.

ومن الناحية القانونية، تعلقت التدابير المقام بها بما يلي:

- يشتمل الإطار القانوني لمكافحة الرشوة من بين أمور أخرى على الإجراءات المناسبة التي نصت عليها المدونة الجنائية ومدونة الإجراءات الجنائية وكذلك القانون رقم 2016 – 014 الصادر بتاريخ 15 ابريل 2016 المتعلق بمكافحة الرشوة.
- القانون رقم 2019 – 017 المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- اعتماد المرسوم المتعلق بحماية المبلغين عن الرشوة.
- اعتماد المرسوم الجديد رقم 2020 – 122 المتعلق بمنظومة إبرام الصفقات العمومية.
- اعتماد القانون المتعلق بالجمعيات وهو مكسب أساسي نظرا للدور الذي لا غنى عنه والذي تقوم به الجمعيات في مكافحة الرشوة وفي ترسيخ قيم المواطنة والنزاهة.

على المستوى السياسي	على المستوى الاقتصادي
- الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الرشوة، في طور التحديث.	- للرشوة تأثير سلبي قوي على التنمية الاقتصادية وخاصة من خلال: o تعطيلها لتطوير القطاع الخاص. o عدم كفاية المرافق العمومية. o عدم نجاعة الاستثمارات العمومية.
اجتماعيا	**على الصعيد التكنولوجي**
- نفاذ المواطنين إلى الخدمات الاجتماعية ذات الجودة تعوقه أحيانا ممارسات الرشوة.	- رقمنة بعض المصالح العمومية ستساهم دون شك في الحد من تعاطي الرشوة في هذه المصالح.
على المستوى البيئي	**على المستوى القانوني**
- الرشوة يمكنها في بعض الحالات أن تؤثر على تسيير الموارد الطبيعية وأن تؤدي بذلك إلى تدهور البيئة.	- قانون مكافحة الرشوة (عام 2016). - المرسوم المتعلق بحماية المبلغين عن الرشوة. - المرسوم رقم 2020 – 122 المتعلق بمنظومة إبرام الصفقات العمومية. - القانون المتعلق بالجمعيات.

خلال السنوات القليلة الماضية، تم تحقيق عدد من الإنجازات في إطار الجهود الرامية إلى مكافحة الرشوة:

- نشر تقارير محكمة الحسابات حيث حققت هذه المحكمة تقدمات باتجاه المصادقة على قوانين التسوية للسنوات المالية الماضية.
- وجود سوابق قانونية: التحقيق البرلماني الذي سلط الضوء على بعض الأنشطة خلال العشرية الأخيرة والتحقيق القضائي الجاري وتوجيه الاتهام إلى عدد من كبار المسؤولين العموميين.
- تسارع وتيرة الرقابة على مستوى مختلف هيئات التفتيش (محكمة الحسابات، المفتشية العامة للدولة، المفتشية العامة للمالية).
- اعتماد المرسوم الجديد رقم 2020 – 122 المعدل والمكمل لبعض أحكام المرسوم رقم 2017 – 126 بتاريخ 02 نوفمبر 2017 الذي يلغي ويحل محل أحكام المراسيم التطبيقية للقانون رقم 2010 – 044 بتاريخ 22 يوليو 2010 المتضمن مدونة الصفقات العمومية.

- بعد إكمال الجولة الأولى من النظر في مدى المطابقة مع اتفاقية الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية والتي تنص على التجريم والقمع والتعاون الدولي بتاريخ 2017/12/01، بدأت موريتانيا منذ ما لا يقل عن عامين الجولة الثانية من النظر في الإجراءات الوقائية وحجز الأصول التي تم الحصول عليها خلافا للقانون. قد قام فريق الخبراء متعدد القطاعات لهذا الغرض بإعداد مشروع تقريره وأرسله إلى منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الرشوة ومن ثم إحالته إلى جهات البحث المختصة.
- صدور تقرير عن مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية عام 2019.
- نشر أول تقرير وطني حول الشفافية في قطاع الصيد.
- تقرير حول تقييم منظومة الصفقات العمومية في موريتانيا.
- مراجعة أساليب إبرام الصفقات العمومية (الصفقات بالتراضي، الأشخاص المسؤولون عن الصفقات العمومية والذين أدوا القسَم).
- تحديث الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الرشوة بمساعدة أحد مكاتب الخبرة الدولية قبل نهاية العام.
- التخليد المنتظم ليوم 9 دجمبر اليوم العالمي لمكافحة الرشوة.
- عرض تقرير التقييم الوطني للمخاطر في نهاية شهر يونيو 2021 حول غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.
- أنشطة إعلامية وتحسيسية للتبليغ وإطلاق الإنذارات من قبل المجتمع المدني وخاصة المرصد الموريتاني لمكافحة الرشوة.
- تأسيس هياكل نقابية وجمعوية قادرة على المثول كطرف مدني في قضايا الرشوة الحالية في البلاد ومنها التحالف الوطني لمكافحة الرشوة وإعادة الأموال المكتسبة دون وجه شرعي.
- اتخاذ التدابير لضمان الشفافية الميزانوية ونفاذ المواطنين (دافعي الضرائب ومراجعي المرافق العمومية) وبشكل واضح وقانوني إلى جميع المعلومات والبيانات التي تتعلق بتسيير المال العام وذلك بدعم من مشروع الحكامة في القطاع العام.

يبرز التحليل الاستراتيجي لعناصر السياق العام والوضع الحالي كما هو مبين أعلاه العديد من جوانب القوة والضعف والفرص المتاحة والتهديدات كالآتي:

نقاط القوة	نقاط الضعف
- وجود إطار تشريعي وقانوني. - وجود استراتيجية لمكافحة الرشوة.	- انعدام كفاءات تقنية ومالية.
الفرص المتاحة	**المخاطر**
- إرادة مستمرة ومعلن عنها من طرف السلطات المختصة. - إقامة وتطوير شراكات مفيدة.	- تردد ومقاومة المجتمع. - وجود ضبابية على مستوى بعض القطاعات. - حساسية هذا الموضوع.

- **التدخل رقم 9.5: تحسين مناخ الأعمال والنهوض بالقطاع الخاص وبالاستثمار**

السياق العام والتحديات

تعمل السلطات العمومية على إيجاد منظومة تكفل قيام القطاع الخاص بدوره كاملا كمحرك للاقتصاد.

وفي هذا الإطار، تم إنشاء مجلس أعلى للاستثمار يرأسه رئيس الجمهورية.

وقد ركز الإصلاح التنظيمي الجديد للقطاع الوزاري المكلف بالاقتصاد على أهمية تنويع الاقتصاد من خلال النهوض بالقطاعات الإنتاجية وهو ما تجسد في تسمية الوزارة وإبراز الأهمية التي توليها الحكومة لتطوير اقتصاد منتج يشجع التصنيع وتثمين المنتجات المحلية.

ويهدف تحديث النصوص الناظمة للشراكة بين القطاعين العام والخاص باعتبارها أسلوبا جديدا للتمويل مع استحداث مديرية عامة مكلفة بهذا النوع من الشراكة ضمن الوزارة إلى الإسهام في تحقيق الهدف المتمثل في التحول إلى اقتصاد منتج وخاصة عبر إعداد حافظة مشاريع الشراكة بين القطاعين والعمل على تصنيف القطاع غير المصنف وإلى تحسين مناخ الأعمال.

كما أن من شأن إنشاء وكالة لترقية الاستثمار في موريتانيا أن يساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفي تحقيق تحول الاقتصاد إلى اقتصاد منتج.

ويعتبر الإبقاء على خلية مشروع "صنع في موريتانيا" ضمن الوزارة لتعضيد مهام وكالة ترقية الاستثمارات في موريتانيا والمديرية العامة للشراكة بين القطاعين العام والخاص بمثابة مبادرة تساهم في الهدف الرامي إلى إحداث اقتصاد منتج ومتنوع.

وبذلك فإن التأثير المنشود من خلال هذا الإصلاح المؤسسي يتمثل في الانتقال من اقتصاد غير متنوع بما فيه الكفاية ويعتمد أساسا على الموارد الاستخراجية (المعادن والصيد) إلى نموذج اقتصادي أكثر استدامة يقوم على اقتصاد منتج ومصنع يخلق فرص العمل ويؤدي إلى نمو متسارع ومنصف واحتوائي.

وتتمثل مهمة وكالة ترقية الاستثمار في موريتانيا وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري أنشئت عام 2021 بالمرسوم رقم 2021 – 017 بتاريخ 8 فبراير 2021 في الإسهام بتنفيذ السياسة الوطنية في مجال ترقية الاستثمارات وزيادة القدرات الإنتاجية للبلاد وخلق فرص العمل والدخل من أجل رفاه وازدهار المواطنين وتضم مأموريات الوكالة:

- التعريف بالبلاد كوجهة جاذبة للاستثمارات مع التركيز على الفرص التي تتيحها القطاعات الإنتاجية.
- مساعدة المستثمرين في مساعيهم الإدارية من أجل تأسيس مشاريعهم (التسهيلات والاستفادة من المزايا)؛
- متابعة إنجاز المشاريع الاستثمارية وتنفيذ الالتزامات التي تم الإعلان عنها.
- مناصرة مناخ عام يتلاءم مع الاستثمارات.

وكما هو مبين في الجدول التالي، فإنه تم قيد 4.533 شركة في سجلات الشباك الموحد بالإضافة إلى 44 مشروع تم اعتمادها للاستفادة من مزايا مدونة الاستثمار الصادرة عام 2021.

الجدول رقم 10: قيد الشركات الخصوصية لعام 2021

مسمى المؤشر	السنة	العدد
عدد الشركات الخصوصية التي تم قيدها	2021	4 533
عدد المشاريع المعتمدة والمستفيدة من مزايا مدونة الاستثمار	2021	44

بالرغم من الإنجازات التي تحققت في مجال البنى الأساسية التي تدعم النمو والإصلاحات في مناخ الأعمال ونسب نمو اقتصادي بحدود 5% قبل انتشار الكوفيد 19، فقد ظل الاقتصاد الموريتاني يفتقر إلى التنوع ويعتمد في الأساس على استغلال المقدرات المنجمية والسمكية مع وجود نقص كبير في التصنيع وفي

تثمين المنتجات المحلية وخاصة في القطاعات الإنتاجية كالصيد والزراعة وتنمية المواشي والصناعات المعملية غير المتطورة بما فيه الكفاية.

وهناك بعض المعوقات المريرة التي لا تتيح للبلاد أن تجني كل الثمار التي قد تتيحها له مقدراتها الاقتصادية. ومن بين هذه العوائق:

- ضعف هيكلة القطاع الخاص الموريتاني الذي يطغى عليه القطاع غير المصنف.
- ضعف القدرات وعدم استطاعة نسيج الشركات العصرية على المنافسة مع كون هذه الأخيرة بأعداد محدودة جدا.
- خدمات مالية غير ملائمة لاحتياجات الشركات.
- الحالة الجنينية للبحث العلمي، الذي لم يوجَّه نحو استغلال المقدرات الاقتصادية للبلاد ونحو الابتكار ونقل التكنولوجيا.
- عدم كفاية العرض في مجال التكوين الفني الذي يمكن أن يلبي احتياجات القطاع الصناعي.

ويضاف إلى ما سبق، الدروس المستخلصة من الأزمة الصحية المتمثلة في الكوفيد 19 الذي أربك سلاسل التموين الدولي وبرهن على الحاجة الماسة لتطوير اقتصاد إنتاجي متنوع وقادرة على مواجهة الصدمات الخارجية.

ولمواجهة مثل هذه العقبات، أقرت الحكومة مبادرة تسمى "صُنِع في موريتانيا" لتشجيع تنويع الاقتصاد عبر دعم بروز شركات موريتانية قادرة على التنافس وعلى المشاركة الفعالة في تثمين المقدرات الاقتصادية للبلاد في قطاعات واعدة والعمل بذلك على تحويل هذه المقدرات إلى ثروة ملموسة يمكنها أن تؤثر على حياة المواطن من حيث فرص العمل وخاصة بالنسبة للشباب.

ومن وجهة نظر ممثلي أرباب العمل الموريتانيين، فإن القطاع الخاص يعاني عدة مشاكل بنيوية منها: غياب قواعد قابلة للتطبيق وضعف دعم الدولة لتطوير الصناعات الموريتانية وعدم حماية الإنتاج الوطني والنقص على مستوى الترسانة القانونية المتعلقة بقطاع التجارة ومشكلة منح رخص الصيد الممنوحة للأساطيل الأجنبية التي تتعاطى التنافس غير المشروط وعدم الدعم الموجه لتثمين منتجات الصيد وللتكوين في هذا المجال بالإضافة إلى تقادم السفن العاملة في المياه الموريتانية وعدم جدية العدالة التي تقف حاجزا أمام جذب الاستثمارات الخارجية وكذلك المستوى العالي لضريبة الكهرباء الثابتة وغياب مناطق صناعية مؤهلة.

وعلى مستوى قطاع النقل، يتعين البحث عن حل مشاكل لأمن وسلامة الطرق وهو ما يعود إلى حد ما إلى مدة صلاحية هذه الطرق.

وفي مجال الزراعة أيضا يوجد عدد من العوائق التي تشكل كابحا أمام تنمية القطاع: صعوبة النفاذ إلى عوامل الإنتاج عدم كفاية البنى الأساسية المخصصة للتخزين والتصنيع، الخ. ومع ذلك تتوفر البلاد على مقدرات زراعية كبيرة يجب العمل على تطويرها لما فيه صالح السكان الذين يعتمدون على هذا القطاع.

وفيما يخص قطاع السياحة فإن كثرة عمليات الرقابة بين المدن الداخلية يلحق الضرر بهذا القطاع كما أن تذاكر السفر جوا تقف عائقا أمام السياحة لكون 48% من سعر تذكرة السفر عبارة عن رسوم كما أن تكاليف تأشيرة الدخول باهظة الثمن وأن تكوين اليد العاملة يجب أن يتم بالتنسيق مع أرباب العمل وخاصة على مستوى مدرسة الفندقة التي أنشئت حديثا. ويتوفر هذا القطاع على مقدرات كبيرة في مجال فرص العمل غير أن النهوض به يتطلب مشاركة ودعم السلطات العمومية.

وعلى مستوى فرع المخابز والحلويات، يجب أن يتم التركيز على مأسسة الوظائف (عقد عمل، الاشتراك في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتأمين الصحي) وعلى تعزيز تكوين اليد العاملة والترويج للمنتجات المحلية (الحبوب).

أما بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العامة، فقد أبرزت التوصيات الصادرة عن المنتديات العامة ضرورة العمل ببرنامج للرفع من مستوى الشركات وترسيخ الحوار بين القطاعين العام والخاص في إطار المرصد الوطني للبناء والأشغال العامة على مستوى الوزارة الأولى.

وقد استحدثت اتحادية أرباب العمل لجنة مكلفة بتشجيع المحتوى المحلي في سلسلة القيم المرتبطة بنشاطات الشركات الكبرى العاملة في البلاد.

ومن ناحية أخرى، فإن النهوض بالقطاع الخاص الموريتاني يتطلب: (1) النفاذ إلى تمويل الاستثمارات والقروض وخاصة عبر أحد البنوك المتخصص في مجال الاستثمار في الصناعة؛ (2) استصلاح مناطق صناعية والنفاذ إلى قطع أرضية مستصلحة وخاصة في منطقة الشاطئ بالنسبة للمؤسسات السياحية؛ (3) تشجيع استهلاك المنتجات المحلية؛ (4) التشاور حول القواعد المتعارف عليها؛ (5) تفضيل ما هو وطني فيما يتعلق بمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ و(6) تعزيز التكوين المهني.

التشخيص الاستراتيجي

تتألف أبرز فئات الفاعلين الذين تم التعرف عليهم على مستوى النهوض بالقطاع الخاص من:

- القطاع العام: وكالة ترقية الاستثمار في موريتانيا، الإدارات والمؤسسات الممثلة على مستوى الشباك الموحد التابع للوكالة، خلية صُنِع في موريتانيا، القطاعات الوزارية المكلفة بقطاعات الإنتاجية (الصيد، الزراعة، التنمية الحيوانية) وكذلك بعض القطاعات الوزارية الأخرى (المعادن، التجارة، الصناعة والسياحة، التشغيل، الإسكان، العمران والاستصلاح الترابي، البحث العلمي).
- القطاع الخاص: المقاولون والمهتمون بخدمات وكالة ترقية الاستثمار في موريتانيا وكذلك ممثلو منظمات ريادة الأعمال في إطار الحوار بين القطاعين العام والخاص ومنها الاتحاد الوطني لأرباب العمل في موريتانيا وغرفة التجارة والصناعة والزراعة في موريتانيا.
- البنك المركزي الموريتاني، صندوق الإيداع والتنمية والبنوك التجارية.

وفي الوقت الحالي، لا توجد استراتيجية للنهوض بالقطاع الخاص وتغطيته. وكانت الاستراتيجية السابقة قد انتهى بها العمل ولم يجر تجديدها بعد.

أما الآن فإن وكالة ترقية الاستثمار في موريتانيا بصدد إعداد استراتيجية وخطة عمل في السنوات الخمس القادمة بما يتماشى مع المرجعيات الاستراتيجية الوطنية في إطار استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك.

ومن الجدير ذكره أن الحكومة تدعم بقوة كل مبادرة تعمل على التعريف بموريتانيا والترويج لها على الصعيد الدولي مع التركيز على الفرص الكبيرة التي تتيحها البلاد بالنسبة للاستثمارات.

ومن بين أهم الإنجازات التي تحققت حديثا، يجدر التنويه بقيد 3400 شركة جديدة تعمل في كل الشعب القانونية في سجلات الشباك الموحد التابع لوكالة ترقية الاستثمارات وذلك ما بين فاتح ابريل و15 دجمبر 2021.

وخلال نفس الفترة تم اعتماد 28 مشروعا للاستفادة من المزايا التي تتيحها مدونة الاستثمارات.

الجدول 11: الاعتماد بموجب مدونة الاستثمارات وحسب القطاع والنظام المعترف بها (من 4/1 إلى 15 2021/12)

النظام / القطاع	عدد الاعتمادات	الاستثمارات المصرح بها (أوقية)	فرص العمل المباشرة المتوقعة	فرص العمل غير المباشرة المتوقعة
اتفاقيات التأسيس	**15**	**11 915 106 389**	**2 781**	**7 608**
وحدات صناعية ومعامل	9	5 319 737 194	616	1 998
فندقة	3	4 270 523 407	369	710
زراعة	2	1 699 845 788	1 646	4 700
تصنيع المنتجات الحيوانية	1	625 000 000	150	200
المقاولات الصغرى والمتوسطة	**13**	**229 393 727**	**596**	**-**
الوحدات الصناعية والمعملية	9	163 011 319	383	
الفندقة	2	29 835 025	30	
الزراعة	1	17 030 000	13	
الصيد	1	19 517 383	170	
المجموع	**28**	**12 144 500 116**	**3 377**	**7 608**

يضاف إلى ما سبق بناء رصيف الحاويات في نواكشوط الذي تحقق بصيغة الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ومن الناحية القانونية تم صدور العديد من القوانين الناظمة للقطاع الخاص في موريتانيا. ويجدر أن نذكر من أهمها:

- القانون 052 - 2012 المتضمن مدونة الاستثمارات ومرسوم تطبيقه.
- النصوص المتعلقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- المرسوم رقم 2021 – 017 بتاريخ 08 فبراير 2021 المتضمن إنشاء مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يطلق عليها "وكالة ترقية الاستثمارات في موريتانيا" والمحدد لقواعد تنظيمها وسيرها.

على المستوى السياسي	على المستوى الاقتصادي
- لا توجد استراتيجية معمول بها في مجال تنمية القطاع الخاص. - الخطة الاستراتيجية لوكالة ترقية الاستثمارات في موريتانيا في طور الإعداد.	- قيد 3400 شركة في سجلات الشباك الموحد التابع لوكالة ترقية الاستثمارات (من 4/1 إلى 15 2021/12). - اعتماد 28 مشروعا للاستفادة من المزايا التي تتيحها مدونة الاستثمارات (من 4/1 إلى 15 2021/12).
اجتماعيا	**على الصعيد التكنولوجي**
- تطوير الاستثمار والقطاع الخاص يعتبر أهم مصدر لخلق فرص العمل.	- الابتكار والرقمنة رافعتان أساسيتان لتطوير الشركات الخصوصية. كما أن البنية التحتية الرقمية التي يقام بتأسيسها في البلاد من شأنها أن تؤدي إلى تحسين إنتاجية الشركات.
على المستوى البيئي	**على المستوى القانوني**
- العديد من أنشطة الشركات الخصوصية لها علاقة مع البيئة لكن ذلك يتم أخذه بعين الاعتبار في مختلف القطاعات التي تعني لجانا تنموية قطاعية أخرى. ويتعلق الأمر هنا بالنهوض بالاستثمار وبتطوير القطاع الخاص.	- القانون 052 - 2012 المتضمن مدونة الاستثمارات ومرسوم تطبيقه. - قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص. - المرسوم رقم 2021 – 017 بتاريخ 08 فبراير 2021 المتضمن إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات في موريتانيا.

أدت المبادرات والإصلاحات المقام بها خلال السنوات الأخيرة إلى تحسن ملموس باتجاه تأسيس الشركات والحصول على رخص البناء وحماية المستثمرين الذين يحوزون على الأقلية من الأسهم وعلى التجارة الحدودية وتنفيذ العقود.

وعلى العكس من ذلك، لم يحصل تحسن يذكر في مجال نقل الملكية والحصول على القروض ودفع الضرائب والرسوم.

يعتبر تحسين مناخ الأعمال وتعاطي هذه الأخيرة مسارا يكون من بين ثماره تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وفي هذا المجال، تم العمل بمنظومة قانونية ومؤسسية تمثلت في إصدار قانون متعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص يوم 2017/02/6 استتبعه إصدار توصيات وإجراءات عملية للتعامل مع مشاريع الشراكة بين القطاعين وكذلك استحداث خلية للشراكة بين القطاعين كإطار مؤسسي. ولا يزال عدد مشاريع الشراكة بين القطاعين محدودا لحد الآن لكن ينبغي التنويه في هذا الإطار بمشروع رصيف الحاويات الذي تنفذه شركة ARISE على مستوى الميناء المستقل في نواكشوط.

يبرز التحليل الاستراتيجي المتأتي من عناصر السياق العام والوضع الحالي كما هو مبين أعلاه وجود عدد من مكامن القوة والضعف والفرص المتاحة والتهديدات:

نقاط القوة	نقاط الضعف
- وكالة ترقية الاستثمارات هي جهة التخاطب شبه الوحيدة مع القطاع الخاص من أجل إنجاز ومتابعة مشاريع هذا الأخير. - دراسة القطاعات الاستراتيجية من أجل تحديد القطاعات الواعدة. - صندوق للدراسات من أجل إنجاز دراسات المشاريع.	- وكالة ترقية الاستثمارات في موريتانيا عبارة عن كيان جديد لم يجر بالكامل تحديد هيكلته. - قطاع خصوصي ضعيف الأداء وغير قادر على التنافس بالشكل المطلوب. - قطاع مالي غير ملائم لتمويل احتياجات الشركات. - غياب يد عاملة ماهرة. - غياب عرض في مجال التكوين الفني والمهني بما يستجيب لاحتياجات الصناعة. - قلة الموارد البشرية على مستوى هياكل التأطير الجديدة (وكالة ترقية الاستثمارات، المديرية العامة للشراكة بين القطاعين، خلية صُنع في موريتانيا CPM). - ضرورة وجود منظومة لجذب المستثمرين.
الفرص المتاحة	**المخاطر**
- فرص واعدة للاستثمار في القطاعات التي لم يجر استغلال معظمها. - وجود طلب داخلي. - فرص للتصدير باتجاه المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا وفي المستقبل باتجاه منطقة التبادل الحر الإفريقية ZLECAF .	- التنسيق مع الكيانات المعنية.

- **التدخل رقم 9.6: التسيير الفعال للمال العام**

السياق العام والتحديات

لم تعد منظومة تسيير الميزانية والمحاسبة والمال تستجيب في الوقت الحالي لمتطلبات التنمية في البلاد، كما أن تقادم الإطار القانوني الناظم لهذه المنظومة يساهم في الحد من فاعلية ونجاعة المال العام. وقد أصبح القانون التأسيسي أي 1978 وهو القانون النظامي المتعلق بالمالية العامة متقادما بحيث لم يعد مواكبة الاحتياجات الجديدة والعصرية في المجال المالي في عالم تتزايد فيه المطالب ويتعقد أكثر فأكثر.

كما أن استغلال الغاز المرتقب اعتبارا من 2023 يتطلب التطور باتجاه نظام لتسيير المالية العامة بما يخدم الانضباط والفاعلية والاستخدام الأمثل لهذه الموارد الجديدة.

وفي العام 2018، تم اعتماد قانون عضوي جديد يتعلق بقوانين المالية (القانون رقم 2018 – 039 الصادر بتاريخ 09 أكتوبر 2019) بموازاة خارطة طريق في طور التنفيذ على مدى 5 سنوات منها سنتان يمكن تجديدهما مرة واحدة. ويحدد القانون القواعد المتعلقة بتحضير ومضامين وعرض واعتماد وتنفيذ ومراقبة قانون المالية.

ويعبر هذا القانون عن التزام البلد بالتوجه نحو منطق التسيير المبني على النتائج الذي تتمثل غايته في البحث عن حسن أداء العمل الحكومي. كما يحذو حذو أفضل الممارسات الدولية في مجال عصرنة تسيير المال العام مع تكييفها مع السياق الوطني على الصعيد الدستوري والمؤسسي والإداري.

ولأجل ضمان متابعة أفضل لتنفيذ القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية تم استحداث مديرية مكلفة بالإصلاحات (مديرية التوقعات والإصلاحات والدراسات) بوزارة المالية.

وسيتم العمل بالإصلاحات التي ينص عليها القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية بشكل تدريجي مما يتيح الوقت للاستجابة لكافة المتطلبات التي يحتاجها هذا النوع من الإصلاحات.

وبالرغم من صعوبة الحالة العامة التي تمتاز باستمرار وباء الكوفيد 19 فقد تم إحراز بعض التقدم باتجاه تنفيذ هذه الإصلاحات. ومن بينها:

- اعتماد المرسوم المتعلق بالإجراءات والجدولة الزمنية لبرمجة الميزانية.
- إنشاء لجنة مكلفة بتبويب الميزانية.
- إصلاح تسيير كتلة الرواتب (توزيع كتلة الرواتب حسب الأماكن الإدارية والجغرافية التي يتم تحويل وكلاء الدولة إليها)؛
- لامركزة وظيفة اقتراح النفقات (إسناد وظيفة اقتراح النفقات إلى المديريات المركزية المستفيدة من اعتمادات الميزانية).
- لامركزة التسيير المحاسبي للدفع (وجود محاسبين عموميين للدفع على مستوى جميع القطاعات الوزارية)؛
- تطوير أدوات لبرمجة الميزانية على أساس متعدد السنوات وتعزيز القدرات.

ومع ذلك يجدر التنويه بضرورة التأكد من مدى تناسق هذا الإصلاح الذي أقره القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية وبين الإصلاح المرتبط بالقانون حول الجهة.

وينبغي تنظيم نقاش توجيهي حول الميزانية DOB كما ينص القانون النظامي على ذلك وبوتيرة سنوية بين الحكومة والبرلمان لتبادل الآراء حول التوجهات الرئيسية للسياسة الميزانوية للسنة القادمة مع توضيح بعض النقاط الأساسية (تطور الملاكات، تسيير المديونية، الخ).

ومع ذلك ونظرا إلى التأثير السلبي لجائحة الكوفيد 19 على سير الإدارة فإن أجندة تنفيذ بعض ترتيبات القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية بما في ذلك تحضير وثائق برمجة الميزانية على المدى المتوسط،

وكذا تنظيم النقاش التوجيهي حول الميزانية لم يكن بالإمكان التقيد بهما. ويتعلق الأمر بإصلاحات عميقة تتطلب العديد من الأعمال واللقاءات بين الفاعلين المعنيين بإنجاز هذه المهمة.

ويعرض الجدول التالي حالة بعض المؤشرات الميزانوية بالمقارنة مع الناتج الداخلي الخام عام 2020.

الجدول 12: مؤشرات ميزانوية (% الناتج الداخلي الخام باستثناء الصناعات الاستخراجية)

مسمى المؤشر	2020
إيرادات وهبات (% الناتج الداخلي الخام باستثناء الصناعات الاستخراجية)	27,2
نفقات وقروض صافية (% الناتج الداخلي الخام باستثناء الصناعات الاستخراجية)	24,4
رصيد الميزانية الإجمالي بما فيه الهبات (% الناتج الداخلي الخام باستثناء الصناعات الاستخراجية)	*2,1*

المصدر: المديرية العامة للميزانية / التقرير الاقتصادي والمالي (قانون المالية الأصلي 2022)

التشخيص الاستراتيجي

تتشكل أبرز فئات الفاعلين المعنيين بتسيير المال العام من:

- الإدارات العمومية (وزارة المالية، وزارة الشؤون الاقتصادية، وزارة الوظيفة العمومية والعمل).
- الجمعية الوطنية.
- الشركاء الفنيين والماليين.

فضلا عن المداولات التي تسبق تصويت الجمعية الوطنية على قانون المالية، ينبغي تنظيم نقاش توجيهي للميزانية كما ينص على ذلك القانون النظامي حول قوانين المالية وذلك بوتيرة سنوية بين الحكومة والبرلمان.

وقد تم تضمين سياسة الحكومة في مجال تسيير المال العام في المخطط التوجيهي لإصلاح المالية العامة (SD-RFP) حيث تم تحيينه مؤخرا ليغطي الفترة 2021 – 2025. غير أن هذه النسخة من المخطط التوجيهي لإصلاح المالية لم يجر بعد التصديق عليه سياسيا. وليس هناك تقرير يتناول تنفيذ المخطط التوجيهي لإصلاح المالية وإنما يوجد تقرير لتنفيذ القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية يتم إعداده سنويا ويلحق بقانون المالية.

وتهدف استراتيجية المديونية على المدى المتوسط SDMT في الفترة 2022 – 2024 إلى التوافق حول الصيغة المرغوبة لحافظة المديونية العامة التي تعكس خيارات البلد من حيث الكلفة والمخاطر. وتتمثل الأهداف الاستراتيجية في: (1) تلبية الاحتياجات إلى تمويلات الدولة والتزاماتها المستقبلية بخصوص الدفع وبأقل تكلفة ممكنة على المدى الطويل مع السعي إلى التقييد من مخاطر الاستدانة؛ (2) تشجيع تطوير سوق السندات العمومية؛ و(3) تفضيل اللجوء إلى التمويل بشروط ميسرة لتنفيذ البرامج التنموية.

على الصعيد التكنولوجي، يجب التنويه بتفعيل الصيغة الجديدة من الشبكة الأوتوماتيكية لسلسلة النفقات (RACHAD II).

كما أن هناك دراسة قيد الإعداد من شأنها أن تساعد وتنير الطريق أمام إعداد ميزانية صديقة للبيئة.

ويقوم قانون المالية النظامي الجديد (القانون رقم 2018 – 039 بتاريخ 09 أكتوبر 2018) بسرد المبادئ المتعلقة بتحضير وتنفيذ ومراقبة الموازنات العمومية والمحاسبة العمومية وكذلك مسؤوليات الوكلاء الذين يتدخلون في تسيير المال العام. ويهدف القانون النظامي من جهة إلى تحديد الإطار الميزانوي والمحاسبي الجديد للدولة ومن جهة أخرى إلى ضبط عرض النفقات تمشيا مع السياسات العمومية مُمثَّلة في المهام والبرامج العمومية.

على المستوى السياسي	على المستوى الاقتصادي
- المخطط التوجيهي لإصلاح المالية العامة جرى تحديثه مؤخرا لتغطية الفترة 2021 – 2025 ولكن لم يتم التصديق عليه سياسيا. - استراتيجية المديونية على المدى المتوسط (SDMT) 2020 – 2024 تهدف إلى تحقيق الصيغة المرغوبة لحافظة المديونية العامة.	- ينتظر أن يؤدي تنفيذ الموازنات المبرمجة إلى تحسين المواءمة بين مختلف أدوات البرمجة على المدى القصير والمتوسط والطويل. وعلى هذا الأساس فإن الموازنات ستستخدم من أجل تحقيق ثمار التنمية الاقتصادية.
اجتماعيا	**على الصعيد التكنولوجي**
- يجب العمل على أن تراعي ميزانية الدولة موضوع النوع.	- نسخة جديدة من الشبكة الأوتوماتيكية لسلسلة النفقات (RACHAD II).
على المستوى البيئي	**على المستوى القانوني**
- دراسة حول إعداد ميزانية تراعي موضوع البيئة.	- القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية رقم 2018 – 039 بتاريخ 09 أكتوبر 2018 ونصوص تطبيقه

من بين الإنجازات التي تحققت باتجاه عصرنة تسيير المال العام، يجدر التنويه بما يلي: (1) إصلاح تسيير كتلة الرواتب (توزيع كتلة الرواتب حسب الأماكن الإدارية والجغرافية التي يتم تحويل وكلاء الدولة إليها)؛ (2) لامركزة وظيفة اقتراح النفقات عن طريق إسناد وظيفة اقتراح النفقات إلى المديريات المركزية المستفيدة من اعتمادات الميزانية؛ (3) لامركزة التسيير المحاسبي للدفع عبر وجود محاسبين عموميين للدفع على مستوى جميع القطاعات الوزارية.

يبرز التحليل الاستراتيجي المتعلق بالعناصر الخاصة بالسياق العام والوضع الحالي وكما هو مبين أعلاه مكامن القوة والضعف والفرص المتاحة والتهديدات وكما الآتي:

نقاط القوة	نقاط الضعف
- انتماء / إشراك جميع الهياكل التابعة لوزارة المالية. - التماشي مع خطة عمل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 2021 – 2025 .	- ضعف القدرات. - عدم وجود بيانات بالأرقام حول النشاط.
الفرص المتاحة	**المخاطر**
- وجود الإرادة السياسية. - انطلاق استغلال الغاز في المستقبل القريب.	- توفر المصادر البشرية وعدم الاستيعاب. - تعبئة المصادر البشرية والقدرة الاستيعابية. -

- **التدخل رقم 9.7: النهوض بقطاع مالي مستقر واحتوائي بما في ذلك التأمينات**

السياق العام والتحديات

في نهاية عام 2020، كان القطاع المالي الموريتاني يتألف من 18 بنكا و3 شبكات و27 مؤسسة للتمويل الخفيف بالإضافة إلى الخدمات المالية في البريد وصندوق الإيداع والتنمية و17 شركة تأمين و2 صندوق للضمان الاجتماعي والتأمين الصحي. وقد اتسعت شبكة الوكالات المصرفية بشكل ملحوظ خلال السنوات القليلة الماضية حيث انتقلت من 197 في نهاية 2016 إلى 2096 في نهاية عام 2020 وهي تغطي جميع عواصم الولايات والغالبية العظمى من المقاطعات.

وقد أنشأت المؤسسات ذات الطابع القانوني الخاص كشركة موريبوست وصندوق الإيداع والتنمية بمبادرة من السلطات العمومية وبموجب قانون أو مرسوم وتتمثل مهمتها في تسهيل النفاذ إلى القروض لصالح المشاريع الصغرى والمتوسطة وحملة الشهادات العاطلين والمزارعين و/أو النفاذ إلى الخدمات المصرفية البريدية للفئات السكانية ذات الدخل الواطئ.

وتستجيب شركات تحويل الأموال التي أنشأت في البداية بدون تصنيف لاحتياجات السكان الذين يسكنون غالبا في أماكن نائية لا يمكن أن تصل إليها خدمات الوكالات المصرفية. وتسهل هذه المؤسسات إرسال أموال تستخدم غالبا في تلبية احتياجات الأسر التي تعيش في داخل البلاد.

وبلغت القروض الصافية للزبناء في نهاية 2020 ما مجموعه 63,2 مليون أوقية مقابل 41 مليون عام 2016. وتتألف هذه القروض الداعمة للاقتصاد من قروض على المدى القصير تمثل 54% من المجموع مقابل 67% عام 2016. أما الودائع فقد كانت بنفس الاتجاه التصاعدي وبلغت 71,6 مليار أوقية في نهاية 2020 مقابل 43,9 مليون أوقية عام 2016. ولم تتغير تركيبة الودائع بشكل يذكر. ففي عام 2020 كانت الودائع تحت الطلب هي المسيطرة بنسبة أكثر من 82% من موارد الزبناء عل مستوى البنوك مقابل 17% للودائع لأجل وحسابات الادخار. وتكاد تكون التركيبة هي ذاتها عام 2016 (84% و16% بالنسبة للودائع تحت الطلب والودائع لأجل والمدخرات).

ويتميز الوضع الحالي للقطاع المالي بما يلي: (1) إخضاع شركات التأمين وصندوق الإيداع والتنمية لإشراف البنك المركزي؛ (2) ميلاد المالية الرقمية المتسارعة نظرا لضرورة مواكبتها وإخضاعها للقانون.

ويتميز الوضع أيضا بالعمل على تخفيف المخاطر de-risiking وظهور فاعلين جدد ومطالب أكثر إلحاحا في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واعتماد قواعد بازل 3.

ولأجل القيام بدوره الأساسي بالكامل والمتمثل في توفير مختلف الخدمات المالية، يجب أن يكون القطاع المالي صلبا وقادرا على التكيف مع الظروف الطارئة وشموليا. ولهذا الغرض أقر البنك المركزي الموريتاني إطارا تنظيميا يتطابق مع المواصفات الدولية ويغطي جميع المخاطر ذات العلاقة بالنشاط المصرفي (مخاطر الائتمان، السيولة، الانتقال، الصرف، المخاطر العملية والقانونية والتركيز) بالتزامن مع ممارسة الإشراف القائم على المخاطر وعلى نحو أفضل.

أما أبرز التحديات التي يواجهها القطاع فهي: (1) تعزيز الاستقرار المالي في القطاع عند حدوث أزمات؛ (2) الإشراف والتطوير الملائم بالنسبة لشركات التأمين؛ (3) الدعم والإخضاع لنظام مراقبة أنظمة ووسائل الدفع؛ وأخيرا (4) خلق مناخ ملائم للاحتواء المالي ولتنويع قابلية النفاذ إلى الخدمات.

تقدر نسبة تعامل السكان مع المصارف في الوقت الحالي بنحو 38%. ولتحسين هذه النسبة، يرى البنك المركزي الموريتاني وشركاؤه الفنيون والماليون أن النهوض بنسبة الصيرفة يمر حتما بتنفيذ استراتيجية وطنية للاحتواء المالي (SNIF).

ومواكبة لهذه الاستراتيجية وتمشيا مع القواعد الدولية فإن العمل التدريجي بإطار تنظيمي خاص بالتمويل الإسلامي والتمويل الرقمي وحماية مستهلكي الخدمات المالية وتطوير إجراءات اليقظة المتعلقة بمكافحة

غسل الأموال وتمويل الإرهاب من شأنها أن تؤدي إلى المزيد من ثقة الجمهور في القطاع المصرفي وبالتالي رفع نسب الصيرفة والإسهام في تحسين المستوى المعيشي للسكان.

ويجدر التنويه بوجود حسابات مصرفية بالإضافة إلى حسابات للدفع. وإلى جانب مؤسسات الائتمان فإن هناك مقدمي خدمات آخرين يؤدون عمليات الدفع (خدمات الدفع، الإصدار، توزيع النقود الالكترونية) ويجب التنبيه كذلك إلى وجود إطار ناظم لخدمات الدفع والنقود الالكترونية في طور الإكمال. وهكذا فقد بدأ العمل عام 2021 بقانون يتضمن تسهيل النفاذ إلى خدمات وسائل الدفع. وهناك العديد من الهيئات المالية التي تعتزم العمل بهذه الحلول لتوفير خدمات الدفع بعد اعتمادها أو الترخيص لها من طرف البنك المركزي. وتعمل شبكة التجمع المصرفي للتنقيد والتعاملات الالكترونية "GIMTEL" على استخدام مُحوِّل وطني switch لتعامل الجميع مع مختلف الحلول.

ويضاف إلى ذلك ما يتم من عصرنة البنية الأساسية المالية الذي بدأ تنفيذها مع مشروع عصرنة البنية الأساسية المالية PAMIF. وهكذا فإن أنظمة وبرمجيات RTGS وACH وهي قيد التركيب ستباشر العمل عام 2022 وستسمح بالتسيير الآلي للتعاملات المالية.

وفيما يخص قطاع التأمين، يوجد في السوق الموريتاني للتأمينات في الوقت الحالي ما يعادل 15 شركة للتأمين وإعادة التأمين (مقابل 6 شركات في بداية عام 2000) و3 شركات للوساطة حيث تقوم بعمليات التخصيم لصالح عدد من الشركات مقابل عمولات وذلك على امتداد التراب الوطني. ولغاية 31 دجمبر 2019 كان رأس المال الخاص بهذه الشركات البالغ عددها 15 شركة يعادل 1,03 مليار أوقية. أما رأس المال الإجمالي لهذا القطاع فقد زاد على الضعف في 8 سنوات حيث انتقل من 341,76 مليون أوقية عام 2012 (11,40 مليون دولار) إلى 787,53 مليون أوقية (21,46 مليون دولار) عام 2019. ولغاية 31 دجمبر 2020، كان القطاع يضم 58.000 مستفيدا من التأمين. وكانت نسبة الانتشار التي تقاس بمبلغ التأمينات التي تم جمعها قياسا إلى ن.د.خ وهو ما يشير إلى إسهام قطاع التأمينات في الاقتصاد الوطني تقدر بأقل من 0,3% عام 2019 وهو ما يشير إلى نسبة نمو كبيرة في قطاع التأمين بموريتانيا. أما الكثافة التي تقاس بحاصل قسمة رقم الأعمال على مجموع السكان فهي تشير إلى نصيب الفرد من التأمين وتم تقديرها عام 2019 بنحو 193 أوقية جديدة (أي ما يزيد قليلا على 5 دولار أمريكي) وهي نسبة لا تزال قليلة جدا.

وفي موريتانيا وبالنظر إلى ضعف القدرات (المالية والفنية) فلا تقوم أي شركة وطنية بإعادة التأمين رغم أن هذا المجال مرخص به في التشريع المعمول به. وهكذا فإن جميع عمليات إعادة التأمين تقوم بها شركات أجنبية (إقليمية أو تابعة لبلدان أخرى).

وبالرغم من التقدم الذي أحرز خلال السنوات القليلة الماضية فإن التشخيص يشير إلى أن قطاع التأمين الموريتاني يعاني من نواقص عديدة تعيق توسعه رغم ما يتوفر عليه من قدرات في مجال النمو. ومن بين هذه النواقص ضعف الاندماج في الاقتصاد الوطني والدور المتواضع الذي تلعبه تعبئة المدخرات بالإضافة إلى ضعفا لكثافة. ويضاف إلى ما سبق المعوقات ذات الطابع القانوني والتنظيمي والثقافي والمؤسسي والتنظيمي.

التشخيص الاستراتيجي

يتكون أبرز الفاعلين في محيط القطاع من البنك المركزي الموريتاني والبنوك التجارية ومؤسسات التمويل الخفيف وشركات الدفع وشركات التأمين والرابطة المهنية للبنوك في موريتانيا والجمعية المهنية لشركات التأمين في موريتانيا (APAM).

كما أن مؤسسات الائتمان (البنوك وهيئات التمويل الخفيف) من أبرز الفاعلين في المجال. ويتمثل نشاطهم الرئيسي، بحسب الاعتماد الممنوح لهم، في جمع الودائع ومنح القروض ووضع وسائل الدفع تحت تصرف العملاء.

ويكاد الهدف المرسوم بموجب استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك والمتمثل في رفع نسبة الصيرفة من 10% إلى 40% أن يتحقق وبنسبة قدرت عام 2020 بأكثر من 38% مع أخذ المنتسبين إلى هيئات التمويل الخفيف بعين الاعتبار.

وفي الوقت الحالي لا يتوفر القطاع المالي على استراتيجية تنموية لكون الاستراتيجية الأخيرة كانت تغطي الفترة 2012 – 2017.

ومع ذلك وبحسب المصالح التابعة للبنك المركزي، فإن الاستراتيجية الحالية للقطاع المصرفي، وإن لم يبدأ بها العمل بعد، تتمحور حول النقاط التالية:

- تعزيز قدرة البنوك على مواجهة الظروف الطارئة وتوطيد مركزها المالي: وفي هذا الإطار يسهر البنك المركزي على وضع إطار تنظيمي للإشراف يغطي جميع المخاطر ذات العلاقة بالنشاط المصرفي: مخاطر الائتمان، السيولة، الانتقال، الصرف، المخاطر العملية والقانونية والتركيز. ويخضع هذا الإطار التنظيمي بشكل مستمر لعملية تحديثه لضمان مراعاته، كلما أمكن ذلك للقواعد الدولية المعمول بها.
- ضمان الاحتواء والشمول المالي: يبقى نفاذ الطبقات الاجتماعية الفقيرة إلى الخدمات المالية التي تتناسب مع ظروفها من أبرز التحديات التي يجب رفعها. ولهذا الغرض، اشترط البنك المركزي اعتماد المؤسسات المصرفية بفتح 3 وكالات في 3 مدن مختلفة عبر البلاد.
- ضمان الإشراف المناسب والتنمية بالنسبة لشركات التأمين.
- دعم وضبط الإشراف على أنظمة ووسائل الدفع.
- حماية المستهلكين: وفي هذا المنحى، تم تساوي نسبة الفائدة الفعلية كحد أعلى بموجب النصوص المعمول بها مع نسبة الفائدة المركزية التي أقرها البنك المركزي مع إضافة هامش مصرفي بحد أعلى يقدر في الوقت الحالي بـ8 نقاط. وتهدف نسبة الفائدة هذه إلى حماية طالبي الإقراض من أن تمارس عليهم نسبة فائدة ربوية.

لقد كان لتماشي الإطار الناظم للإشراف المصرفي مع قواعد بازل 3 والقيام بالإشراف اعتمادا على المخاطر أهمية كبيرة بالنسبة لاستقرار القطاع المصرفي وزيادة قدرته على مواجهة الظروف الطارئة. وهكذا فإن القواعد الاحترازية المتعلقة برأس المال والأموال الذاتية وبنسبة السيولة ونسبة القدرة على الوفاء تقرر أن تكون مطابقة لقواعد بازل 3.

ويضاف إلى ما سبق العمل باستراتيجية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واستراتيجية خدمات ووسائل الدفع.

أما بالنسبة لشبه قطاع التأمين فإنه لا يتوفر لحد الآن على أي استراتيجية تنموية. غير أن وزارة المالية تعتزم مراجعة الإطار القانوني والتنظيمي للقطاع (القانون رقم 93 – 040 بتاريخ 20 يوليو 1993 ونصوص تطبيقه) ليتماشى مع تطور الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد (مراعاة قواعد التأمين الإسلامي، استغلال الغاز).

ويبرز الجدول أدناه أهم المؤشرات الخاصة بالقطاع المالي مع الأرقام المسجلة عام 2020.

الجدول 13: مؤشرات القطاع المالي

مسمى المؤشر	السنة	المبلغ (ملايين الأوقية)
أهم مؤشرات النشاط		
مجموع الأصول	2020	112.621,7
الودائع	2020	71.561,8
قروض صافية إلى العملاء	2020	63.177,5
أهم المؤشرات الاحترازية		
الأموال الخاصة	2020	17.099,1
نسبة القدرة على الوفاء	2020	19,9%
نسبة السيولة	2020	148,9%
أهم مؤشرات المردودية		
الناتج القومي الخام	2020	5.782,9
نتيجة التشغيل الصافية	2020	1.817,7
النتيجة الصافية	2020	314,1
العائد على الأصول	2020	0,28%
العائد على الأسهم	2020	1,84%
أهم المؤشرات المتعلقة بالهيكلة المالية		
نسبة الودائع إلى مجموع الموازنة	2020	63,5%
نسبة القروض إلى مجموع الموازنة		
نسبة القروض الصافية إلى الودائع	2020	88,3%
نسبة الأموال الخاصة إلى مجموع الأصول		

المصدر: البنك المركزي

الجدول 14: مؤشرات التعاملات الالكترونية بين المصارف

مسمى المؤشر	السنة	العدد
عدد المعاملات الالكترونية بين المصارف	2020	382 558
حجم التعاملات الالكترونية بين المصارف (بالأوقية)	2020	1 117 925 977
نسبة الصيرفة	2020	38%

فيما يتعلق بقطاع المصارف، توجد معوقات مرتبطة بالعوامل الاقتصادية التي تعرقل تنمية قطاع التأمينات ومن بينها:

- تقادم الإطار القانوني والتنظيمي الذي يخضع له قطاع التأمينات: القانون المتضمن مدونة التأمينات يعود تاريخه إلى 1993 (القانون 93 – 040 بتاريخ 20 يوليو 1993).
- خضوع السوق لهيمنة فرعين يعانيان من عجز هيكلي على المستوى العالمي: السيارات والتأمين ضد المرض.

- ضعف القدرة المالية لشركات التأمين مما يحد من إمكانيات الاكتتاب والاستمرار: 9 شركات من أصل 15 تتوفر على ودائع تقل عن 1.000.000 أوقية جديدة و5 شركات لها أقل من 100.000 أوقية.
- عدم ملاءمة السياسة التعريفية: التعريفات الوحيدة المعتمدة تتعلق بالمسؤولية المدنية للسيارة (RCA) وهي من أقلها ثمنا في العالم (التعريفة السنوية للسيارة الشخصية تساوي 3.100 أوقية مقابل 11.000 أوقية في المغرب و4.050 أوقية في السنغال).
- غياب تنوع خدمات التأمين وخاصة ما يتعلق منها بالادخار طويل الأجل.
- عجز حقيقي في المصادر البشرية المؤهلة وذات الكفاءة في مجال التأمين (الاكتوارية، التسيير التجاري، التسويق، الخ).

فيما يخص العلاقات بين الشركة الموريتانية وبين القطاع المالي، يجدر التنبيه إلى أن السكان يحتاجون حتى الآن إلى المزيد من التثقيف في المجال المالي وإلى إجراءات تضمن حمايتهم عند استفادتهم من الخدمات المالية.

فيما يتعلق بالنوع، يجدر التنويه بالأمور التالية على مستوى القطاع المصرفي:

- الاعتمادات الممنوحة للتعاونيات النسوية (التعاضديات)؛
- الحظوة الممنوحة للنساء في الاكتتاب عندما تتساوى المؤهلات.

ويضاف إلى ما سبق النقاط التالية:

- حماية مستهلكي الخدمات المالية.
- التثقيف المالي.
- الاحتواء المالي.

على مستوى التأمين، يجدر التنبيه إلى وجود عجز حقيقي في مجال المصادر البشرية المؤهلة وذات الكفاءة في مجال التأمين (الاكتوارية، التسيير التجاري، التسويق، الخ).

يستخدم القطاع المصرفي الآن التكنولوجيا المالية FinTech بشكل متزايد. ويسعى القطاع إلى إدخال نظام وطني للدفع SNP بحيث يسمح بتسيير التدفقات المالية المصرفية البينية وغير ذلك من المعاملات المالية تماشيا مع القواعد الدولية المتعارف عليها عبر استخدام أنظمة التسوية الإجمالية في وقت قياسي RTGS ومركز التعاملات التلقائية للمقاصة عن بعد ACH ومركز الودائع من السندات CSD وذلك لتسيير السندات (أذونات الخزينة، صكوك، الخ). ويضاف إلى ما سبق مشروع المعالجة الالكترونية لحافظات مختلف الهيئات المالية.

وعلى مستوى التأمين، يجب التنويه بعدم وجود معلومات كافية حول القطاع.

وتتعلق آخر النصوص التي يخضع لها القطاع المصرفي بالآتي:

- تحديث القانون المصرفي ليتطابق مع القواعد والمواصفات الدولية ويغطي جميع الأنشطة المصرفية بما في ذلك التمويل الإسلامي.
- نفاذ القواعد التحوطية الصادرة عن بازل 3 فيما يتعلق بالأموال الخاصة ونسب القدرة على الوفاء ونسب السيولة.
- القانون رقم 2021 – 014 المتعلق بخدمات ووسائل الدفع الالكتروني والذي استحدث عددا من الفاعلين الذين يتنافسون مع البنوك. ويطلق على هؤلاء الفاعلين اسم مؤسسات دفع أو مؤسسات

التنقيد الالكتروني. وبالرغم من أنها غير معتمدة لجمع ودائع الزبناء بما يعنيه القانون المصرفي فإن هذه المؤسسات تقوم بعمليات مصرفية مثل وضع وسائل الدفع تحت تصرف العملاء (عن طريق الهاتف، البطاقات) وتحويل الأموال. وبعد الاعتماد ستقلب هذه المؤسسات موازين النظام المصرفي والمالي. ويعمل البنك المركزي على إعداد النصوص التطبيقية لهذا القانون لتحديد شروط الاعتماد والإشراف على مؤسسات التنقيد الالكتروني ومؤسسات الدفع باعتبارهما من أهم الفاعلين في مجال تحويل الأموال عن وسائل الاتصال.

- القانون رقم 2013 – 036 المكرر الصادر عن رئاسة الجمهورية والمتعلق بتنظيم مؤسسات الإقراض حيث يعتبر إطارا يحمي المستفيدين من الخدمات المالية كما ينص أيضا على إقامة مؤسسات بنية مختصة في استقبال ومعالجة شكاوي الزبناء ضمن هيئات الإقراض. وسيكون هذا القانون بمثابة الركيزة التي تعتمد عليها النصوص التطبيقية المتعلقة بحماية مستهلكي الخدمات المالية. ويعمل البنك على إصدار نصوص تطبيقية لهذا القانون وخاصة إعداد إطار متميز بخصوص الإشراف على البنوك الإسلامية.
- القانون رقم 2019 – 017 / ر.ج المتعلق بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والذي يعتبر إطارا قانونيا متماشيا مع القواعد الناظمة لمجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- التعليمات المتعلقة بمؤسسات الدفع وتنظيم مؤسسات التنقيد الالكتروني وكذلك خدمات ووسائل الدفع.

أما الإطار التنظيمي لقطاع التأمينات فهو يخضع للعناصر التالية:

- القانون رقم 93 – 040 بتاريخ 20 يوليو 1993 المتضمن مدونة التأمينات والمعدل والمكمل للأمر القانوني رقم 2007 – 026 بتاريخ 09 ابريل 2007 الذي يكرس فك ارتباط السلطات العمومية بتسيير عمليات التأمين وتركها للمستثمرين الخواص من خلال انفتاح القطاع أمام المنافسة.
- المرسوم 2018 – 058 بتاريخ 29 مايو 2018 المتضمن تطبيق بعض أحكام الأمر القانوني رقم 2007 – 026 بتاريخ 09 ابريل 2007 وقد اشترط اعتماد أي شركة مترشحة لممارسة مهنة التأمين بفتح حساب في سجلات الخزينة العامة.
- المرسوم رقم 240 – 2018 بتاريخ 20 يوليو 2018 الذي ينقل الوصاية المؤسسية لقطاع التأمينات إلى الوزارة المكلفة بالمالية بعد أن كانت خاضعة للوزارة المكلفة بالتجارة.
- القانون 2018 – 034 الصادر بتاريخ 08 أغسطس 2018 المتضمن النظام الأساسي للبنك المركزي الموريتاني والذي يخول مهام الإشراف على التأمينات للبنك المركزي.
- تقادم الإطار القانوني والتنظيمي الذي يخضع له قطاع التأمينات (مدونة التأمين بتاريخ 1993).

على المستوى السياسي	على المستوى الاقتصادي
غياب استراتيجية لتنمية القطاع المالي في الوقت الحالي. وبحسب المصالح التابعة للبنك المركزي فإن الاستراتيجية الحالية التي لم يجر تصنيفها بعد تتمحور حول: - تعزيز القدرة على مواجهة الظروف الطارئة وصلابة المركز المالي للبنوك. - ضمان الشمول المالي. - ضمان الإشراف المناسب على شركات التأمين. - دعم وضبط الرقابة على الأنظمة ووسائل الدفع. - حماية المستهلكين. - تماشي الإطار التنظيمي مع القواعد الدولية لبازل 3.	بالنسبة للقطاع المصرفي، راجع الجدول المتعلق بأهم المؤشرات التي تميزه. بالنسبة للتأمينات: - ضعف القدرة المالية لشركات التأمين مما يحد من إمكانيات الاكتتاب والاستمرار. - عدم ملاءمة السياسة التعريفية. - عجز بنيوي مستمر في بعض فروع النشاط وخاصة السيارات. - غياب تنوع خدمات التأمين وخاصة ما يتعلق منها بالادخار طويل الأجل.

لا وجود لاستراتيجية يخضع لها شبه قطاع التأمينات.

اجتماعيا	على الصعيد التكنولوجي
بالنسبة للنوع على مستوى القطاع المصرفي: - الاعتمادات الممنوحة للتعاونيات النسوية (التعاضديات)؛ - الحظوة الممنوحة للنساء في الاكتتاب عندما تتساوى المؤهلات. على مستوى التأمينات: عجز حقيقي في المصادر البشرية المؤهلة وذات الكفاءة في مجال التأمين.	- يستخدم القطاع المصرفي الآن التكنولوجيا المالية FinTech بشكل متزايد. ويسعى القطاع إلى إدخال نظام وطني للدفع SNP عبر إدخال أنظمة التسوية الإجمالية في وقت قياسي RTGS ومركز التعاملات التلقائية للمقاصة عن بعد ACH ومركز الودائع من السندات CSD. - على مستوى التأمين يجدر التنويه بغياب معلومات حول القطاع.
على المستوى البيئي	**على المستوى القانوني**
- تتم التعاملات على نطاق أوسع باستخدام التجهيزات الالكترونية مع عدم الاعتماد على الورق وبالتالي يتناقص استعمال هذا الأخير وهو ما يعني المحافظة على البيئة الخضراء.	- القانون المصرفي. - القواعد التحوطية لبازل 3 - القانون رقم 2021 – 014 المتعلق بخدمات ووسائل الدفع الالكتروني. - القانون رقم 2018 – 036 مكرر /ر.ج المتضمن تنظيم مؤسسات الإقراض. - القانون رقم 2019 – 017 / ر.ج المتعلق بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. - التعليمات المتعلقة بمؤسسات الدفع وتنظيم مؤسسات التنقيد الالكتروني وكذلك خدمات ووسائل الدفع. **شبه قطاع التأمين:** - القانون رقم 93 – 040 بتاريخ 20 يوليو 1993 المتضمن مدونة التأمينات والمعدل والمكمل للأمر القانوني رقم 2007 – 026 بتاريخ 09 ابريل 2007. - المرسوم 2018 – 058 بتاريخ 29 مايو 2018 المتضمن تطبيق بعض أحكام الأمر القانوني رقم 2007 – 026 بتاريخ 09 ابريل 2007. - المرسوم رقم 240 – 2018 بتاريخ 20 يوليو 2018.

تعلقت الإصلاحات المقام بها خلال السنوات القليلة الماضية أو تلك التي في طور التنفيذ بالأهداف التالية: (1) تعزيز منظومة الإشراف والمطابقة مع القواعد والمواصفات الدولية؛ (2) تعزيز المركز المالي للبنوك ومتانتها؛ و(3) المزيد من الشفافية المالية واعتماد المزيد من المسؤولية.

وتعلقت أبرز الإنجازات والإصلاحات الحديثة بما يلي:

- تحديث القانون المصرفي ليتلاءم مع القواعد والمواصفات الدولية ويغطي جميع الأنشطة المصرفية بما فيها التمويل الإسلامي.
- نفاذ القواعد التحوطية الصادرة عن بازل 3 فيما يتعلق بالأموال الخاصة ونسب القدرة على الوفاء ونسب السيولة.
- تصحيح حافظة الالتزامات المصرفية: العمل بإطار قانوني يتضمن الشطب على المستحقات في موازنات البنوك التي يصعب تحصيلها على المدى القريب.

- تحسين النفاذ إلى المعلومات حول الائتمان عن طريق تحسين نظام رفع التقارير حول القروض (مكتب للائتمان) يسمح بتوزيع المعلومات الإيجابية والسلبية وتحديد علامات لمنح القروض وتزويد البنوك والمؤسسات المالية بها.
- وضع إطار تنظيمي يخص مفوض الحسابات في البنوك وذلك عن طريق توسيع حقل تدخله وزيادة وتيرة عمليات التدقيق المالي.
- منذ عامي 2018 – 2019 إنفاذ مشروع مكتب البيانات المتعلقة بالقروض والذي يتولى تسيير منصة متعلقة بجميع القروض وذلك بالتعاون مع مؤسسات الائتمان بما يسمح بتقييم القدرة على الوفاء والمخاطر المرتبطة بالعملاء عن طريق منح علامات لهؤلاء. ويمكن أن تؤدي هذه المبادرة في المحصلة النهائية إلى مساعدة البنوك في منح القروض دون الحاجة إلى كفالة أو ضمانة انطلاقا من البيانات التاريخية الأكيدة التي يتوفر عليها النظام المصرفي.
- تنفيذا لتوصيات التقييم الخاص بالقطاع المالي في عام 2015، تم استحداث مشروع محوري لدعم عصرنة البنية التحتية المالية PAMIF عام 2018. ويهدف على وجه الخصوص إلى قيام نظام وطني للدفع يسمح بتسيير التدفقات المالية المصرفية البينية وغير ذلك من المعاملات المالية تماشيا مع القواعد الدولية المتعارف عليها عبر استخدام أنظمة التسوية الإجمالية في وقت قياسي RTGS ومركز التعاملات التلقائية للمقاصة عن بعد ACH ومركز الودائع من السندات CSD وذلك لتسيير السندات (أذونات الخزينة، صكوك، الخ). وتساهم منظومة رقمنة المصالح المالية المتكاملة إلى حد كبير في تسريع النشاط الاقتصادي والاستقرار المالي لما فيه مصلحة البنوك وفي نفس الوقت تزيد من انسيابية المنظومة وتجعلها أكثر أمانا وكل ذلك في وقت قياسي. ولتأطير هذه الإصلاحات، التصويت على قوانين متخصصة عامي 2018 و2021 وفي الوقت الحالي، فقد تم تسليم المعدات واللوازم المطلوبة في حين أن البرمجيات المعلوماتية في طور متقدم لغرض اختبارها اعتبارا من نهاية عام 2021.
- فضلا عن العمل بالنظام الوطني للدفع، فإن مشروع دعم عصرنة البنية التحتية المالية يتألف من مكونتين أخريين: (1) تهدف أولاهما إلى ضمان الاستقرار المالي عبر توفير قاعة مجهزة بأحدث الآلات وتخصيصها لعمليات الصرف البيني وإعداد تقارير حول التمويل الخفيف؛ و(2) تتعلق المكونة الثانية بالشمول المالي من خلال التشخيص الجاري لتدفقات الدفع وإعداد استراتيجية طنية للشمول المالي لاحقا.

ويبرز التحليل الاستراتيجي المتأتي من عناصر الوضع الحالي كما هو مبين أعلاه مكامن القوة والضعف والفرص المتاحة والتهديدات التي تواجه القطاع المصرفي وقطاع التأمينات.

- **القطاع المصرفي**

نقاط القوة	نقاط الضعف
- رسملة القطاع المصرفي بحالة جيدة. - سلطة موحدة للإشراف على النظام المالي بالكامل. - سلطة يتمتع بها البنك المركزي لفرض القوانين. - خدمات جديدة. - نصوص قانونية نافذة. - وجود مكتب متخصص في المعلومات حول القروض.	- غياب سوق مالي من شأنه ضمان تعبئة موارد على المدى الطويل. - ضعف انتشار الصيرفة والشمول المالي. - الهشاشة إزاء المخاطر الفنية والجريمة السبرانية. - الحاجة إلى التكوين. - التنافس بين الفاعلين (البنوك). - ثقافات وتقاليد السكان.
الفرص المتاحة	**المخاطر**
- سوق واعد مع قرب إنتاج الغاز وبفضل المحيط الاقتصادي الواعد.	- غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. - إمكانية التعرض للجريمة السبرانية.

- بنى أساسية جيدة (شبكة وكالات مصرفية، شبابيك أوتوماتيكي للتنقيد).
- موارد مالية بتكاليف خفيفة.
- التقدم التكنولوجي.
- تنامي سوق الخدمات المالية.
- المحيط الاجتماعي مستقر.
- مواكبة النصوص القانونية للقواعد والمواصفات المعمول بها دوليا.
- تسارع مسار اقتناع السكان بالصيرفة.
- التوجه الرسمي نحو الخدمات الرقمية.
- ديناميكية عامة مواتية.

- **قطاع التأمينات**

نقاط القوة	نقاط الضعف
- وجود نسيج متكامل من شركات التأمين. - وجود إطار قانوني حديث.	- ضعف القدرات (المالية، التقنية). - ممارسات سيئة لبعض الشركات وخاصة إغراق الأسواق مما يؤدي إلى اختلال التوازن المالي وما ينتج عنه من عدم القدرة على الوفاء والهشاشة أو أحيانا غياب تعويضات للمنكوبين. - عدم العمل بفئات أخرى من التأمينات الإجبارية (بضائع لدى الاستيراد TFM وغيرها من المخاطر المتعلقة بالمباني) وهو ما يؤدي على وجه الخصوص إلى خسارة كبيرة من حيث الموارد المالية التي يتكبدها القطاع والدولة بشكل عام. - لا توجد شركة وطنية لإعادة التأمين. - ضعف الاندماج في الاقتصاد الوطني. - دور متواضع في تعبئة المدخرات. - كثافة ضعيفة.
الفرص المتاحة	**المخاطر**
- مقدرات كبيرة في مجال النمو. - استقرار سياسي وسلم اجتماعي. - قرب انطلاق استغلال الموارد الغازية وهو القطاع الذي من شأنه أن يؤدي إلى تحصيل موارد مالية كانت في السابق من نصيب الشركات الأجنبية. - التأمين على القطاعات الحيوية الأخرى في الاقتصاد الوطني: استخراج المعادن والنفط، الصيد، الزراعة، التنمية الحيوانية، وتكملة للتأمين الصحي. - برنامج لتشييد البنى الأساسية الاجتماعية والاقتصادية مثل الآبار، الطرق، والمباني الإدارية التي من شأنها أن تساعد في تطوير فرع TRC الخاص بحركية السيارات. - ضرورة العمل بالتأمين الإسلامي "تكافل" وتطويره. - التأمينات البحرية. - التأمين ضد المرض بالارتباط مع تأسيس شركات استغلال الغاز والنفط.	- أهمية وخطورة الحوادث والأضرار الناجمة عن سوء حالة الطرق الوطنية وتقادم حظائر السيارات والحمولة الزائدة وعدم احترام قانون المرور والحاجة إلى تحسيس المواطنين. - غياب التأمين المشترك نظرا لانعدام الثقة ما بين المستثمرين في القطاع. - الفكرة الشائعة لدى المواطنين بأن التأمين ليس سوى إجراء إداري.

- **التدخل رقم 9.8: تحول الإدارة وتحسين أداء المصادر البشرية**

السياق العام والتحديات

- **الوظيفة العمومية**

لغاية 30 أغسطس 2021، كان مجموع موظفي الدولة بحدود 44.175 عاملا من بينهم 85% يتوزعون إلى 5 قطاعات وزارية كالتعليم (56%) والصحة (18%) والمالية (5%) والداخلية (4%) والعدل (2%). وتتألف هذه الملاكات من 34.341 موظفا رسميا أي 78% ومن 9.834 وكيل متعاقد مع الدولة أي 22% غير أن الموظفين لا يمثلون الأغلبية إلا في 11 قطاع وزاري من أصل 26 وزارة. ومن حيث النوع فإن نسبة مشاركة المرأة في الوظيفة العمومية تمثل 33,8% مقابل 66,2% للرجال غير أن النساء تشغل في الغالب بعض الوظائف كالكاتبات وعاملات التنظيف. وتنفرد وزارة الصحة بأنها تضم أعدادا متساوية تقريبا من الرجال والنساء.

تحتاج الوظيفة العمومية في موريتانيا إلى إصلاحها لأن النظام الأساسي الحالي للموظفين ووكلاء الدولة يعود تاريخه إلى عام 1993 أي ما يقارب 30 سنة. وهو نظام قائم على إدارة المسار الوظيفي ويصعب تطبيقه وخصوصا ما يتعلق منه بالتقييم السنوي لوكلاء الدولة وغياب استمارات الاكتتاب والتوظيف.

حتى وإن كانت لجنة المسابقات تضمن شفافية النفاذ إلى الوظيفة العمومية فإنها يجدر التنويه مع ذلك بأن برمجة الاكتتاب لا يتم التقيد بها وهو ما ينتج عنه غياب تقدير الاحتياجات من المكتتبين الجدد في كل قطاع. وفي 2021، أعلنت القطاعات الوزارية عن تنظيم 10 مسابقات لشغل 2.342 وظيفة منها 800 من المعلمين و532 من الأساتذة و620 من موظفي الصحة و350 من وكلاء الشؤون الاجتماعية و20 قاضيا.

كما أن نظام التكوين الذي يتناوله المرسوم 97 – 035 يجب أن يخضع للمراجعة والتمحيص. فخطط التكوين السنوية المتوقعة بمقتضى المرسوم لم يجر إعدادها من قبل الوزارات مع استثناءات قليلة كوزارتي الصحة والتعليم. وفي الواقع، عندما يتم إعداد خطط التكوين هذه فإنها لا تنفذ لأسباب تعود إلى قلة التمويل. غير أن المدرسة الوطنية للإدارة والصحافة والقضاء تنفذ في الوقت الحالي برنامج موسعا للتكوين على مدى 3 سنوات ليشمل العديد من وكلاء الدولة مما يسمح بتحسين مستوى كفاءات هؤلاء الوكلاء.

ويضاف إلى ما سبق مسألة مستوى التخصص وكفاءة الموظفين ووكلاء الدولة وهو ما يعيق بالفعل فاعلية الإدارة وحسن أدائها وقيامها بتقديم الخدمات إلى المراجعين.

- **عصرنة الإدارة**

تشكل عصرنة الإدارة العمومية تحديا رئيسيا أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. وبالرغم من الإصلاحات المقام بها فإن الإدارة العمومية لم تفلح في مواكبة تغيرات المجتمع الموريتاني والمحيط الخارجي وتعاني من عدة اختلالات هيكلية تمنعها من مسايرة هذه التطورات والتنمية الشاملة التي يشهدها المجتمع. وهي بذلك تفتقر في أغلب الحالات إلى الكفاءات وتحتاج إلى الإبداع لضمان الحكامة الجيدة وهو ما يحد من قدرتها على دعم الاستثمار بحيث يمنعها ذلك من أن تكون أقرب إلى خدمة المراجعين.

وفي هذا السياق، فإن عصرنة الإدارة أصبحت مطلبا أوليا تفرضه التحديات التي يجب رفعها لترسيخ ديناميكية التنمية الشاملة والمستدامة في البلاد.

وبما أن سبب وجود الإدارة العمومية في كل بلد يكمن في ضمان تسيير المرفق العام والسهر على المصلحة العامة على أفضل وجه فإن وزارة التحول الرقمي والابتكار وعصرنة الإدارة رسمت لنفسها قبل كل شيء هدف تحديث الوسائل الرقمية عبر تطوير الحكومة الالكترونية.

ومن هنا يجب على الإدارة أن تستفيد من الخدمات الالكترونية لتعزيز تدخلاتها ورفع التحديات المتعلقة بالحكامة الجيدة وبتلبية احتياجات المواطنين وترسيخ العدالة الاجتماعية التي تدافع عن كرامة الإنسان.

وإذا كانت الخدمة العمومية تتصدر أي رؤية من رؤى إصلاح الإدارة فإن أجندة التحول الرقمي ما بين 2022 – 2026 تقترح مقاربة متكاملة وتشاركية ترسم أساسات ثقافة جديدة حول الخدمة العمومية.

ومن هذا المنطلق، فإن تنفيذ برنامج متناسق للحكامة الالكترونية مع تفادي الشرخ الرقمي يمثل مطلبا أساسيا لتطوير إدارة فعالة وشفافة ومتخصصة وقادرة على تقديم خدمات عمومية ذات جودة عالية ودعم الاستراتيجيات القطاعية.

ومن شأن هذا البرنامج أن يتيح لموريتانيا الانتقال من مركزها الحالي (176 من أصل 193 بلدا) إلى الرتبة 140 عام 2025.

وسيسمح للبلاد بالانتقال من الحالة التي توصف إدارتها الالكترونية بأنها ذات مستوى "يتنامى" إلى مستوى انتقالي يمكن بواسطته إجراء الدفع عن طريق الشبكة حيث توفر مواقع الحكومة على هذه الشبكة خدمة القراءة بصوت عالي لمضامين الصفحات عبر مكبر صوت أو سماعة.

التشخيص الاستراتيجي

يتألف الفاعلون المعنيون بتحول الإدارة العمومية من:

- بالنسبة للوظيفة العمومية:
  - وزارتي الوظيفة العمومية والمالية.
  - القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية التي تطلب الخدمة.
  - اللجنة الوطنية للمسابقات.
  - المدرسة الوطنية للإدارة وغيرها من مدارس تكوين وكلاء الدولة (الصحة، مدرسة تكوين المعلمين، مدرسة تكوين الأساتذة، الخ).
  - موظفي ووكلاء الدولة.
- بالنسبة لعصرنة الإدارة:
  - الإدارة العمومية.
  - القطاع الخاص.
  - المواطنين المستفيدين من الخدمات العمومية.

وفي الوقت الحالي، لا يحظى الجانب المتعلق بالوظيفة العمومية بأي تغطية متمثلة في استراتيجية خاصة ونافذة.

أما عصرنة الإدارة في الوثائق السياسية هي كالآتي:

- مراجعة استراتيجية عصرنة الإدارة وتقنيات الإعلام والاتصال وتحديث خطة العمل للفترة 2017 – 2021.
- الأجندة الوطنية للتحول الرقمي 2022 – 2026 (في طور الاعتماد).

تهدف منصة الحكومة الرقمية إلى إحداث التجديد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عبر تحقيق نمو مستدام يخلق فرص العمل ويعزز اللحمة الاجتماعية التي ترتكز على الحكومة الالكترونية بما يتيح العصرنة والتعريف بالخدمات العمومية وتشجيع التجارة الالكترونية وتحسين أمن وسلامة البنى الأساسية المعلوماتية.

ومن حيث النوع فإن نسبة مشاركة المرأة في الوظيفة العمومية تمثل 33,8% مقابل 66,2% للرجال. وتنفرد وزارة الصحة بأنها تضم أعدادا متساوية تقريبا من الرجال والنساء. وتمثل نسبة مشاركة النساء في الحكومة حوالي 22% بما في ذلك الوكالات برتبة وزارة.

ولذلك فإن إقامة فضاءات للاكتشاف الرقمي EDN ولزيادة الاندماج الرقمي والعمل على نشر الثقافة الرقمية من شأنها أن تؤتي ثمارا معتبرة.

ومن الناحية التكنولوجية تتوفر موريتانيا على مركز بيانات معتمد من نوع Tier-3 UPTIME وهناك مشاريع قيد الإنجاز لرقمنة الخدمات العمومية بالإضافة إلى مشروع قيد التنفيذ للرفع من مستوى شبكة الانترانيت الإدارية ذات السرعة العالية RIAD والرفع من مستواها.

ومن دون مشروع رقمنة الخدمات فإن مراجعي الإدارة (المواطنين والشركات) سيظلون مضطرين إلى التنقل للقيام بالإجراءات الإدارية المختلفة. ولهذا المشروع تأثير مباشر عبر الحد إلى نحو كبير من جميع التنقلات باتجاه الإدارة من أجل إنجاز الإجراءات الإدارية. وسيتيح تطوير الخدمات عبر الشبكة تفادي التنقل باستخدام وسائل النقل التي تمثل مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء في المدينة.

ومن الناحية القانونية فإن تحول الإدارة العمومية كان يتصدر القوانين والمراسيم التالية:

- القانون رقم 93 – 09 الصادر بتاريخ 18 يناير 1993 المتضمن النظام الأساسي للموظفين ووكلاء الدولة.
- إعداد واعتماد مراسيم تطبيقية للإطار القانوني للشركة الموريتانية للمعلومات CJ-SMI فيما يتعلق بالحكومة الالكترونية:
  - المرسوم المتعلق بتشكيلة وتنظيم وسير سلطة حماية البيانات ذات الطابع الشخصي.
  - المرسوم المتعلق بالمحافظة على البيانات الالكترونية وتسريبها.
  - المرسوم المتعلق بالمبادلات الالكترونية بين المستخدمين والسلطات الإدارية وبين السلطات الإدارية.

على المستوى السياسي	على المستوى الاقتصادي
- لا توجد استراتيجية يتم العمل بها في الوقت الحالي على مستوى الوظيفة العمومية. - مراجعة استراتيجية عصرنة الإدارة وتقنيات الإعلام والاتصال وتحيين خطة العمل 2017 – 2021. - الأجندة الوطنية للتحول الرقمي 2022 – 2026 (في طور التصديق).	هذه المنصة تهدف إلى النهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا عبر تحقيق نمو مستدام، يخلق فرص العمل ويعزز الوئام الاجتماعي اعتمادا على الرافعة المتمثلة في الحكامة الالكترونية بما يتيح عصرنة ونشر الخدمات العمومية بواسطة الشبكة وتحفيز التجارة الالكترونية وتحسين أمن وسلامة البنى الأساسية المعلوماتية.
اجتماعيا	**على الصعيد التكنولوجي**
- نسبة مشاركة المرأة في الوظيفة العمومية تمثل 33,8% مقابل 66,2% للرجال. - إقامة فضاءات للاكتشاف الرقمي EDN لزيادة الاندماج الرقمي.	- مركز بيانات معتمد من نوع Tier-3 UPTIME. - رقمنة الخدمات العمومية. - مشروع للرفع من مستوى شبكة الانترانيت الإدارية ذات السرعة العالية RIAD.
على المستوى البيئي	**على المستوى القانوني**
- تطوير الخدمات على الشبكة سيؤدي إلى تفادي التنقل باستخدام وسائل النقل التي تمثل مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء في المدينة.	- القانون رقم 93 – 09 الصادر بتاريخ 18 يناير 1993 المتضمن النظام الأساسي للموظفين ووكلاء الدولة. - مراسيم تطبيقية للإطار القانوني للشركة الموريتانية للمعلومات CJ-SMI فيما يتعلق بالحكومة الالكترونية؛ سلطة لحماية البيانات ذات الطابع الشخصي، المحافظة على البيانات الالكترونية

	والتسريب، المبادلات الالكترونية بين المستخدمين والسلطات الإدارية وبين السلطات الإدارية نفسها.

تعلقت أهم الإنجازات بما فيها المشاريع أو الإصلاحات الحديثة والنصوص القانونية التي تم اتخاذها مؤخرا في جزء منها بالأنشطة ذات العلاقة بالوظيفة العمومية وفي جزئها الآخر بعصرنة الإدارة. وتتناول هذه الأنشطة:

- **الوظيفة العمومية**

سن تقاعد الموظفين والوكلاء العقدويين تم رفعه إلى 63 سنة وكذلك الأمر بالنسبة للعمال في القطاع الخاص وللمعاشات القاعدية المدفوعة للموظفين والوكلاء المتعاقدين التي زيدت بنسبة 100% ويضاف إلى ما سبق ضبط وضعية العمال غير الدائمين PNP.

- **عصرنة الإدارة العمومية**

تناولت الإصلاحات الرامية إلى عصرنة الإدارة ما يلي:

- إعداد مشروع قانون يتعلق بحقوق المواطنين وبعلاقاتهم مع الإدارات.
- مباشرة منظومة "خدماتي" للعمل حيث ساهمت في تطوير المرفق العام والخدمة المقدمة إلى المواطنين مع تسريعها وتفعيلها وإمكانية تتبعها على نحو أفضل.
- إنجاز دراسات واكتتاب خبير في البرمجيات من أجل وضع أول مركز للبيانات Datacenter معتمد. ويشكل اعتماد برمجيات UPTIME-Tier-3 أول مستوى من الاعتماد يجمع بين الموثوقية والتكاليف المعقولة.
- إنجاز دراسة جدوى رقمنة الخدمات العمومية وتحديد 110 مصالح لرقمنتها في أفق 2025 والعمل بخارطة طريق وإعداد دفتر شروط واكتتاب خبير نشر لوضع المرحلة الأولى من الرقمنة (22/21).
- الرفع من مستوى مواقع الانترنت الحكومية وتطوير بوابة خاصة بالإجراءات الإدارية (في طور التأسيس).
- تحضير مشروع الرفع من مستوى "شبكة الانترانيت الإدارية ذات السرعة العالية (RIAD)" وتوسيعها لتمكين الإدارة من التواصل بشكل آمن وتشجيع تطوير البرمجيات المتخصصة (الصحة والتعليم).
- إعداد واعتماد مراسيم تطبيق الإطار القانوني للشركة الموريتانية للمعلومات CJ-SMI فيما يتعلق بالحكومة الالكترونية: (1) مرسوم يتعلق بتشكيلة وتنظيم وسير سلطة حماية البيانات ذات الطابع الشخصي؛ (2) مرسوم يتعلق بالمحافظة على البيانات الالكترونية وبالتسريب؛ و(3) مرسوم يتعلق بالمبادلات الالكترونية بين المستخدمين والسلطات الإدارية وبين السلطات الإدارية نفسها.

ويبرز التحليل الاستراتيجي المتعلق بعناصر الوضع الحالي مكامن القوة والضعف والفرص المتاحة والمخاطر.

نقاط القوة	نقاط الضعف
- القناعة، على أعلى المستويات بالدور الذي يمكن أن تلعبه تقنيات الإعلام والاتصال (بدء عمل المجلس الأعلى للرقمنة). - تحديث الإطار القانوني للمواصلات وتقنيات الإعلام والاتصال من أجل تشجيع وتطوير الخدمات عبر الشبكة. - نجاح معلمة سجل السكان والوثائق المؤمنة.	- تشابك الأنظمة المعلوماتية الموجودة. - تقادم بعض التطبيقات. - غياب العديد من الجوانب في عملية المعلمة. - تطوير من جانب واحد للتطبيقات الجديدة. - الأساليب المبتكرة لا تؤخذ بعين الاعتبار في بداية العملية.

- البنية الأساسية موجهة نحو الحكامة الالكترونية e-Gov. - عملية توسيع (في طور الإنجاز) شبكات بسرعة فائقة على المستوى الوطني. - وضع مركز بيانات Datacenter معتمد Tier-3. - اعتماد استراتيجية وطنية لتشجيع سرعة التدفق والنفاذ الشامل خلال السنوات الخمس القادمة. - إعداد استراتيجية الأمن السبراني. - اعتماد استراتيجية وطنية لتطوير الصحة السبرانية.	- إسناد شبه كامل للعملية مع الاعتماد غير الخاضع للرقابة على أنظمة مالكة متعددة. - ضعف المصادر البشرية المتخصصة على مستوى الإدارة. - غياب سياسة البرمجيات الحرة.
الفرص المتاحة	**المخاطر**
- توفر المصادر البشرية المؤهلة وذات الكفاءة. - ديناميكية اعتماد التكنولوجيا الجيلين 3 و4. - وجود إطار لتأسيس شراكة بين القطاعين العام والخاص منذ عام 2017. - دعم الشركاء الفنيين والماليين. - انطلاق برنامج للإصلاحات في مجال تقنيات الإعلام والاتصال.	- برمجيات IXP تختصر على دور switch. - أسعار شبكات الربط عن بعد. - تدني مستوى المعرفة الرقمية. - إشكالية الأمن السبراني. - تحديات مرتبطة بالتكنولوجيا المالية Fin Tech . - الأمن السبراني، النقود الالكترونية.

الخلاصة

تباشر موريتانيا بموجب خطة عمل استراتيجية النمو المتسارع الرفاه المشترك للفترة 2021 – 2025 تنفيذ الجزء الثاني من هذه الورشة الممتدة على خمسة عشرة سنة من أجل تنفيذ رؤيتها المسماة " موريتانيا كما نريدها في أفق 2030".

وتتألف هذه الرؤية الأفقية من عدة أبعاد ترتبط، سواء على المستوى العمودي أو الأفقي ليس فقط بالتحديات الوطنية التي يواجهها البلد، وإنما أيضا بالالتزامات التي قطعتها على المستوى الإقليمي (أجندة الاتحاد الإفريقي 2063) والدولي (أجندة أهداف التنمية المستدامة 2030).

وتؤكد الجمهورية الإسلامية الموريتانية بفعل التزامها بتنفيذ استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، إرادتها، لما فيه مصلحة الأمة والمواطنين، بخصوص التحول الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على نطاق واسع باتجاه النمو الاحتوائي والتنوع الاقتصادي والوئام الاجتماعي واحترام الحقوق الأساسية وكرامة الإنسان والسلم والمحافظة على البيئة.

وبرهنت خطة العمل الأولى 2016 – 2020 على أن تنفيذ الاستراتيجية كفيل بتحقيق نتائج مقنعة وإن كان عدد من الأهداف لم يتحقق بسبب جائحة الكوفيد 19 التي أثرت بشدة على الاقتصاد العالمي وبالتالي على الاقتصاد الموريتاني وهو ما تجسد في بروز أولويات من نوع جديد.

وتراعي خطة العمل الثانية للاستراتيجية الدروس التي تم استخلاصها من تنفيذ خطة العمل الخمسية الأولى كما تتطلب اتخاذ ما يلزم من إجراءات تدعم مسيرة البلاد باتجاه النهضة الاقتصادية والاستجابة للتحديات الكبيرة على مدى السنوات الخمس القادمة ولتمهد بذلك لتحضير خطة العمل الثالثة ولتحقيق الأهداف المرسومة في أفق 2030.

وفي ضوء العناصر المعروضة ضمن هذا المجلد، فإن الجزء الثاني سيكرس لاستعراض أهم التوجهات الاستراتيجية المرسومة لخطة العمل الثانية وللمشاريع المحورية المنبثقة عن هذه الأخيرة.

الملحقات

ملحق 1: مؤشرات متابعة خطة عمل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك (2021 - 2025)

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
المرتكز الاستراتيجي رقم 1: تحقيق نمو قوي ومستدام يعود بالنفع على الجميع	الورشة رقم 1: النهوض بنمو متنوع	1.1: النهوض بزراعة منتجة وقادرة على التنافس ومستدامة	برنامج استصلاح زراعي ورعوي للسهل الشرقي ببحيرة اركيز	1.267,00	الزراعة	متوسط
			برنامج دعم التحول الزراعي في موريتانيا (PATAM)	2.296,00	الزراعة	عالي
			مشروع تحسين الأمن الغذائي عن طريق الدفع بالزراعة المروية في كوركول وكيدي ماغا	481,00	الزراعة	عالي
			مشروع بناء قناة مائية لتزويد منطقة آفطوط (الغايرة، وسد واد كتي)	6.000,00	الزراعة	متوسط
			مشروع تطوير الشعب الإحتوائية	45,00	الزراعة	متوسط
			مشروع النهوض بتنمية الواحات (PPDO)	958,00	الزراعة	متوسط
			مشروع التسيير المستدام للموارد الطبيعية والتجهيزات البلدية وتنظيم المنتجين الريفيين (PROGRES)		الزراعة	عالي
			المشروع الإقليمي لدعم الاقتصاد الرعوي في الساحل		الزراعة	عالي
			مشروع تعزيز القدرة على مواجهة الطوارئ وانعدام الأمن الغذائي والتغذية في الساحل (المرحلة 2)		الزراعة	عالي
			مشروع تطوير القدرة على مواجهة الطوارئ أمام حالات انعدام الأمن الغذائي المتكررة في موريتانيا (المرحلة 2)		الزراعة	عالي
			مشروع التسيير المندمج للموارد المائية النهرية (PGIRE)		الزراعة	عالي

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
			مشروع التعزيز المؤسسي في موريتانيا لأجل تطوير البنى الأساسية الريفية	1.352,50	الزراعة	عالي
			مشروع التعزيز المؤسسي في موريتانيا لتطوير الشعب الإنتاجية	695,60	الزراعة	عالي
			مشروع التعزيز المؤسسي في موريتانيا لزيادة القدرة على مواجهة الطوارئ في المجال الزراعي والرعوي (في فترة اجتياح الكوفيد وما بعدها)	154,60	الزراعة	عالي
			مشروع دعم التنمية والابتكار في القطاع الزراعي بموريتانيا		البنك الدولي	ضعيف
			برنامج استصلاح المجاري المائية في اترارزه	874,20	الزراعة	ضعيف
			مشروع تنمية الزراعة التعاقدية		وكالة التنمية الفرنسية	ضعيف
		1.2: زيادة ثمار قطاع التنمية الحيوانية	المشروع الجهوي لدعم الاقتصاد الريفي في الساحل	36,00	التنمية الحيوانية / المشروع الإقليمي لدعم الاقتصاد الرعوي	عالي
			المشروع الوطني لتثمين المصادر الزراعية والرعوية الطبيعية	40.000,00	DDFA	متوسط
			مشروع تعزيز قدرات الجهات المعنية	216,00	DDFA	متوسط
			مشروع تحسين أنظمة تربية المجترات الصغيرة	260,00	DDFA	متوسط
			تحسين النفاذ إلى التمويلات عبر الإقراض لتنمية المواشي ودعم وترقية الاستثمارات الخاصة وتنمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص	3.400,00	التنمية الحيوانية	عالي
			تنمية شعب الجلود بأنواعها عبر تنظيم شبكات لجمع وإنشاء مدابغ عصرية وتأطير ودعم المنتجين واتخاذ النصوص التنظيمية في هذا المجال	232,00	التنمية الحيوانية	متوسط
			تطوير تربية الطيور الداجنة	200,00	DDFA	متوسط

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
			تطوير مخازن للألبان	300,00	DDFA	متوسط
			مشروع دعم سلسلة إنتاج اللحوم الحمراء ذات الجودة العالية	271,00	DDFA	متوسط
			الإحصاء العام للمواشي	85,00	DSCSE	جاري التنفيذ
		1.3: المحافظة على الثروة البحرية وإدماج الصيد في الاقتصاد الوطني	دعم المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد في مجال البحوث	360,00	المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد / وزارة الصيد	متوسط
			تطوير الصيد القاري وزراعة الأسماك	171,00	وزارة الصيد / DPC	متوسط
			الحصول على تجهيزات لتزويد خفر السواحل الموريتاني	75,00	وزارة الصيد/GCM	عالي
			بناء 3 معارض لبيع الأسماك على طول الشاطئ جنوبي نواكشوط	180,00	وزارة الصيد/DDVP	متوسط
			بناء نقطة تفريغ مستصلحة على مستوى الكلم 93 جنوبي نواكشوط (لكويشيش)	200,00	وزارة الصيد/DMM	متوسط
			مشروع بناء مختبرات للتفتيش وتحليل منتجات الصيد التقليدي في نواذيبو / حماية المستهلك	400,00	وزارة الصيد/ONISPA	عالي
			بناء حي يحتضن مقرات خفر السواحل ومعهد بحوث المحيطات والصيد	648,00	معهد بحوث المحيطات والصيد GCM	عالي
			تجهيز وتشغيل ميناء نجاكو	200,00	ميناء انجاكو	متوسط
			تهيئة وتوسيع ميناء تانيت	360,00	ميناء تانيت	متوسط

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
			بناء منصات لتخزين منتجات شركة توزيع الأسماك	180,00	شركة توزيع الأسماك	متوسط
			مشروع دعم قطاع الصيد في موريتانيا	300,00	وزارة الصيد	عالي
			مشروع تطوير سلاسل القيمة وخلق فرص العمل في موريتانيا	760,00	وزارة الصيد	عالي
		1.4: تشجيع وتثمين الصناعات الاستخراجية	تصميم وتنفيذ مشروع لإنتاج الكهرباء بواسطة حقل الغاز في باندا (Gaz to power)	20.400,00	وزارة الصيد	متوسط
			بناء مستودعات للتخزين داخل البلاد	3.800,00	وزارة الصيد	متوسط
			تقييم وتطوير حقل الغاز في بير الله	Non défini	DGH	متوسط
			دعم مشروع الغاز وتعزيز القدرات المؤسسية في موريتانيا	17,00	وزارة الصيد/CAB	عالي
			بناء مجمعات نفطية في نواذيبو ونواكشوط	3.800,00	وزارة الصيد/DHR	متوسط
			مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص – توسيع، إعادة تأهيل وتشغيل المجمعات النفطية في نواكشوط ونواذيبو	6.574,00	وزارة النفط والطاقة والمعادن	متوسط
			برنامج تدخل **"معادن"**	414,00	شركة معادن / موريتانيا	عالي
		1.5: الدفع بالقطاع الصناعي إلى الأمام	إعداد واعتماد استراتيجية جديدة للتنمية الصناعية	3,00	مديرية الصناعة	متوسط
			تنظيم وتطوير الصناعات الزراعية والغذائية	35,00	مديرية الصناعة	متوسط
			تشجيع ودعم صناعات تحويل المنتجات المعدنية والمواد الهيدروكربونية	30,00	مديرية الصناعة	متوسط

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
			مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص – بناء واستغلال مجمع متكامل لإنتاج السكر في فم لكليته	13.147,00	وزارة الزراعة / شركة السكر	متوسط
			هيكلة سلاسل قيم الأرز واللحوم والأسماك	25,00	مديرية الصناعة	متوسط
			مشروع دعم تصنيع وتسويق الجلود بأنواعها	50,00	مديرية الصناعة التقليدية	جاري التنفيذ
		1.6: النهوض بصناعة تقليدية تساهم في خلق فرص الدخل والعمل	مركز للخزف والسيراميك	24,00	مديرية الصناعة التقليدية	جاري التنفيذ
			مركز دباغة تقليدية محسنة	30,00	مديرية الصناعة التقليدية	جاري التنفيذ
			بناء قرية للصناعة التقليدية ومركز دولي للمعارض في نواكشوط	50,00	مديرية الصناعة التقليدية	جاري التنفيذ
			إنشاء مركز للتكوين وتطوير الصناعات الحرفية التقليدية	500,00	مديرية الصناعة التقليدية	جاري التنفيذ
		1.7: ترقية التجارة	إنشاء مختبر لتحليل ومراقبة جودة المواد الغذائية في نواكشوط، نواذيبو وروصو	20,00	DNPQ	متوسط
			تجهيز مطارات نواكشوط ونواذيبو بغرف تبريد	20,00	DNPQ	متوسط
			مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص – استغلال مستودع تبريد (700 م^2) في مطار نواذيبو تقوم ببنائه المنطقة الحرة في نواذيبو	-	سلطة منطقة نواذيبو الحرة	متوسط
			مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص – بناء واستغلال مستودع تبريد في ميناء نواذيبو المستقل	712,00	سلطة منطقة نواذيبو الحرة	متوسط
			تعزيز هيئة المقاييس الوطنية والتعريف بها على المستوى الوطني	10,00	DNPQ	متوسط
			بناء رصيف للحاويات في نواكشوط	3.925,00	وزارة التجهيز والنقل	ضعيف

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
			ترقية التجارة وتوفير ظروف التسيير المتوازن وشفافية الأسواق	201,00	مديرية الدراسات والبرمجة والتعاون	متوسط
		1.8: إعادة تنشيط وتطوير السياحة	دعم الثروة المنجمية وجذب المستثمرين عبر وسائل الاتصال والتسويق	10,00	وزارة الصيد	ضعيف
			الرفع من مستوى الإحصاءات السياحية القاعدية	1.600,00	مديرية السياحة	متوسط
			تصنيف ورفع كفاءة مؤسسات الضيافة	1.600,00	مديرية السياحة	متوسط
			مشروع تطوير السياحة البيئية	25,00	مديرية الدراسات والبرمجة والتعاون	ضعيف
			مشروع تطوير السياحة البيئية عبر شبكة حظائر حدودية وفضاءات محمية	50,00	مديرية الدراسات والبرمجة والتعاون	ضعيف
	الورشة رقم 2: البيئة والحد من الكوارث	2.1. البيئة الخضراء	برنامج حماية وإعادة تأهيل الأراضي المتضررة	35,00	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	عالي
			الإسهام في استقرار وأمن السكان على طول السور الأخضر الكبير عن طريق مراقبة تدهور الأراضي وزحف الرمال	1.131,00	ANGMV / وزارة البيئة والتنمية المستدامة	ضعيف
			برنامج تسيير واستصلاح الأنظمة البيئية في المناطق الرطبة	15,00	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	عالي
			برنامج التسيير المستدام وإعادة تأهيل المناطق الأرضية المحمية	25,00	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	عالي
			برنامج استنبات وتطوير أشجار الصمغ	40,00	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	عالي
			البرنامج المشترك بين وزارتي البيئة والداخلية لمكافحة حرائق الريف	800,00	وزارة البيئة والتنمية المستدامة و DGSCGC	متوسط
			برنامج توسيع المزارع الجماعية المندمجة على امتداد السور الأخضر الكبير	168,00	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	عالي
			برنامج تطوير الأحزمة الخضراء المحيطة بالمدن على امتداد السور الأخضر الكبير	15,00	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	عالي

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
			برنامج إنتاج بذور أشجار الغابات للنهوض بمنتجات الغابات بأنواعها كالأشجار والنباتات الأخرى	190,00	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	عالي
			برنامج التغيير المناخي، تطوير الطاقات المتجددة وإعادة تأهيل الأراضي المتضررة	855,00	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	عالي
			برنامج ترقية وتطوير نخل التمور على امتداد السور الأخضر الكبير	135,00	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	عالي
			برنامج تطوير شعب الغابات المدرة للدخل ولخلق فرص العمل	22,00	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	عالي
			برنامج تعزيز القدرات اللوجستية والعلمية (معارف) والتقنية (معلومات) والتسيير البيئي	167,00	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	عالي
			برنامج تعزيز وتطبيق النصوص المتعلقة بتسيير البيئة	-	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	ضعيف
			برنامج تسيير حظيرة آركين	-	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	ضعيف
			برنامج تسيير الحظيرة الوطنية في آوليكات (إدخال الغزلان والثديات المهددة بالانقراض)	29,30	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	عالي
			برنامج تسيير حظيرة جاولينغ (مشروع دعم إعادة تأهيل الأنظمة البيئية في أسفل دلتا النهر)	95,00	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	عالي
			برنامج التحسيس والتعليم البيئي (المدارس الخضراء)	15,00	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	عالي
		2.2. البيئة الزرقاء	برنامج حفظ وإعادة تأهيل البيئة والأحياء في المنطقة البحرية والشاطئية: حماية مناطق تكاثر السلاحف والأحياء المهددة بالانقراض أو بالاستغلال المفرط	-	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	ضعيف
		2.3: البيئة الرمادية	برنامج تعزيز قدرات الوزارة المكلفة بالبيئة والوزارات القطاعية والقطاع الخاص والمجتمع المدني في مجال التقييم البيئي (دراسات التأثير البيئي، التدقيق البيئي، القواعد والضوابط البيئية): التكوين إعداد النصوص تحسين	-	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	ضعيف

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
			عمليات تقييم دراسات التأثير البيئي والعمل بها تلقائيا وكذلك متابعة الاستثمار فيها			
			مشروع القمامة المنزلية	1.608,00	وزارة الداخلية واللامركزية	ضعيف
			برنامج تسيير النفايات الحضرية والمنجمية الصلبة والسائلة	-	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	ضعيف
		2.4: إدارة الكوارث	تنفيذ المخطط الوطني لتحليل ومواجهة المخاطر وتعزيز المديرية العامة لـSCGC	200,00	وزارة الداخلية واللامركزية و DGSCGC	ضعيف
			إيجاد منظومات للمتابعة والتوقعات ونشر البيانات	40,00	وزارة الداخلية واللامركزية وDGSCGC	ضعيف
			وضع منظومات لمواجهة المخاطر الطبيعية والأخطار التكنولوجية (التلوث: البحر، الجو، التربة)	200,00	وزارة الداخلية واللامركزية وDGSCGC	ضعيف
	الورشة رقم 3: تعزيز البنى الأساسية التي تدعم النمو الاقتصادي	**3.1: البنى الأساسية في مجال الطاقة**	بناء خط قدرة عالية 225 كيلوفولت والمراكز ذات العلاقة على خط نواكشوط - النعمة (1400 كلم) وربطه بشبكة منظمة استثمار نهر السنغال بواسطة خط الطينطان – خاي.	17.340,00	DEME/ صوملك / وزارة النفط والطاقة المعادن	متوسط
			بناء توصيلة قدرة متوسطة على خط كيهيدي، سيلبابي وامبود وكهربة البلدات على هذا الخط	1.192,00	DEME / صوملك / وزارة النفط والطاقة المعادن	متوسط
			مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص – RIMDIR- مكونة الطاقة الكهربائية في 3 ولايات جنوب شرقي موريتانيا	871,00	شركة صوملك	متوسط
			برنامج تطوير وتعزيز البنى الأساسية الكهربائية	3.000,00	DEME / وزارة النفط والطاقة المعادن	عالي
			تعزيز الربط الكهربائي بين موريتانيا والسنغال (خط نواكشوط – كير بير)	767,87	وزارة النفط والطاقة المعادن	عالي
			إنجاز خط كهربائي 225 كيلوفولت بين نواكشوط والنعمة والمراكز ذات العلاقة وكذلك ربط دولة مالي (1406,5 كيلومتر)	7.914,48	وزارة النفط والطاقة المعادن	ضعيف

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
			بناء شبكة صغيرة في الوسط الريفي، مشروع RimDir	495,00	صوملك / وزارة النفط والطاقة المعادن	عالي
			بناء خط قدرة عالية على خط نواكشوط، أكجوجت، أطار وازويرات والمراكز ذات العلاقة	105,00	صوملك / وزارة النفط والطاقة المعادن	عالي
			إنجاز خط كهربائي بين بلنوار وشوم (450 كلم) والمراكز ذات العلاقة	115,00	DEME / صوملك / وزارة النفط والطاقة المعادن	متوسط
			مشروع إنجاز خط 90 كيلوفولت بين كيفه وسيلبابي (210 كلم) مع المراكز ذات العلاقة	11.681,00	صوملك / وزارة النفط والطاقة المعادن	ضعيف
			تطوير شعبة الهيدروجين الأخضر في موريتانيا عن طريق الاستثمار في المقدرات القوية في مجال الطاقة الشمسية والهوائية وخصوصا على امتداد الشاطئ	-	-	ضعيف
			مشروع توسيع شبكات الجهد المتوسط في مناطق الجنوب الشرقي	1.176,83	وزارة النفط والطاقة المعادن	عالي
			مشروع بناء محطة توليد كهرباء تعمل بالغاز بقدرة 200 ميغاواط على الشاطئ حسب صيغة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في منطقة انجاكو	-	DEME / صوملك / وزارة النفط والطاقة المعادن	متوسط
		3.2: البنى الأساسية للتجهيز والنقل	أشغال بناء طريق باركيول – امبود	1.632,00	-	ضعيف
			مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص – مشروع قطار نواكشوط	-	-	ضعيف
			مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص – بناء واستغلال الطريق السيار نواكشوط - بوتلميت	10.697,00	وزارة التجهيز	عالي
			أشغال بناء طريق الطينطان – عين فربه – اطويل	1.440,00	مديرية الدراسات والبرمجة / وزارة التجهيز والنقل	متوسط
			أشغال ترميم طريق الطينطان – اعوينات ازبل	3.200,00	مديرية الدراسات والبرمجة / وزارة التجهيز والنقل	متوسط

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
			مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص – بناء مطار دولي في نواذيبو	9.933,00	سلطة منطقة نواذيبو الحرة	متوسط
			اقتناء تجهيزات لسلامة المطارات	300,00	DITAPPF / وزارة التجهيز والنقل	متوسط
			مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص – ميناء عميق في نواذيبو	8.550,00	سلطة منطقة نواذيبو الحرة	عالي
			بناء جسر فوق نهر السنغال انطلاقا من روصو	3.623,00	UGP / وزارة التجهيز والنقل	عالي
			بناء طريق تجكجة – كيفه – كنكوصة – سيلبابي - خاي	5.000,00	وزارة التجهيز والنقل	ضعيف
			إعادة تأهيل طريق بوكي - كيهيدي	5.500,00	وزارة التجهيز والنقل	ضعيف
			ترميم طريق أكجوجت – أطار	3.200,00	مديرية الدراسات والبرمجة / وزارة التجهيز والنقل	متوسط
			أشغال إعادة تأهيل طريق ألاك – مقطع لحجار	2.000,00	مديرية الدراسات والبرمجة / وزارة التجهيز والنقل	متوسط
			أشغال إعادة تأهيل طريق نواكشوط – نواذيبو (الجزء 3)	2.400,00	مديرية الدراسات والبرمجة / وزارة التجهيز والنقل	متوسط
			أشغال إعادة تأهيل مقطع روصو – بوكي – كيهيدي	1.800,00	مديرية الدراسات والبرمجة / وزارة التجهيز والنقل	متوسط
		3.3: البنى الأساسية المائية والصرف الصحي	مشروع تعزيز شبكة توزيع المياه في نواذيبو انطلاقا من خزان بلنوار	3.000,00	ديوان / وزارة المياه والصرف الصحي	عالي
			تأمين وتعزيز شبكة توزيع مياه الشرب في نواكشوط انطلاقا من خزان إديني ورفع مستوى منشآت آفطوط الساحلي	2.664,00	ديوان / وزارة المياه والصرف الصحي	ضعيف
			مشروع الصرف الصحي في مدينة نواكشوط	13.875,00	CPAVN	ضعيف

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
			مشروع إمداد مدينة كيفه بمياه الشرب انطلاقا من نهر السنغال	11.100,00	DHB / وزارة المياه والصرف الصحي	عالي
			مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص – إمداد منطقة الشمال بمياه الشرب	124.559,00	وزارة المياه والصرف الصحي	متوسط
			مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص – الصرف الصحي لمدينة نواكشوط (المياه المستعملة ومياه المطر)	14.643,00	وزارة المياه والصرف الصحي	متوسط
			مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص – معالجة المياه المستعملة في قطاع الصيد بنواذيبو	803,00	سلطة منطقة نواذيبو الحرة	متوسط
			مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص – مصنع لتحلية المياه بنواذيبو	2.666,00	سلطة منطقة نواذيبو الحرة	متوسط
			مشروع آفطوط الشرقي	444,00	DHB / وزارة المياه والصرف الصحي	عالي
			مشروع اظهر / المرحلة 2: تزويد مدن العيون، جيكني، وبعض التجمعات الحضرية في الحوض الغربي بمياه الشرب	1.322,00	ديوان / وزارة المياه والصرف الصحي	عالي
			انجاز مقاييس لضغط الماء واقتناء تجهيزات تسجيل أوتوماتيكي للمتابعة	18,00	CNRE / وزارة المياه والصرف الصحي	متوسط
			برنامج إنشاء وتجهيز نقاط المياه	750,00	وزارة المياه والصرف الصحي	عالي
			مشروع الماء والصرف الصحي في الحوضين (G5-2H)	544,00	DH / وزارة المياه والصرف الصحي	عالي
			شبكات توزيع المياه في نواكشوط (المرحلة 2)	839,00	ديوان / وزارة المياه والصرف الصحي	عالي
			المشروع القطاعي للمياه والصرف الصحي	1.764,00	ديوان / وزارة المياه والصرف الصحي	عالي

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
			برنامج دعم الوعي الصحي والصرف الصحي المستقل في جميع الولايات	529,00	DA / وزارة المياه والصرف الصحي	متوسط
			جمع ومعالجة المياه المستعملة وفضلات الصرف الصحي (نواكشوط – نواذيبو وروصو)	10.600,00	DA / وزارة المياه والصرف الصحي	متوسط
			مشروع شبكة توزيع المياه في مدينة نواكشوط	3.000,00	ديوان / وزارة المياه والصرف الصحي	عالي
			مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص – تفويض الخدمة العامة المتعلقة بالمياه في 5 ولايات	-	وزارة المياه والصرف الصحي	متوسط
			التعجيل بتحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للنفاذ المستدام للماء والصرف الصحي في أفق 2030	630,00	وزارة المياه والصرف الصحي	ضعيف
			إعادة تنظيم وتحديث القدرات المؤسسية لـCNRE بوزارة المياه	450,00	وزارة المياه والصرف الصحي	متوسط
			دراسات هيدروجيولوجية ومراقبة الآبار	7,00	CNRE/ وزارة المياه والصرف الصحي	عالي
		3.4: البنى الأساسية المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة	المشروع الإقليمي للاندماج الرقمي في غرب إفريقيا WARDIP (مكونة موريتانيا)	1.062,00	WARDIP / وزارة التحول الرقمي	عالي
			مشروع تحديد الهوية: تحديد الهوية على الشبكة لأغراض المصالح العمومية والخصوصية بواسطة برمجيات رقمية (تطبيقات على الهاتف)	90,00	وزارة التحول الرقمي والابتكار وعصرنة الإدارة	عالي
			إنشاء منصة توريد الكتروني لإبرام الصفقات	59,00	وزارة التحول الرقمي والابتكار وعصرنة الإدارة	متوسط
			وضع نظام معلوماتي لتسيير البريد	50,00	وزارة التحول الرقمي والابتكار وعصرنة الإدارة	متوسط

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
			ربط القرى والبلديات القريبة من شبكة الانترنت	157,20	مديرية البنى التحتية / وزارة التحول الرقمي	متوسط
			توسيع الشبكة العامة لتربط جميع عواصم الولايات والمقاطعات والبلديات واستحداث محطات توصيل لتأمين الربط	2.007,87	مديرية البنى التحتية / وزارة التحول الرقمي	متوسط
			استحداث قطب تكنولوجي	425,00	وزارة التحول الرقمي والابتكار وعصرنة الإدارة	متوسط
			إنشاء صندوق للإبداع	19,10	وزارة التحول الرقمي والابتكار وعصرنة الإدارة	متوسط
			تعاقد خاص تبرمه موريتانيا لتسريع تحسين التغطية وجودة الخدمات	3.870,00	مديرية البنى التحتية / وزارة التحول الرقمي	متوسط
			تقوية الربط الدولي عبر الكابل الأرضي وتصدير الفائض باتجاه دول الساحل الخمس	786,00	مديرية البنى التحتية / وزارة التحول الرقمي	متوسط
		3.5. البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والإسكان والعمران الحضري	توسيع المؤسسات المدرسية (الأساسية والثانوية)	139,00	DBEP/ وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي	جاري التنفيذ
			مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص – بناء مساكن اجتماعية في نواكشوط	-	وزارة الإسكان	متوسط
			إعداد مخططات عمرانية لـ20 مدينة	600,00	DOU / وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي	متوسط
			إعداد مخططات عمرانية لـ13 مدينة (جاري)	200,00	DOU/ وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي	جاري التنفيذ
			تصحيح المخطط العام لمدينة نواكشوط	80,00	DOU/ وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي	متوسط

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
			تنفيذ خطط عمرانية لـ10 مدن	290,00	DOU/ وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي	متوسط
			بناء وإعادة تأهيل البنى الأساسية المحورية في مدينة أكجوجت	189,00	DBEP/ وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي	جاري التنفيذ
			برنامج إنجاز الطرق الحضرية في نواكشوط	1.400,00	وزارة التجهيز والنقل	ضعيف
			بناء ملاعب: روصو، لكصر، السبخة والرفع من مستوى المراكز الحدودية – الكلم 55 باتجاه المغرب	181,00	DBEP/ وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي	جاري التنفيذ
			برنامج بناء وإعادة تأهيل المؤسسات المدرسية – المرحلة 1	1.260,00	DBEP/ وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي	جاري التنفيذ
المرتكز الاستراتيجي رقم 2: النهوض برأس المال البشري والنفاذ إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية	**الورشة رقم 4: الرفع من مستوى جودة التعليم والتكوين المهني والنفاذ إليهما**	**الرفع من مستوى جودة التعليم والتكوين المهني والنفاذ إليهما**	برنامج الغذاء المدرسي	1.315,00	وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي	
			البرنامج الوطني لمحو الأمية لدى النساء المتسربات من الدراسة	30,00	وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي	ضعيف
			برنامج الأولويات الموسع لرئيس الجمهورية	3.925,00	وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي	جاري التنفيذ
			مشروع بناء معهد لتكوين الأئمة والدعاة	22,00	وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي	ضعيف
			مشروع استمرار التدريب وزيادة القدرة على مواجهة الأوضاع الطارئة في مجال التعليم القاعدي بموريتانيا	128,00	وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي	ضعيف
			مشروع بناء 2.000 مدرسة قرآنية في التجمعات	800,00	وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي	جاري التنفيذ

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
			مشروع بناء 500 حضانة وروضة أطفال (100 سنويا)	1.750,00	وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة	جاري التنفيذ
			مشروع بناء وتجهيز جامعة جديدة	4.823,00	MESR	متوسط
			مشروع دعم النفاذ إلى الرقمنة وإدخال التعليم عن بعد MOOC في تكوين مدارس المعلمين	42,00	وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي	ضعيف
			مشروع بناء وتجهيز معهد الرقمنة	195,00	MESR	متوسط
			مشروع دعم تكوين المكونين في مجال التكوين الفني والمهني	-	MEFTP	ضعيف
			مشروع دعم الحكامة المؤسسية والإدارية في قطاع التعليم	50,00	وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي	متوسط
			مشروع دعم تنفيذ إصلاح التعليم	21,00	وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي	متوسط
			مشروع دعم مركز تكوين الطفولة الصغرى (برنامج الاستثمار العمومي لسنوات 2019 – 2021)	16,00	وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة	جاري التنفيذ
			مشروع دعم التعليم الأساسي والثانوي والإشراف على النظام التعليمي وعلى التكوين الفني والمهني والاندماج والتشغيل	240,00	وزارة التشغيل والتكوين المهني	ضعيف
			مشروع دعم تمدرس واستمرار البنات في أسلاك التعليم الأساسي والثانوي	150,00	وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي	متوسط
			مشروع بناء وتجهيز 3 مراكز لتطوير الكفاءات	-	وزارة التشغيل والتكوين المهني	ضعيف
			مشروع بناء وتجهيز مدينة العلوم	200,00	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	متوسط
			مشروع بناء وتجهيز المعهد العالي للتكوين في مهن الغاز والنفط والمعادن	-	وزارة التشغيل والتكوين المهني	متوسط

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
			مشروع تعميم إعداديات التعليم الفني (برنامج الاستثمار العمومي لسنوات 2019 – 2021)	14,00	وزارة التشغيل والتكوين المهني	جاري التنفيذ
			مشروع تقوية التعليم والتدريب في مجالات العلوم والتكنولوجيا والإبداع في السلك الثانوي	437,00	وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي	متوسط
			مشروع دعم قطاع التعليم الأساسي في موريتانيا – المرحلة 2	1.894,00	وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي	جاري التنفيذ
			مشروع بناء وتجهيز مدرسة عليا للدراسات التجارية	105,00	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	متوسط
			مشروع الدعم المؤسسي لإصلاح النظام التعليمي	240,00	وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي	جاري التنفيذ
			بناء الحي الجامعي الجديد في نواكشوط	255,00	مديرية مشاريع التهذيب والتكوين	متوسط
			توسيع مباني جامعة نواكشوط العصرية UNA	9.420,00	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	متوسط
			إنشاء 4 أقطاب امتياز لأغراض البحوث	65,00	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	ضعيف
			إنشاء مرصد حول مستقبل حملة الشهادات	5,00	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	ضعيف
			إنشاء مركز للإبداع التربوي	7,00	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	متوسط
			مشروع دعم التعليم / التدريب في مجال العلوم بالمدرسة العليا للأساتذة	92,00	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	ضعيف
			استحداث بوابة للبحث العلمي	80,00	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	متوسط

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
			برنامج عرض للتعليم العمومي قبل المدرسي لصالح الأسر ذات الهشاشة العالية لصالح 10.000 طفل (روضة أطفال في كل مقاطعة)	120,00	وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة	ضعيف
			مشروع توسيع مباني المعهد التقني العالي في روصوISET	80,00	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	متوسط
	الورشة رقم 5: تحسين ظروف النفاذ إلى الخدمات الصحية	**تحسين ظروف النفاذ إلى الخدمات الصحية**	الاستثمار لمكافحة انتشار نقص المناعة والسل والملاريا في موريتانيا	714,00	SENLS	جاري التنفيذ
			مشروع التحضير والرد الاستراتيجي على كوفيد 19	417,00	DISSE / وزارة الصحة	ضعيف
			CMR 118 01H مشروع دعم صحة الأمومة والمواليد الجدد	289,00	ديوان / وزارة الصحة	جاري التنفيذ
			مشروع دعم الصحة الإنجابية	264,00	DMH / وزارة الصحة	جاري التنفيذ
			مشروع دعم القطاع الصحي (م 2)	960,00	ديوان / وزارة الصحة / الاتحاد الأوروبي	جاري التنفيذ
			مشروع دعم النظام الصحي **"عناية"**	1.250,00	ديوان / وزارة الصحة	جاري التنفيذ
			تعميم التكفل بالحمل	225,00	DSMNA / وزارة الصحة	جاري التنفيذ
			اقتناء اللقاحات	30,00	DSIVN/MS	ضعيف
			توفير المدخلات للتكفل بسوء التغذية	262,00	DSIVN / وزارة الصحة	ضعيف
			تعزيز النظام الصحي RSS2- GAVI	124,60	DGSP / وزارة الصحة	جاري التنفيذ
			توسيع حملة مكافحة الكوفيد CR19 RM	220,50	SENLS	جاري التنفيذ
			مشروع دعم تنفيذ البرنامج الوطني للتنمية الصحية 2021 – 2030	22,55	DMH / وزارة الصحة	جاري التنفيذ

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
			الصندوق الكندي للمساعدة في العلاجات الحرجة	28,60	DMH / وزارة الصحة	جاري التنفيذ
			توسيع الغطاء الصحي العام في موريتانيا	47,80	الاتحاد الأوروبي	جاري التنفيذ
			شبكة نقل الدم	253,80	مركز نقل الدم	عالي
			اقتناء معدات وتجهيزات بيولوجية وطبية	1.040,50	ديوان / وزارة الصحة	عالي
			بناء مستشفى أطار وجناح تصفية الكلى في نواكشوط	539,00	خلية التخطيط والتعاون / وزارة الصحة	عالي
			بناء مستشفى سلمان بن عبد العزيز	942,13	ديوان / وزارة الصحة	متوسط
			بناء / إعادة تأهيل / توسيع البنى الأساسية الصحية	979,50	ديوان / وزارة الصحة	ضعيف
			المستشفى المتنقل	506,67	ديوان / وزارة الصحة	ضعيف
			مكافحة الكوفيد FA	722,00	DGSP / وزارة الصحة	جاري التنفيذ
	الورشة رقم 6: النهوض بالتشغيل وترقية الشباب والثقافة والقدرة على مواجهة الطوارئ من طرف الفئات الأكثر هشاشة	**6.1 – 6.2: تشجيع التشغيل الإنتاجي والعمل اللائق / ترقية وحماية الشباب**	مشروع التشغيل الممول من طرف وكالة التنمية الفرنسية	85,00		جاري التنفيذ
			مشروع تشغيل الشباب في الوسط الحضري	-		ضعيف
			مشروع دعم قابلية تشغيل الشباب ذوي الهشاشة في موريتانيا	1.460,80	البنك الدولي	جاري التنفيذ
			برنامج – **"مشروعي مستقبلي"** (أفق 2025)	131,50	وزارة التشغيل والتكوين المهني	جاري التنفيذ
			مشروع PACSEM – الطاقة	-		ضعيف

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
			تحسين قابلية تشغيل الشباب وقدرات المقاولات الصغرى عن طريق تطوير شبه قطاع البناء والأشغال العامة وإمداده بالمعدات المحلية والتكوين في ورشات تدريبية في مجال البناء	128,00	الاتحاد الأوروبي	جاري التنفيذ
			مشروع تسهيل تشغيل الشباب	42,00		جاري التنفيذ
			مشروع **"مهنتي"**	15,00		جاري التنفيذ
			برنامج "استاجي" المشترك بين اتحادية أرباب العمل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	-		ضعيف
			تشجيع التشغيل وتحسين ظروف الصيادين التقليديين والشباب والنساء بالقرب من الفضاءات الطبيعية المحمية في شمال موريتانيا	400,00	الاتحاد الأوروبي	جاري التنفيذ
			استحداث فرص عمل ودعم تشغيل الشباب والمهاجرين المحتملين في قطاع الصيد التقليدي	560,00	الاتحاد الأوروبي	جاري التنفيذ
			برنامج الأنشطة المدرة للدخل	30,33		جاري التنفيذ
		6.3: تعزيز الحماية وقدرة المجتمع على مواجهة الطوارئ	برنامج **"داري"**	125,00		جاري التنفيذ
			برنامج **"الشيلة"**	1.529,00		جاري التنفيذ
			مشروع دعم نظام شبكات التأمين الاجتماعي	1.383,00	تآزر	عالي
			برنامج "تكافل" لزيادة فاعلية شبكات التأمين الاجتماعي وتحسين القدرة الشرائية	138,00		جاري التنفيذ
			برنامج ترقية حقوق ذوي الإعاقة	-		ضعيف

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
			برنامج دعم وحماية الطفولة	-		ضعيف
			الإشراف على استراتيجية الحماية الاجتماعية	-		ضعيف
			برنامج النوع والتمكين ومكافحة العنف القائم على النوع	-		ضعيف
		6.4: تعزيز الأمن الغذائي	برنامج **"تموين"**	2.537,00	الدولة	جاري التنفيذ
			برنامج **"البركة"**	-		متوسط
			برنامج زيادة الطاقة التخزينية	618,99	الدولة / مفوضية الأمن الغذائي	جاري التنفيذ
			القدرة على مواجهة الطوارئ والأمن الغذائي	100,00	الدولة / مفوضية الأمن الغذائي	ضعيف
			زيادة القدرات الإنتاجية للسكان الريفيين في لحدادة	210,00	الدولة / مفوضية الأمن الغذائي	جاري التنفيذ
			برنامج دعم مراكز التغذية	232,00	الدولة / مفوضية الأمن الغذائي	جاري التنفيذ
			برنامج التغذية الجماعية +E195	477,00	الدولة / مفوضية الأمن الغذائي	#N/A
			امج الإسعافات العاجلة والغذاء المجاني	135,00	الدولة / مفوضية الأمن الغذائي	جاري التنفيذ
			برنامج المدخلات الزراعية في المناطق المعزولة	-		متوسط
			المنظومة الوطنية DCAN	32,00	الدولة / مفوضية الأمن الغذائي	جاري التنفيذ
			تكوين مخزون وطني للأمن الغذائي	1.140,00	الدولة / مفوضية الأمن الغذائي	جاري التنفيذ

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
			مشروع الوقاية ومكافحة سوء التغذية من خلال نشاط الأمهات وتثمين المنتجات المحلية	227,85	مفوضية الأمن الغذائي	ضعيف
			تعزيز الخدمات اللوجستية والنقل في الحالات الاستعجالية	209,50	الدولة مفوضية الأمن الغذائي	جاري التنفيذ
المرتكز الاستراتيجي رقم 3: تعزيز الحكامة بكافة أبعادها	**الورشة رقم 7: الحكامة السياسية، الأمن واللامركزية**	**7.1: تحسين الحكامة السياسية**	برنامج الحكامة الفعالة للهيئات والأحزاب السياسية والجمعيات	40,00	وزارة الداخلية واللامركزية	ضعيف
		7.2: تعزيز وسائل قوات الدفاع والأمن	برنامج الحكامة الفعالة لقوات الدفاع والأمن	20,00	وزارة الدفاع	ضعيف
		7.3: استتباب السلام والوئام الاجتماعي	استتباب السلام في موريتانيا	80,00	مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني	ضعيف
		7.4: حماية الشباب ضد الغلو والتطرف العنيف	برنامج الحكامة الفعالة لمنع الغلو والتطرف العنيف لدى الشباب	50,00	وزارة التهذيب	ضعيف
		7.5: التسيير الفعال للمهاجرين واللاجئين	برنامج الحكامة الفعالة للهجرات البشرية	60,00	وزارة الداخلية	ضعيف
		7.6: اعتماد سياسة نشطة للاستصلاح الترابي	برنامج الحكامة الفعالة للاستصلاح الترابي	30,00	الوزارة المكلفة بالاستصلاح الترابي	ضعيف

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
		7.7: تفعيل اللامركزية والتنمية المحلية	برنامج الحكامة الفعالة في مجال اللامركزية والتنمية المحلية	70,00	وزارة الداخلية	ضعيف
			مشروع دعم التنمية الاقتصادية عن طريق التشاور المحلي والمبادرات البلدية في الحوضين (DECLIC)	232,00	وزارة الداخلية	عالي
			برنامج الانطلاق DECLIC	770,00	وزارة الداخلية	جاري التنفيذ
			برنامج **"مدن"**	2.592,00	وزارة الداخلية	جاري التنفيذ
		7.8: النفاذ إلى حالة مدنية ذات كفاءة عالية	برنامج الحكامة الفعالة في مجال الحالة المدنية	20,00	وزارة الداخلية	ضعيف
	الورشة رقم 8: الحقوق البشرية، العدالة ومراقبة المواطن للعمل الحكومي	**8.1: تكريس الحقوق البشرية**	العمل معًا من أجل النفاذ إلى الحقوق	10,00	مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني	متوسط
			تعزيز القدرات الوطنية لترقية وحماية حقوق الإنسان	20,00	مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني	متوسط
			تفعيل السياسة الخاصة بالطفولة الصغرى	100,00	وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة	متوسط
			تشجيع التعايش السلمي ودعم وبناء المواطَنة (تعايش)	30,00	مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني	متوسط
			تعزيز القدرات الوطنية في مجال التكيف مع الظروف الطارئة ورفع مستويات الاستعداد	40,00	مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني	متوسط
		8.2: توطيد العدالة	عصرنة الإطار القانوني للعدالة	40,00	وزارة العدل	متوسط
			تعزيز القدرات وتمهين الفاعلين في مجال القضاء	10,00	وزارة العدل	متوسط
			بناء وتأهيل وتجهيز البنى الأساسية القضائية	100,00	وزارة العدل	متوسط

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
		8.3: مراقبة المواطن للعمل الحكومي وتطوير منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام	تعزيز قدرات المجتمع المدني في مجال دعم ومتابعة السياسات القطاعية - لجنة التنمية رقم 8	10,00	وزارة العدل	متوسط
			إنشاء وتنفيذ دار الصحافة	13,00	وزارة الثقافة والشباب والرياضة والعلاقات مع البرلمان	متوسط
	الورشة رقم 9: الحكامة الإدارية والاقتصادية والمالية والاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي	**9.1: تحسين أداء منظومة التخطيط للتنمية**	مشروع تحسين كفاءات منظومة التخطيط	85,00	وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية	ضعيف
			مشروع دعم الحكامة وتسيير الاستثمارات (PA2GI)	82,00	وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية	جاري التنفيذ
		9.2: تنمية الإحصاء للمساعدة في اتخاذ القرار	مشروع دعم وتنفيذ الاستفادة من العائد الديمغرافي SNDDS	1.879,00	الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي	متوسط
		9.3: الاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي	مشروع تمكين المرأة والعائد الديمغرافي SWEDD	2.280,00	وزارة الشؤون الاقتصادية / وحدة مشروع تمكين المرأة والعائد الديمغرافي	جاري التنفيذ
		9.4: مكافحة الرشوة بشكل فعال	مشروع دعم تنفيذ استراتيجية مكافحة الرشوة	170,00	وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية	ضعيف
			مشروع عصرنة ودعم محكمة الحسابات	72,00	محكمة الحسابات	ضعيف
		9.5: تحسين مناخ الأعمال	تحسين مناخ الأعمال وترقية القطاع الخاص والاستثمار	190,00	وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية	متوسط

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
		والنهوض بالقطاع الخاص وبالاستثمار	تشجيع الإنتاج الموريتاني « Made in Mauritania »	85,00	وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية	متوسط
		9.6: التسيير الناجع للمال العام	مشروع دعم إصلاح تسيير المال العام	140,00	وزارة المالية	ضعيف
		9.7: النهوض بقطاع مالي مستقر واحتوائي بما في ذلك التأمينات	مشروع دعم عصرنة البنى الأساسية المالية	150,00	البنك المركزي	جاري التنفيذ
			مشروع دعم الاحتواء المالي	280,00	البنك المركزي	ضعيف
		9.8: تحول الإدارة وتحسين أداء المصادر البشرية	تحسين أداء المصادر البشرية التابعة للدولة	540,00	الوظيفة العمومية	ضعيف
			مشروع عصرنة الإدارة عبر تطوير الخدمات الالكترونية (الحكومة الالكترونية)	739,00	وزارة التحول الرقمي والابتكار وعصرنة الإدارة	ضعيف
		إجمالي الميزانية		**495.712**		

الملحق 2: عرض مختلف برامج "تآزر"

1. **برنامج الشيلة:** يهدف هذا البرنامج إلى تسهيل نفاذ السكان الفقراء وذوي الهشاشة إلى الخدمات الأساسية المتمثلة في التعليم والتكوين والصحة والتغذية والماء والصرف الصحي والطاقة.

الصحة والتغذية: إن الغاية من الإجراءات المحددة في هذا المجال تتمثل في تمكين السكان الفقراء من: (أ) تغيير سلوكهم في مجال النظافة الصحية والتغذية والوقاية من المرض ليصبحوا أقل هشاشة؛ (ب) النفاذ بسهولة أكثر وبسرعة إلى مركز صحي؛ (ج) الاستفادة من عرض أدوية أكثر اتساعا؛ و(د) التوفر تدريجيا على الاندماج في المنظومة الشاملة للتغطية الصحية.

الماء والصرف الصحي: تتيح الإجراءات المتخذة في هذا المجال ما يلي: (أ) ضمان نفاذ جميع البلدات إلى مكان يتوفر فيه الماء الشروب؛ (ب) إيجاد شبكة لتوزيع مياه الشرب في أكبر عدد ممكن من البلدات الريفية الفقيرة؛ (ج) ضمان ربط أكبر عدد من الأسر الفقيرة بشبكة مياه الشرب في منطقة حضرية تعاني من الهشاشة؛ (د) توفير الماء بسعر يلائم الدخل النقدي للسكان الفقراء؛ (هـ) توفير حلول فردية ملائمة لمستوى أفضل من الصرف الصحي.

الطاقة: يجب أن تسمح الإجراءات المتخذة في هذا الحقل للسكان المستهدفين بالاستفادة من مصدر هجين للطاقة (الكهرباء، الغاز) بما يستجيب لاحتياجاتهم على الصعيد المحلي وكذلك لتطوير أنشطة إنتاجية.

التعليم التكوين

التعليم النظامي: يجب أن تسمح الإجراءات المتخذة في هذا المجال للأطفال بـ: (أ) الوصول بسهولة أكبر وبسرعة إلى مؤسسة تعليمية؛ (ب) الاستفادة من برنامج دراسي مناسب وبجودة عالية لإمداد الأطفال بمزايا تتيح لهم اكتساب مستوى معرفي ضروري لإدماجهم اقتصاديا في المستقبل.

التعليم غير المصنف: يجب أن تتيح الإجراءات في هذا المجال للأميين وللشباب الذين لم يوفقوا في الدراسة وللفقراء ولذوي الهشاشة ممن لا اختصاص لهم أن يجدوا، رغم كل ذلك، سبيلا لاكتساب المهارات الملائمة بما يتيح لهم أن يؤدوا أنشطة مدرة للدخل أو حتى شغل عمل لائق والاستفادة من فرص الترقية الاقتصادية والاجتماعية.

2. **برنامج البركة:** يطمح هذا البرنامج الأساسي الموجه لمناطق انتشار الفقر القوي إلى دعم ديناميكية خاصة بالتنمية الاقتصادية وخلق أنشطة مدرة للدخل وتبعا لذلك فرص عمل لائقة ومستدامة والسماح لأفراد الأسر الفقيرة وذات الهشاشة أن ينتموا إلى شعب واعدة اقتصاديا. ويتألف البرنامج من المكونات التالية: (1) تطوير أنشطة مدرة للدخل؛ (2) الاندماج في شعب زراعية ورعوية؛ (3) النفاذ إلى التمويل الخفيف.
3. **برنامج داري:** عبارة عن برنامج للتنمية الاجتماعية والاقتصادية يخص مواضيع الإسكان الاجتماعي والتجمع القروي ويستهدف سكان المدن والريف الأكثر فقرا. أما مكوناته فهي: (1) النفاذ إلى سكن اجتماعي في المناطق الحضرية الهشة؛ (2) إنشاء واستصلاح مواقع للتجمع القروي؛ (3) النفاذ إلى سكن اجتماعي في داخل التجمع القروي.
4. **برنامج تكافل:** يتمثل الهدف العام للبرنامج في تحسين الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للأسر الفقيرة عن طريق تعزيز وتوسيع برنامج التحويلات الاجتماعية وتعميم حلقات للترقية الاجتماعية وتمويل المشاريع الصغرى لصالح الأسر غير المستفيدة من برنامج "كاش".

أما الأهداف الفرعية فهي:

- دعم توسيع برنامج التحويلات النقدية المشروطة "تكافل" لتصل إلى جميع الأسر في حالة فقر مدقع وتلك الأسر المتأثرة بالصدمات وكذا اللاجئين الماليين.

- تطوير وتعميم دورات تثقيفية حول الترقية الاجتماعية لصالح المستفيدين من أجل اعتماد سلوك إيجابي تجاه الصحة والتعليم ونظافة الأطفال.
- إعداد وتنفيذ توليفة من الخدمات الهادفة إلى الاندماج الاقتصادي لصالح الأسر غير المستفيدة من برنامج "تكافل".

أما أهم المكونات فهي: (1) توسيع التحويلات النقدية (تكافل) لتشمل الأسر في حالة فقر مدقع وتلك التي تعرضت لصدمات؛ (2) الترقية الاجتماعية والاقتصادية في الأوساط الفقيرة والهشة.

5. **برنامج تموين:** هدفه هو ضمان النفاذ الجغرافي والاقتصادي للسكان الفقراء إلى المواد الغذائية الأساسية. وتتناول تدخلاته: (1) عمليات توزيع الغذاء؛ (2) عملية رمضان؛ (3) مساعدة السكان المنكوبين؛ (4) تمويل دكاكين "تآزر"؛ (5) تطوير مخازن وبنوك الحبوب.
6. **السجل الاجتماعي:** يشكل برنامج ترقية السجل التجاري وتطوير نظام البيانات أداة أفقية ترعاها المندوبية العامة "تآزر" التي تتولى مهمتين أساسيتين:

ترقية وتعزيز السجل الاجتماعي

يسمح إنشاء قاعدة بيانات شاملة للأسر الفقيرة في موريتانيا (السجل الاجتماعي) والمحافظة عليها لتآزر وللشركاء الحكوميين وغير الحكوميين بتحديد دقيق للسكان المستهدفين بالتدخلات في المجال الاجتماعي.

استهداف الأسر الفقيرة:

هناك نوعان من الاستهداف أحدهما جماعي بهدف تحديد الأسر الفقيرة على امتداد التراب الوطني باستثناء نواكشوط ونواذيبو وفق مقاربة محددة بعناية (المنهج التشاركي، الحصص) والاستهداف الحضري الذي هو عبارة عن تعداد شامل (باب - باب). وسيتم تعميم المقاربة الأخيرة التي تعتمد على الأساليب العلمية لتشمل جميع أنحاء التراب الوطني.

ويضع السجل الاجتماعي تحت تصرف مختلف الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين، وبحسب معايير دقيقة لكل مستخدم، قائمة الأسر الفقيرة المستهدفة انطلاقا من عمليات جمع البيانات لدى السكان المستهدفين. ويشكل أرضية مرجعية لتطوير نظام معلوماتي متكامل يساعد في اتخاذ القرار من طرف المندوبية العامة والقطاعات والشركاء الفنيين وذلك في وقت قياسي.

;

الملحق 3: إنجازات برامج "تآزر" فيما يتعلق بالمرتكزات الاستراتيجية:

المرتكز الاستراتيجي رقم 1: تحقيق نمو قوي ومستدام يعود بالنفع على الجميع

1. النفاذ إلى مياه الشرب والصرف الصحي

يتلخص نشاط تآزر في هذا المجال فيما يلي: (أ) ضمان نفاذ جميع البلدات إلى مكان يتوفر فيه الماء الشروب؛ (ب) إيجاد شبكة لتوزيع مياه الشرب في أكبر عدد ممكن من البلدات الريفية الفقيرة؛ (ج) ضمان ربط أكبر عدد من الأسر الفقيرة بشبكة مياه الشرب في منطقة حضرية تعاني من الهشاشة؛ (د) توفير الماء بسعر يلائم الدخل النقدي للسكان الفقراء؛ (هـ) توفير حلول فردية ملائمة لمستوى أفضل من الصرف الصحي.

أ. إنجازات 2020 – 2021:

- إعداد دراسات جيوفيزيائية ومائية على مستوى 151 بلدة في 9 ولايات داخلية وبكلفة إجمالية قدرها 26.500.000 أوقية.
- انطلاق برنامج لبناء و/أو توسيع 70 شبكة للإمداد بمياه الشرب في 8 ولايات وبتمويل إجمالي قدره 232.334.360 أوقية وتجري أشغال هذا البرنامج وكان من المتوقع أن تنتهي قبل صيف 2022.
- انطلاق ملفات المناقصة لإنجاز 137 حفرا ارتوازيا لإمداد نفس العدد من البلدات بمياه الشرب وبميزانية تقديرية تبلغ 163.522.000 أوقية.

ب. الأهداف:

الغايات:

- تسريع النفاذ إلى مياه الشرب لصالح الأسر في المنطقة الريفية وفي الأحياء الهشة بالمناطق الحضرية.
- تسريع النفاذ إلى مياه الشرب لصالح المؤسسات الصحية والمدرسية في المنطقة الريفية وفي الأحياء الهشة بالمناطق الحضرية.
- تسريع النفاذ إلى الصرف الصحي لصالح المؤسسات الصحية والمدرسية في المنطقة الريفية وفي الأحياء الهشة بالمناطق الحضرية.
- تعميم قواعد النظافة الصحية على الأسر التي استفادت من خدمات صرف صحي مستقل.

الإجراءات المبرمجة:

- إنشاء منظومات للإمداد بمياه الشرب ودعم قيام أنظمة للتشغيل.
- إعادة تأهيل شبكات توزيع المياه الموجودة وربط الأسر الفقيرة والهشة والمؤسسات العمومية (المدرسية، الصحية، الخ).
- توفير أطقم مستقلة للصرف الصحي لصالح الأسر الفقيرة والهشة وبناء حمامات عمومية ومراحيض في مؤسسات التعليم.

الميزانية بالأوقية:

2020	2021	2022	2023	2024	**المجموع**
15.600.000	448.128.100	417.287.500	417.287.500	178.800.000	**1.477.103.100**

2. النفاذ إلى الطاقة

من المتوقع أن يؤدي النشاط في هذا المجال إلى تمكين السكان المستهدفين من النفاذ إلى مصدر طاقة هجين (كهرباء، غاز) بما يستجيب لاحتياجاتهم على الصعيد المحلي وكذا لتطوير أنشطة منتجة.

أ. إنجازات 2020 – 2021:

- إعداد دراسات فنية وانطلاق مناقصات من أجل كهربة 21 بلدة ريفية بكلفة إجمالية قدرها 527.177.300 أوقية وانطلاق الدراسات الفنية لكهربة 12 بلدة إضافية.
- انطلاق عملية اقتناء وتوزيع أطقم الغاز المنزلي (قنانين + مواقد غازية) لصالح 20.000 أسرة فقيرة في 12 ولاية داخل البلاد وبميزانية إجمالية قدرها 42.000.000 أوقية.

ب. الأهداف:

الغايات:
– تسريع نفاذ الأسر الفقيرة في البلدات الريفية إلى نظام إمداد بالطاقة بما يتناسب مع احتياجاتها. – تطوير استخدام الغاز المنزلي كوسيلة للطبخ وتوفيرها للأسر من أجل الحد من استخدام الأسر الفقيرة في البلدات الريفية للخشب والفحم لأغراض إعداد الطعام.
الإجراءات المبرمجة:
– استحداث أنظمة لكهربة القرى وربط الأسر الفقيرة بالمناطق الحضرية الهشة بشبكات الكهرباء. – توفير وحدات لتعبئة الغاز المنزلي بالقرب من المستفيدين. – دعم الأسر الفقيرة والهشة من أجل اقتناء أطقم غازية متكاملة.
الميزانية بالأوقية:

2020	2021	2022	2023	2024	**المجموع**
100.000	372.852.840	323.937.128	317.010.000	303.660.000	**1.317.559.968**

المرتكز الاستراتيجي رقم 2: النهوض برأس المال البشري والنفاذ إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية

1. النفاذ إلى التعليم والتكوين

يتوقع أن يسمح نشاط تآزر في هذا المجال وعلى مستوى التعليم النظامي للأطفال والشباب بما يلي: (أ) الوصول بسهولة أكبر وبسرعة إلى مؤسسة تعليمية؛ (ب) الاستفادة من برنامج دراسي مناسب وبجودة عالية لإمداد الأطفال بمزايا تتيح لهم اكتساب مستوى معرفي ضروري لإدماجهم اقتصاديا في المستقبل.

على مستوى التعليم غير المصنف: يجب أن تتيح الإجراءات في هذا المجال للأميين وللشباب الذين لم يوفقوا في الدراسة وللفقراء ولذوي الهشاشة ممن لا اختصاص لهم أن يجدوا، رغم كل ذلك، سبيلا لاكتساب المهارات الملائمة بما يتيح لهم أن يؤدوا أنشطة مدرة للدخل أو حتى شغل عمل لائق والاستفادة من فرص الترقية الاقتصادية والاجتماعية.

أ. الإنجازات:

- انطلاق برنامج لبناء وتجهيز 70 مؤسسة مدرسية من بينها 52 مدرسة أساسية و18 مؤسسة ثانوية (ما بين إعداديات وثانويات). وتبلغ الكلفة الإجمالية لهذا البرنامج 897.885.659 أوقية. ويتلخص وضع البرنامج لغاية 2021/10/31 كالآتي:
  - 28 مؤسسة تم اكتمالها ومن بينها 24 مدرسة أساسية و4 مؤسسات ثانوية.
  - 30 مؤسسة قيد البناء منها 19 أساسية و11 مؤسسة ثانوية.
  - 12 مؤسسة في طور انطلاق الأشغال منها 9 مدارس أساسية و3 مؤسسات ثانوية.
- تنفيذ برنامج للتغذية المدرسية يستفيد منه منذ سنته الأولى (2020 - 2021) 57.378 تلميذ في جميع الولايات. ومولت المندوبية العامة 83,4% من الكلفة وبمبلغ 127.876.941 أوقية.

ب. الأهداف:

الغايات:

- توسيع النفاذ إلى مرحلة ما قبل الدراسة لصالح أطفال الأسر الفقيرة.
- تطوير قدرات تأطير الأطفال في الحضانات الجماعية.
- الإسهام في تكثيف شبكة المؤسسات المدرسية في المرحلتين الأساسية والثانوية داخل المناطق الريفية.
- تحسين ظروف التعليم في المناطق الريفية.
- تسهيل ارتياد المدارس عبر إنشاء كفالات وأقسام داخلية في الوسط الريفي.

الإجراءات المبرمجة:

- دعم قيام هياكل تعليمية في سلك ما قبل المدرسي.
- دعم البنى الأساسية للتعليم الأساسي.
- إنشاء وتجهيز الكفالات المدرسية للتعليم الأساسي.
- تطوير آلية لدعم التلاميذ في الدراسة.
- دعم التعليم الأصلي وأنشطة محو الأمية.

الميزانية بالأوقية:

2020	2021	2022	2023	2024	المجموع
117.090.000	325.275.000	362.050.000	399.390.000	309.801.600	**1.513.606.600**

2. النفاذ إلى الصحة والتغذية

إن الغاية من الإجراءات المحددة في هذا المجال تتمثل في تمكين السكان الفقراء من: (أ) تغيير سلوكهم في مجال النظافة الصحية والتغذية والوقاية من المرض ليصبحوا أقل هشاشة؛ (ب) النفاذ بسهولة أكثر وبسرعة إلى مركز صحي؛ (ج) الاستفادة من عرض أدوية أكثر اتساعا؛ و(د) التوفر تدريجيا على الاندماج في المنظومة الشاملة للتغطية الصحية.

أ. الإنجازات:

- تنفيذ برنامج لبناء وتجهيز 20 مركز ونقطة صحية بكلفة إجمالية قدرها 90.313.975 أوقية. وتظهر وضعية هذا الجانب ولغاية 2021/10/31 كما يلي:
  - 17 بنية تم إكمالها وتجهيزها؛
  - 03 بنى أساسية في طور الإنجاز.
- انطلاق برنامج للتأمين الشامل ضد المرض لصالح 100.000 أسرة فقيرة مقيدة في السجل الاجتماعي أي ما يقارب 620.000 نسمة. تبلغ كلفة هذه العملية حوالي 210.000.000 أوقية سنويا.
- وضع آلية ثلاثية الأطراف (تآزر، وزارة الصحة، اليونيسيف) لمكافحة سوء التغذية لدى الأطفال وبتمويل من تآزر بحدود 92.500.000 أوقية. وقد سمحت هذه الآلية باقتناء مدخلات ومكملات غذائية مطلوبة لمعالجة سوء التغذية بنوعيها الحاد والمعتدل لصالح 30.000 طفل دون 5 سنوات.

ب. الأهداف:

الغايات:

- تقريب الخدمات الصحية من الأسر الفقيرة في المنطقة الريفية وفي جيوب الفقر.
- الإسهام في بناء وتجهيز مراكز ونقاط الصحة بالمناطق الريفية.
- ضمان مجانية الأدوية الصحية لصالح جميع الأسر في إطار برنامج "تكافل".
- خفض عدد حالات سوء التغذية الحادة.

الإجراءات المبرمجة:

- بناء وتجهيز مراكز ونقاط صحية بالقرب من طالبي الخدمة.

- توسيع التغطية الصحية المجانية لصالح الأسر المستفيدة من برنامج "تكافل".
- دعم الكشف عن سوء التغذية ومعالجتها.

الميزانية بالأوقية:

2020	2021	2022	2023	2024	المجموع
68.350.000	230.900.000	28.3700.000	266.600.000	236.100.000	**1.085.650.000**

3. تطوير الترقية والاندماج الاقتصادي

برنامج البركة "تطوير الترقية والاندماج الاقتصادي ويطمح هذا البرنامج الأساسي الموجه لمناطق انتشار الفقر القوي إلى دعم ديناميكية خاصة بالتنمية الاقتصادية وخلق أنشطة مدرة للدخل وتبعا لذلك فرص عمل لائقة ومستدامة والسماح لأفراد الأسر الفقيرة وذات الهشاشة أن ينتموا إلى شعب واعدة اقتصاديا.

- انطلاق برنامج لدعم 306 تعاونيات منتجة تنشط في مجالات الزراعة والصيد في 12 ولاية داخلية وبكلفة إجمالية قدرها 24.622.777 أوقية.
- إطلاق منصة لتقديم طلبات تمويل أنشطة مدرة للدخل على مستوى جميع البلديات في البلاد. وقد سمحت هذه العملية بجمع 44.099 طلبا لتمويل أنشطة مدرة للدخل و3.498 طلبا لتمويل مشاريع جماعية. وتجري في الوقت الحالي معالجة هذه المطالب.
- انطلاق برنامج لبناء 12 سدا في 6 ولايات وبكلفة إجمالية قدرها 229.404.189 أوقية. ومن المتوقع أن تكتمل الأشغال الجارية في هذه السدود قبل موسم الأمطار القادم.
- إنجاز برنامج موسع لدعم الزراعة المطرية عبر استصلاح 224 حاجزا بأحجام مختلفة وبكلفة إجمالية قدرها 21.056.046 أوقية.

الغايات:

- تسهيل خلق أو تطوير أنشطة مدرة للدخل مع إتاحة منافذ حقيقية في المجال التجاري لصالح أعضاء الأسر الفقيرة وخاصة النساء والشباب سواء كانوا في الوسط الريفي أو في الوسط الحضري.
- تسهيل النفاذ إلى القروض الصغرى أمام أعضاء الأسر الفقيرة ممن لديهم مشاريع مدعومة ومتابعة من طرف مندوبية تآزر بحيث يتم عرض تمويل لمختلف السياقات.
- تسهيل وتطوير الأنشطة الزراعية والرعوية لصالح الفلاحين والمنمين الفقراء.
- تسريع إنجاز استصلاحات مائية ورعوية في عدد من المناطق الريفية.
- تشجيع العمال المهرة على نقل خبراتهم إلى أحد أعضاء العائلات الفقيرة مؤهل لمواصلة المهنة.

الإجراءات المبرمجة:

- التعرف على السكان وعلى الأنشطة المدرة للدخل وإمكانيات التسويق المتاحة.
- تنفيذ القروض الصغرى.
- إنجاز استصلاحات مائية وزراعية.
- دعم تطوير شعب التنمية الحيوانية.
- توفير معدات ومدخلات زراعية ورعوية.
- دعم تكوين التعاونيات الزراعية والرعوية.
- دعم تسويق المنتجات الزراعية والرعوية.

الميزانية بالأوقية:

2020	2021	2022	2023	2024	المجموع
213 758 000	885 830 000	884 680 000	884 680 000	884 680 000	3 753 628 000

4. تعزيز وتفعيل شبكات التأمين الاجتماعي وتحسين القدرة الشرائية (تكافل)

برنامج تكافل: يتمثل الهدف العام للبرنامج في تحسين الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للأسر الفقيرة عن طريق تعزيز وتوسيع برنامج التحويلات الاجتماعية وتعميم حلقات للترقية الاجتماعية وتمويل المشاريع الصغرى لصالح الأسر غير المستفيدة من برنامج "كاش".

يهدف النشاط المقام به في هذا المجال إلى استفادة 100.000 أسرة فقيرة مستفيدة من برنامج تكافل من دورات للترقية الاجتماعية وذلك بالإضافة إلى الأسر المقيدة في السجل الاجتماعي. وفي الوقت ذاته، سيتم تعميم دورات جديدة في برنامج الترقية الاجتماعية على أن تتناول مواضيع تخصصية مكملة لما سبق إنجازه.

أ. الإنجازات:

- زيادة تدريجية في عدد الأسر المستفيدة من التحويلات النقدية المنتظمة ليصل في نهاية شهر دجمبر الجاري إلى 102.252 أسرة فقيرة، علما بأن المبالغ النقدية التي سبق توزيعها تبلغ 794.518.500 أوقية.
- إنجاز برنامج موسع لمواجهة مختلف الصدمات الخارجية التي شهدتها البلاد عبر القيام بعمليات توزيع نقود ظرفية شملت ما مجموعه 271.497 أسرة من ذوي الهشاشة (حوالي 1.630.000 نسمة) في جميع ولايات الوطن. وكانت المبالغ الموزعة في إطار التحويلات النقدية الظرفية تبلغ 1.331.496.400 أوقية.

ب. الأهداف:

الغايات:

- توسيع المنطقة التي تغطيها نشاطات التحويل النقدي وتوزيع الغذاء في مواسم الاحتياج.
- تعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين (المعونة، المنظمات غير الحكومية، الهيئات المانحة، الخ) مع التشاور حول هذه الأنشطة في فترات الاحتياج.
- توسيع عدد المستفيدين من تحويلات برنامج "المعونة" للحد من هشاشة الأسر في مواسم الاحتياج.
- تحسين نوعية حياة الأسر الفقيرة عن طريق تحسيسها بشأن الممارسات الجيدة في مجال الترقية الاجتماعية (التغذية، الصحة، النظافة، والسلامة وحماية الطفولة).

الإجراءات المبرمجة:

- توسيع المناطق المشمولة خلال مواسم الاحتياج.
- زيادة عدد الأسر الهشة التي تتلقى العون ظرفيا خلال مواسم الاحتياج.
- تصميم وتعميم دورات تحسيسية "التثقيف، التغذية، الصحة والنظافة، وحماية حقوق الطفل".

الميزانية بالأوقية:

2020	2021	2022	2023	2024	المجموع
176 902 933	368 739 991	378 339 991	313 662 782	313 662 782	1 551 308 479

5. ضمان الأمن الغذائي والدفاع عن القدرة الشرائية (برنامج تموين)

يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز الأمن الغذائي للأسر الأكثر فقرا من خلال تحسين النفاذ الجغرافي وتوفير سلال من المواد الغذائية مع ضمان ضبط الأسعار. ويتدخل البرنامج على امتداد التراب الوطني بالكامل.

أ. الإنجازات:

- في إطار مواجهة الأزمة الناتجة عن جائحة الكوفيد 19، قامت مندوبية تآزر عبر برنامج "تموين" وبالتعاون مع الجيش الوطني عام 2020 بعمليات توزيع مجاني لأطقم من المواد الغذائية لصالح 20.200 أسرة في نواكشوط منها 200 أسرة أجنبية وبكلفة إجمالية قدرها 42.000.000 مليون أوقية.
- تزويد منتظم لصالح 1.750 من دكاكين تموين لتغطي جميع الولايات عبر توفير 84.579 طن من المواد الغذائية وبكلفة إجمالية قدرها 1.718.910.181 أوقية.
- تكليف 97 لجنة بتسيير مخازن المواد الغذائية على مستوى ولايتي تكانت وآدرار وتوقيع اتفاقية مع مفوضية الأمن الغذائي لإسناد اقتناء المواد الغذائية والنقل وتزويد المخازن إلى المفوضية.

ب. الأهداف:

الغايات:

- تقريب توزيع المواد الغذائية التي تتضمنها سلال "تموين" بأكبر قدر ممكن من الأسر الفقيرة والمعزولة جغرافيا.
- ضمان تزويد نقاط بيع المواد الغذائية التي توزعها "تموين" على نحو أفضل وبما يراعي الطلب.
- التأكد من أن المواد الغذائية الموزعة من طرف "تموين" موجهة بالفعل إلى الأسر الفقيرة دون غيرها.
- دعم دور ضبط أسعار المواد الغذائية في مخازن المفوضية وفي بنوك الحبوب.
- توسيع العدد والتغطية الجغرافية لمخازن المفوضية ولنبوك الحبوب وتسيرها على نحو أفضل.

الإجراءات المبرمجة:

- تصميم منظومة بديلة لتوزيع المواد الغذائية.
- تفعيل وتعميم المنظومة الجديدة.
- دعم إقامة منظومة للتحكم في أسعار المواد الغذائية.
- تفعيل وتوسيع مخازن المفوضية وبنوك الحبوب.

الميزانية بالأوقية:

2020	2021	2022	2023	2024	**المجموع**
1 206 700 000	1 334 500 000	1 700 700 000	1 701 900 000	1 703 000 000	7 646 800 000

الملحق 4: (لجنة التنمية القطاعية رقم 6) مؤشرات التشغيل في موريتانيا

مؤطر: حالة التشغيل في موريتانيا

حالة التشغيل في موريتانيا حسب مسح الظروف المعيشية 2019 – 2020 والاستراتيجية الوطنية للتشغيل

- نسبة البطالة 12,2% في عامي 2019 – 2020.
- نسبة البطالة في المراكز الحضرية 15% وفي الوسط الريفي 7,6%.
- عدد الذين يعانون من البطالة المقنعة هو نسبة 2 من الشباب إلى 1 من البالغين (53,1% من الشباب و24,5% من البالغين).
- الأفراد في سن العمل يمثلون أكثر من نصف السكان (54%) وأغلبهم من النساء (54,4%) ومن الشباب (ثلثا الأفراد في سن العمل تتراوح أعمارهم بين 14 و35 سنة).
- الولايات التي توجد فيها أكبر نسب البطالة هي اينشيري (23,2%) اترارزه (18,2%) نواكشوط (16,5%) وتيرس زمور (14,1%).
- زيادة عدد طالبي العمل سنويا بما يقارب 50.000 شخصا.
- القدرة الاستيعابية لسوق العمل لا تتجاوز 25.000 شخصا.
- يشتغل في القطاع المصنف 13,7% من السكان النشطين في الوسط الحضري.
- يشتغل في القطاع غير المصنف 60% من السكان النشطين في الوسط الحضري.
- أبرز الوظائف التي يتم خلقها هي: الخدمات (الأشغال العامة، التشغيل الذاتي) 82.509، الزراعة (19668)، التنقيب عن الذهب (15.200)، الصيد (4.182) والوظيفة العمومية (3551).

الجدول: تطور التركيبة حسب الفئات العمرية للسكان في آخر 3 إحصاءات (%)

الفئات العمرية	إحصاء 1988	إحصاء2000	إحصاء 2013
أقل من 15 سنة	44,1	43,5	44,2
15 – 60 سنة	49,6	51,0	50,2
61 فما فوق	6,3	5,5	5,6
نسبة التبعية الديمغرافية	101.6	96.1	99.2

المصدر: إحصاءات 1988, 2000, 2013

الجدول: نسبة البطالة حسب مكان الإقامة وفقا لبعض العمليات الإحصائية (%)

	2012 (ENRE-SI)	2019 (EPCV)	2017 (ENE-SI)
نسبة البطالة	10,1%	12,2%	11,8%
في المدن	16,6%	15%	14,9%
في الريف	4,4%	7,6%	7,6%

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء

الجدول: العجز في فرص العمل

الجنس	15-24	25-34	35-59	60 فما فوق
ذكور	38,30%	27,30%	20,20%	24,30%
إناث	69,60%	61,40%	51,00%	54,50%
المجموع	55,20%	45,10%	34,50%	34,70%

المصدر: الاستراتيجية الوطنية للشغل 2019 - 2030

الجدول: توزيع الوظائف حسب قطاع العمل 2020 - 2021 (%)

النشاطات	الوظائف الجديدة
الوظيفة العمومية	3551
الزراعة	19668
الصيد	4182
المعادن، باستثناء التنقيب عن الذهب	990
التنقيب عن الذهب	15200
وظائف أخرى (البناء والأشغال العامة، التشغيل الذاتي)	82509
مجموع الوظائف	**126100**

المصدر: وزارة الوظيفة العمومية والعمل أكتوبر 2021

الملحق 5: الورشة رقم 7 في استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك: الأهداف الفرعية والتأثيرات المنتظرة / النتائج:

بالنسبة لكل قطاع فرعي، تم اقتراح عدد من الأهداف الفرعية والنتائج المتوقعة والمؤشرات. وتلخص الفقرات التالية الخطط والبرامج التي أنتجتها بعض الوزارات أو الشركاء. وبالنسبة للمؤشرات المقترحة فإن تفاصيل إضافية ستتضمنها النسخة النهائية من خطة العمل (الإطار الموضوعي) للتأكد من مدى تماشيها مع أهداف التنمية المستدامة وذلك من أجل تحيينها على أساس سنوي.

- **الهدف الفرعي 1.1: تحسين الحكامة السياسية**

ينصب المضمون حول: (1) وضع إطار للتشاور؛ (2) مؤسسات الجمهورية؛ (3) إدارة فنية برلمانية؛ (4) محكمة حسابات أعيد تنظيمها؛ (5) إدماج الشباب والنساء في الهيئات السياسية؛ (6) حكامة الأحزاب السياسية والجمعيات؛ (7) إعلام الجمهور.

النتيجة 111: تفعيل إطار التشاور. وفي إطار الحوار السياسي أقر رئيس الجمهورية وضع إطار للتشاور يسمح بتبادل الآراء بشكل منتظم مع زعيم المعارضة. ويعود هذا الأمر إلى رئاسة الجمهورية.

وستقاس النتيجة المتوقعة بوجود إطار وبعدد المشاورات بما فيها التشاور مع رؤساء الأحزاب الممثلين في البرلمان حول القضايا الاستراتيجية.

النتيجة 112: توفر هيئات الجمهورية على مقرات عصرية. سيتجسد هذا التعهد من جانب الرئيس من خلال مقرات عصرية للبرلمان والمجلس الدستوري والمجلس الأعلى للفتوى والمظالم.

المؤشر: لغاية عام 2024 ستستفيد المؤسسات المستهدفة من الظروف المثلى للعمل بما يسمح لها بأن تلعب دورها كاملا متمثلا في نشر تقارير عملها وإصدارها.

النتيجة 113: وجود إدارة فنية برلمانية بأداء جيد. وقد التزم رئيس الجمهورية بتقديم الدعم إلى البرلمان الذي يجري بناء مقره. ويتعلق الأمر بتعيين مستشارين ومساعدين برلمانيين بما يسمح للنواب أن يقوموا بعمل جيد من حيث مراقبة العمل الحكومي.

المؤشر: لغاية عام 2023 ينتظر أن يتوفر البرلمان على المصادر البشرية ذات الكفاءة من أجل تسهيل عمله مع إصدار ما لا يقل عن مشروعي قوانين.

النتيجة 114: محكمة الحسابات تمت إعادة تنظيمها وتعزيزها ويتعلق الأمر بتعهد من رئيس الجمهورية. فمحكمة الحسابات مؤسسة عليا يعهد إليها بمراقبة المال العام. وتنتج تقريرا سنويا يتم نشره وتساعد البرلمان في إصدار قانون التسوية. وبالنظر إلى بعض الاختلالات فإن تقريرها يتأخر وكان آخر تقرير قد صدر عام 2018. ويعتزم رئيس الجمهورية إعادة تنظيم هذه المؤسسة.

المؤشر: لغاية عام 2023 على أن تتم إعادة تنظيم محكمة الحسابات وأن تعد تقريرها لعام 2024 وتنشره في الآجال القانونية.

النتيجة 115: تفعيل إدماج الشباب والنساء في الهيئات السياسية. ينص الدستور بعد المراجعة على أن القانون يعمل على تساوي الفرص بين النساء والرجال بخصوص المأموريات والوظائف الانتخابية (المادة 4، بند 3 جديد – دستور الجمهورية الإسلامية الموريتانية عام 1991 المراجَع عام 2012). وقد صادقت موريتانيا عام 2018 على قانون نظامي يتعلق بنفاذ النساء إلى المأموريات والوظائف الانتخابية. ولم يطبق القانون كما ينبغي. وبالنسبة للشباب تم وضع مجلس أعلى خاص به منذ عام 2015. وهناك مصاعب في قيامه بعمله نظرا لانعدام الموارد التي تسمح له بأن يلعب دوره. ويواجه حكامة داخلية (تجديد الإدارة) أما

العمل المطلوب في الفترة الانتقالية فيتعلق بالتزام رسمي من الأحزاب في إطار ميثاق حول الحكامة السياسية التي سيتطرق الحديث إليها لاحقا.
المؤشر: من هنا ولغاية 2023 حيث يتم إدماج النساء في الهيئات القيادية للأحزاب مع شغل 30% من الوظائف الإدارية. ولغاية 2022، سيزود المجلس الأعلى للشباب بهيئة إدارية مستجدة وعلى ميزانية مخصصة لإنعاش المداولات العمومية والمشاركة في الحياة العمومية مع تمثيله في هيئات الأحزاب السياسية وتكليفه بنشر تقرير عن نشاطه تحت رعاية وزارة الداخلية واللامركزية.
النتيجة 116: تكريس حكامة الأحزاب السياسية والجمعيات. الحكامة الأخلاقية ليست حكرا على السلطة التنفيذية وحدها. ولأجل ترسيخ الثقافة الديمقراطية يُقتَرح إصدار ميثاق لحكامة الأحزاب السياسية والجمعيات. ويجب أن يتأسس هذا الميثاق على قيم مشتركة ومتفق عليها. ويشمل على وجه الخصوص التزام الأحزاب والمنظمات المعترف بها بإصدار تقرير سنوي عن النشاط بما في ذلك الجوانب المالية.
المؤشر: لغاية 2022 يتم التصديق على ميثاق للحكامة الجيدة تحت رعاية وزارة الداخلية واللامركزية.
المؤشر: اعتبارا من 2023، يصدر الأحزاب والمنظمات المعترف بها تقارير عن نشاطها بما في ذلك الجوانب المالية وتنشر هذه التقارير من طرف الأحزاب والجمعيات وكذلك وزارة الداخلية واللامركزية.
النتيجة 117: الإعلام في متناول الجميع. أثيرت هذه النقطة منذ زمن طويل من طرف جميع الفاعلين وخاصة منظمات المجتمع المدني. وأشارت هذه الأخيرة إلى أن إسهامها سيكون أكثر فاعلية إذا ما أصبح بإمكانها أن تطلع على التقارير والدراسات والنصوص وغيرها من الوثائق التي تصدر عن مختلف الوزارات والمؤسسات. ويتمثل الإجراء المقترح في اعتماد الحكومة لنص ملزم يؤكد الحق في الإعلام ويحدد الطرق العملية للنفاذ إلى المعلومات العمومية. ويشار إلى أن المرسوم التطبيقي للقانون الجديد حول الجمعيات يعطي لهذه الأخيرة الحق في الحصول على البيانات (المادة 5 من المرسوم رقم 2021 – 205 بتاريخ 15 نوفمبر 2021). وسيطلب منها دون شك أن تكشف عن هويتها لأن القانون غير مشخصن.
المؤشر: لغاية 2022، سيصدر نص ملزم حول الحق في النفاذ إلى المعلومات.
المؤشر اعتبارا من 2022: سيصدر تقرير ثان أو بديل عن المجتمع المدني حول الحق في النفاذ إلى البيانات.

- **الهدف الفرعي 1.2: تعزيز وسائل قوات الدفاع والأمن**

ينصب المضمون حول: (1) وسائل قوات الدفاع؛ و(2) وسائل قوات الأمن.
النتيجة 121: تعزيز وسائل الدفاع. المعلومات ليست كافية لتناول موضوع قوات الدفاع. ومن المهم، تمهيدا لتنفيذ الميزانيات المبرمجة، الإشارة إلى أن الوضع الحالي يجب أن يجد الحل المناسب. ويمكن للحكومة التفكير في إصدار قانون حول البرمجة العسكرية أو قوات الدفاع.
النتيجة 122: تعزيز وسائل الأمن. ضمن مخططها الاستراتيجي قامت وزارة الداخلية واللامركزية بتحديد الإشكالية والأنشطة والبرامج والمشاريع. ويتمثل الهدف الفرعي المعتمد من طرف وزارة الداخلية بخصوص الأمن والنظام العام في "إصلاح وعصرنة المصالح الوطنية الأمنية من أجل ضمان السلم والأمن والنظام العام وفي نفس الوقت القيام، على امتداد التراب الوطني، بالرد السريع والمناسب في مجال الوقاية والإنقاذ وإدارة المخاطر والكوارث والأوضاع الاستعجالية". ويجب أن يقام بعمل تكميلي بخصوص المؤشرات.

المؤشر: يقترح تحديد عتبة يكون حدها الأدنى 50% بالنسبة للقيام بالأنشطة على أساس سنوي وعتبة خاصة بالأداء على أن يتم طرحها للنقاش.

- **الهدف الفرعي 1.3: استتباب السلام والوئام الاجتماعي**

ينصب المضمون حول: (1) وكالة للاندماج الاجتماعي؛ (2) ميزانية لتساوي الفرص أمام النوع؛ (3) مجلس رئاسي لمتابعة السياسات الاجتماعية؛ (4) وكالة وطنية لتمويل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛ (5) استراتيجية وطنية للوئام الاجتماعي؛ (6) إطار استراتيجي يعطي الأولوية لتوطيد السلم في موريتانيا.
النتيجة 131: وضع وكالة للاندماج الاجتماعي. يتعلق الأمر بتعهد من رئيس الجمهورية بوضع وكالة ملحقة برئاسة الجمهورية.
المؤشر: لغاية 2024 ستقوم وكالة الاندماج الاجتماعي بتقديم خدماتها كما تنشر تقريرا عن نشاطها بما في ذلك الجوانب المالية.
المؤشر: لغاية 2024 سينشر المجتمع المدني تقريرا ثانيا أو بديلا.
النتيجة 132: ميزانية لتساوي الفرص أمام النوع. ستتم مراعاتها في التخطيط. وفقا لتعهد رئيس الجمهورية من أجل تعزيز وتمكين المرأة وإشراكها في التنمية. ويتعلق الأمر بعملية نموذجية على مستوى القطاعات الوزارية التي تؤثر أكثر من غيرها على حياة النساء.
المؤشر: لغاية 2023 سيتم العمل بمبدأ ميزانية لتساوي الفرص أمام النوع في إطار موازنات قطاعين وزاريين وبمساعدة الوزارة المسؤولة عن استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك.
المؤشر: اعتبارا من 2023 سيتم إصدار تقرير ثان أو بديل من طرف المجتمع المدني يتناول ميزانية تساوي الفرص أمام النوع.
النتيجة 133: تأسيس مجلس رئاسي لمتابعة السياسات الاجتماعية. ويتعلق الأمر بتعهد من رئيس الجمهورية. وستقوم هذه الآلية ذات الطابع الاستشاري بتقديم النصح وضمان متابعة السياسات الاجتماعية من أجل التأكد من تحقيق الاندماج (عدم ترك أي إنسان على الهامش).
المؤشر: لغاية 2022 يباشر المجلس الرئاسي لمتابعة السياسات الاجتماعية عمله.
المؤشر: اعتبارا من 2022 سينشر تقرير حول نشاط المجلس الرئاسي.
المؤشر: اعتبارا من 2023 سيتم نشر تقرير ثاني أو بديل من طرف المجتمع المدني حول نشاطات المجلس الرئاسي.
النتيجة 134: تأسيس وكالة وطنية لتمويل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. ويتعلق الأمر بتعهد من رئيس الجمهورية حيث يعتزم تطبيق مبدأ الاندماج من خلال تعبئة الموارد المالية اللازمة بحيث لا يبقى أي أحد على الهامش.
المؤشر: لغاية 2024 ستقوم وكالة وطنية لتمويل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بتوفير التمويلات اللازمة ونشر تقرير عن نشاطها بما في ذلك الجوانب المالية.
المؤشر: اعتبارا من 2024 سيصدر تقرير بديل عن المجتمع المدني يتناول نشاط الوكالة الوطنية.
النتيجة 135: تنفيذ استراتيجية وطنية للوئام الاجتماعي. تتوفر الحكومة على استراتيجية وطنية للوئام الاجتماعي وتعتزم تنفيذها في العام 2022. وتتولى الإشراف مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني.

المؤشر: لغاية 2022، لدى الاستراتيجية ميزانية وخبراء للقيام بباكورة نشاطاتها مع نسبة تنفيذ بنحو 50% وعتبة للأداء تطرح للنقاش. وسيصدر تقرير عن النشاط بما في ذلك الجوانب المالية مع نشر التقرير.

المؤشر اعتبارا من 2023 سيصدر تقرير بديل عن المجتمع المدني حول تنفيذ الاستراتيجية.

النتيجة 136: اعتماد إطار استراتيجي يعطي الأولوية لتوطيد السلم في موريتانيا. لأجل استتاب السلم، يجري إعداد إطار استراتيجي يحظى بالأولوية من أجل توطيد السلم في موريتانيا في الفترة 2021 – 2024 تحت إشراف وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية بالتعاون مع مكتب التنسيق التابع لمنظومة الأمم المتحدة.

المؤشر: لغاية 2022، سيتم التصديق على الإطار الاستراتيجي لتوطيد السلم في موريتانيا. وفي نفس الوقت، تجري تعبئة التمويلات واكتتاب مجموعة الخبراء وتنفيذ كل ذلك وبنسبة 50% وعتبة أداء تطرح للنقاش كما سيصدر تقرير عن النشاط.

المؤشر: اعتبارا من 2022 سيتم إنتاج تقرير بديل من طرف المجتمع المدني حول تنفيذ الإطار الاستراتيجي على أن يتم نشر التقرير.

- **الهدف الفرعي 1.4: حماية الشباب ضد الغلو والتطرف العنيف**

النتيجة 141: اعتماد استراتيجية وطنية حول حماية الشباب ضد الغلو والتطرف العنيف. وقد أعدت مجموعة دول الساحل الخمس إطارا مرجعيا وإقليميا حول الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى منع التطرف العنيف في مجموعة دول الساحل وغرب إفريقيا. وتم اقتراح اقتباس موريتانيا منه من أجل إعداد استراتيجية وطنية حول حماية الشباب ضد الغلو والتطرف العنيف. وستراعي هذه الاستراتيجية التجربة الناجحة التي اكتسبتها موريتانيا في هذا المجال وكذلك تعهدات رئيس الجمهورية (التغلب على الغلو من خلال الحوار وتنشيط التعاون الإقليمي من أجل تجفيف المنابع الاقتصادية للإرهاب والجريمة، الخ).

المؤشر: لغاية 2023 سيتم بدأ العمل بالاستراتيجية الوطنية مع تعبئة تمويلها واكتتاب خبرائها وتنفيذها بنسبة 50% على أن تُطرح عتبة الأداء للنقاش. وسيصدر تقرير عن النشاط تحت إشراف الوزارة التي ستعين لهذا الغرض.

المؤشر: اعتبارا من 2023 سيتم إصدار تقرير بديل من طرف المجتمع المدني حول تنفيذ الاستراتيجية ونشره.

- **الهدف الفرعي 1.5: ضمان التسيير الفعال للمهاجرين واللاجئين**

ينصب المضمون حول: (1) تسليم بطاقات الإقامة؛ (2) مدخرات الرعايا في الخارج؛ (3) خطة عمل محينة للاستراتيجية الوطنية لتسيير الهجرة في الفترة 2021 – 2025.

النتيجة 151: تسليم بطاقات الإقامة. ويتعلق الأمر بوعد من رئيس الجمهورية من أجل مطابقة القانون الموريتاني مع الاتفاقيات والمعاهدات في هذا المجال.

المؤشر: لغاية 2023 سيستجيب جميع الأجانب المقيمين في موريتانيا بسرعة ووفقا للنصوص القانونية المنشورة بواسطة الشبكة وعبر الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين على وثائق إقامة مؤمنة وفقا للاتفاقيات المبرمة مع موريتانيا في هذا المجال وتحت إشراف وزارة الداخلية.

النتيجة 152: تعبئة مدخرات الرعايا في الخارج. يتعلق الأمر بالتزام من رئيس الجمهورية من أجل تعزيز الممثليات الدبلوماسية بالعمال الأكفاء القادرين على إبلاغ ومساعدة المهاجرين وصولا إلى استثمار مدخراتهم في الحصول على أملاك وإنجاز مشاريع واعدة في البلد.
المؤشر: لغاية 2023 تحويل العمال بشكل فعلي تحت إشراف وزارة الشؤون الخارجية والتعاون والموريتانيين في الخارج.
المؤشر: لغاية 2023 عدد الأملاك التي تم اقتناؤها وعدد المشاريع تحت إشراف وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية.
المؤشر: اعتبارا من 2023، سيقوم المجتمع المدني المنتسب إلى الرعايا في الخارج بإصدار تقرير بديل حول النشاطات التي تم القيام بها.
النتيجة 153: تنفيذ خطة عمل محينة للاستراتيجية الوطنية لتسيير الهجرة في الفترة 2021 – 2025.
أعدت وزارة الداخلية بالتعاون مع منظمة الهجرة العالمية خطة عمل محينة بحيث تتماشى الاستراتيجية مع أهداف التنمية المستدامة والاتفاقيات المبرمة في هذه المجالات مع إعادة النظر إلى هياكل التدخل وتوسيعها بما في ذلك إسناد أدوار للرعايا الموريتانيين في الخارج والتكفل باللاجئين وبطالبي اللجوء.
المؤشر: لغاية 2022، تمويل الخطة واكتتاب الخبراء وتعيين لجنة الإشراف وتنفيذ خطة التمويل.
المؤشر: يقترح أن يكون الحد الأدنى للإنجازات السنوية 50% وأن تكون عتبة الأداء قابلة للنقاش مع إصدار تقرير حول النشاط.

- **الهدف الفرعي 1.6: ضمان فعالية الاستصلاح الترابي**

سينصب المضمون حول: (1) برنامج داري للإسكان؛ و(2) برنامج الشيلة؛ و(3) خطة عمل وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي في طور الانتهاء عام 2022.
النتيجة 161: تفعيل برنامج داري. ويتعلق الأمر بالتزام من رئيس الجمهورية حول تحقيق النفاذ إلى الإسكان الاجتماعي. وسيتم انطلاق برنامج جديد للإسكان الاجتماعي يطلق عليه اسم "داري" بهدف بناء 10.200 سكن اقتصادي لصالح سكان الأحياء الهشة في المدن الكبرى. ويتماشى ذلك مع مبدأ عدم ترك أي إنسان على الهامش.
المؤشر: لغاية 2024 ستوزع نسبة مئوية من المساكن المتاحة على المستفيدين بحسب معايير منطقية لا يمكن التشكيك فيها تحت إشراف بنية يتم تعيينها لاحقا.
النتيجة 162: تفعيل برنامج الشيلة. ويتعلق الأمر بوعد من رئيس الجمهورية ويأتي البرنامج الجديد المسمى "الشيلة" لصالح عصرنة البلديات وأحياء آدوابه الأكثر فقرا.
المؤشر: لغاية 2024: % من البلديات وأحياء آدوابه تتم عصرنتها تحت إشراف هيئة يتم إقرارها.
النتيجة 163: تنفيذ خطة عمل وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي لعام 2022.
تقوم الوزارة في الوقت الحالي بوضع اللمسات الأخيرة على خطة عملها لعام 2022 وهي موجهة نحو إعادة تنشيط المرصد الوطني للاستصلاح الترابي والخرائط وخاصة خريطة نواكشوط وكذلك الأدوات الاستراتيجية للتخطيط والاستراتيجية الوطنية للإسكان ومراعاة القواعد العمرانية وتثمين وترويج مواد البناء المحلية مع التركيز على تكوين الشباب من أجل التشغيل وبناء 2000 مسكن بموجب شراكة مبرمة بين القطاعين العام والخاص وبناء قطب إداري يتألف من عمارتين وتزويد البلاد بخرائط ذات مقاييس متعددة. وتشمل الخطة كذلك تطبيق عدد من التزامات رئيس الجمهورية (المساحة الحضرية مع تحديد المواقع، منظومة التخطيط الحضري، البرنامج الخاص لتمويل البنى الأساسية الحضرية، أشغال حماية

مدينتي نواكشوط ونواذيبو، منظومة جمع ومعالجة النفايات الصلبة، منظومة الصرف الصحي في كل من نواكشوط ونواذيبو).
المؤشر: يُقترح حد أدنى بنسبة 50% سنويا لإنجاز الأنشطة وعتبة أداء يتم طرحها للمناقشة.

- **الهدف الفرعي 1.7: التسريع بتنفيذ اللامركزية والتنمية المحلية**

سينصب المضمون حول: (1) خطة العمل الاستراتيجي لوزارة الداخلية واللامركزية في الفترة 2021 – 2024؛ (2) المخطط الاستراتيجي للمديرية العامة للمجموعات الإقليمية 2021 - 2023؛ و(3) مراعاة خطط رابطة العمد الموريتانيين والمجلس الجهوي في نواكشوط.
خطة عمل وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي في طور الانتهاء عام 2022.
النتيجة 171: تفعيل مشروع اللامركزية والتنمية المحلية في إطار خطة العمل الاستراتيجي لوزارة الداخلية واللامركزية في الفترة 2021 – 2024. ويتمثل الهدف المنشود في السعي إلى حسن تسيير واستقلالية التجمعات اللامركزية عن طريق تزويدها ومن أجل دعم تنمية التجمعات المحلية. وتتماشى الخطة مع التزامات رئيس الجمهورية ومع أهداف التنمية المستدامة.
المؤشر: يُقترح حد أدنى بنسبة 50% سنويا لإنجاز الأنشطة وعتبة أداء يتم طرحها للمناقشة.
النتيجة 172: تفعيل المخطط الاستراتيجي للمديرية العامة للمجموعات الإقليمية 2021 – 2023.
المؤشر: يُقترح حد أدنى بنسبة 50% سنويا لإنجاز الأنشطة وعتبة أداء يتم طرحها للمناقشة.
توفر رابطة العمد الموريتانيين على مخطط للفترة 2019 – 2023 كما أن المجلس الجهوي في نواكشوط سيكون له برنامج جهوي للفترة 2020 – 2024 وتتم مراعاة هذه الخطط في المشاريع والبرامج المشار إليها أعلاه.

- **الهدف الفرعي 1.8: ضمان حالة مدنية يمكن النفاذ إليها وذات كفاءة عالية**

النتيجة 181: تفعيل مشروع الحالة المدنية ضمن الخطة الاستراتيجية لوزارة الداخلية واللامركزية في الفترة 2021 – 2024. في إطار خطتها الاستراتيجية رسمت وزارة الداخلية واللامركزية هدفا فرعيا يتمثل في تعزيز عمل الدولة في مجال الحالة المدنية وجمع البيانات. ويتوقع على وجه الخصوص توطيد منظومة متكاملة لتسيير السكان والوثائق المؤمنة مع أتمتة القيد في سجل أوراق الحالة المدنية (المواليد، الزواج، الوفيات، الهجرة).
المؤشر: يُقترح حد أدنى بنسبة 50% سنويا لإنجاز الأنشطة وعتبة أداء يتم طرحها للمناقشة. مع نشر تقرير حول النشاطات.
النتيجة 182: المصادقة على استراتيجية وطنية للحالة المدنية. ويقترح إعداد استراتيجية خاصة بالحالة المدنية. وإذا كان يطلب تقييم فاعلية عرض الخدمات، فإن من المطلوب كذلك قياس الطلب من أجل ضمان معرفة أفضل بالسكان الذين يعانون من صعوبات في مجال النفاذ إلى الخدمات وكذلك الكشف عن أسباب تدني عمليات القيد في وقائع الحالة المدنية (المواليد، الزواج، والوفيات). ويتعلق الأمر بالتسريع بإنجاز جامعة لوقائع الحالة المدنية. ومن الممكن إجراء دراسة اجتماعية وثقافية في هذا الاتجاه للوصول إلى إعداد استراتيجية خاصة بالحالة المدنية.
المؤشر: لغاية 2022، سيتم قيد جميع الموريتانيين في الداخل والخارج ممن يواجهون صعوبات وصولا إلى حصولهم على رقم تعريف وطني.

المؤشر: لغاية 2022، سيقام بتسجيل جميع المواليد مع تسليم أوراق الحالة المدنية لأصحابها.
المؤشر: لغاية 2022، إجراء دراسة حول الحالة المدنية وتصديقها تحت إشراف الوكالة الوطنية لسجل السكان والوثائق المؤمنة.
المؤشر: لغاية 2022، إجراء دراسة حول الحالة المدنية وتعبئة التمويلات ومباشرة الخبراء لعملهم وبدء النشاطات الأولى (نشر التقرير حول الأنشطة تحت إشراف الوكالة الوطنية لسجل السكان والوثائق المؤمنة).

الملحق 6: التحديات والفرص المتاحة لتوطيد السلم عبر الحدود في منطقة الساحل:

في موريتانيا كما هول الحال في معظم بلدان الساحل، لا تشتمل الاستراتيجيات الوطنية التنموية على أولويات حدودية متميزة. ويمثل غياب مرجعية استراتيجية حول الحدود بين البلدان عددا من الإشكاليات والتحديات حيث يتعذر الجمع بين الاستثمارات عبر الحدود من أجل توطيد السلام مع أهداف البلد أو قياس تأثير ذلك كله. كما أن غياب مثل هذه المرجعية يزيد من هشاشة الجهود الرامية إلى إدراج الاستراتيجية المندمجة للأمم المتحدة في منطقة الساحل. في السياقات الوطنية وخاصة في المناطق الحدودية المشتركة. وقد أثارت اللجنة القيادية للاستراتيجية المندمجة للأمم المتحدة في منطقة الساحل اختصارا SINUS في نوفمبر 2021 أهمية تماشي هذه الاستراتيجية مع خطط وبرامج التنمية الوطنية انطلاقا من المقاربة الرامية إلى تحليل التشابك بين القطاعات المعروفة باسم "nexus".

ويتيح تشجيع خطط التنمية الوطنية التي تمنح الحظوة للبعد الحدودي عددا من الفرص فهي تسمح بتماشي الاستثمارات عبر الحدود من أجل توطيد السلم مع أهداف كل بلد وتقييم تأثير كل ذلك. كما أنه يشجع التعاون المكثف بين البلدان من أجل توطيد السلم عبر الحدود لأن هذه الدول التي تتقاسم حدودا مشتركة يمكنها جني ثمار التجارب المشتركة في مجال تكامل الاستراتيجيات الحدودية مع خطط التنمية في كل منها.

وعلى هامش اجتماع اللجنة الفنية حول الحدود المشتركة بين مالي وموريتانيا في شهر مايو 2022، عبر الجانبان المالي والموريتاني عن الاهتمام بالتفكير حول طرق اندماج المحاور الاستراتيجية الحدودية ضمن البرامج الوطنية لكل من البلدين. كما أن مراعاة البعد الحدودي المشترك في مخططات التنمية الوطنية من شأنه كذلك أن يساهم في توحيد أولويات الاستراتيجية المندمجة للأمم المتحدة في منطقة الساحل. كما أن إدماج البعد الحدودي في استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك يؤكد على الطابع الريادي لمثل هذه المقاربات كما يشجع الجوار على اعتماد نفس النهج.

ومن جهة أخرى، فإن الاستثمارات في مجال توطيد السلم في الفضاءات الحدودية المشتركة تشكل في الغالب تعبيرا عن الجمع بين تدخلات حدودية يقوم بها الأطراف على جانبي الحدود وليست تعبيرا عن مقاربة شمولية ومتكاملة لتفادي النزاعات في المناطق الحدودية. ومن شأن إدراج البعد الحدودي في استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك أن يوفر الظروف المناسبة التي تسمح لموريتانيا وللبلدان المجاورة التي تحذو حذوها من أجل المضي قدما في تحديد المناطق الحدودية التي تلتقي فيها الآراء من أجل العمل معا على مواجهة عوامل الهشاشة من منطلق التغلب عليها في المستقبل. وقد أوصى الاجتماع الثالث للجنة الفنية حول الحدود المشتركة بين مالي وموريتانيا لبحث الانتجاع في باماكو يوم 24 مايو 2022 بتحديد منطقة للالتقاء بين مالي وموريتانيا لتعزيز وتضافر الجهود من أجل توطيد السلم في المناطق الحدودية. وتشكل هذه المقاربة فرصة متاحة لكل المجموعات والحكومات والشركاء من أجل إيجاد حلول متفق عليها والخروج بتشخيص موحد حول التدخلات الوقائية التي يجب أن يقام بها في هذه المناطق.